المُمتِع في التصْريف

لابن عُصفور الإشبيلي
٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

تحقيق

الدكتور فخر الدّين قباوه

الجزء الأوّل

دار المعرفة
بيروت. لبنان

الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

دار المعرفة
للطباعة والنشر والتوزيع
DAR EL-MAREFAH
Publishing & Distributing

مستديرة المطار - شارع البرجاوي ص.ب ٧٨٧٦ تلفون: ٨٣٤٣٠١ - ٨٣٤٣٣٢ - برقياً معرفكار بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد

وقفت ، في زيارتي لإستانبول عام ١٩٦٣ ، على نسخة مخطوطة من كتاب « الممتع » ، في مكتبة « مراد ملا » . فثبت لديّ أنّ ما ذكره المؤرخون عن هذا الكتاب ، من الثناء والإجلال ، حقيقة لامراء فيها . فاتخذت من هذه النسخة صورة مصغّرة بالميكروفيلم ، على أمل أن أتابع النسخ الأخرى ، في مكتبات أخر .

وقد تبين لي ، بعد المراجعات المتتابعة لهذه النسخة ، أنها مخرومة ناقصة ، لا يمكن الاعتماد عليها ، في المعرفة التامّة لهذا الكتاب . ولذلك كنت أشدّ حرصاً ، على تتبّع ما يمكن أن يُعثر عليه من النسخ ، حتى وقفت على نسخة مخطوطة في مكتبة « فيض الله » ، فكانت بحقٍّ الضالّة التي أنشدها ، لما تمتاز به ، من تمام وتوثيق وضبط . ثم وقفت على نسخة أبي حيّان « المبدع » ، فشعرت أن أصول العمل العلميّ قد توافرت ، فلا بدّ من الشروع به ، ليخرج إلى محبّي العربية وخَدَمتها ، بثوب يليق به وبمؤلفه . وها أنذا أدفع به إلى المطبعة ، بعد أن حمّلته ، من الجهود والعناء والصبر ، مالا يقدّره إلاّ الله . فهو حسبي ، ونعم الوكيل .

ابن عصفور (١)

حياته :

هو أبو الحسن ، عليّ بن مؤمن بن محمد بن عليّ بن أحمد بن محمد أحمد بن عمر بن عبدالله بن منظور ، الحضرميّ الإشبيليّ ولد في إشبيلية عام ٥٩٧ ، وأخذ العربية والأدب في ديار الأندلس ، حتى تمكن من زمامها . فطفق يضرب في قرى الأندلس ، يقرئ فيها ، ويملي تقاييده على « الجمل » و « الإيضاح » و « الكتاب » و « الجزولية » ، ويصنّف كتبه الأخرى . ثم عبر إلى إفريقية ، وتنقل بينها وبين الأندلس ، غير مرة ، حتى نزل في تونس . فقرّبه أمير المؤمنين ، المستنصر بالله ، أبوعبدالله محمد بن أبي زكرياء ، واتخذه جليساً في خواصه.

وقد لبث في تونس حتى توفي عام ٦٦٩ ، بعد أن أمضى ثلاثة أيام مع الحمى (٢) . ودفن في جبّانة الشيخ ابن نفيس . ومايزال قبره ماثلاً حتى الآن ، يزوره العلماء والأدباء .

شيوخه وتلاميذه :

أخذ ابن عصفور علم العربية ، في تلمذته ، على كبار علماء الأندلس . ومنهم أبوعليّ الشلوبين (٣) ، عمر بن محمد بن عمر الأزديّ ، آخر أئمة العربية في المشرق والمغرب، صاحب

---

(١) نختصر هنا التعريف بابن عصفور لأننا أفردنا كتاباً خاصاً ، فصّلنا فيه مايتصل بابن عصفور ومذهبه في الصرف وموقفه من العلماء المتقدمين . وقد طبع الكتاب تحت عنوان: ابن عصفور والتصريف .

(٢) هذا ما نرجحه . وفي تاريخ موت ابن عصفور وسببه خلاف ، ليس موضع تفصيله هنا .

(٣) اختصار القدح المعلى ص ١٥٢ - ١٥٤ وشذرات الذهب ٥ : ٢٣٢ - ٢٣٣.

القوانين والتوطئة وشرح الكتاب وشرح الجزولية ، المتوفى عام ٦٥٤ . وأبوالحسن الدّبّاج (١) ، عليّ بن جابر بن عليّ بن أحمد اللخميّ ، إمام جامع المديس ، وصاحب التصانيف الكثيرة والأشعار ، والمتوفى عام ٦٤٦ .

واستطاع ابن عصفور ، في حياته التعليمية المتنقلة ، أن يتصل بعدد كبير من طلاّب العربية . فكان له كثير ، من الطلاّب ، نذكر منهم أبا الفضل الصفّار(٢) قاسم بن عليّ البطليوسيّ ، صاحب شرح الكتاب وأبا عثمان(٣) الطبيريّ سعيد ابن حكم القرشيّ ، المشهور في الشعر والنثر والفقه والحديث والطبّ والسياسة . وأبا الحكم الحسن بن عبدالرحمن الأوسيّ الخضراويّ ، المعروف بابن عذرة الأنصاريّ (٤) وصاحب المفيدوالإغراب . وأبا عبدالله الشلوبين الصغير محمد بن عليّ الأنصاريّ المالقيّ(٥)، الذي شرح أبيات الكتاب ،وأتمّ شرح ابن عصفور على الجزولية

آثاره العلمية :

ترك ابن عصفور ، بعد حياة حافلة بالنشاط ، آثاراً علمية وافرة . ومنها :

١ - الأزهار .

٢ - إنارة الدياجي . ولعله شرح الإيضاح .

٣ - إيضاح المشكل . ولعله أحد شروح الجمل .

٤ - البديع في شرح المقدّمة الجزولية .

٥ - السالف والعذار .

---

(١) اختصار القدح المعلى ص ١٥٥ - ١٥٦ وبغية الوعاة ص ٣٣١ .

(٢) بغية الوعاة ص ٣٧٨ .

(٣) بغية الوعاة ص ٢٥٥ .

(٤) بغية الوعاة ص ٢٢٣ .

(٥) بغية الوعاة ص ٧٩ - ٨٠ .

٦ ـ سرقات الشعراء .
٧ ـ السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقيان .
٨ ـ شرح الأشعار الستة . وهو شرح دواوين الشعراء الستة .
٩ ـ شرح الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ .
١٠ ـ شروح الجمل للزجاجيّ : الكبير ، والأوسط ، والصغير .
١١ ـ شرح الحماسة .
١٢ ـ شرح ديوان المتنبي .
١٣ ـ شرح كتاب سيبويه .
١٤ ـ الضرائر .
١٥ ـ مختصر الغرّة .
١٦ ـ مختصر المحتسب لابن بابشاذ النحوي .
١٧ ـ المفتاح .
١٨ ـ المقرّب في النحو . شرحه بهاء الدين محمد بن إبراهيم النحاس ، وتاج الدين أحمد بن عثمان التركماني . واختصره أبو حيان النحوي في كتاب أسماه « تقريب المقرّب » . ثم شرح التقريب بكتاب سماه « التدريب في تمثيل التقريب » . وكان ابن عصفور قد شرع في شرح كتاب المقرّب ، فأدركته المنيّة قبل إنجازه . وقد علّق على هذا الشرح تاج الدين أحمد ابن عثمان التركماني الحنفي . ولبعض العلماء المتأخرين تعليقات كثيرة على كتاب المقرّب . وقد طبع هذا الكتاب في بغداد ، بتحقيق الأستاذين : أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري .
١٩ ـ الممتع في التصريف . وهو الكتاب الذي ننشره الآن .
٢٠ ـ المقنع .
٢١ ـ منظومة في النحو ، شرحها صدقة بن ناصر الحنبلي .
٢٢ ـ الهلال .

النسخ المخطوطة

صنف أبو الحسن كتاب «الممتع» ، وقدّمه إلى الأمير أبي بكر عبدالله بن أبي الأصبغ عبدالعزيز بن صاحب الردّ .وقدصرح بذلك في خطبة كتابه وأشاد بالأمير إشادة بالغة .

والمشهور أن هذا الأمير(1) شاعر أديب ، ذواقة لأطراف العلوم ، ولاّه ابن هود على رندة ، ثم سار الى إشبيلية ، وطرد والي ابن هود ، واستبدّ بها ، واتفق وابن الأحمر على ابن هود . ولكن ابن الأحمر غدر به ، وقتله عام ٦٣١ .

وإذا استأنسنا ، بحياة الأمير أبي بكر ، استطعنا ان نحدّد التاريخ التقريبي ، لتصنيف كتاب « الممتع » . فالمعروف أن ابن هود تلقب بالمتوكل على الله سنة ٦٢٥، وانفصل(2) عنه أبو بكر عام ٦٢٩ ، حين ثار عليه في إشبيلية وطرد واليه . ولما كان ابن عصفور يشيد بأبي بكر(3) والذي بذل جدّه في نصرة هذه الدعوة النبوية ، ولم يأل جهده في عضدهذه الدولة المتوكلية ، فإن من البديهي أن يكون قد صنّف هذا الكتاب خلال السنوات ، التي كان فيها أبو بكر مخلصاً لابن هود المتوكل على الله وذلك بين عامي ٦٢٥ و ٦٢٩ .

وقد بسط ابن عصفور مسائل التصريف ، في هذا الكتاب ، بسطاً مسهباً ، مدعوماً بالتعليل والتفسير والحجاج والأدلة والشواهد ، فكان من أشهر كتبه ،ومن أمثل كتب الصرف المطوّلة(4) ، حتى قلّ أن يخلو من مسائله كتاب ، من كتب المتأخرين . وكان أبو حيان النحويّ

---

(1) اختصار القدح المعلى ص ١١٢ - ١١٣ .

(2) تاريخ ابن خلدون ٤ : ١٦٩ . (3) الممتع ص ٢٢ .

(4) مفتاح السعادة ١ : ٢١٨ وكشف الظنون ص ١٨٢٢ .

شديد الإعجاب به ، يقدّمه على ما سواه ، ولا يفارقه في الحِلّ والترحال[1]، لأنه كما يقول[2] «أحسن ما وُضع في هذا الفنّ ترتيباً ، وألخصه تهذيباً ، وأجمعه تقسيماً ، وأقربه تفهيماً » . ومن مظاهر عناية أبي حيان به أنه علّق عليه تعليقات عظيمة الأهمية ، ثم لخّصه في كتاب سماه «المبدع في التصريف» . وكان ابن مالك ، صاحب الألفية ، وقد علّق على «الممتع» نقوداً كثيرة. وقد استوفينا أكثر تعليقات ابن مالك وأبي حيان، فأثبتناها في حواشي النص إتماماً للفائدة .

أما النسخ المخطوطة التي اعتمدتها في التحقيق فإليك وصفها[3] :

نسخة فيض الله (ف) :

تحتفظ بها مكتبة «فيض الله» بإستانبول تحت رقم ٢٠٥٢ . وهي في ٧٢ ورقة (قياس ١٦ × ٢١ سم) . وفي كل صفحة ٢٧ سطراً ، بخطٍّ مغربيٍّ جيد . ومنها صورتان مصغّرتان على الميكروفيلم ، في معهد المخطوطات ، بالجامعة العربية ، تحت رقم ٩ و ٢٠ من قسم الصرف .

على الورقة الأولى من النسخة «تصريف الأستاذ أبي الحسن بن عصفور أكرمه الله. وهو الذي سماه بالممتع في التصريف» . وقبالة ذلك : «كتبه لنفسه حسن بن محمــد ... » . ويلي هذا تملّكات عدّة ، انتهت بانتقال ملكية النسخة إلى شيخ الإسلام فيض الله الذي أثبت عليها خاتمه : «وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي ، غفر الله له ولوالديه ، بشرط ألاّ يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة ١١١٢ » .

وكان أبو حيان النحوي تملّك هذه النسخة ، من قبل ، وحملها معه إلى القاهرة ، حيث قابلها قراءةً ، بنسخة شيخه رضي الدين محمد بن علي الأنصاري الأندلسي . وقد أثبت هذه

---

(١) بغية الوعاة ص ٢٧٣ وشذرات الذهب ٥ : ٣٣٠-٣٣١ ومفتاح السعادة وكشف الظنون .

(٢) المبدع ورقة .

(٣) أشار الأستاذ عبدالعزيز الميمني في مذكراتـــه إلى نسخة مخطوطة من «الممتع» في خزانة وليّ الدين بإستانبول تحت رقم ٢٠٠٤ . ونقل ذلك الأستاذ الزركليّ في الأعلام ١٠ : ١٥٨ . وقد اتصلت بالسيد مدير المكتبة السليمانية ، لتصوير هذه النسخة ، فكان الجواب أن هذه الخزانة ليس فيها من الممتع شيء . وفي خزانة شيخ الإسلام، عارف حكمة ، بالمدينة المنورة ، نسخة مخطوطة من «الممتع» تحت رقم ٤٨ ، لم يتيسر لي الوقوف عليها . انظر المقرب ١ : ١٢ . وفي مكتبة القرويين نسخة أخرى .

المقابلة في ختام النسخه كما يلي : « قابلت جميع هذا الكتاب مع شيخنا ، الإمام اللغوي الحافظ ، حجة العرب ، أوحد العصر ، رضي الدين أبي عبدالله محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الأندلسي الشاطبي . قاله كاتبه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان النفزي الأندلسي الجياني نزيل القاهرة ... » .

يضاف إلى هذا أن أبا حيان عارض قسماً ، من هذا الكتاب ، بنسخة بخط ابن عصفور نفسه ، وصوّب بعض العبارات ، نقلاً من تلك النسخة . وعارض أبو حيان هذا الكتاب أيضاً ، بنسخ أخرى ، منها :

١ ـ نسخة ابن الزبير
٢ ـ نسخة ابن الخفّاف .
٣ ـ نسخة الخزرجيّ .
٤ ـ نسخة الكرمانيّ .

وبذلك أصبحت نسخة أبي حيان رفيعة القدر ، ذات قيمة علمية منقطعة النظير . فهي تمثل أكثر من عشر نسخ قديمة ، منها نسخة بخط المؤلف .

ومما يذكر ههنا أن أبا حيان ، وغيره من العلماء ، حلّوا هذه النسخة بتعليقات وافرة ، فيها التفسير والاستدراك والتعقّب والنقد . وقد أثبتنا مالم يخترم منها في تعليقاتنا على النص .

نسخة مراد ملا (م)

تحتفظ مكتبة «مراد ملا» في إستانبول بهذه النسخة التي تضم ٩٥ ورقة من القطع المتوسط ، في كل صفحة منها ١٧ سطراً . وفي الصفحة الأولى منها : «ممتع في الصرف ، تأليف الفقيه الأستاذ أبي الحسن بن عصفور ، من أهل مدينة إشبيلية ، إمام علم العربية . رحمه الله وعفا عنه » . وفي الصفحة الأخيرة : « كمل ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله . وكان الفراغ منه يوم الخميس ، الخامس عشر لشهر شوال ، من عام خمسة وثلاثين وسبعمائة »

وقد كتبت هذه النسخة بخط حسن ، كثر فيه الخطأ والتصحيف والتحريف . ولم

تعارض بالأصل الذي نقلت منه . ونحن نرجح أن ذلك الأصل يرجع إلى ما هو أقدم من الأصل الذي نقلت منه نسخة «فيض الله» ، لأن الخلافات بين النسختين أثبتت أن نسخة «فيض الله» اعتمدت أصلاً يضم زيادات وتنقيحات وتصويبات للمؤلف لم تصل إلى نسخة «مراد ملا».

نضيف إلى هذا أن نسخة «مراد ملا» هذه قد اخترمت نصوصها ، في مواطن كثيرة(١) . وبعض هذه الخروم طويل جداً ، يستغرق صفحات ، بل عشرات من الصفحات . وأظهرها سقوط بابين كبيرين ، هما باب أحكام حروف العلة الزوائد» ، و«باب القلب والحذف على غير قياس ». وتحت كل منهما بضعة أبواب فرعية(٢).

وقد حاول أحد العلماء - أو النساخ - أن يعوض بعض هذه الخروم ، فكان في النسخة مواطن عدة ، كتبت بقلم يخالف خط الأصل(٣) .

بيد أن هذه النسخة - على رداءتها ونقصها - ساعدت في تحقيق الكتاب ، فقومت بعض العبارات ، وملأت بعض الثغرات الملموسة في نسخة «فيض الله» .

نسخ المبدع :

كان أبو حيان النحوي شديد الإعجاب بكتاب «الممتع» ، كثير الاهتمام به حتى إنه كان لا يفارقه . وقد رأينا في وصف نسخة «فيض الله» كثرة العناية التي أولى بها أبو حيان هذا الكتاب ، من مقابلته قراءة على شيخه رضي الدين الأنصاري الأندلسي ، ومعارضته بالنسخ الكثيرة التي منها قطعة بخط المؤلف ، وتعقبه بزيادات وشروح ونقود .

وقد توج أبو حيان عنايته هذه ، بأن لخص كتاب «الممتع» بنفسه ، فاختزل عباراته ، وأسقط شواهده ، وما فيه من احتجاج وجدل واستطراد ، وقدم وأخر في بعض عباراته ، تبعاً لتنسيقه الخاص في عرض المادة ، دون أن يجري في تلك المادة تنقيحاً أو تصويباً يذكر .

---

(١) انظر الورقات ٦ و ٧ و ٩ و ١٨ و ٣١ ...
(٢) « « ٤ و ٦٧ ...
(٣) انظر الورقات ٤ و٥ و ٦٧ ...

وقد سمّي مختصره هذا «كتاب المبدع في التصريف».

ولما كان في نسختي «فيض الله» و«مُراد ملا» خروم، وتصحيفات، وعبارات غائمة أو مطموسة، فإنني استعنت بنسخة مخطوطة من كتاب «المبدع»، فعارضت بها بعض المواطن من «الممتع»، لتصويب النص وإتمامه.

والنسخة التي اعتمدتها هي بخط أبي حيان. فقد جاء في آخرها: «تم كتاب المبدع، غدوة الجمعة التاسع والعشرين لشهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وستمائة، على يدي ملخصه أبي حيان وبخطه». وهي بخط مغربيّ جميل واضح، تقع في ٣٨ ورقة، وتضمّ الصفحة الواحدة ١٥ سطراً. والنسخة هذه محفوظة في دار الكتب المصرية، ضمن مجموعة بخط مؤلفها، تحت رقم ٢٤ نحو ش(١).

تُستهلّ هذه النسخة بالخطبة التالية: «قال أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان: حمداً لك اللهم على ما منحتناه وشكراً، وستراً منك لما اجترحناه وغفراً، وصلاتك وسلامك على من أنزلت عليه القرآن ذكرى، وبعثته هادياً للورى سوداً وحمراً. وبعد فإنّ علم التصريف يلطف إدراكه على ذوي الأفهام، ويشرف التحلي به على سائر الأنام، إذ هو أشرف شطري اللسان العربيّ، وأجل ذخيرة الفاضل النحويّ. ولغموضه قلّ فيه التصنيف والخلاف، ولم تتوارد عليه الأفهام فيكثر فيه الاختلاف. وليس كعلم الإعراب الذي ازدحم على منهله الوارد، وترنّقت بعد صفوها منه الموارد، فلا يتميّز فيه الفاضل إلاّ عند أفراد الرجال، ولا يظهر فيه السابق إلاّ عند ضيق المجال. وما أحد ممن نظر في الإعراب أدنى نظرٍ إلاّ وهو مدّعٍ فيه، وموهم الأغمار أنه يحسنه ويدريه.

ولقد أخذنا هذا الفنّ، بعد أخذ علم الإعراب، عن أستاذنا أبي جعفر بن الزبير، وتلقّنّاه من فيه، لا من كتاب، حفظاً وعرضا، ونقلناه عنه شفاهاً رطباً غضا، في مدّة شهور يُدرّبنا في مسالكه الصعاب، ويوغل بنا في أبعد المذاهب وأشعب الشعاب، إلى أن امتطيناه ذلولا، وهبّت لنا زعزعه قبولا،

---

(١) انظر فهرست كتب دار الكتب ٢ : ٦٧.

وجنبناه سلسَ القياد ، وإن كان أبيًا ، واقتدناه طوع المراد وإن كان عصيًا .

ولما كان كتاب «الممتع» أحسن ما وُضع في هذا الفنّ ترتيبا ، وألخصه تهذيبا ، وأجمعه تقسيما ، وأقربه تفهيما ، قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تضمَّنه من الأحكام بألخَص عبارة وإبدع إشارة ، ليشرف الناظر فيه على معظمه في أقرب زمان . ويسرّح بصيرته في عقائل حسان . وسمَّيته بالمبدع الملخَّص من الممتع . ولم اتعرّض للتنبيه على ما فيه من الاعتراض ، بل أبرزته بين المغضي عنه والراض . وإن فسح الله لي في العمر ، وساعدني سابق القدر ، وضعت في علم التصريف ما أنا له آمل ، وعلى تحصيل مَوادّه من قديم الزمان عامل . والله يبلغنا فيما أمّلنا من ذلك الأمنيَّة ، ويخلص لنا في العلم والعمل النيّة . لا مرجوّ إلا ثوابُه ، ولا محذور إلاّ عقابه »

وإذا أردنا أن نتبين الصورة التقريبيّة ، لعمل أبي حيان في ملخّصه ، فحسبنا أن نعارض باب «التمثيل» في الممتع ، بما يقابله في المبدع . وهو قول أبي حيان:(١) : « التمثيل : تُقابلُ الأصول بالفاء والعين واللام ، فإن لم تفِ الأصولُ كَرَّرت اللام حتى تفي . والزوائد إن لم تتكرَّر من لفظ الأصل بقيت في المثال ، أو تكرَّرت وزنتَها بالحرف الموزون به الأصل . وزعم الكوفيُّون أن نهاية الأصول ثلاثة ، فمازاد من رباعيّ أو خماسيّ فزائد . وذهب الكسائيُّ إلى أنّ الزائد في الرباعيّ ما قبل الآخر . واختلفوا، فمنهم من لا يزن الكلمة ، ومنهم من يزن ويبقى الزائد في المثال » .

منهج التحقيق

اعتمدتُ نسخة «فيض الله» من الممتع ، فرمزت إليها بحرف «ف» وجعلتها أصلاً للنص . ثم عارضت النصّ بنسخة «مراد ملاّ» التي رمزت إليها بحرف «م» ،

(١) المبدع : الورقة ١٥ .

مستعيناً بنسخة أبي حيّان من «المبدع»، في تصويب بعض العبارات وإتمامها . وقد ذيّلتُ النص بما يلي :

١ ـ إثبات الخلاف بين النسخ .
٢ ـ تفسير المفردات الغريبة .
٣ ـ التعريف ببعض الأعلام .
٤ ـ ذكر أسماء المصادر التي استقى منها المؤلف في كل قسم أوباب أومسألة.
٥ ـ إثبات أسماء المصادر التي عرضت لما بسطه ابن عصفور .
٦ ـ تخريج الشواهد القرآنية ، والشعرية ، والنثرية من حديث أو أثر .
٧ ـ إثبات مالم يُخترم من حواشي نسخة «فيض الله» التي علّقها أبو حيان النحويّ ،أو غيره .

حلب ١٥ / ٨ / ١٩٦٨
٢١ / ٥ / ١٣٨٨

الدكتور فخر الدين قباوة



من نسخة فيض الله (ف)

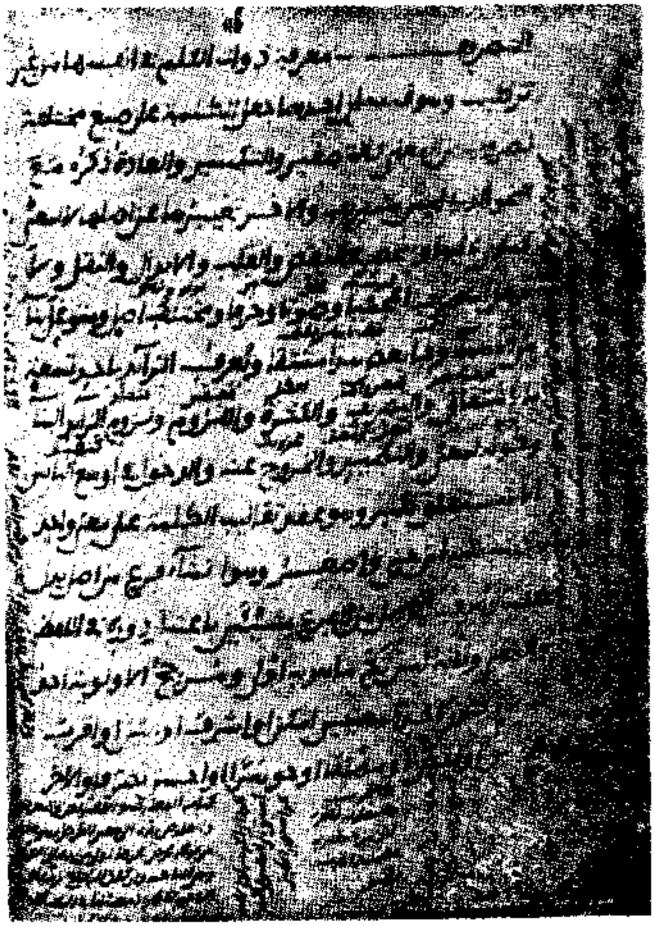


من نسخة فيض الله (ف)

ذكر المسائل المبنية مما لا يجوز التصرف فيه

يقول في مثل أرجه اذا بنيته من الهمزة أوودة والاصل
أأأأ فاجتمعت خمس همزات فقلبت الثانية واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها فحجزت بين الاولى والثانية وقلبت الرابعة
ايضا واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فحجزت بين الثالثة
والخامسة فان خففت الهمزة الثانية قلت أووة القيت
حركتها على الساكن قبلها وحذفتها فان قيل فهلا ابدلت
الهمزتين واوين وادغمت الواوين اللتين قبلهما فيهما كما تقول في
مقروءة مقروة فكنت تقول فيهما أووة فالجواب ان الواو في
مقروة انما زيدت للمد وليست منقلبة عن حرف اصلي ولا عن
اصلي فلا يمكن تحريكها لئلا تخرج من المد الذي جيء بها من اجله
والواوان في أأووة لم يزدا للمد بل هما بدل من حرفين اصليين
هما الهمزتان فاحتملتا الحركة لذلك ولم يجريا مجرى ما زيد للمد
... كما تحركت الالف في ... ولم تقل ... يجري
مجرى الف فاعل بل حملت الحركة لانها بدل من حرف اصلي وتقول
... من الواو ... واصله ... فادغمت الواو الاولى
في الثانية وقلبت الرابعة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار

من نسخة مراد ملا (م)



من نسخة المبدع

خُطبةُ الكِتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

صلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وسلّم(١)

الحمد لله الذي لم يُستفتح بأفضلَ مِن اسمه كلام، ولم يُستنجح بأجمل من صُنعه مَرام، جاعلِ الحمدِ مُفتَتَحَ قرآنه، وآخرَ دعوى أهل جنانه. أحمدُه، سبحانه، على أنْ جعلنا خيرَ أُمَّة(٢)، وانطقنا بلسان أهلِ الجَنَّة؛ حَمْداً يُؤنس وَحشِيَّ النِّعم من الزَّوال، ويحرسها من التغيُّر(٣) والانتقال. والصلاةُ على خير من افتُتحت بذكره الدعوات، واستُنجحت بالصَّلاة عليه الطَّلِبات، محمدٍ نبيِّ الله وخِيرته من خلقه، وحُجَّتِه في أرضه، الصَّادعِ بالرِّسالة، والمبالِغِ في الدَّلالة، وعلى آله الطيِّبِينَ الأخيار، الطاهرين الأبرار، الذين أذهبَ عنهم الأرجاس، وطَهَّرهم من الأدناس، وجعلَ مودَّتهم أجراً له على الناس.

---

(١) م: «على سيدنا محمد وآله».

(٢) م: «خير الأمة».

(٣) م: «والتغيير».

وبعد :

فإنّي لمّا رأيتُ النحويّين قد هابوا، لغموضِه[1] ، عِلمَ التّصريف. فتركوا التّأليف فيه والتّصنيف، إلاّ القليلَ منهم فإنّهم قد وضعوا فيه ما لا يُبْرِدُ غَليلا، ولا يُحصِّل لطالبه مأمولا، لاختلال ترتيبه، وتداخُل تبويبه، وضعتُ في ذلك كتاباً رفعتُ فيه من علم التصريف شرائعَه، وملَّكتُه عاصيَه وطائعَه، وذلَّلتُه للفَهْمِ بحُسنِ التّرتيب، وكثرةِ التّهذيب لألفاظه والتّقريب، حتّى صار معناه إلى القلب أسرعَ من لفظه إلى السّمع. فامّا أتيتُ به عَلِيَّ القِدْح[2] ، مُمتنِعاً عن القَدْح، مُشبِهاً للرّوضِ في وشي ألوانه، وتَعمُّمِ أفنانه، [١٢] وإشراق أنواره، وابتهاجِ أنجاده وأغواره، والعِقْدِ في التئام وُصوله، وانتظام فصوله، سَمَّيتُه بـ«المُمْتِع»، ليكون اسمُه وَفقَ معناه، ومترجِماً عن فحواه، ووَسَمتُه باسم من إن ذُكرت العلومُ فهو مالكُ عِنانِها، وفارسُ ميدانِها، أو ذُكِرتِ السّماحة فهو تاريخُها وعنوانُها، وحَدَقَتُها وإنسانُها، أو عُدَّ المجدُ المَوروثُ والمُكتسَبُ فناهيكَ به شَرفاً[3] سابقا، وبأوائله فخراً في فلك المجد سامقا، الذي بَذَل

---

(١) م : «لغموضة» .   (٢) القدح : السهم والنصيب .

(٣) م : «شمرفا» . وقد صوبت في الحاشية .

جِدَّهُ[1] في نَصر هذه الدعوة النبويّة ، ولم يألُ جُهده في عَضدِ هذه الدولة المتوكليَّة ، أدام الله للمسلمين بركتها . فريد دهره ، ووحيد عصره ، أبو بكر بن الشيخ الأكرم ، العالم العَلَمَ ، أبي الأصبغ بن صاحب الرَّدِّ[2] . أدام الله علاءهم ، وأنار بنجوم السعد سماءهم[3] . [٢ ب] .

---

(١) الجد : الاجتهاد والجهد .

(٢) في حاشية ف بخط آخر: «صاحب الردّ هو ترجمان السلطان» !

(٣) ألحق أبو حيان خطبة الكتاب هذه بنسخة «ف»، وختمها بقوله :«هذه الخطبة لم تثبت في كتاب أستاذي أبي جعفر رضي الله عنه ، وثبتت في بعض النسخ » . قلت : وهي ثابتة أيضاً في م .

المُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وسلّم تسليماً

ذكر شرف علم التصريف
وبيان مرتبته في علم العربيّة (١)

التصريف (٢) أشرف شطري العربية ، وأغمضهما:

فالذي يُبَيِّنُ شرفَهُ احتياجُ جميعِ المشتغلين باللغة العربية ، من نحويّ ولغويّ ، إليه أيّما حاجة، لأنه ميزان العربيّة؛ ألا ترى أنه قد يُؤخذ جزءٌ كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلاّ من طريق التصريف، نحو قولهم «كلُّ اسمٍ في أوّله ميم زائدة مما يُعمل به ويُنقل فهو مكسور الأوّل، نحو : مِطرَقة ومِروَحة ، إلاّ ما استُثني من ذلك » . فهذا لا يعرفه إلاّ من يَعلم أنّ الميم زائدة ، ولا يُعلم ذلك إلاّ من جهة التصريف . ونحو قولهم « إنّ

(١) أثبت أبو حيان في حاشية ف بقلمه نصاً، ذكر فيه ما يتعلق بعلم التصريف وعلم الإعراب وقد اخترم كثير من النص فتعذرت قراءته . (٢) انظر المنصف ١: ٢.

المَصدر من الماضي [1]، إذا كان على وزن « أفعَلَ »، يكون « مُفعَلاً » بضمّ الميم وفتح العين ، نحو : « أَدخلتُه مُدخَلاً » . ألا ترى أنك لو أردتَ المصدر من « أَكرمته » ، على هذا الحدّ ، لقلت « مُكرَماً » قياساً ، ولم تَحتَجْ [2] فيه إلى السَّماع ، إذا علمتَ أنَّ « أَكرَمَ » : « أَفعَلَ » . ألا ترى [3] أنَّ ذلك كلَّه لا يُعرف إلاّ بالتصريف . وأشباهُ ذلك كثير .

وممّا يُبَيِّنُ شرَفَه أيضاً أنّه لا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به ؛ ألا ترى أنَّ جماعة من المتكلِّمينَ امتنعوا من وصف الله، سبحانه[4]، بـ «حَنّان»، لأنه من الحَنين، و « الحنَّةُ » [5] من صفات البشر الخاصّة بهم ، تعالى الله عن ذلك . وكذلك امتنعوا أيضاً من وصفه بـ « سَخِيّ » ، لأنَّ أصله من الأرض «السَّخاويَّة» وهي الرَّخوة ، بل وصفوه بـ «جَواد» ، لأنهأوسع في معنى العطاء، وأدخلُ في صفة العلاء . وامتنعوا أيضاً من وصفه بـ « الدَّاري » ـ وإن كان من العلم ـ لأنَّ أصله من « الدَّريَّة »، وهي شيء يضعه الصائد لضرب من الحيلة والخديعة[6] . فكأنَّ ما يُقدّمُهُ [7] الذي يريد أن يَتوصَّل إلى علم

---

(١) وكذلك عبارة ابن جني في المنصف . وانظر المسألة ٢٨ من كتاب الانصاف . ف : «مصدر الماضي» .
(٢) م لم يحتج . (٣) سقط من م . (٤) م : تعالى .
(٥) الحنة : رقة القلب. (٦) سقط من م . (٧) م : ما يقدره .

شيء ، من الأدلـّة ، بمنزلة الدَّريّةِ التي يُتوصَّل بها إلى ختل الصيـد وخَـدْعه . فأمّا قول بعضهم[1] :

* لا هُمَّ ، لا أدري ، وأنتَ الدّاري *

فـغَيرُ مُعَرَّجٍ عليه، ولا مأخوذ به. ووجهه أنه أجراه مُجرى «عالم»، ولم يَلتفت إلى أصله . ومن لا بَصَر له بالاشتقاق يجوّز استعمال هـذه الصفات ، في حقّ الله ، تعالى[2] .

والذي يَدُلُّ ، على غُموضِه ، كثرةُ ما يُوجد من السَّقَطات فيه ، لِجِلـّةِ العلماء[3] ؛ ألا ترى ما يُحكى عن أبي عُبَيدٍ ، من أنه قال في «مَندُوحَة» من قولك[4] «مالي عنه مَندوحةٌ» أي مُتّسَعٌ : إنها مُشتقّةٌ من «انداحَ» . وذلك فاسد لأنّ «انداح» : «انفعَلَ» ونونه زائدة . و «مندوحة» : «مَفعُولة» ونونه أصليّة ؛ إذ لو كانت زائدة لكانت «مَنفُعْلَة»، وهو بناء لم يَثبت في كلامهم . فهو ، على هذا ، مشتقٌّ من «النَّدْح» ، وهو جانب الجبل وطرفه ، وهو إلى السَّعة .

---

(١) من أرجوزة للعجاج . ديوانه ص ٢٦ والصحاح واللسان والتاج (درى) وقد علق عليه صاحب التاج بأنه من عجرفية الأعراب . ورواية الديوان «يارب لا أدري» .
(٢) سقط من م . (٣) انظر المنصف ١ : ٣ والمزهر ٢ : ٣٧٠ – ٣٧١ والخصائص ٣ : ٢٨٣ – ٢٨٦ . (٤) م : قولهم .

ونحوٌ من ذلكَ ما يحكى عن أبي العباس ثعلب ، من أنه جعل «أُسكُفّة الباب »[1] من « استكفّ » أي : اجتمع . وذلك فاسد ، لأنّ « استكفّ » : « استَفْعَلَ » وسينه زائدة ، و « أُسكُفَّة » : « أُفْعُلَّة » وسينه أصلية ؛ إذ لو كانت زائدة لكان وزنه « أُسفُعْلَة » ،وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم .

وكذلك أيضاً حُكي عنه أنه قال في « تَنُّور » : إنّ وزنه « تَفْعُول » منَ النّار . وذلك باطل ؛ إذ لو كان كذلك لكان تَنْوُوراً . والصواب أنه « فَعُّول » من تركيب تاء ونون وراء ، نحو تَنَرَ ، وإن لم يُنطق به .

وقد حُكي عن غيرهما ، من رؤساء النحويّين واللغويّين ، من السّقطات نحوٌ ممّا ذكرنا . إلاّ أني قصدت إلى الاختصار ، وفي[2] هذا القدر الذي أوردناه كفاية .

وقد كان ينبغي أن يُقدَّمُ علمُ التصريف على غيره ، من علوم العربيّة ، إذ هو معرفةُ ذواتِ الكَلِمِ ، في أنفسها ، من غير تركيب . ومعرفةُ الشيء في نفسه ، قبلَ أن يتركّب ، ينبغي [٣ أ] أن تكون مقدَّمة على معرفة أحواله التي

(١) أسكفة الباب هي خشبته التي يوطأ عليها ، وقيل : هي العتبة العليا .
(٢) م : إذ في .

تكون له بعد التركيب . إلاّ أنه أخّر ، لِلُطفه ودقّته ، فجُعِل ما قُدّمَ عليه من ذكر العوامل توطئةً له ، حتى لا يَصلَ إليه الطالبُ ، إلاّ وهو قد تَدرَّبَ ، وارتاضَ للقياس .

[تقسيم التصريف]

والتصريف ينقسم قسمَينِ : أحدهما جَعْلُ الكلمة على صِيَغٍ مختلفة ، لضروب من المعاني ، نحو : ضَرَب ، وضرَّب ، وتَضرَّب ، وتَضاربَ ، واضطَربَ . فالكلمة التي هي مركّبةٌ من ضاد وراء وباء ، نحو «ضَرْب» ، قد بُنِيت منها هذه الأبنية المختلفة ، لمعان مختلفة . ومن هذا النحو[1] اختلافُ صيغةِ الاسم ، للمعاني التي تعتوره ، من التصغير ، والتكسير ، نحو «زُيَيْد» ، و «زُيُود» . وهذا النحو من التصريف جَرَتْ عادةُ النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف . فلذلك لم نُضمّنْهُ هذا الكتاب . إلاّ أنّ أكثره مَبنيٌّ على معرفة الزائد من الأصليّ ، فينبغي أن تُبَيّنَ حروفُ الزيادة ، والأشياءُ التي يُتوصَّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها .

والآخر من قِسمَي التصريف : تَغْيِيرُ[2] الكلمة عن أصلها ، من

---

(1) زاد في النسختين هنا : «هو» . (2) م : تغيّر .

غير أن يكون ذلك التغييرُ[1] دالاًّ على معنى، طارىء على الكلمة، نحو تَغييرهم « قَوَلَ » إلى « قالَ »؛ ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك، ليجعلوه دليلاً على معنىً خلافِ المعنى الذي كان يعطيه « قَوَلَ »، الذي هو الأصل، لو استعمل. وهذا التغيير منحصر في: النقصِ كـ « عِدَة » ونحوه، والقلبِ كـ « قال » و « باع » ونحوهما، والإبدالِ كـ « اتَّعَدَ » و « اتَّزَنَ » ونحوهما، والنقلِ كنقل عين « شاكٍ » و « لاثٍ » إلى محلّ اللاّم، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو « قُلتُ » و « بِعْتُ »، على ما يُبَيَّنُ بعدُ.

والفرق بين الإبدال والقلب أنَّ القلب تصييرُ الشيء على نَقيضِ ما كان عليه، من غير إزالة ولا تنحية. والبدل وضع الشيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأوّل وتنحيته. فلذلك جعلنا مثل « قال » و « باع » قلباً، لأنَّ حروف العلّة يقارب بعضها بعضاً، لأنها من جنس واحد، فسهُل تقدير انقلاب بعضها إلى بعض. وجعلنا مثل « اتَّعدَ » ونحوه إبدالاً، لتباين حروف الصحّة من حروف العلّة. وكذلك جعلنا قولهم « أَمواء » في « أمواه » من قَبيل البدل، لتباين حروف الصّحّة بعضها من بعض. فنقول[2]، على هذا، في « اتَّعد » وأمثاله: إنه كان في الأصل « اوْتَعَدَ » فحذفت الواو وأُبدل منها التاء، لا إنّ الواو

---

(1) م: التغيّر.
(2) م فتقول

انقلبت تاء. وأمّا «قام» وأمثاله فيُقدَّرُ[1] أنه كان في الأصل «قَوَمَ»، ثم استحالت الواو ألفاً، لا أنها حُذِفت وجُعل مكانها الألف.

وينبغي أن نُبَيِّنَ[2]، في هذا القسم الآخر، حروف البدل والقلب، والأماكن التي تُبدل فيها وتُقلب، والحروف التي تُحذف. وأين يجوز نقل الحركة إلى الحرف[3]، وأين لا يجوز ذلك. فإذا بيَّنّا جميع ما ذكرناه، في هذين القسمين، فقد أتينا على جملة التصريف.

(١) م: فتقدر. (٢) ف: يبين. (٣) م: الحركة والحرف.

باب
تمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله

اعلم أنّ التصريف لا يدخل في أربعة أشياء. وهي: الأسماءُ الأعجميّة [التي عجمتها شخصيّة] (١)، كـ «إسماعيل» ونحوه، لأنها نُقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة. والأصواتُ كـ «غاقِ» ونحوه، لأنها حكاية ما يُصوّتُ به، وليس لها أصل معلوم. والحروفُ، وما (٢) شُبِّه بها من الأسماء المتوغّلة في البناء، نحو «مَن» و «ما»، لأنها - لافتقارها - بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها. فكما أنّ جزء الكلمة، الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته.

وقد جاء بعض [الكلمات] المبنيّةِ مُشتقاً، نحو «قَطْ»، لأنها من «قَططتُ» أي: قطعت. لأنّ قولك «ما فعلتُه قطْ» معناه: فيما انقطع من عمري. وكذلك «ذا» و «ذي» و «الذي» ونحو ذلك، مما يدخله التحقير، ويُستعمل استعمال المتصرِّف. وليس ذلك بالكثير. وكلما كان الاسم من شَبَه الحرف أقرب كان من التصريف أبعدَ.

---

(١) من م.

(٢) وهذا هو القسم الرابع مما لا يدخله التصريف.

وممَّا يدلُّكَ [٣ب]، على أنَّ الحرف لا يدخله تصريف، وجودُ «ما» و «لا» ونحوهما من الحروف؛ ألا ترى أنَّ الألف لا تكون فيهما منقلبةً، كالألف التي في «عصا» و «رحى»، لأنها لو كان أصلها واواً أو ياءً (١) لظهرتا لسكونهما، كما ظهرتا في نحو «كي» و «أيْ» و «لو». فلو كان أصل ألف «ما» واواً (٢) لقلتَ «مَوْ» كـ«لو». ولو كان ياءً لقلت «مَيْ» كـ«كي»، لأنَّ حرف (٣) العلَّة إنما كان يُقْلَبُ، لو كان متحرِّكاً، وقبله مفتوح.

فإن قيل: فهلاَّ قُدِّرتِ الألفُ، في «ما» وأشباهها، منقلبةً من حرف علَّة متحرِّك! فالجواب أنَّ ذلك لا يمكن تقديره، لأنَّ «ما» حرفٌ مبنيٌّ، والحروف لا تُبنى إلاّ على السكون، ولا يُحَرَّكُ آخرها إلاّ عند التقاء الساكنين نحو «ثُمَّ»، أو إذا كان على حرف واحد نحو واو العطف وفائه. وليس شيء من ذلك في «ما». ولا يمكن أن تكون (٤) الألف في «ما» وأمثالها زائدة، لأنه إنما تُعرف الزيادة من غيرها، بالاشتقاق والتصريف وسائرِ الأدلّة، التي تُذكر بعدُ، إن شاء الله، ولا يوجد شيء من ذلك في الحرف.

وما عدا ما ذُكر، من الأسماء العربيَّة، والأفعالِ، يَدخلُه التصريف.

---

(١) م: ياء أو واو.
(٢) زاد في م: أو ياء.
(٣) م: حروف.
(٤) م: يكون.

ذكر القسم الأول من التصريف

بابُ
تبيين الحروف الزوائد

والأدلّة التي يُتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها

وإنّما بَدأنا بهذا القسم ، لأنه يُبنى عليه معرفةُ التصغير والتكسيرِ اللذينِ جرت عادة النحويّين بذكرهما ، قبل الخوض في علم التصريف ـ ومعرفةُ كثيرٍ من الأسماء ، التي لا تَنصرف أيضاً ، نحو الأسماء التي امتَنع صرفُها ، لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختصّ ، أو لزيادة الألف والنون في آخرها ؛ إذ لا يوصل إلى معرفة الزيادة والوزن إلاّ من علم التصريف .

أمّا الأدلّةُ ، التي يُعرف بها الزائد من الأصليّ ، فهي[1] الاشتقاق ،[2] والتصريفُ ، والكثرةُ واللزومُ ، ولزومُ حرفِ الزيادة البناءَ ، وكونُ

(١) م : « هي » . وانظر شرح الشافية ٢ : ٣٣٣ ـ ٣٦٣ .
(٢) علق عليه أبو حيان في حاشية ف ، بذكر مذاهب العلماء في الاشتقاق ، ملخصة من كتاب « اشتقاق أسماء الله الحسنى » لأبي القاسم الزجاجيّ . وقد اخترم بعض تعليق أبي حيان فتعذرت قراءته . وانظر ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨ من ابن عصفور والتصريف .

الزيادة لمعنى ، والنظيرُ ، والخُروجُ عن النظير ، والدخولُ في أوسع البابَين عند لزوم الخروج عن النظير .

أمّا الاشتقاق منها فينقسم إلى قسمين : اشتقاقٌ أصغرُ ، واشتقاقٌ أكبرُ .

فالاشتقاق الأكبر هو عَقْدُ تقاليبِ الكلمة كلّها على معنى واحد . نحو ما ذهب إليه [أبو الفتح] [1] بن جنّي من عقد تقاليب « القَول » [2] الستّةِ على مَعنى الخِفّة [3] . ولم يقل به أحد من النحويّين إلاّ أبا الفتح . وحكى هو ، عن أبي عليّ [4] ، أنه كان يأنس به في بعض الأماكن [5] . والصحيح أنّ هذا النحو ، من الاشتقاق ، غير مأخوذٍ به ، لعدم اطّراده ، ولِما يَلحَقُ فيه من التكلّف لمن رامه . وقد صَرَّح صاحب هذا [6] المذهب ـ وهو أبو الفتح بن جنّي [6] ـ بعدم اطّراد هذا القسم [6] ، من الاشتقاق ، فقال [7] « على أنّ هذا ، وإن لم يطّرِدْ ، ويَنقَدْ في كل أصل ، فالعُذرُ فيه ، على كلّ حال [8] ، أَبينُ منه في الأصل الواحد ، من غير تقليبٍ لشيء من حروفه . فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد ، من أنّ تنظمَهُ [9] قَضيّةُ الاشتقاق ، كان فيما تقلّبت

---

(1) من م . (2) م : قول . (3) انظر الخصائص ١ : ٥ ـ ١٣ .
(4) وهو أبو علي الفارسي شيخ ابن جني . (5) الخصائص ١ : ١١ ـ ١٢ .
(6) سقط من م . (7) الخصائص ١ : ١٢ .
(8) الخصائص : « فالعذر على كل حال فيه » . (9) م : يضمه .

أصولُه ـ عينُه وفاؤه [١] ولامه ـ أسهل ، والمذرة فيه أوضح » . انتهى [٢] .

بل قد كان أبو بكرٍ [٣] وغيرُه ، ممن هو في طبقته ، قد استسرفُوا [٤] أبا إسحاق [٥]، رحمه الله ، فيما تَجَشَّمه مِن قُوَّةِ حَشْدِه [٦] ، وضَمِّه ما انتشر من المُثل المتباينة إلى أصله، وإن كان جميع ذلك راجعاً إلى تركيب واحد. ورأوا أنه لا ينبغي أن يُضَمَّ، من ذلك، إلاّ ما كان الجمع بينه وبين أصله واضحاً جدّاً. فإن لم يكن وجه رجوع اللفظ إلى غيره بَيِّناً ـ بل التكلُّفُ فيه بادٍ ـ [وجب أن يُدَّعى أنهما أصلان ، وليس أحدهما مأخوذاً من الآخر] [٧] . نحو الجمع بين « حمار » و « حُمرة »، بأن يُدَّعى أن أصل هذا الاسم أن يقع على الوحشية منها، وأكثرُها حُمْرٌ ، ثم شُبِّهتِ الأهليّةُ بها ، فوقَع عليها الاسم ، فإذا كان الأمر عندهم على ما ذكرتُ لك ، مع اتّفاق اللفظينِ في تركيب واحد ، فما ظَنُّك [٤ أ] بهما ، إذا تغايرا في التركيب ؟

والاشتقاقُ الأصغرُ حَدَّهُ أكثرُ النحويّين بأنه « إنشاءُ فَرعٍ مِن أصلٍ يَدُلُّ عليه » . نحو « أحمر » فإنه مُنشأٌ من « الحمرة » ، وهي أصلٌ له

---

(١) الخصائص : فاؤه وعينه . (٢) م : انتهاء .
(٣) وهو محمد بن السري المعروف بابن السراج . وانظر الخصائص ١ : ١٢ .
(٤) ف : « استرفوا » . وقد صوبت في الحاشية نقلاً عن خط الخفّاف .
(٥) وهو إبراهيم بن السري الزجاج شيخ أبي علي الفارسي .
(٦) م : حشره . (٧) من م .

وفيه دَلالة عليها. وهذا الحَدُّ ليس بعامٍّ للاشتقاق الأصغر ، لأنه قد يُقال « هذا اللفظُ مشتقّ من هذا » من غير أن يكون أحدهما مُنشأً من الآخر. وذلك إذا كان تركيبُ الكلمتين واحداً ، ومعنياهما متقاربين [1]. وذلك نحو ما ذهب إليه أبو عليّ في « أولَق » ، في أحد الوجهين ، من أنه مأخوذ [2] من : وَلَقَ يَلِقُ ، إذا أسرع . وذلك لأنَّ « الأولَقَ » [3] : الجنونُ . وهي مما يُوصف [4] بالسرعة. فلمّا كانت حروف « أولق » ، إذا جعلتَه « أفعل » ، و « وَلَق » واحدة ، ومعنياهما متقاربين ، لأنَّ الجنون ليست السرعة في الحقيقة، بل يقرب معناها من معنى السرعة ، جَعَل « الأَولق » مشتقّاً من « ولق » ، لا يعني أنَّ « الأَولق » مأخوذ من « ولق » . بل يريد أنَّ «الأولق» حروفُه الأصولُ الواو واللاّم والقاف ، كما أنَّ « ولق » كذلك . ويستدلُّ على ذلك بأنَّ العربَ جَعلت هذه الأحرف دالّةً على السرعة ، و « الأولق » قريبٌ في المعنى من السرعة ، فحروفُه الأصول الواو واللاّم والقاف ، وهمزته زائدة . فيجعل سبب اتفاق « الأولق » و « ولق » في اللفظ تقاربهما في المعنى ، لأنَّ هذا الاتفاق بين اللفظين وقع بالعرض ، كاتّفاق « الأسود » و « الأبيض » في لفظ « الجَوْن » ، إذ لا جامع ، من طريق المعنى ، بين « الجَون » الذي يُراد به

---

(١) م : متقاربان . (٢) انظر الخصائص ١ : ٨-٩ حيث نسب ابن جني هذا المذهب إلى الزجاج . وانظر ص ٢٣٤ . (٣) م : الولق .
(٤) م : مما توصف .

الأبيض ، و « الجَون » الذي يُراد به الأسود .

فإن قيل : فكيف[1] يجوز أن تقول « هذا اللفظُ مشتقّ من هذا اللفظ » ، وأحدُهما ليس بمأخوذٍ من الآخر ، وقولك « مُشتقّ » يعطي أخذَ أحدهما من صاحبه ؟ فالجواب أنّ هذا على طريق المجاز ، كأنهما ـ لاتّحاد لفظيهما وتقارب معنييهما ـ قد أُخذ أحدهما من الآخر ، كما تقول في الشّخصَين المُتشابهَين : هذا أخو هذا ، تشبيهاً لهما بالأخوين .

ولمّا خَفيَ هذا الوجهُ ، من الاشتقاق ، على بعضهم ردَّ قول من زعم أنّ اسم « الله » تعالى مشتقّ من « الوَلَه » أو من غير ذلك ، لأنّ « الله » هذا اللفظ قديم ـ لأنّ أسماء الله تعالى قديمة ـ و « الوله » لفظ محْدَث ، والمشتَقُّ منه قبلَ المُشتَقّ ، فيلزم على هذا أن يكون المُحدثُ قبلَ القديم . وذلك خَلْفٌ[2] . ولو علِم أنه قد يقال « هذا اللفظ مشتقّ من هذا » وإن لم يكن مأخوذاً منه ـ كما قدّمنا ـ لم يُنكِرْ ذلك .

والحَدُّ الجامع لهذا الضَّرْب ، من الاشتقاق ـ أعني الأصغر ـ هو « عَقْدُ تصاريف تركيبٍ ، من تراكيبِ الكلمة ، على معنى واحد ، [أو معنيَين مُتقاربين][3] » . وذلك نحو ردِّكَ « ضارباً » و « ضَرّاباً »

---

(١) م : كيف .	(٢) الخلف : الرديء الفاسد .

(٣) من م . وانظر ما ذكره قبل في مسألة أولق .

و « ضَرُوباً » و « مِضراباً » وأمثالَ ذلك إلى معنى واحد، وهو : الضَّرب . إلاّ أنَّ أكثرَ الاشتقاق، ومُعظَمَه، داخلٌ تحت ما حَدَّهُ النحويُّون به، من أنه « إنشاءُ فرعٍ من أصل يدلُّ عليه » .

وأمّا « المُشتقُّ » فيقال للفَرْع ، الذي صِيغ من الأصل ، لأنك تطلب معنى الأصل ، في الفرع ، فكأنَّك تشتقُّ الفرع ، لتُخرج منه الأصل ، وكأنَّ الأصل مدفون فيه . و « المُشتقُّ منه » هو الأصل .

فإن قيل : فكيف[1] يَصِحُّ أن يُقال في الفرع إنه مشتقٌّ من الأصل ـ أي مأخوذ منه ـ والأصلُ لا ينفصل منه الفرع ؟ فالجواب[2] أنَّ ذاك يَصِحُّ ، على جهة الاستعارة والمجاز . وذلك أنه لمَّا كان لفظُ الفَرع مبْنِيّاً من حروف الأصل ، وكان معنى الأصل موجوداً فيه ، صار لذلك كأنه جزء من الأصل ، وإن كان الأصل لم يَنقُصْ منه شيء .

فإن قيل : إذا كانت البِنْيَتان مُتَّحِدَتَينِ في الأصول والمعنى ، فبأيِّ شيء يُعلمُ الأصل من الفرع ؟ فالجواب أنَّ الأصل يُستخرج[3] بشيئين : باعتبار دورِهِ في اللفظ والمعنى ، وبأنه ليس هنالك ما هو به أولى . والوجوه

(١) ف : كيف . (٢) زاد في م : عن .

(٣) يبدأ هنا في م خط مغاير وينتهي عند قوله « صاحب الزيادة أولى لأن معنى » ، حيث يظهر الخرم في هذه النسخة .

[٤ ب] التي يكون بسببها أولى تسعة :

أوَّلُها: أن يَطَّرد معنيان، أحدُهما أمكنُ من الآخر ، لكثرة مايُشتَقّ منه ، كالمصدر ، وذلك كالسَّفاء (١) ، فإنه مأخوذ من السّفى (٢) .

والثاني بأن يكونَ أحدُ المُطَّرِدَين أشرفَ من الآخر ، فإنَّ الاشتقاق من الأشرف أولى ، عند بعضهم ، كـ « مالك » قيل : إنه من معنى القدرة . وقيل : إنه من معنى الشَّدِّ والرَّبط . والثاني قولُ ابن السَّرَّاج ، والأولُ قولُ أبي بكر أحمد بن عليّ ، ابن الإخشيذ (٣) . فسئل : لم جعلته من معنى القدرة ، دون معنى الشَّدِّ والربط ؟ فقال : لأنَّ الله تعالى اشتُقَّ اسمه منه ، في صفات ، فقيل : مالِك ومَلِك ومَليك .

والثالث : كَونُ أحدِ المُطَّرِدَين أبينَ وأظهرَ ، فيكون الأخذ منه لذلك أولى ، لأنَّ الأظهر طريق إلى الأغمض ، والأبينَ طريق إلى الأخفى ، كـ « الإقبال » و « القَبَلُ » .

والرابع : كون أحدهما أخصَّ من الآخر . فالأخص أولى من الأعمّ ، الذي هو له ولغيره، كـ « الفَضْل » و « الفَضيلة »، لو قال قائل : أصله «الزيادة»،

---

(١) في ف بكسر السين . وقال ابن الأعرابي : « السفاء من السفى كالشقاء من الشقى» .
(٢) م : الصفى .
(٣) وهو من رؤساء المعتزلة وزهادهم . انظر لسان الميزان ١ : ٢٣١ . م : الأخشيين .

وقال آخر: أصله « المِدحة »، كان قول صاحب الزيادة أولى، لأنَّ معنى[1] المِدحة، في أشياء كثيرة، هي أعمُّ من الزيادة؛ ألا ترى أنَّ معنى المدحة، في العلم والقدرة والنِعمة والنَّصَفة، وفيما لا يحصى كثرة من الأفعال الحسنة.

والخامس: أن يكون أحدهما أُحسن تصرُّفاً، فتجد ردَّه إليه سهلاً قريباً، وبيّناً واضحاً، كباب « المُعارضة » و « الاعتراض » و « التعريض » و « العارض » و « العِرْض ». ردُّه كلّه إلى معنى « العَرْض »، وهو الظهور، من قولك « عَرَضَ عَرْضاً » إذا ظهر، أولى من ردّه إلى العُرْض: الناحية من نواحي الشيء، وإن كان أبو إسحاق قد ردَّه إلى الناحية، لمّا رآها تطّرد في الباب كلِّه، ولم يُراعِ باب الأحسن في المطّردين.

والسادس: كون أحدهما أقرب من[2] الآخر، فيكون الأقرب أولى من الأبعد. وذلك أنَّ الأبعدَ يرجع الفرعُ إليه، بكثرة وسائط، والأقرب، يرجع إليه، بقلّة وسائط. وكذلك ردُّك إلى الأصل الواحد قد يكون من طرق مختلفة، أحدُها أقرب من الآخر، فيكون الردُّ بالطريق الأقرب أولى، كردّك « العُقار » إلى « العَقْر »، من جهة أُنها تعقِر الفهم، فإنه أحسن من ردّها إليه، من جهة أنَّ الشارب لها يَسكر، فيُفسِدُ ويَعقِرُ. فالأول أقرب.

(١) سقط من م حتى قوله « أو في حكم الجارية وفي » ص ٤٨

(٢) ف: إلى.

والسابع : أن يكون أحدهما أليق ، وأشدّ ملاءمة . وذلك كـ «الهداية» هي أليق بـ « الدِّلالة » ، منها بمعنى « التقدُّم » ، من قولك « هوادي الوحشِ » لمتقدِّماتها .

والثامن : أن يكون أحدها مطلقاً والآخر مضمَّناً . وذلك كـ « القُرْب» و « المقاربة » . فالقرب أولى من المقاربة ، لأنَّ المقاربة مضمَّنة ، والقرب مطلق.

والتاسع : أن يكون أحدهما جوهراً والآخر عرَضاً ، فيكون الردُّ إلى الجوهر أولى من الردّ إلى العرَض ، إذ كان الجوهر أسبق إلى النفس في التقديم ، كقولهم « استحجر الطينُ » مأخوذ من الحَجَرِ ، و«استنوق الجمل » و « استتيست الشاة » و « ترجَّلت المرأة » .

فهذه جملة الوجوه التي يكون بسببها أولى.

وينبغي أن تعلم أنَّ قولنا « هذا اللفظ أولى بأن يكون أصلاً من هذا الآخر » في جميع ما تقدم إنما نعني بذلك إذا استويا، في كلّ شيء، إلاّ في تلك الرتبة التي فُضِّل بها . فأمّا إذا عرضت عوارض ، توجب تغليب غيره عليه . فالحكم للأغلب .

واعلم أنَّ الاشتقاق لا يدخل في سبعة أشياء ، وهي الأربعة التي ذكرنا لا يدخلها تصريف ، وثلاثة من غيرها ، وهي : الأسماءُ النادرة كـ

« طُوبالة »[1] ، فإنها لندورها لا يحفظ لها ما ترجع إليه . واللغاتُ المتداخلة . نحو « الجَوْن » للأسود والأبيض ، للتناقض الذي بينهما ، لا يمكن ردُّ أحدهما إلى الآخر . والأسماءُ الخماسيّة ، لامتناع تصرُّفِ الأفعال منها ، فليس لها من أجل ذلك مصادر .

وأصل الاشتقاق وجلّه [٥ أ] إنما يكون من المصادر . وأصدق ما يكون : في الأفعال المزيدة ، لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة . وفي الصفات كلّها ، لأنها جارية على الأفعال ، أو في حكم الجارية . وفي[2] أسماء الزمان والمكان ، المأخوذة من لفظ الفعل ، فإنها جارية عليه أيضاً . وفي الأسماء الأعلام ، لأنهامنقولة في الأكثر ، وقد تكون مُشتقّة قبل النقل ، فتبقى على ذلك بعد النقل .

وأصعبُ الاشتقاق وأدَقُّه في أسماء الأجناس ، لأنها أسماء أُوَلٌ أُوقِعت على مُسمّياتها[3] ، من غير أن تكون منقولة من شيء . فإن وُجد منها ما يمكن اشتقاقه حُمل على أنه مشتقّ ، إلاّ أنّ ذلك قليل فيها جدّاً . بل الأكثر فيها أن تكون غير مشتقّة ، نحو « تُراب » و « حَجر » و « ماء » ، وغير ذلك من أسماء الأجناس .

---

(١) في حاشية ف بخط مغاير « الطوبالة : النعجة . ولا يقال للكبش : طوبال. قاله ج » . يريد أن الجوهري قال ذلك . انظر الصحاح (طبل) .
(٢) ينتهي ههنا الخرم في م ليبدأ الخط المغاير ثانية فينتهي عند بيت جران العود
(٣) م : مسمياتها .

فمَّا (١) يمكن أن يكون منها مشتقاً « غُرابٌ » ، فإنه يمكن أن يكون مأخوذاً من الاغتراب ؛ فإنَّ العربَ تتشاءم به ، وتزعم أنه دالّ على الفراق. وكذلك « جَرادةٌ » ، يمكن أن تكون مشتقَّة من الجَرْد ، لأنَّ الجَرْدَ واقع منها كثيراً. وقد رُوي أنَّ النابغة نَظر ، فإذا على ثوبه جَرادة ، فقال « جرادةٌ تَجرُدُ (٢) ، وذات ألوان » (٣). فتطيَّر ورَجع عن حاجته .

فأما قولُ أبي حيَّةَ النُّميريّ (٤) :

وقالوا : حَمامٌ ، قلتُ حُمَّ لِقاؤها ... وعادَ لنا حُلوُ الشَّبابِ ، ربيحُ

وقولُ جِرانِ العَود (٥) :

فأمَّا العُقابُ فهْي ، منها ، عُقوبةٌ ... وأمّا الغُراب فالغريبُ ، المُطوَّحُ

وقول (٦) سوَّار بن المُضرَّب (٧) :

فكانَ البانُ أنْ بانتْ سُليمَى ... وفي الغَرَبِ اغترابٌ ، غيرُ داني

---

(١) م فما (٢) م : تجريد .

(٣) في الحيوان ٥ : ٤٤٧ أن النابغة أراد الغزو مع صهره زبّان بن سيّار ، ولكنه رأى جرادة على ثوبه ، فقال « جرادة تجرد ، وذات لونين ، غيري من خرج في هذا الوجه » . فتطير ورجع عن الغزو . وانظر الحيوان ٣ : ٤٤٧ .

(٤) من قصيدة له . زهر الآداب ٢ : ٦٧ - ١٦٨ والحيوان ٣ ٥ ٤ - ٤٤٦ .

(٥) ديوانه ص ٣ والحيوان ٣ ٤٤١ والمطوح : البعيد .

(٦) م : وقال . (٧) قبله في الحيوان ٣ : ٤٤٠ :

وقول الشَّنفَرَى [١] :

فقالَ : غُرابٌ لاغترابٍ من النَّوى وبالبانِ بَيْنٌ من حبيبٍ تُعاشِرُهْ

وقول الآخر [٢] :

دعا صُرَدٌ يوماً على غُصْنِ شَوحَطٍ فطارَ ، بذاتِ البَيْنِ ، منّي غُرابُها
فقلتُ أتَصريدٌ، وشَحطٌ ، وغُربةٌ فهذا ، لَعمري ، نأيُها ، واغترابُها

فليس باشتقاق صحيح . بل أُخِذ « حُمَّ » من «الحَمام » على جهة التفاؤل [٣]، و « البَينونةَ » من « البان » ، و « الاغترابُ » من « الغرَب »، و«التَّصريدُ» و « الشَّحطُ » من«الصُّرَد » و « الشَّوحط »، و « العقُوبة » من «العُقاب»، على جهة التطيُّرِ . وإلاّ فهذه المعاني ليست بموجودة في هذه الأشياء ، كما أنّ

= تَغنَّى الطائرانِ ، ببَينِ ليلَى على غُصنَين ، من غَربٍ وبانِ

وينسب الشعر أيضاً إلى الملوط وجحدر المكلي . انظر عيون الأخبار ١ : ١٤٩ والكامل ص ١٢٦ ونثار الأزهار ص ٧٥ .

(١) من أبيات تنسب إلى كثير عزة وإلى شاعر سهميْ . وقبله

رأيتُ غُراباً ساقطاً فوقَ بانةٍ يُنتِّفُ أعلى ريشِهِ ، ويُطايرُهْ
فقلتُ ، ولو أنيَ أشاءُ زَجرتُهُ بنفسيَ ، للنَّهديِّ: هل أنت زاجرُهْ؟

ديوان كثير ١ : ١٩٢ - ١٩٥ وعيون الأخبار ١ ١٤٧ - ١٤٨ والحيوان ٣ : ٤٤١ وزهر الآداب ٢ : ١٦٩ والمحاسن والمساوىء ٢ ١٥ - ١٦ والمستطرف ٢ ١٦٩

(٢) زهر الآداب ٢ : ١٦٨ والحيوان ٣ : ٤٣٧ . وسقط البيت الثاني من م .

(٣) م : التفول .

« الاغتراب » موجود في « غُراب »، و « الحَرْد » في « جرادة » .

ومما يُبَيّنُ لك أنَّ العرب قد تُوقِعُ على الشيء لفظ غيره ، إذا كان بينهما مناسبةٌ ، من طريقٍ ما وإن لم يتَّحدِ المعنى ، كما ذكرنا في مسألة « أولق » [١] قولُ بعض الفصحاء [٢] :

شَهِدْتُ بأنَّ التَّمرَ بالزُّبْدِ طَيِّبٌ وأنَّ الحُبارَى خالَةُ الكَرَوانِ

فجعل الحبارى خالة الكروان ، لمَّا كان اللونُ ، وعمودُ الصورةِ ، فيهما واحداً . ورأى ذلك قَرابةً ، وإنْ كان الحُبارى أعظَم بدناً من الكروان . ومنه قول عَمرو بن معد يكَرِب [٣]

وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ لعَمْرُ أبيكَ ، إلاّ الفَرْقَدانِ

فجعل الفرقدين أخوين ، تشبيهاً لهما بالأخوين ، لتلازمهما. ومنه قولُ أبي النجم

* فظلَّ يُوفي الأَكَمَ ابنُ خالِها *

فجعل الوَحْشِيَّ ابن خال الأَكم، لملازمته لها . وقال عليه السلام [٤] ، « نِعْمَ العَمّةُ لكم النَّخلةُ » . فجعلها عَمَّةً للناس ، حِين كان بينها وبينهم تشابهٌ ، من وُجوه .

---

(١) انظر ص ٤٢ . (٢) الحيوان ٦ : ٢٧٢ ومحاضرات الأدباء ٢ : ٢٩٩ .
(٣) انظر تخريجه في شرح المفضليات للتبريزي ص ١٥٩٩ .
(٤) في النهاية واللسان (عمم) : « أكرموا عمتكم النخلة » . وقال فيه السخاوي والسيوطي : لا أصل له . انظر كتاب تحذير المسلمين ص ٦٤ .

وإنما بَسَطتُ القَول في الاشتقاق، لغُموضه، وكثرة المَنفعة به في علمه. لما فيه من الاختصار، والتقريب، والفهم، والحفظ. أما الاختصار فلأنه يُجتَزأ فيه بجزء من الكلمة، ولولا مكانها لاحتيج إلى كلام كثير؛ ألا ترى كيف تدلّ بالتاء من «تَفعلُ» على معنى المخاطبة والاستقبال، وبالياء في «يَفعلُ» على الغَيبة والاستقبال. ولو جُعل لكلّ مَعنىً لفظٌ يُبيِّنُ به لانتشر الكلام. ولما فيه من الاختصار عُدَّ من أكبر آلات البيان. وأما الفهم فلِما فيه من المناسبة، والاقتضاء بالمشاكلة. وأما الحفظ فسببه ما ذكرناه من الاختصار.

قال أبو بكر: من الفائدة [٥ ب] في الاشتقاق أنه ربما سَمِعَ العالمُ الكلمة، لا يَعرفها من جهة صيغتها، فيطلب لها مخرجاً منه، فكثيراً ما يظفر. وعلى هذا أكثرُ العلماء في تفسير الأشعار، وكلام العرب، في الأمثال والأخبار.

* * *

وأما التَّصريف فتغيير صيغة الكلمة، إلى صيغة أخرى. نحو بنائك من «ضَرْب» مثل «جَعفَر» فتقول «ضَرْبَب»، ومثل «قِمَطْر» فتقول «ضِرَبّْ»، ومثل «دِرْهَم» فتقول «ضِرْبَبْ». ونحو[1] تغيير التصغير والتكسير، وأشباه ذلك، ممّا تُصرّف فيه الكلمة على وجوه كثيرة. وهو شبه الاشتقاق، إلاّ أنَّ الفرق بينهما أنَّ الاشتقاق مختصّ بما فعلت

(١) م: وهو.

العربُ من ذلك، والتصريف عامٌّ لما فَعلته[1] العرب، ولما نُحدِثُه نحن بالقياس. فكلُّ اشتقاق تصريفٌ، وليس كلُّ تصريف اشتقاقاً. ومما يدلُّ على أنَّ الاشتقاقَ تصريف[2]، قول رُؤبة، يصف امرأة بكثرة الخُصومة[3]:

* تَشتَقُّ، في الباطل، منها، المُمتَذَقْ *

فإن قيل ما نُحدِثه لا دليلَ فيه على معرفة زائد من أصليّ، وإنما الدليل فيما فعلتِ العربُ من ذلك، والذي فعلتْه العرب من ذلك قد زعمتَ أنه يُسمّى اشتقاقاً، فلأيِّ شيءٍ عدَدتَ، فيما يُعرف به الزائد من الأصليّ، الاشتقاقَ والتصريفَ، وهلاّ اكتفيت بأحدهما عن الآخر! فالجواب أنه إذا كان الاستدلال، على الزيادة أو الأصالة، بردِّ الفَرع إلى أصله، سُمِّيَ ذلك اشتقاقاً. وإذا كان الاستدلال، عليهما بالفرع، سُمِّي ذلك تصريفاً. فمثال الاستدلال، بِرَدِّ الفرع إلى الأصل، استدلالُنا على زيادة همزة «أحمَر» مثلاً، بأنه مأخوذ من «الحُمْرَة». فالحمرة هي الأصل الذي[4] أخذ منه أحمر. فهذا وأمثاله يُسمّى اشتقاقاً، لأنَّ المستدَلَّ على زيادة همزته، وهو «أحمر»، مأخوذٌ من «الحمرة».

---

(١) م: فعلت. (٢) م: تصرف.
(٣) ديوان رؤبة ص ١٠٧ وأراجيز العرب ص ٣٣. والمتذق: المخلوط. يقول: تخلط حقاً بباطل.
(٤) م: التي.

ومثالُ الاستدلال، على الزيادة بالفرع، استدلالُنا على زيادة ياء «أيصَر»[1]، بقولهم في جمعه «إصار»، بحذف الياء وإثبات الهمزة. فـ«إصار» فَرعٌ عن «أيصر» لأنه جمعه. فهذا وأمثاله يُسمّى تَصريفاً، لأنّ المستدلّ على زيادة يائه، وهو «أيصر»، ليس بمشتَقٍّ من «إصار»، بل «إصارٌ» تصريف من تصاريفه، الدالّة على زيادة يائه.

واعلم أنه لا يَدخل التصريف، ولا الاشتقاق، في الأصول المختلفة، نحو «لأّل»[2] و«لؤلؤ»؛ لا ينبغي أن يقال إنّ أحدهما من الآخر، لأنّ «لأّلاً» من تركيب «ل ء ل»؛ و«لؤلؤاً» من تركيب «ل ء ل ء». فـ«لأّل» ثلاثيّ الأصول، و«لؤلؤ» رباعيّ.

* * *

وأما الكثرة فأن يكون الحرف، في موضعٍ ما، قد كثر وجوده زائداً، فيما عُرف له اشتقاقٌ أو تصريف، ويَقِلُّ وجوده أصلياً فيه، فينبغي أن يُجعل زائداً، فيما لا يُعرف له اشتقاق ولا تصريف، حملاً على الأكثر. وذلك

---

(١) م: «استدلالنا على ياء أيصر أنها زائدة». وفي حاشية ف «الجوهري: الاصار والأيصر: حبل قصير يشدّ به في أسفل الخباء إلى وتد. وجمع الاصار أُصر، وجمع الأيصر أياصر. والاصار والأيصر أيضاً الحشيش. يقال لفلان محَشٌّ لا يُجزّ أيصره، أي: لا يُقطع». انظر الصحاح (أصر).

(٢) اللأّل: بائع اللؤلؤ.

نحوُ الهمزة، إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف، فإنها زائدة فيما عرف اشتقاقه، نحو «أصفر» و«أحمر»، إلاّ ألفاظاً يسيرة فإنّ الهمزة فيها أصليّة، وهي: «أرطى»(١) في لغة من يقول «أديمٌ مَأروط». و«أيطَل»(٢) لأنهم يقولون في معناه «إطل». و «أيصر» و «اولق» و «إمَّعة» على ما نُبيِّنُ بعد. فإذا جاءتِ الهمزةُ، فيما لا اشتقاق له ولا تصريف، نحو «أفكَل»(٣)، وجب حملها على الزيادة، وألاّ يُلتفت إلى «أرطى» وأخواته، لِقلَّتها، وكثرة مثل «أحمر».

* * *

وأما اللزومُ فأنْ يكون الحرفُ، في موضعٍ ما، قد لزم الزيادةَ في كلِّ ما عُرف له اشتقاقٌ أو تصريف. فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع ـ فيما لا يُعرف له اشتقاقٌ ولا تصريف ـ جُعل زائداً، حملاً على ما ثبَتَتْ زيادته، بالتصريف أو الاشتقاق. وذلك نحو النون، إذا وقعت ثالثةً ساكنةً وبعدها حرفانِ ـ ولم تكن مُدْغَمةً [٦ أ] فيما بعدها نحو «عَجَنَّس»(٤)ـ فإنها أبداً زائدةٌ، فيما عُرِف له اشتقاقٌ أو تصريف(٥)، نحو «جَحَنْفَل»(٦) فإنه من «الجَحفَلَة»، و «حَبَنْطىً»(٧) لأنك تقول «حَبِط بطنُه»، و «دَلَنظىً»

---

(١) الأرطى: ضرب من الشجر يدبغ به. (٢) الأيطل الخاصرة.
(٣) في حاشية ف: «الأفكل: الرعدة».
(٤) سقط «نحو عجنس» من م. وفي حاشية ف. «الجوهري: العجنس الجمل الضخم».
(٥) م: «عرف اشتقاقه أو تصريفه». (٦) الجحنفل: الغليظ الشفة.
(٧) الحبنطى: الممتلىء غيظاً.

وهو الشديد الدفع تقول «دَلَظَه بِمَنكبه» إذا دَفَعه. وكذلك وُجِدَتْ في كلّ ما عُرف اشتقاقه. فإذا جاءتْ في مثل «عَبَنْقَس»[1]، مما لا يُعرف له اشتقاقٌ ولا تصريفٌ، حُمِلَ على ما عُرف اشتقاقه أو تصريفُه، فجُعِلتْ نونه زائدة.

* * *

وأما لزومُ حرفِ الزيادةِ البناءَ فنحو «حِنْطَأْو»[2]، و«كِنْثَأْو»[3]، و«سِنْدَأْو»[4]. وزنها «فِنْعَلْوٌ» والنون زائدة، إذ لو كانت أصليّةً لجاء في موضعها حرف، من الحروف، التي لا تحتمل الزيادة، نحو «سِرْدَأْو» مثلاً. فعدمُ مثلِ ذلك من كلامهم، ولزومُ هذا البناءِ حرفٌ من حروف الزيادة، دليلٌ على أنّ ذلك الحرف زائد[5].

* * *

وأما كونُ الزيادة لمعنى فنحوُ حروف المضارعة، وياء التصغير، وأمثال ذلك. فإنه بمجرّد وُجودِ الحرف، يعطي معنى، ينبغي أن يُجعل زائداً. لأنّه

---

(١) العبنقس: السيىء الخلق.
(٢) الحنطأو: الوافر اللحية.
(٣) الكنثأو: الوافر اللحية. م الكنشأو.
(٤) السندأو: الحديد الشديد.
(٥) وانظر ص ٨٢ و ١٧٢. وزاد أبو حيان في حاشية ف «فان قلت فاحكم على الهمزة بالزيادة فانها [من أحرف الزيادة. قيل: هذا فاسد لأنه] قد حكي عنز هو فلم تلزم، ولأنك لو [حذفت الهمزة] والنون والواو لبقي الاسم على حرفين».

لم يُوجد قطُّ حرفٌ أصليٌّ، في الكلمة، يُعطي معنى. على أنَّ هذا الدليل قد يمكن أن يُستغنى عنه بالاشتقاق والتصريف؛ إذ ما من كلمةٍ، فيها حرفُ معنىً إلاّ ولها اشتقاق أو تصريف، يُعلم به حروفُها الأُصولُ من غيرها. لكن مع ذلك قد يُعلم [1] كون الحرف زائداً، بكونه لمعنى، من غير نظر إلى اشتقاقه وتصريفه. فلذلك أوردناه في الأدلّة المُوصِلة إلى معرفة الزيادة من غيرها.

* * *

وأما النظير فأنْ يكون في اللفظ حرفٌ، لا يمكن حملُه إلاّ على أنه زائدٌ، ثم يُسمع في ذلك اللفظ لغةٌ أخرى، يَحتمل ذلك الحرف فيها أن يُحمل على الأصالة، وعلى الزيادة، فيُقضى عليه بالزيادة، لثبوت زيادته في اللغة الأخرى، التي هي نظيرةُ هذه. وذلك نحو «تتفلٌ» [2]، فإنَّ فيه لغتين [3]: فتح التاء الأولى وضمّ الفاء، وضمّها مع الفاء. فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكونَ عنده إلاّ زائدةً؛ إذ لو كانت أصليّةً لكان وزن الكلمة «فَعْلُلاً»، بضم اللام الأولى، ولم يَرِدْ مثلُ ذلك في كلامهم. ومن ضَمَّ التاء أمكن أن تكون عنده أصليَّةً، لأنّه قد وُجِدَ في كلامهم مثلُ «فُعْلُل»، بضمّ الفاء واللام، نحو «بُرْثُن».

---

(١) م: تعلم. (٢) التتفل: ولد الثعلب. (٣) في حاشية ف: «قال ابن القطّاع في أبنيته: وعلى تَفْعُل نحو تتفل لولد الثعلب وتنضب لشجر. وعلى تُفعُل نحو تتفل. وعلى تِفعِل نحو تتفل، ونفرج للجبان. وعلى تَفعَل نحو تتفل، وتألب لعود تعمل منه القسيّ. وعلى تَفعِل نحو تتفل. وعلى تُفعَل نحو تتفل...». وانظر ص ٧٦ – ٧٧

إلاَّ أنه لا يُقضى عليها إلاّ بالزيادة ، لثُبوتِ زيادتها في لغةِ مَن فتح التاء .

* * *

وأما الخُروج عن النظير فأنْ يكون الحرف إنْ قُدِّرَ زائداً كان للكلمة التي يكون فيها نظيرٌ ، وإنْ قُدِّرَ أصلاً لم يكن لها نظير ، أو بالعكس . فإنه ، إذ ذاك ، ينبغي أن يُحمل على ما لا يُؤدِّي إلى خروجها عن النظير . وذلك نحو « غِزْويت »[1] ، فإنّا إنْ جعلنا تاءه أصليّةً كان وزنه « فِعْوِيلاً » ، وليس في كلام العرب « فِعويل » ، فيكونُ « غِزْويت » مثله . وإنْ جعلناها زائدة كان وزنه « فِعْلِيتاً » ، وهو موجود في كلامهم ، نحو « عِفْرِيت » . فقضينا ، من أجل ذلك ، على زيادة التاء .

* * *

وأما الدخول في أوسع البابين ، عند لُزومِ الخروج عن النظير ، فأنْ يكون في اللفظ حرفٌ واحد ، من حروف الزيادة ، إن جعلته زائداً أو أصليّاً خرجتَ إلى بناءٍ ، لم يَثبُتْ في كلامهم فينبغي أنْ يُحمل ما جاء من هذا على أنّ ذلك الحرف فيه زائد ، لأنَّ أبنيةَ الأُصولِ قليلةٌ ، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة ، فحمله على الباب الأوسع[2] أولى . وذلك نحو « كَنَهْبُل »[3] ؛ ألا ترى أنك

(١) الغزويت بالعين والغين المعجمة : القصير ، والداهية .

(٢) م : الواسع . (٣) الكنهبل : شجر عظام .

إن جعلتَ نُونه أصليَّةً كان وزنه «فَعَلُّلاً» ، وليس ذلك من أبنية كلامهم . وإنْ جعلتَها زائدةً كان وزنه «فَنَعلُلاً» ، ولم يَتقرَّر أيضاً ذلك في أبنية كلامهم ، بدليل قاطع من اشتقاق أو تصريف . لكن[1] حمله على أنه «فَنَعْلُل»[2] أولى ، لما ذكرنا

* * *

فهذه جملة الأدلَّةِ المُوصِلةِ إلى معرفة الزائد من الأصليّ . ولمّا كان النظيرُ ، والخروجُ عنه ، لا يُعلمان إلاّ بعد معرفة [٦ ب] أبنيةالأسماء والأفعال ، وضعتُ من أجل ذلك بابَين ، حَصَرتُ في أحدهما أبنيةَ الأسماء ، وفي الآخر أبنيةَ الأفعال .

---

(١) م : لأن .　　(٢) م : فنعلل .

باب
أبنية الأسماء

أبنية الأسماء[1] الأُصولِ أقلُّ ما تكون ثلاثة ، وأكثر ما تكون خمسة . ولا يوجد اسمٌ متمكِّنٌ ، على أقلَّ من ثلاثة أحرف ، إلاّ أن يكون مَنقوصاً ، نحو « يد » و « دم » وبابهما .

[الثلاثي المجرد]

فأمّا الثلاثيُّ ، من الأصول ، فيُتصوَّرُ فيه اثنا عشر بناء . وذلك أنه يُتَصَوَّرُ في الفاء أنْ تكونَ مفتوحة ، ومضمومة ، ومكسورة . ويُتصوَّرُ ، مع تحريكها بالفتح ، في العين أربعة أوجه : أن تكونَ مفتوحة، ومضمومة[2] ، ومكسورة ، وساكنة. وكذلك مع تحريكها بالضمّ ، والكسر . إلاّ أنه أُهمل منها بناءان ، وهما « فُعِل » و « فِعُل » لكراهيةِ الخروج من ضمّ إلى كسر،أو

---

(١) سقط من م . وانظر في هذا الباب ٢ : ٣١٥ – ٣٤٢ من الكتاب و ٢ ٤ – ٣٦ من المزهر

(٢) م : بالفتح أن تكون العين مضمومة ومفتوحة

من كسر إلى ضمّ. فأما «دُئِلٌ»[1]، و«رُئِمٌ»[2]، فلا حُجَّة فيهما. لاحتمال أن يكونا مَنقُولَين من «دُئِلَ» و«رُئِمَ»، اللذين هما فعلان مبْنِيّان للمفعول، إلى الأسماء، لأنه يقال: دَأَلَ[3]، ورَئِمَ[4]. فإذا بُنِيا للمفعول قيل دُئِلَ ورُئِمَ. وقد يُنقل الفعلُ إلى الاسم، في حال التنكير؛ ألا ترى أنهم قالوا «اليَنْجَلِبُ» للخَرَز الذي يُجلَب الإنسان به إلى أمر[5]، فيكون «دُئِلٌ» و«رُئِمٌ»[6] من هذا القبيل، فلم يبق للثلاثيّ، من الأصول، إلاّ عَشَرةُ أبنية

فَعْلٌ: ويكون في الاسم والصِّفة. فالاسم نحو: صَقْر وفَهْد. والصِّفة نحو: ضَخْم وصَعْب[7].

وفُعْلٌ ويكون فيهما. فالاسم نحو بُرْد وقُرْط[6]. والصفة نحو: مُرّ وحُلْو وعُبْر[8].

وفِعْلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عِكْم[9] وجِذْع. والصفة نحو:

---

(١) الدئل: ابن آوى. وهو أيضاً اسم علم لجدّ من جدود أبي الأسود الدؤلي.
(٢) الرئم: الاست. وأثبت أبو حيان في حاشية ف: «ذكر ابن مالك أن فُعِلاً لغة في فَعِل، وأن أكثر النحويين لا يعتدّون بهذا البناء في الأسماء».
(٣) دأل: مشى مشياً فيه ضعف. (٤) رئم: أحبّ وألف. وفي حاشية ف «رئم» بفتح الهمزة وكسرها وفوقها: معاً. (٥) م: «في الخرزة التي يجلب بها الغائب». وكذلك في نسخة أخرى كما جاء في حاشية ف. وانظر ص ٧٥. (٦) سقط من م.
(٧) م: صعب وضخم. (٨) العبر: الثكلى. (٩) العكم: العدل.

نِقْض ونِضْو .

وفَعَلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو : جَمَل وجَبَل . والصفة نحو : حَدَث وبَطَل .

وفَعِلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو : كَتِف وكَبِد . والصفة نحو : حَذِر ووَجِع .

وفَعُلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو : رَجُل وسَبُع . والصفة نحو : حَدُث [1] وخالُط [2] .

وفُعَلٌ [3] : ويكون فيهما . فالاسم نحو : صُرَد ونُغَر [4] . والصفة نحو : حُطَم ولُبَد [5] .

وفُعُلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو : طُنُب وعُنُق . والصفة نحو : جُنُب وأُحُد .

وفِعَلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو : ضِلَع وعِوَض . والصفة عِدًى

---

(١) الحدث : الحسن الحديث .
(٢) الخلط : المخالط للأمور والعارف بها
(٣) سقط البناء كله من م .
(٤) الصرد : ضرب من الغربان . والنغر البلبل .
(٥) اللبد : المقيم لا يبرح منزله . والكثير .

وزِيمٌ . ولم يجيء غيرها[1] ، قال الشاعر[2]

إذا كُنتَ في قَومٍ . عِدًى ، لستَ مِنهمُ
فكُلْ ما عُلِفتَ ، من خَبيثٍ ، وطَيِّبِ

وقالوا[3] : منزِلٌ زِيَمٌ . قال[4] :

[باتت ثلاثَ ليالٍ ، ثُمَّ واحدةً بذي المَجازِ] ، تُراعي مَنزِلاً ، زِيَما

أي : متفرِّق الأهل .

فأما « سِوًى » ، من قوله تعالى[5] ﴿ مَكاناً سِوًى ﴾ ، فهواسم في الأصل للشيء المُستوي ، وُصِفَ به ، بدليل أنه لو كان صِفةً أصليَّةً لتمكَّن في الوصفيَّة ، فكان يُذكَّرُ مع المُذكَّرِ ، ويُؤنَّثُ مع المُؤنَّث ، إذ حقُّ الصِّفة أن تطابق الموصوف . ومما يدلُّك على أنها إذا لم تطابق موصوفها

---

(١) م : والصفة عدى ولم يجيء غيرها .

(٢) ينسب إلى زرافة بن سبيع ونضلة بن خالد وخالد بن نضلة ودودان بن سعد الأسديين وإلى سعد بن عبدالرحمن بن حسان . إصلاح المنطق ١ : ١٧٢ والكامل ص ٢٧١ والبيان والتبيين ٣ : ٢٥٠ والحيوان ٣ : ٣ ١ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٣٥٨ وللتبريزي١: ٣٣٦ والمخصص ١٢ : ٥٢ والحماسة البصرية ٢ : ٥٦ الصحاح واللسان والتاج (عدو) والاقتضاب ص ٣٧٩ (٣) سقط القول والشاهد مع تفسيره من م

(٣) النابغة الذبياني . اللسان (زيم) وديوانه ص ١٠٩ (٥) الآية ٥٨ من سورة طه .

جَرت مَجرى الأسماء جمْعُهم « رَبْعة »[1] : « رَبَعَات » بفتح العين[2]، كجَفَنَات . والصفة المحضْةُ[3] لا يكون فيها إلاّ إسكانُ العين . وأنت لا تقول إلاّ : « بُقعَةٌ سِوًى» . فدلّ ذلك على أنه ليس[4] بصفة في الأصل.

وكذلك قوله عزّ وجَل ﴿ دِيناً قِيَماً ﴾[5] لا حُجَّةَ فيه؛ لأنه مَصدرٌ في الأصل ، مَقصورٌ من « قيام » ، ولولا ذلك لكان «قِوَماً » ، لأنه من ذوات الواو ، ولا تُقلب الواو ياءً ، إذا كانت متحرّكة عيناً في مفرد لانكسار ما قبلها ، إلاّ بشرط أن يكون بعدها ألف ، وتكون في مصدرٍ لفعلٍ اعتلّت عينه ، نحو « قام قِياماً » و « عاذ عِياذاً » . فدلّ انقلاب الواو ياءً ، في « قِيَم » ، على أنه مصدر في الأصل وُصف به ، كما وصف بـ«عَدْل » و « زَوْر » ، وهما مصدران في الأصل .

وكذلك[6] قولهم «سَبْيٌ طِيبَةٌ »[7] ، و « مَاءٌ رِوًى » ، و « ماء

---

(١) الربعة : المتوسط القامة ، يوصف بها المذكر والمؤنث .
(٢) يريد : فتح عين الكلمة ، وهي الباء من «ربعات» . (٣) م : المختصة .
(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان : « لا تقول إلاّ بقعة سوى . فدلّ على انه ليس بصفة في الأصل .ثبت هذا هنا في النسخة المقابل بها ،وسقط فيما بعد.وعما يدلك...في نسخة الخزرجي .
(٥) الآية ١٦١ من سورة الأنعام . وهذه قراءة الكوفيين وابن عامر
(٦) سقطت الفقرة كلها من م ومن نسخة أخرى أشير إليها في حاشية ف .
(٧) الطيبة : الحلّ .

صـرًى »[1] . لا حُجَّة في شيء من ذلك على إثبات « فِعَلٍ » في الصفات لأنَّ جميع ذلك لا يطابق موصوفه : أما «طِيَبَةٌ » فإنه مؤنَّث اللفظ ، وهو تابع لمذكَّر . وأما « رِوًى ، وصِرًى » فيوصف بهما الجميع والمفرد على صورة واحدة ، فيقال : مياهٌ صِرًى ، ومياهٌ رِوًى . وقد تقدَّم أنَّ الصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لها بحكم الأسماء .

وفِعِلٌ : ولم يجىء منه إلاّ [٧ أ] « إبِلٌ » خاصَّةً، فيما زعم سيبويه[2] وحكى غيره « أتانٌ إبِدٌ » للوحشيَّةِ . فأما « إطِلٌ » فلا حُجَّة فيه ، لأن المشهور فيه « إطْل » بسكون الطاء . فـ« إطِل » يمكن أن يكون مما أُتبِعَت الطاء فيه[3] الهمزةَ للضرورة ، لأنه لا يحفظ إلاّ في الشعر ، نحو قوله[4] :

لهُ إطِلاظَبْيٍ ، وساقا نَعامةٍ البيت

في رواية من رواه كذلك وكذلك « حِبِرةٌ »[5] ، الأفصحُ والمشهورُ فيها إنما هو « حِبْرةٌ »[6] . و « حِبِرَةٌ » ضعيف . وكذلك « بِلِزٌ »[7] لا حُجَّة فيه ، لأنَّ الأشهر فيه « بِلِزٌّ » بالتشديد. فيمكن أن يكون «بِلِزٌ»

---

(١) الصرى : الذي طال استنقاعه فتغير .

(٢) الكتاب ٢ : ٣١٥ وشرح الشافية ١ : ٤٥ - ٤٦ .

(٣) م : فيه الطاء .

(٤) من معلقة امرىء القيس . ديوانه ص ٢١ .

(٥) الحبرة : صفرة الأسنان .

(٦) م : حَبْرة .

(٧) البلز : الضخمة . وفي حاشية ف بخط أبي حيان « البلز : المرأة السمينة القصيرة ، وأثبت ابن مالك بلزاً على وزن فعل » .

مخففًا منه .

[الرباعي المجرد]

وأما الرُّباعيُّ ، من الأُصولِ ، فله ستةُ أبنية :

فَعْلَلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « جَعْفَر » و « عنْبَر » .
والصفة نحو « شَجْعَم »[1] و « سَلْهَب »[2] .

وفِعْلِلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « زِبْرِج » و « زِئْبِر » .
والصفة نحو « زِهْلِق »[3] و « عِنْفِص »[4] .

وفُعْلُلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « فُلْفُل » و « بُرْثُن » .
والصفة نحو « جُرْشُع »[5] و « كُنْدُر »[6] .

وفِعْلَلٌ : ويكون فيهما . فالاسم[7] نحو « درهم » و « قِلْعم »[8] .
والصفة نحو « هِجْرَع »[9] و « هِبْلَع »[10] .

---

(١) الشجعم : الضخم الطويل . (٢) السلهب : الطويل .
(٣) الزهلق : السريع الخفيف . (٤) العنفص : السيىء الخلق .
(٥) الجرشع : العظيم من الابل والخيل . (٦) الكندر : الغليظ القصير الشديد .
(٧) سقط من م . (٨) قلعم : اسم علم . وسقط من م .
(٩) الهجرع : الأحمق . (١٠) الهبلع : الواسع الحنجور العظيم اللقم .

وفِعَلّ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « فِطَحْل »[1] . والصفة نحو « هِزبْر » .

وعلى فَعْلِلٍ : ولم يجئ منه[2] إلاّ « طَحْرِبَة »[3] .

أما « جُخْدَب »[4] ، و « بُرْقَع » ، و « جُؤْذَر » ، فلا حُجَّة فيها ، لأنه يقال « جُخْدُب » و « بُرقُع » و « جُؤذُر » بالضمّ ، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً فإنما يكون ثبتُ « فُعْلَلٍ » بأن يوجد ، لا يجوز معه « فُعلُل » بالضمّ . فأنْ لم يوجد الفتح ، إلاّ مع الضمّ ، دليلٌ على أنه ليس ببناء أصليّ . وأيضاً فإنّ « جؤذراً » أعجميّ ، فلا حُجَّةَ فيه .

وأما « الفُتَكْرِينُ »[5] بضمّ الفاء ـ على ما حكاه يعقوب ـ فلا حُجَّةَ فيه على إثبات « فُعَلّ »[6] ، نحو « جُعَفْرٍ » ، وكأنه « فُتَكْر » ، ثم جُمع ، إلاّ أن يُحفظ بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والجرّ ، فيقال : الفُتَكرونَ والفُتَكرينَ . والمسموع من هذا إنما هو بالياء ، فيمكن أن يكون « فُتَكرينْ » اسماً مُفرداً ، كـ « قُذَعْمِيل »[7] .

---

(١) الفطحل : اسم زمن قديم . (٢) سقط من م .
(٣) الطحربة : القطعة من خرقة . وفيها لغات كثيرة .
(٤) الجخدب : الضخم الغليظ ، وانظر شرح الشافية ١ : ٤٧ ـ ٤٨ والمزهر ٢ : ٢٨ .
(٥) الفتكرين : الأمر المجيب المظيم . وقيل : الدواهي والشدائد .
(٦) م : فعلل . (٧) القذعميل : الشيخ الكبير .

وكذلك «عُلَبِطٌ»[1]، و«هُدَبِدٌ»[2]، و«عُكَمِسٌ»[3]، و«عُجلِط»[4]، و«وعُكَلِطٌ»[5]، و«دُوَدِم»[6]، ليس في شيء من ذلك دليل على إثبات «فُعَلِل» في الرباعيّ. يَدُلُّ على ذلك أنه لا يحفظ شيء من ذلك، إلاّ والألف قد جاء فيه، نحو «عُلابِط» و«هُدابِد» و«عُكامِس» و«دُوادِم» و«عُجالط» و«عُكالِط». فدلَّ ذلك على أنها مُخَفَّفَةٌ بحذف الألف، إذ لو لم تكن كذلك لجاءت بغير ألف البتَّة.

وكذلك «عَرَتُن»[7]، ليس فيه دليل على إثبات «فَعَلُل» في الرباعيّ، لأنه لم يجيء منه إلاّ هذا. وقد قالوا في معناه «عَرَنْتُن». فيمكن أن يكون هذا مُخَفَّفاً منه، كما خفَّفوا الألف في «عُلابط»[8] ونحوه، لأنَّ النون لَزِمَت[9] زيادتُها، في مثل هذا الموضع ـ أعني: ثالثة ساكنة ـ كما لزمت زيادة الألف، فأَجرَوها مُجراها لذلك.

---

(١) العلبط: الغليظ من اللبن وغيره. (٢) الهدبد: اللبن الخاثر جداً.
(٣) الابل العكمس: الكثيرة. (٤) اللبن المجلط: الخاثر الثخين.
(٥) اللبن العكلط: الخاثر الثخين. (٦) الدودم: شيء شبه الدم يخرج من شجر السمر. (٧) العرتن: شجر يدبغ به. ونقل أبو حيان في حاشية ف ماذكره البكري في معجم ما استعجم ص ٩١٧. (٨) م: علبط.
(٩) فوقها في ف «صح». وفي الحاشية «كثرت» عن نسخة أخرى.

وكذلك «جَنَدِلٌ»، و «ذَلَذِلٌ»[1]، ليس فيه دليل على إثبات «فَعَلِل» في أبنية الرباعيّ، لأنهم قد قالوا «جَنادِل» و «ذَلاذِل»[2] في معناهما. فهما مُخَفَّفان منهما. ومما[3] يُؤَيِّدُ ذلك أنه لا يَتَوالى في كلامهم أربعةُ أحرف بالتحريك. ولذلك سُكِّنَ آخرُ الفِعْل في «ضَرَبْتُ»، لأنَّ ضميرَ الفاعل تَنَزَّل[4] من الفعل منزلةَ جُزْءٍ من الكلمة، فكرهوا لذلك تواليَ أربعةِ أحرف بالتحريك. فإذا كان ممتنعاً، فيما هو كالكلمة الواحدة، فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أحرى.

وأما «فِعْلُلٌ» فحُكي منه «زِئْبُر» و «ضِئْبُل»[5]. وذلك شاذٌّ لا يُلتفَتُ إليه، لقِلَّةِ استعماله.

* * *

والسبب[6]، في أن كانتْ أبنيةُ الثُلاثيّ أكثرَ من أبنية الرباعيّ، انَّ الثُلاثيَّ أخفُّ، لكَونه أقلَّ أصول الأسماء المُتمكِّنة، فتصرَّفوا فيه، لخِفَّتِه، أكثرَ من تصرُّفهم في الرباعيّ. ولذلك أيضاً كانت أبنيةُ الرُّباعيّ أكثرَ من أبنية الخماسيّ، لانَّ الرباعيّ، على كل حال، أقلُّ حروفاً من

---

(١) الذلذل: أسافل القميص الطويل إذا خلق وناس. في م وحاشية ف: «زلزل».
(٢) م وحاشية ف: زلازل. (٣) م: وربما.
(٤) م: نزل. (٥) الضئبل: الداهية.
(٦) انظر الخصائص ١: ٥٥ - ٥٦.

الخماسيّ[1] ، فكان أخفَّ منه ، فتَصَرَّفوا فيه ، لذلك ، أكثر من تصرُّفهم في الخماسيّ .

[الخماسي المجرد]

وأمّا الخماسيُّ فله أربعة أبنية ، مُتَّفق عليها :

فَعَلَّلٌ : ويكون في الاسم والصِّفة . فالاسم نحو « سفرجل » و « فرزدق » . والصفة نحو [٧ ب] « شَمَرْدَل »[2] و « هَمَرْجَل »[3].

وفُعَلِّلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « خُزَعْبِلة »[4] . والصفة نحو « قُذَعْمِلة »[5] .

وفَعْلَلِلٌ : ولم يجئ إلاّ صِفَةً ، نحو « جَحْمَرِش »[6] و « قَهْبَلِس »[7] .

وفِعْلَلٌّ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « قِرطَعْب »[8] . والصفة نحو « جِرْدَحْل »[9] .

---

(١) سقط « لأن الرباعي ... من الخماسي » من م .
(٢) الشمردل : الطويل .
(٣) الهمرجل : الجواد السريع .
(٤) الخزعبل : الفكاهة والمزاح .
(٥) القذعملة : الناقة الشديدة .م : قذعميل .
(٦) الجحمرش : العجوز الكبيرة .
(٧) القهبلس : الأبيض الذي تعلوه كدرة .
(٨) القرطعب : القطعة من الخرقة .
(٩) الجردحل : الضخم من الابل .

وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسيّ « فِعَّلِل »[1] نحو « صِنَّبِر »[2]. والصحيح أنه لم يجيء في أبنية كلامهم إلاّ في الشعر. نحو قوله[3]:

[بجِفانٍ ، تَعْتَري نادِيَنا من سَدِيفٍ] ، حينَ هاجَ الصِّنَّبِرْ[4]

وهذا يجوز أن يكون لمّا سَكَّنَ الراءَ للوَقْفِ كَسَرَ ، لالتقاء الساكنَين[5] ، نحو قولهم : « ضَربَتِهْ » و « قَتَلَتِهْ » .

وزاد بعضهم أيضاً « فُعْلَلِلاً » نحو « هُنْدَلِع »[6] . ولم يحفظ منه غيره. وهذا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه[7] « فُنْعَلِل » ، والنون زائدة . ويحكم عليها بالزيادة ـ وإن لم تكن في موضع زيادتها ـ لأنه لم يتقرَّرْ « فُعْلَلِلٌ » في أبنية الخماسيّ . فيحكم ، من أجل ذلك ، على النون بالزيادة .

---

(١) م : فعِّلل . (٢) م : صنبِّر . وفي حاشية ف أن الذي زاد هذا البناء هو الزبيدي .

(٣) لطرفة بن العبد . ديوانه ص ٨٠ والخصائص ٣ : ٢٠٠ . والصنبر: الريح الباردة في غيم .

(٤) م : الصنبِّر . (٥) أنكر ابن جني مثل هذا التعليل ، وافترض للكسر وجهاً آخر . انظر الكتاب ٢ : ٢٨٣-٢٧٤ والخصائص ٣ : ٢٠١-٢٠٢ و١ : ٢٨١ و٢ : ٢٥٤ . وفي حاشية ف بخط أبي حيان : « هذا غلط . إنما استدراك هذا في مزيد الرباعي ، لأنّ الحرفين المضاعفين لا يمكن أن يكونا أصلين . وفي مزيد الرباعي استدركه الزبيدي . ومجيء ابن عصفور به في الأصول غلط » . (٦) الهندلع : بقلة . م « مندلع » وانظر الخصائص ٣ : ٢٠٣ .

(٧) سقط من م .

فإن قيل: ولِمَ يثبت أيضاً في مزيد الرباعي «فُنْعَلِل»؟ قيل له هو على كلّ حال ليس له نظير، فدخوله في الباب الأوسع أولى، وهو المزيد، لأنّ أبنية المزيد أكثر، من أبنية المجرّدِ من الزيادة.

[الثلاثي المزيد]

وأما الثلاثيّ المزيد فقد تَلحَقُهُ زيادةٌ واحدة، وقد تلحقه زيادتانِ، وقد تلحقه ثلاثٌ، وقد تلحقه أربعٌ فيصير على سبعة أحرف، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد.

[المزيد فيه حرف واحد]

فأما الذي تلحقه زيادة واحدة فلا يخلو من [1] أن تلحقه قبل الفاء، أو بعد الفاء [2]، أو بعد العين، أو بعد اللام. فإذا لحقته قبل الفاء يكون:

على أفْعَل: ويكون في الاسم والصفة. فالاسم نحو «أَفْكَل» [3] و«أيدَع» [4]. والصفة نحو «أبيض» و«أسود».

وعلى إفْعِل: ولم يجىء إلاّ اسماً نحو «إثْمِد» [5] و«إصبع».

---

(١) سقط من م.

(٢) م: أو بعدها.

(٣) الأفكل: الرعدة.

(٤) الأيدع: الزعفران.

(٥) الأثمد: حجر يكتحل به.

وعلى أُفْعُل : ولم يجئ أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « أُبلُم »(١).

فأما قولهم(٢) « شحمٌ أُمْهُجٌ » أي : رقيق ، فيمكن أن يكون محذوفاً من « أُمْهُوج » كـ « أُسكوب » ، لأنه قد سُمِعَ ذلك فيه ؛ ووُجِدَ(٣) بخط أبي عليّ ، عن الفرّاء : «لَبَنٌ أُمهوجٌ » . فيكون « أَمهجٌ »(٤) مقصوراً منه للضرورة ، إذ لم يُسمع إلاّ في الشعر ؛ أنشد أبو زيد(٥)

* يُطعِمُها اللَّحْمَ ، وشَحماً أُمْهُجا *

وأيضاً فإنّ « الأُمْهُج » اسم لدم القلب ، فيمكن أن يكون قولهم « شُحمٌ أُمْهُجٌ » مما وُصِف فيه بالاسم الجامد ، لما فيه من معنى الصفاء والرقّة ، كما يوصف بالأسماء الضامنة لمعنى الأوصاف . ونحو من ذلك ما أنشده أبو عُثمانَ من قول الراجز(٦) :

---

(١) الأبلم : خوص المقل . (٢) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي : « قال ابن جني : المهجة : خالص النفس . ومنه قيل : لبن أمهجان وأمهج وماهج ، للخالص . وقال هميان بن قحافة :

وَعَرضُوا للجَلْسِ مَحْضاً ، ماهجا

أي : لبناً خالصاً . ووجدت بخط أبي عليّ عن الفراء : لبن أمهوج . وحكى عن أبي زيد لبن أمهج . وأُفعل في الصفات عزيز ، قليل جداً » . وانظر اللسان (مهج) .

(٣) انظر الخصائص ٣ : ١٩٤-١٩٥ . (٤) م : أمهوج .

(٥) في الخصائص ٣ : ١٩٤ . (٦) في الخصائص ٢ : ٢٢١ و ١٩٥٣.

والمئبرة من الابرة . والاشفى : مخرز الاسكاف . يهجو امرأة .

* مِثْبَرَةَ العُرقُوبِ إشفَى المِرْفَقِ *

فوصف بـ « إشفى » وهو اسم، لما فيه من معنى الحِدَّة. وقولُ الآخر [1]:

فلولا اللهُ، والمُهْرُ المُفَدَّى ، لأُبتَ ، وأنتَ غِرْبالُ الإهابِ

كأنه قال: مُخَرَّقُ الإهابِ.

وعلى إفْعَل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « إصْبَع » و « إبْرَم » [2].
فأما قوله [3]:

إن تكُ ذا بَزٍّ فإنَّ بَزِّي سابغةٌ ، فوقَ وأًى ، إوَزِّ [4]

فيمكن أن يكون « فِعَلاًّ » [5]، والهمزة فيه أصليّة ، وذلك قليل.
ويمكن أن يكون « إوزّ » اسماً وصف به، لما فيه من معنى الشدّة [6].

وعلى أَفْعِل : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « أصْبِع » [7].

---

(١) في الخصائص ٢ : ٢٢١ و ١٩٥ واللسان (غربل) . ونسبه محقق كتاب الخصائص الى حسان بن ثابت يخاطب الحارث بن هشام . وهو من أبيات تنسب إلى عفيرة بنت طرامة الكلبية، وعميرة بنت حسان الكلبية ، والمنذر بن حسان بن طرامة . انظر الوحشيات ص ٨ والأغاني ١٧ : ١١٦ و ٢٠ : ١٢٣ ومعجم الشعراء ص ٢٧٠ والعيني ٣ : ١٤٠ .

(٢) إبرم : اسم موضع . (٣) أنشده ابن الأعرابي في الخصائص ٣ : ٢١٧ .

(٤) البز : السلاح . والسابغة : الدرع الطويلة . والوأى: الفرس السريع . والاوزّ : القصير الغليظ . (٥) م : فعلّ . (٦) انظر الخصائص ٣ : ٢١٧ .

(٧) زاد في حاشية ف بخط أبي حيان : « وأبزن وهو شيء يتخذ للماء من صفر ».

وعلى أَفعُل : ولا يكون في الأسماء والصفات ، إلاّ أن يُكَسَّرَ عليه الواحد للجمع ، فالاسم نحو « أكلُب » . والصفة نحو « أعْبُد » .

فأما « أذرُح »(١) و « أسنُمَة »(٢) فعَلَمان ، فلا يثبت بهما بناءٌ ، لأنَّ العَلَم أكثرُ ما يجيء منقولاً . بل من الناس من أنكر أن يجيءَ مُرتَجلاً . فإذا كان العَلَمُ كما وُصِفَ احتَملا أن يكونا منقولين من الفعل ، فيكون « أذرُح » فعلاً ، في الأصل ، ثم سُمِّي به . وكذلك « أسنُمة » ، كأنه « أسنُمُ » في الأصل ثم سُمِّي به .

فإن قلتَ : لو كان منقولاً من الفعل لما دخلتْ عليه تاء التأنيث ، لأنَّ التاء لا تدخل على الفعل المضارع(٣) ! فالجواب أنه لمّا انتقلَ من الفِعليّة إلى الاسميّة ساغ دخول تاء التأنيث عليه . والدليلُ على ذلك قولهم «اليَنْجَلِبَة » في اسم الخَرَزَة ، لأنها يُجلَبُ بها الغائب ، [٨ أ] وهي فعل في الأصل ، لأنها(٣) على وزن الفعل المختصّ . لكن لمّا انتقلت إلى الاسميّة(٤) ساغ دخول التاء عليها .

وحكى الزُّبيديُّ « أَصبُع » و « أَنمُلَة » . فإن ثبت النقل بهما لم

---

(١) أذرح : اسم موضع .
(٢) أسنمة : اسم موضع .
(٣) سقط من م .
(٤) م : الأسماء .

يكن في ذلك استدراك على سيبويه ، لأنه قد حُكي فيه « أُصبع » و « أُغلة » ، بضم الهمزة [١] . فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً ، كما قالوا في « بُرْقُع » : « بُرقَع » بالتخفيف .

وزعم الزُّبيديُّ أنَّ [٢] أبا بكر بن الأنباريّ حكى « إِصبُماً » ، بكسر الهمزة وضمّ الباء ، على وزن « إِفعُل ». لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء ، قال الفرّاءُ : لا يُلتفَتُ إلى ما رواه البصريّون ، من قولهم « إِصبُع » ، فإنّا بحثنا عنها ، فلم نجِدْها .

وعلى تُفْعُل : ويكون فيهما قليلاً . فالاسم « تُتفُلٌ » [٣] و « تُقدُمةٌ » [٤] . والصِّفةُ « تُحلُبةٌ » [٥] .

وعلى تِفْعِل : ولم يجيء إلاّ اسماً ـ وهو قليل [٦] ، قالوا « تِحلِيء » ـ إلاّ أنْ تلحقهُ التّاءُ ، فلا يكونَ إلاّ صِفّةً ، وهو قليل ، نحو « تِحلِبة » .

وعلى تَفْعَلة : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، قالوا « تَتفَلَة » [٧] .

---

(١) سقط « لأنه قد حكى فيه أصبع وأغلة بضم الهمزة » من م . وفي حاشية ف بخط أبي حيان : « قال ابن جني : حكى بعضهم : أصبُع ، في إصبع . فإن صحّ ذلك فقد شذّ عن سيبويه . أفادنيه شيخنا الرضيّ » .

(٢) انظر الخصائص ٣ : ٢١٢ .

(٣) التتفل : ولد الثعلب .

(٤) التقدمة : أول تقدم الخيل .

(٥) التحلبة : الناقة تحلب قبل أن تحمل .

(٦) سقط من م « وهو قليل » .

(٧) التتفلة : الأنثى الصغيرة من الثعالب .

وعلى تفعَلة : ولم يجئ أيضاً إلاّ صفة، نحو « تِحلبَة » . وحكى الكسائيُّ أنّ [1] « تِتْفَلاً » لغة في « التتفل » . ولا يُحفظ غيره اسماً .

وعلى تَفعِلة : ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « تَرْدِية» [2] و« تَهْنِئة » .

وعلى تُفعَل: ويكون فيهما . فالاسم نحو «تُدْرأ » [3] و « تُرْتَب » [4] . والصفة نحو « تُحْلَبة » و « تُرتَب » [5] . قال بعضهم : « أمرٌ تُرتَبٌ » ، فجعله وصفاً .

وعلى تَفعُل : ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « تَنْضُب » [6] و « تَتْفُل » .

وعلى مَفعَل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « مَحْلَب » و « مَقْتَل » . والصفة نحو « مَثنى » و « مَولى » و « مَقْنَع » .

وعلى مِفعِل : ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « مِنْخِر » . وقد يجوز أن يكون « مِنخِرٌ » مما أُتْبِعَ ، والأصل فيه « مَنخِرٌ » بفتح الميم . وقد أجاز الوجهين سيبويه .

---

(١) سقط من ف .

(٢) التردية : إلباس الثياب . م « تودية » . وفي حاشية ف : « تودية وتنهية . كذا في الكتاب » . انظر الكتاب ٢ : ٣٢٧ .

(٣) التدرأ : الدرء .

(٤) الترتب : الأبد .

(٥) الترتب : الثابت .

(٦) التنضب : ضرب من الشجر .

فأما «مِنْتِن» و«مِغِيرة» فكُسِرَت الميم منهما، إتباعاً لما بعدها. والأصل «مُنْتِن» و«مُغِيرة»، لأنهما اسما[1] فاعل من أنْتَنَ وأغارَ.

وعلى مُفْعُل. ولم يجئ أيضاً إلاّ اسماً، نحو «مُنْخُل» و«مُسْعُط».

وعلى مُفْعِل: صفة، نحو «مُكرِم» و«مُعْطٍ». ولم يجئ اسماً إلاّ قولهم «مُؤْقٍ»، بخلاف في ذلك، سيُبَيَّنُ[2] بعدُ، إن شاء الله.

وعلى مَفْعِل: ويكون في الأسماء، نحو «مَسجِد» و«مَجلِس»[3]. وهو في الصفة قليل، نحو «رجلٌ مَنْكِبٌ»[4].

وعلى مِفعَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو «مِنْبَر» و«مِرْفَق». والصفة نحو «مِدْعَس» و«مِطْعَن».

وعلى مَفْعُل: ولم يجئ إلاّ اسماً، والهاء لازمة له، نحو «مَزْرُعة» و«مَشرُقة» و«مَقبُرة»[5]. ولا يستعمل بغير هاء إلاّ أن يُجمع، بحذف الهاء، نحو قوله[6]:

---

(1) ف: ومغيرة اسم.
(2) انظر ص ٩٢.
(3) م: مجلس ومسجد.
(4) في حاشية ف بخط أبي حيان: «هو العريف، نكب على القوم أي كان عريفاً له. أفادنيه شيخنا الرضيّ».
(5) ضبطت في ف بضم الباء وفتحها. وفوقها: معاً.
(6) جميل بن معمر. ديوانه ص٢٠٨ والخصائص ٣:٢١٢ والمنصف ٢: ٣٠٨

بُثَينُ ، الزمي « لا » إنّ « لا » إن لزمته

على كثرةِ الواشينَ ، أيْ مَعُونِ

فجَمَعَ [1] « معونة » بحذف التاء . وقول الآخر [2] :

* لِيومِ رَوعٍ ، أو فَعالِ مَكرُمِ *

فجمع « مَكرُمة» بحذف التاء . وكذلك «مَأْلُك» . من قول الشاعر [3] :

أبلغِ النُّعمانَ ، عنّي ، مألُكاً أنّهُ قد طالَ حَبسي ، وانتظاري

هو جمع « مألُكة » أيضاً . وزعم السّيرافيّ أنّ ذلك مما رُخّم ضرورة ، وأنه يريد « مَعونة» و « مكرمة ». والوجه ما ذكرناه أوّلاً ، لأنه إذا أمكن ألاّ يُحمل على الضرورة كان أولى .

وعلى مُفعَل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو« مُصحَف » و « مُخْدَع»[4] و « مُوسىً » . ولم يكثر هذا في كلامهم اسماً . وهو في الوصف كثير نحو « مُكْرَم » و « مُدْخَل » .

---

(١) كذا ، ونص في كتابه الضرائر على أنه مفرد ، حذفت منه التاء للترخيم . قال البغدادي : « أورده ابن عصفور في كتاب الضرائر في ترخيم الاسم في غير النداء للضرورة » . شرح شواهد الشافية ص ٦٧ - ٦٨ . م : « فحذف فجمع » .

(٢) أبو الأخزر الحمّاني . إصلاح المنطق ص ٢٤٩ والاقتضاب ص ٤٦٩ وشرح أدب الكاتب ص ٤٠٠ والخصائص ٣ : ٢١٢ والمنصف ١ : ٣٠٨ وشرح شواهد الشافية ص٦٨

(٣) عدي بن زيد . ديوانه ص ٩٣ والمنصف ١ : ٣٠٩ .

(٤) المخدع : بيت يكون داخل البيت الكبير ، يحرز فيه الشيء .

وعلى يَفْعَل: ولم يجيء إلاّ اسماً، نحو «اليَرْمَع»[١] و «اليَلْمَق»[٢].

فأما قولهم «جَمَلٌ يَعْمَلٌ»[٣]، و «ناقةٌ يَعْمَلَةٌ»، و «رَجلٌ يلْمَعٌ»[٤]. فمن قَبيلِ[٥] ما وُصف فيه بالاسم. ولذلك لم يمتنع الصرف. ولو كان صفة في الأصل لوجب منع صرفه، لوزن الفعل، والوصف.

وعلى نَفْعِل: نحو «نَرْجِس». ولا يحفظ غيره، وهو أعجميٌّ فيما نَظُنُّ[٦].

فأما «نِفْرِجٌ»[٧] فـ «فِعْلِلٌ» وليست النون زائدة. وسيقام الدليل على ذلك بعدُ، إن شاء الله.

* * *

وإذا لحقته بعد الفاء يكون:

على فاعِل: ويكون في الاسم والصفة[٨]. فالاسم[٩] نحو «كاهل» و «غارب». والصفة [٨ ب] نحو «ضارب» و «قاتل».

---

(١) اليرمع: الخذروف. (٢) اليلمق: القباء المحشو. وفي حاشية ف: «اليلمق: القباء». (٣) اليعمل: النجيب. (٤) اليلمع: الكذاب.
(٥) م: قليل. (٦) جزم الجواليقي في المعرب ص٣٣١-٣٣٢ أنه معرب. وكذلك ابن دريد في الجمهرة ١: ٨٩. (٧) النفرج: الجبان. وفي حاشية ف «نفرج قال فيه ابن القطاع: تفرج بالتاء المثناة». وانظر ص ١٠٩.
(٨) ف: ويكون فيها. (٩) سقط من م

وعلى فاعَل [١] : ولم يجيء إلاّ اسماً نحو « خاتَم » و « طابَق» [٢] . فأما « كابُل» [٣] فأعجميّ .

وعلى فَيْعَل : ويكون فيهما. فالاسم نحو « غَيْلَم » [٤] و «زَيْنَب» ، والصفة نحو « ضَيَم » و « صَيْرف » . ولم يجيء منه في المعتلّ إلاّ لفظ واحد شاذّ [٥] ، وهو « العَيَّنُ » . قال [٦] :

* ما بالُ عينِكَ ، كالشَّعيبِ ، العَيَّنِ *

وعلى فَيْعِل : ولا يكون إلاّ في المعتلّ ، نحو «سَيِّد» ، وفيه خلاف. وسيُبيَّنُ بعدُ، إن شاءالله. ولم يجيء منه فيالصحيحإلاّ «بَيْئِس»[٧]. وكأنَّ الذي سهَّل ذلك فيه شَبَهُ الهمزة بحروف العلَّة[٨] .

وعلى فَوعَل : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « عَوسَج » [٩]

(١) سقط من م حتى « فأعجمي » .
(٢) الطابق : ظرف من حديد ، أو نحاس ، يطبخ فيه .
(٣) كابل : اسم موضع . (٤) الغيلم : الضفدع .
(٥) سقط من م . (٦) رؤبة بن العجاج . ديوانه ص ١٦٠ وشرح شواهد الشافية ص ٦١ ـ ٦٣ والخصائص ٢ : ٤٨٥ و ٣: ٢١٤ . والرواية: ما بال عيني .
(٧) البيئس : الشديد . (٨) سقط « وكأن الذي... العلة » من م .
(٩) العوسج : شجر .

و « كوكب ». والصفة نحو « حَومَل »[1] و « هَوزَب »[2] .

وعلى فأعَل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « شأمل »[3] .

وعلى فِنْعَل : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « جِنْدَب » .

وأما قولهم « لِحيةٌ كِنْثأةٌ »[4] فيمكن أن تكون نونه أصليّة[5] . إذ ليست في موضع زيادتها . وتكون من معنى « كَثَّأتْ[6] لحيته » ، وإن كانت أصولهما مختلفة . فتكون « كنثأة » من « كَثَّأتْ » كـ « سَبِط » من « سِبَطر » . والذي حمل على ذلك أنه لا يُحفظ « فِنْعَلٌ » صفة .

وعلى فَنْعَل : ولم يجيء إلاّ صفة، نحو « عَنبَس »[7] و « عَنسَل »[8].

وعلى فُنْعَل: ولم يجيء إلاّ اسماً. نحو « قُنْبَر »[9] و « عُنْظَب »[10] و « عُنْصَل »[11] .

وعلى فيعَل: ولم يجيء إلاّ صفة ، نحو « حيفَس»[12] و«صيهَم»[13] .

---

(١) الحومل : السيل الصافي .
(٢) الهوزب : البعير القوي .
(٣) الشأمل : ريح الشمال .
(٤) الكنثأة : الطويلة .
(٥) كذا ، وانظر ص ٥٦ .
(٦) كثأت : طالت .
(٧) العنبس من صفات الأسد وهو العبوس.
(٨) العنسل : الناقة السريعة .
(٩) القنبر : طائر .
(١٠) العنظب : ذكر الجراد .
(١١) العنصل: البصل البرّيّ .
(١٢) الحيفس: الغليظ الضخم، لا خير عنده .
(١٣) الصيهم : القصير

وعلى فُمَّل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « سُلَّم » . والصفة نحو « زُمَّل »(1) .

وعلى فِمَّل : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « قِنَّب » . والصفة نحو « دِنَّم »(2) .

وعلى « فِمِّل : ويكون فيهما . فالصفة « حِلِّزة »(3) . ولم يجىء غيره . والاسم نحو « حِمِّص » و « جِلِّق »(4) .

وعلى فُمُّل : ولم يجىء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « تُبُّع »(5) .

* * *

وإذا لحقته بعد العين كان :

على فَمال : ويكون في الأسماء والصفات . فالاسم نحو « قَذال » و « غَزال » . والصفة نحو « جَماد » و « جَبان » .

وعلى فِمال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « حِمار » . والصفة نحو « كِناز »(6) و « ضِناك »(7) .

وعلى فُمال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « غُلام » و « غُراب » .

(1) الزمل : الضعيف الرذل . (2) الدنم : القصير .
(3) الحلزة : البخيل والسيىء الخلق . (4) جلق : دمشق . وضبطت حمص وجلق في ف بفتح المضعف وكسره معاً . (5) التبع : الظلّ .
(6) الكناز : الضخمة المكتنزة اللحم . (7) الضناك : المكتنزة اللحم .

والصفة نحو «شُجاع» و «طُوال» .

وعلى فَعِيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو «بَعير» و «قَضِيب» . والصفة نحو «سَعيد» و «شَديد»(١) و «شَهيد» .

وعلى فِعْيَل : ويكون فيهما . فالاسم نحو «عِثْيَر»(٢) . والصفة نحو «طِرْيَم»(٣) .

وعلى فُعْيَل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو «عُلْيَب»(٤) .

فأمّا «ضَهْيَد»(٥) و «عَتْيَد»(٦) فهما - فيما زعم أبو الفتح - مَصنوعان ، فلا يُلتفت إليهما ، فيُجعلا(٧) دليلاً على إثبات فَعْيَل .

وعلى فَعْوَل : ويكون فيهما . فالاسم نحو «جَرْوَل»(٨) و «جَدْوَل»(٩) . والصفة نحو «جَهْوَر» و «حَشْوَر» .

وعلى فِعْوَل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو «خِرْوَع» و «عِتْوَد»(١٠) .

---

(١) سقط من م . (٢) العثير : التراب . (٣) الطريم الطويل من الناس .
(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان «عليب : اسم موضع» .
(٥) الضهيد : الطب الشديد . (٦) في م و ف والمبدع : «عثير» . والتصويب من الخصائص ٣ : ١٨٧ و ٢١٦ . وعتيد : اسم موضع . والعثير : الأثر الخفي .
(٧) م : فيجعلان . (٨) الجرول : الحجارة
(٩) ضبط أولها في ف بالفتح والكسر معاً (١٠) عتود : اسم موضع . م : علود .

وعلى فَعُول : ويكون فيهما ، فالاسم نحو « عَمُود ». والصفة نحو « صَدُوق »

وعلى فُعُول ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « أُتِيّ »[١] و « سُدوس ». وهو قليل في الكلام . إلاّ أن يكون مصدراً ، أو يكسّر عليه الاسم للجمع ، فيكثر ، نحو « القُعود » و « الفُلوس » .

وعلى فَعْأَل : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « شَمْأَل »[٢].

فأمّا « ضُنْأَك »[٣] فـ « فُنْعَل » كـ « عُنظب »[٤] وليس بـ«فُعْأَل»، وإن كان في معنى « ضِناك » ، لأنّ « فُعْأَلاً » لم يثبت في الاسماء . وقد يكون اللفظان في معنى واحد ، والأصولُ مختلفة ، نحو « سَبِط » و « سِبَطْر » . فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم .

وعلى فُعُنْل : ولم يجىء إلاّ صفة ، نحو « عُرُنْد »[٥] .

وعلى فَعَنْلة : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « جَرَنْبة » .

وعلى فَعِلّة : ولم يجىء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، قالوا « تَئِفّة »[٦] .

---

(١) الأتي : السيل . م : أتـي . (٢) الشمأل : ريح الشمال .
(٣) الضنأك : الناقة العظيمة ، الموثقة الخلق . م : وأما ضنأك .
(٤) م : « عنضب » والعنظب : ذكر الجراد .
(٥) العرند : الصلب الشديد . (٦) التئفة : الحين والأوان . وجعل هذا البناء في م بعد البناء الذي يليه .

وعلى فَعُلَّة: ولم يجيء إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو «تَلُنَّة» (١)

وعلى فُعَلَّة : وهو قليل ، نحو «دُرَجَّة» (٢) .

وعلى فَعَلّ : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو «شَرَبَّة» (٣) و «مَعَدّ» . والصفة نحو «هَبَيّ» (٤) .

وعلى فُعُلّ : ويكون فيهما . فالاسم [٩أ] نحو «جُبُنّ» (٥) . والصفة نحو «قُمُدّ» (٦) و «عُتُلّ» .

وعلى فِعِلّ : ويكون فيهما . فالاسم نحو «فِلِزّ» (٧) و «حِبِرّ» (٨) . والصفة نحو «طِمِرّ» .

وعلى فِعَلّ : ويكون فيهما . فالاسم نحو «جِدَبّ» (٩) و «مِجَنّ» . والصفة نحو «خِدَبّ» (١٠) و «هِجَفّ» (١١) .

---

(١) التلنة : الحاجة . (٢) الدرجة : المرقاة التي يتوصل منها الى سطح البيت .
(٣) شربة : اسم موضع (٤) الهبي : الصبي الصغير . م : هبيء .
(٥) الجبن : الجبن الذي يؤكل . (٦) القمد : الشديد الغليظ .
(٧) الفلز : النحاس الابيض . وفي النسختين «بلز» وكذلك في المبدع . والتصويب من الكتاب ٢ : ٣٣٠ . (٨) الحبر : صفرة الاسنان .
(٩) الجدب : القحط . (١٠) الخدب: الضخم الطويل .
(١١) الهجف : الجافي الثقيل .

فأما قولهم « قِدرٌ وِئيَّة »[1] فـ « فِعَلَّةٌ »، وليس بـ « فِعَيْلة »، لأنّ ذلك بناء غير موجود.

وعلى فُعْلُل : ويكون فيهما. فالاسم نحو «شُرُبُب»[2]. والصفة نحو « قُعْدُد »[3] و « دُخلُل »[4]

وعلى فَعْلَل : ولم يجىء إلاّ اسماً، نحو « قَرْدَد »[5] و « مَهْدَد »[6].

وعلى فِعْلِل : ولم يجىء إلاّ صفة، وهو قليل. قالوا « رَمادٌ رِمْدِدٌ »[7].

وعلى فُعْلَل : ويكون فيهما. فالاسم « عُنْدَد »[8]. والصفة[9] « قُعْدَد »[3] و « دُخْلَل »[4]

فأمّا قولهم « رَمادٌ رِمدَدٌ » فينبغي أن يكون مما فُتح تخفيفاً، لأنّهم قالوا «رِمدِدٌ»، فيكون كـ «بُرْقَع»، لأنّ الأصل «بُرقُع» بضمّ القاف، لكنه[10]

---

(١) الوئية : الواسعة. وضبطت في كتب اللغة بفتح فكسر.

(٢) شربب : اسم واد. وفي حاشية ف : «وسردد ودعبب». وسردد : اسم موضع. والدعبب : اللعب.

(٣) القعدد : الجبان اللئيم. (٤) دخلل الشيء : داخله

(٥) القردد : الوجه. (٦) مهدد : من أسماء النساء.

(٧) الرمدد : الكثير الدقيق جداً. (٨) العندد : الحيلة. وفي حاشية ف : «وسردد وعنبب». (٩) زاد في م نحو. (١٠) م : لأنه.

فُتح تخفيفاً . وقد تقدّم ذلك . وإنما لم يَثبت بهذا « فعلَلٌ » ، لأنه لا يُحفظ إلاّ فيما سُمع فيه « فِعلِل » بالكسر . ولو كانَ بناءَ أصلٍ لجاء حيث لم يجيء معه « فِعلِل » . وهو مع ذلك قليل .

* * *

وإذا لحقت بعد اللام يكون :

على فَعْلىً : نحو « علقىً »(١) ولم يجيء صفة إلاّ بالهاء ، نحو « ناقةٌ حَاباةٌ رَكباةٌ » .

وعلى فِعْلىً : نحو « معزًى » . ولم يجيء صفة إلاّ بالهاء ، نحو « امرأةٌ سِعلاةٌ »(٢) و « رجلٌ عِزهاةٌ »(٣) .

فأمّا قولهم « رَجلٌ كِيصىً »(٤) فهو اسم وُصِف به ، وليس بجار على فعله . ولا يلزمه أن يُستعمل تابعاً ، فيكونُ ذلك دليلاً على أنه ليس بصفة ، في الأصل . ومما يدلُّ ، على أنه ليس بصفة في الأصل(٥) ، استعمالُهم له جارياً على المؤنث بغير هاء ، فيقولون « امرأةٌ كِيصىً » . وقد تَقَدّم أنّ الصفة إذا كانت غير مطابقة الموصوف حُكم لها بحكم الأسماء .

وعلى فَعْلَى : ويكون فيهما . فالاسم نحو « سَلمَى » و « عَلقَى »(٦) .

(١) العلقى : ضرب من الشجر . م علفى . (٢) السعلاة : أنثى الغيلان . وصفت المرأة بها استعارة . (٣) العزهاة : العازف عن اللهو والنساء . م عزمات .

(٤) الكيصى : الذي ينزل وحده ، ويأكل وحده ، ولا يهمه غير نفسه .

(٥) سقط « وليس بجار ... الأصل » من م واستبدل به « بدليل » .

(٦) العلقى : ضرب من الشجر . م : علفى .

والصفة نحو « سَكرَى » و « عَطشَى » .

وعلى فُعْلَى : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « بُهْمَى »[1] . والصفة نحو « حُبلَى » .

وعلى فُعْلىً : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وتلزمه التاء نحو « بُهماة » .

وعلى فَعَلَى : ويكون فيهما . فالاسم نحو « دَقَرَى »[2] . والصفة نحو « جَمَزَى »[3] و« بَشَكَى »[4] . وبعض العرب يقول «قَلَهَيْ»[5] بالياء ، وكأنه وافق من قال « أَفْعَيْ » في الوقف .

وعلى فُعَلَى: ولم يجىء إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو«أُرَبَى»[6] و«أُدَمَى»[7].

وعلى فِعْلَى : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « ذِفْرَى »[8] و « ذِكرَى » .

وعلى فِعْلِن : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وهو قليل . وذلك نحو « فِرْسِن »[9].

وعلى فَعْلَن: ولم يجىء إلاّ صفة، نحو «رَعْشَن»[10] و«ضَيْفَن»[11] .

---

(١) البهمى : ضرب من النبات .

(٢) دقرى : اسم روضة . م : دعرى .

(٣) الجزى : السريع من الحمير .

(٤) البشكى : السريعة .

(٥) قلهى : اسم موضع .

(٦) أربى : اسم للداهية .

(٧) أدمى : اسم موضع .

(٨) الذفرى : عظم ناتىء خلف الأذن .

(٩) الفرسن : مقدم خف البعير .

(١٠) الرعشن : المرتعش .

(١١) الضيفن : الذي يجيء مع الضيف متطفلاً.

وعلى فِعَلْن : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو « عِرَضْنَة »[1] والصفة نحو قولهم « رجلٌ خِلَفْنةٌ »[2] .

وعلى فُعُلُم : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « زُرْقُم »[3] . والصفة نحو « سُتْهُم »[4] .

وعلى فِعْلِم : ولم يجئ إلاّ صفة ، نحو « دِلْقِم »[5] و « دِقْعِم »[6] .

وعلى فَعْلَم : نحو « شَدْقَم »[7] و « جَدْعَم » . ولم يجئ إلاّ صفة .

وعلى فَعْلأ[8] : ولم يجئ منه إلاّ « ضَهْيأ »[9] . وهو اسم وصفة .

وعلى فِعلية : والهاء لازمة له ، ويكون فيهما . فالاسم نحو هِبْرِية »[10] . والصفة نحو « زِبْنِية »[11] .

وعلى فَعْلَتَة : ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « سَنْبَتَة »[12]

---

(١) العرضنة : الاعتراض في السير من النشاط .

(٢) الخلفنة : الذي في خلقه خلاف . (٣) الزرقم : الحية . وانظر المزهر ٢ : ١٥ .

(٤) الستهم : الكبير العجوز . (٥) الدلقم : الناقة التي تكسرت أسنانها من الكبر .

(٦) الدقعم : الدقعاء ، وهي الارض لا نبات بها .

(٧) الشدقم : الواسع الشدق

(٨) م : فعلاء . (٩) الضهيأ : شجر ، والمرأة التي لا لبن لها ولا ثدي م : ضيهاء .

(١٠) الهبرية : ما طار من الريش .

(١١) الزبنية : المتمرد . (١٢) السنبتة : الدهر والحقبة .

وعلى فَعْلُوة : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « تَرْقُوة » و « عَرْقُوة »[1] .

وعلى فُعْلُوة : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « عُنْصُوة »[2] و « جُنْذُوة »[3] .

وعلى فِعْلُوة[4] : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل لا تفارقه الهاء ، نحو « جِنْذُوة »[3] .

فأما « تَرقُؤَة »[5] فظاهرها أنها « فَعْلُؤَة » ، إذ قد ثبت في « تَرقُوَة » أنّ الأصول إنما هي التاء والراء[6] والقاف . لكن قد يتخرّج على أن يكون أصله « تَرقُوَة »[7] بالواو ، فقُدِّرت ضمّة القاف على الواو ، لأنّ الحركة في التقدير بعد الحرف ، فهُمزت الواو ، كما تُهمز إذا انضمّت . ونظير ذلك قوله[8] :

أَحبُّ المؤْقِدِينَ إليّ مُؤسَى [وجَعدَةُ ، إذ أَضاءَهما الوَقُودُ]

---

(١) العرقوة : الخشبة المعروقة على الدلو . (٢) العنصوة : القطعة من الابل .
(٣) الجنذوة : الشعبة من الجبل . وتكون بالحاء والخاء ايضاً .
(٤) م : « فعليوه » بكسر اللام. وكذلك ضبطت « جنذوة » فيها .
(٥) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٧ . م : ترقوة .
(٦) م : والواو . (٧) الترقوة : مقدم الحلق حيث يترقى النفس .
(٨) ويروى بهمز واو « موسى » أيضاً . وهو لجرير . ديوانه ص ١٧٠ والخصائص ٣:١٧٥ و ٣ : ١٤٦ و ١٣٩ و ٢١٩ وشرح الشافية ٣ : ٢٠٦ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٩ . وانظر ص ٣٤٢

فهمز واو «مُوقد» ، لأنه قَدَّر ضَمَّة الميم على الواو .

وأما «مُؤقٍ»[1] فظاهره [٩ ب] أنه «فُعْلٍ»[2]. إلاّ أنَّ ذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم ، فإن أمكن صرفه إلى ما وُجد من[3] كلامهم كان أولى. فأمّا أبو الفتح فزعم أنه «فُعْليٌّ»[4] في الأصل ، ثم خُفّف ، كما قالوا «تَسمعُ بالمُعَيدي خيرٌ مِن أن تَراه»[5] فخفّفوا ، والأصل «المُعيديّ». وتكون الياءان للنسب على حدّهما في «كرسيّ». ويكون هذا مما رُفِضَ أصله ، لأنه لم يُسمع مثقّلاً قطّ .

وهذا الذي ذهب إليه ابو الفتح ضعيفٌ ، عندي ، لأنَّ «كرسيّاً» و «بُختيّاً»[6] بُنيا على ياءي النّسَب ، ولم يُستعملا دونهما . فلا يُقال «كُرْس»[7] ولا «بُخْتٍ»[8]. فلذلك كُسِّرَ الاسم عليهما ، فقالوا «كراسيّ» و «بخاتيّ». وأما «مؤقٍ»[9] فإنه يستعمل دون ياء . وكل ما تلحقه ياءا النسبِ ، ولا تلزمانه ، لا يُكَسَّر عليهما؛ ألا تراهم يقولون «أحمريّ»

---

(١) م : موق .
(٢) يريد أن الأصل «فعلي» بالياء المخففة
(٣) م : في .
(٤) م : «فعليٌ». وانظر الخصائص ٣: ٥-٢٠٣ .
(٥) من أمثال العرب .
(٦) البختي : واحد البخاتي . وهي الابل الخراسانية .
(٧) م : كرسٌ .
(٨) م : بختٌ .
(٩) م : موق .

و« حُمْرٌ » و « فارسيّ » و « فُرْسٌ » ». فلو كان « مؤقٍ »[1] على مازعم أبو الفتح لم يُقل في تكسيره « مـآقٍ »، بل « أمآقٌ » ، كـ « قُفْل »و«أقفال». فإذا بطل هذا فينبغي أن يكون وزنه « مُفعلاً » ، فيلحق بفصل ما لحقته زيادة واحدة من أوّله من الثلاثيّ . وقد تَقَدَّم ذكره هنالك .

فإن قلتَ : فقد[2] ثبتَتْ أَصالة الميم ، بدليل قولهم « مأقٌ »[3] في معناه! فالجواب أنه يكون مما اتّفق معناه ، وتقارب لفظه، كـ « سَبِط » و«سِبَطر».

وكذلك « مأقٍ » عند أبي الفتح هو « مأقيّ »[4] في الأصل ، ثم خُفّفَ ، والياءان للنسب. وهو عندي باطل، بدليل قولهم « مـآقٍ » ، فكُسِّر الاسم على الياء . فالذي يجب أن يُحمل عليه عندي ما ذهب إليه الفرّاء ، من أنه « مَفعِل » مما لامه ياء، وشذّوا فيه ، لأنّ « المَفعل » من المعتلّ اللام مفتوح العين . ونظيره في الشذوذ « مأوِي[5] الإبل » والفصيح «مأوَى».قال[الله][6] تعالى[7] ﴿فإنَّ الجنَّةَ هيَ المأوَى﴾. وتكون الميم زائدة، كما تكون في«مُؤْق». ويكون « مأقٌ » و « مأقٍ » من باب « سَبِط وسِبَطر » كما قدّمنا .

---

(١) م : موق . (٢) م : قد . (٣) ضبط آخره بالضم والكسر في ف.
(٤) أغفل تشديد آخره في النسختين. وانظر الخصائص ٣ : ٢٠٥ .
(٥) م : مأو . (٦) من م . (٧) الآية ٤١ من سورة النازعات

[المزيد فيه حرفان]

وأما الذي[1] تلحقه زيادتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه، أو تفترقا. فإن افترقتا[2] فلا بُدَّ من أن تَفصِلَ بينهما الفاء، أو العين، أو اللام، أو الفاء والعين، أو العين واللام، أو الفاء والعين واللام.

فإذا فصلت بينهما الفاء كان:

على أفاعِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو «أدابر» و«أُحامِر»[3]. وهو في الصفة قليل، قالوا «رجلٌ أُباتِرٌ»[4]. ولا يعلم صفة إلاّ هذا.

وأما «نَخْوَرِشٌ»[5] فـ«فَعلَلِلٌ» كـ«جَحْمَرِش»، والواو أصليّة في بنات الخمسة. وهذا أولى من ادّعاء بناء لم يستقرَّ في كلامهم.

وعلى أَفاعِل: ولا يكون في الكلام إلاّ إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع، نحو «أَجادل»[6] و«أَفاكل»[7].

وعلى أَفَنْعَل: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو «أَلَنْجَج»[8]. والصفة

---

(١) م: التي. (٢) ف: افترقا.
(٣) أحامر: اسم موضع. (٤) الأباتر: الذي يقطع رحمه.
(٥) النخورش: الجرو إذا كبر خرس. وفي حاشية ف بخط أبي حيان «خالف هذا في باب التضعيف في رده على الأخفش». انظر ص٢٩٧. (٦) الأجادل: جمع أجدل، وهو الصقر.
(٧) الأفاكل: جمع أفكل، وهو الرعدة. (٨) الألنجج: عود البخور.

نحو « أَلَنْدَد »[١]

وعلى يُفَمَّل : وهو اسم نحو « يُرَنَّأ »[٢] .

وعلى يَفَمَّل بفتح الياء : وهو اسم ، قالوا : « يَرَنَّأ »[٢] .

وعلى يَفَنْعَل : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو« يَلَنْجَج»[٣] . والصفة نحو « يَلَنْدَد »[٤] .

وعلى مَفاعِل : ولا يكون في الكلام إلاّ إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع . فالاسم « مَنابر » . والصفة نحو « مَداعِس » .

وعلى يَفاعِل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « اليَرامع »[٥] و « اليَحامِد » .

فأما « جَمَلٌ يَعْمَلٌ »[٦] و « جِمال يَعامِلُ » فإنه من قبيل الوصف بالاسم ، بدليل انصرافه كما تَقدَّمَ ، وبدليل ولايته العوامل ، كما تقدم كثيراً . قال الشاعر[٧] :

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ نَطاولَ اللَّيلُ عليكَ ، فانزِلِ

---

(١) الألندد : الألدّ . (٢) اليرنأ : الحناء .
(٣) اليلنجج : عود البخور . (٤) اليلندد : الألدّ .
(٥) اليرامع : جمع يرمع ، وهو الخذروف . (٦) اليعمل: النجيب المطبوع على العمل.
(٧) أنشده سيبويه لبعض ولد جرير . الكتاب ١ : ٣١٥ . وهو لعبدالله بن رواحة. ونسب إلى عمرو بن لجأ في الكامل ص ٩٥٢ . انظر سيرة ابن هشام ٣ : ٣٣١ - ٤٣٢ وشرح شواهد المغني ص ٢٨٩ والخزانة ٣ : ٣٦٢ - ٣٦٤ .

وعلى تَفاعِل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « التَّناضِب »[١] و «التّتافل» . وقد يجيء صفة بالقياس ، لأنهم قد قالوا « تُحَلُبةٌ »[٢] . فإذا كسَّرتَه[٣] على القياس قلتَ « تَحالِب » .

فأمّا قولهم « تُرامِز »[٤] فإنه « فُعالِل » كـ « عُلابط »[٥]. ولا ينبغي ن يجعل « تُفاعِلاً » من الرمز . لأنَّ ذلك بناء لم يثبت . ولا له اشتقاق يشهد بذلك .

وأمّا « تُماضِر »[٦] فهو اسم علم ، فيمكن[٧] أن يكون منقولاً من الفعل المضارع . ويمكن أن تكون التاء فيه أصليَّة ، فيكون وزنه « فُعالِلاً » . ويكون امتناعه من الصرف . في قوله[٨] :

حَيُّوا تُماضِرَ ، واربَعُوا ، صَحبي [وقِفوا ، فإنَّ وُقُوفَكم حَسْبي]

للتأنيث والتعريف .

---

(١) التناضب : جمع تنضب ، وهو شجر . (٢) التحلبة : الشاة تحلب قبل أن تحمل.
(٣) م : كسرت . (٤) الترامز : القويّ الشديد . وانظر الخصائص ٣ : ١٩٧ .
(٥) العلابط : الضخم .
(٦) انظر الخصائص ٣ : ١٩٧ . (٧) م : يمكن .
(٨) دريد بن الصمة مقدمة ديوان الخنساء ص ٨ والخصائص ٣ : ٩٧ - ١٩٨ والتاج (مضر) والأمالي ٢ : ١٦٣ والشعر والشعراء ص ٣٠٢ والأغاني ٩ : ١٠ والاصابة ٨ : ٦٦ ويروى : حيوا أمامة ، انظر الوحشيات ص ٢٥ .

وعلى تَفَعْل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « تَنَوْط »(١) . ويكثر في المصادر .

وعلى تُفُعْل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « تُبشْر »(٢).

وعلى تِفِعّل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « تِهِبّط »(٣) .

فأما « تُنُوّط » في اسم الطائر فيمكن أن يكون(٤) منقولاً من الفعل . وكأنه في الأصل « تُنُوِّطَ » فعل مبني للمفعول .

* * *

وإذا فصلت بينهما العين كان :

على فاعُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو « نامُوس » . والصفة نحو « حاطُوم » و « جارُوف » .

وعلى فَيعُول : ويكون فيهما أيضاً . فالاسم نحو « قَيصُوم »(٥) و « خَيشُوم » . والصفة نحو « عَيثُوم »(٦) و « قَيثُوم » .

وعلى فُوعال : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « طُومار »(٧)

---

(١) التنوط : اسم طائر . (٢) التبشر : اسم طائر . وضبط في المزهر ٢ : ١٩ والكتاب ٢ : ٣٢٧ بكسر الشين . (٣) التهبط : اسم طائر .
(٤) سقط « أن يكون » من م . (٥) القيصوم : نبات .
(٦) العيثوم : الضخم الشديد . وفي م و ف والمبدع والمزهر ٢ : ١٩ « غيشوم » والتصويب من الكتاب ٢ : ٣٢٥ . (٧) الطومار : الصحيفة .

و « سُولاف » [1]

وعلى فاعال : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « ساباط » [2] . وهو قليل .

وعلى فوعال : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « تَوراب » [3] .

وعلى فَيعال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « شيطان » . والصفة نحو [4] « بَيطار » و « غَيداق » [5]

وعلى فِيعال : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « دِيعاس » [6] .

وعلى فِنعال : ولم يجيء إلاّ صفة ، نحو « قِنعاس » [7] .

وعلى فَوَّعْلَل . ولم يجيء إلاّ صفة نحو « كَوَألَل » [8] . وهو قليل .

وعلى فَعّال: ويكون فيهما . فالاسم نحو [4] « كلاّء » [9] و « قذّاف » [10] . والصفة نحو « شرّاب » و « لَبّاس » .

وعلى فُعّال : ويكون أيضاً فيهما. فالاسم نحو « خُطّاف » و « كُلاّب ».

---

(١) سولاف : اسم قرية .

(٢) الساباط : سقيفة بين حائطين

(٣) التوراب : التراب .

(٤) سقط من م .

(٥) الغيداق : الكريم الجواد . م : عيداق .

(٦) ديعاس : بلدة قريبة من دمشق .

(٧) القنعاس : الناقة الطويلة العظيمة السنمة.

(٨) الكوألل : القصير مع غلظ .

(٩) الكلاّء : مرفأ السفن .

(١٠) القذّاف : المنجنيق .

والصفة نحو «حُسّان» و «عُوّار».

وعلى فِعّال: ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً، نحو «حِنّاء» و «قِثّاء». فأما قولهم «رجل دِنّابة»[1] فهو من الوصف بالاسم، إذ[2] لم يطابق موصوفه.

وعلى فُعْول: ولم يجيء إلاّ صفة، نحو «سُبْوح» و «قُدْوس».

وعلى فَعْول: ويكون فيهما. فالاسم نحو «سَفْود» و «كَلْوب»[3]. والصفة [نحو][4] «سَبْوح» و «قَدْوس».

وعلى فِعّول: ويكون أيضاً فيهما. فالاسم نحو «عِجّول»[5] و «سِنّور»[6]. والصفة [نحو][4] «خِنّوص»[7] و «سِرّوط»[8].

وعلى فِعّيل: ويكون أيضاً فيهما. فالاسم نحو «سِكّين» و «بِطّيخ». والصفة نحو «شِرّيب» و «فِسّيق».

وعلى فُعّيل: ولم يجيء إلاّ صفة، وهو قليل، نحو «مُرّيق»[9]

---

(١) الدنابة: القصير الغليظ. (٢) م: «إذا». ف: «رجل دنابة إذ لم يطابق موصوفه. فهو من الوصف بالاسم». وفوقها إشارات تصويب كما أثبتنا من م.

(٣) الكلوب: المهماز. (٤) من م.

(٥) العجول: تمر يُعجَن بسويق، فيتعجل أكله.

(٦) السنور: الهر. م «صنور». (٧) الخنوص: الصغير من كل شيء. م «خنوص».

(٨) السروط: الذي يبتلع كل شيء. (٩) المريق: المصبوغ بالعصفر.

و « كوكب دُرِّيء »[١] .

وعلى فُعَّيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « عُلَّيق »[٢] و « قُبَّيط »[٣]. والصفة نحو « زُمَّيل »[٤] و « سُكَّيت » .

فأما قولهم « حِندَورةٌ » للحدقة فهو من باب « قِرْطَعْب » ، والواو أصل في بنات الأربعة[٥] ، من غير المضاعف ، وإن كان ذلك قليلاً . وهذا[٦] أولى من جعلها زائدة ، من معنى قولهم « حَدْرة » ، فيكون وزن الكلمة « فِنمَولة »[٧] . فإنّ ذلك بناء ، لم يستقرّ في كلامهم . وكذلك « حِندِيرة»: « فِعليلٌ » كـ « قِندِيل » ، وليست بـ « فِنعِيلَة » من لفظ « حَدرة » ، لما في ذلك من إثبات بناء ، لم يوجد .

وأما قولهم « عُنظُوب »[٨] فيمكن أن يكون « فُنعُولاً »[٩]، غير بناء

---

(١) الدريء : المتوقد . م : دريّ . (٢) العليق : نبات . (٣) القبيط : طائر .
(٤) الزميل الرذل الضعيف الجبان . (٥) كذا ! والصواب : « الخمسة » . وهذا خلاف ما قرر في ص ٢٩٣ حيث قضى أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الخمسة . والمسألة فيها اضطراب لدى المؤلف . فهو يعرض لأصالة الواو وزيادتها ، ثم يذكر فنعولة فيشير إلى زيادة النون مع الواو . فلو أنه قطع بأصالة النون وزيادة الواو لكان وزن الكلمة مجردة من التاء . « فِعْلَول » نحو : فردوس ، وهو بناء معروف . وقد أجاز بعضهم أيضاً زيادة النون والواو في حندورة . انظر المزهر ٢ : ٢٠ .
(٦) ف : وهو . (٧) م : فيمولة .
(٨) العنظوب : ذكر الجراد. (٩) م : « فيمول » . ف : « منقولاً » . وفي الحاشية ما أثبتنا.

أصليّ ، بل الواو إشباع ، لأنّ سيبويه حكى «عُنظُباً»، فيمكن أن يكون « عنظوب » إشباعاً [1] منه .

وأما قولهم « رَجلٌ ويلِمَّةٌ » و « ويلُمَّةٌ » [2] فخارج على [3] الحكاية، أي : يقال له من دهائه : وَيلِمّه . ثم ألحقوا الهاء للمبالغة كـ « داهية » [4] .

* * *

وإذا فَصلت بينهما اللام كان :

على فَعَنْليً : ويكون فيهما . فالاسم نحو «قَرَنْبيً» [5] و «عَلَنْدًى»[6] .
والصفة نحو « حَبنطىً » [7] و « سَبَندىً » [8] .

وعلى فَعَنلَى : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « بَلنصَى » [9] .

وعلى فُعَنلَى : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « جُلندَى » [10] .

وعلى فُعَيلَى : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « قُصَيرَى » [11] .

---

(١) م : أن يكون عنضوباً إشباع . (٢) انظر الخصائص ٣ : ٢١٤ والنوادر ص ٢٤٤ والخزانة ١ : ٥٦٢ - ٥٦٣ واللسان والتاج (ويل) والتمام ص ١٦ .
(٣) اللسان والتاج : عن (٤) م : كراهية .
(٥) القرنبى : دويبة شبه الخنفساء . (٦) العلندى : شجر .
(٧) الحبنطى : القصير الغليظ . (٨) السبندى : الطويل .
(٩) البلنصى : طائر . (١٠) جلندى : اسم ملك
(١١) القصيرى : ضرب من الأفاعي .

وعلى فَعَيلاً : نحو « حَفَيساً » (١)

وعلى فُعالَى : ويكون فيهما . فالاسم نحو «حُبارَى»(٢) و « سُمانَى »(٣). ولايكون صفة إلاّ أن يُكسَّر عليه الاسم للجمع، نحو «عُجالَى»و«سُكارَى» .

فأما قولهم «جملٌ عُلادَى » فيمكن أن يكون جمع « عَلندَّى » (٤) على غير قياس ، ووُصف به المفرد ـ وإن كان جمعاً ـ تعظيماً ،(٥) كما قالوا للضبع « حَضاجر » (٦)

وعلى فُعُولَى (٧) : ولم يجىء إلاّ اسماً ، [١٠ ب] نحو « عُشُورَى» (٨).

---

(١) الحفيسأ: الضخم . وفي النسختين والمبدع : « حبيساً » . والتصويب من المزهر ٢: ٢١.

(٢) الحبارى : طائر (٣) السماني : طائر .

(٤) ف والمبدع « علندّى » بلا تنوين . وهو خلاف ما تقدّم من الأبنية .

(٥) قال الزَّبيديّ : « والعلادّى : الشديد من الابل . وقيل : الضخم الطويل منها . وكذلك الفرس . وقال أبو علي القالي في المقصور والممدود : هذا باب ما جاء من المقصور على مثال فعالَى من الأسماء، ولا يكون وصفاً إلا أن يكسّر عليه الواحد للجميع . نحو:عجالَى وكسالَى وسكارَى وهذا الضرب ينقاس فيما نستغني عن ذكره . انتهى . ووجدت فيهامشه بخط بعض الفضلاء ما نصه : وقد أثبت بعضهم الصفة في المفرد ، نحو : جمل علادّى للقويّ ، وقال بعض المغاربة : فأما قولهم جمل علادّى فيمكن أن يكون جمع علندّى على غير قياس ، ووصف به المفرد وإن كان جمعاً تعظيماً له ، كما قالوا للضبع حضاجر . قال : وهذا تأويل ضعيف جداً » . التاج (علد) .

(٦) الحضاجر : جمع حضجر ، وهو العظيم البطن .

(٧) م : فعول (٨) عشورى : اسم موضع .

وعلى فَعالَى : ويكون فيهما . فالاسم نحو « صَحارَى » و « ذَفارَى »[1]. والصفة نحو « حَبالَى » و « كَسالَى » . وقد يجوز أن تجيء على أصلها : فتقول : « ذفارٍ » و « صحارٍ » ، في الاسم دون الصفة .

وعلى فَعالِن : ويكون فيهما . فالاسم نحو « فَراسِن »[2] . والصفة نحو «رَعاشِن »[3] و « عَلاجِن »[4] .

فأما « عَدَولَى »[5] اسم واد بالبحرين فليس بـ « فَعَوْلَى » [6] . وكذلك « القَهَوْباة »[7] ، حكاهما أبو عبيدة ،[8] إنما هما « فَعَولَلٌ » كـ « فَدَوكس »[9] ، وحرف العِلّة أصل في بنات الأربعة ، نحو « وَرَنتَل »[10] ، لأنك إن لم تفعل ذلك ، وجعلت الألف زائدة ، أدّى إلى بناء غير موجود . ويكون منع صرفه ، للتأنيث ، والتعريف .

فأما « حَبَونَى » في اسم المكان فيمكن أن يكون جملة ، من فعل وفاعل

---

(١) الذفارى : جمع ذفرى ، وهي عظم ناتىء خلف الأذن

(٢) الفراسن : جمع فرسن ، وهو طرف خفّ البعير .

(٣) الرعاشن : جمع رعشن ، وهو الجبان . (٤) العلاجن : جمع علجن ، وهو الناقة الكناز اللحم . ف : عجالن .

(٥) م عدّولى

(٦) م : فعّولى .

(٧) القهوباة . نصب له شعب ثلاث .

(٨) م : «أبو عبيد» . وانظر الخصائص ٣ : ٢١٧ .

(٩) الفدوكس : الأسد .

(١٠) الورنتل : الداهية

في الأصل ، فَسُمّي بها .

وأما « تَنُوفَى » [1] من قول الشاعر [2] :

[كأنّ دِثاراً حَلَّقتْ بِلَبُونِهِ] عُقابُ تَنُوفَى ، لا عُقابُ القَواعلِ

فالمحفوظ « تَنُوف » بغير ألف ، فيمكن أن تكون الألف إشباعاً . وهذا أولى من جعلها من نفس الكلمة ، لأنه لم يثبت من كلامهم « فَعُولَى » .

وكذلك قولهم « رجلٌ حَبَنْطأٌ » [3] ، ليس فيه دليل على إثبات « فَعَنْلاً » لاحتمال أن تكون الهمزة بدلاً من ألف « حَبَنطىً » ، كما قالوا في « أَفعى » وبابه « أفعأ » [4] في الوقف . ثم أُجري الوصل مُجرى الوقف .

وعلى فُعَلّى : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « عُرَضّى » [5] .

وعلى فِعَلّى : ولم يجىء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « دِفَقّى » [6] .

وعلى فِعِلّى: ويكون فيهما. فالاسم نحو « زِمِكّى »[7] و «عِبِدّى»[8].
والوصف نحو « كِمِرّى » [9] .

---

(١) تنوفى : اسم موضع وانظر الخصائص ٣ : ١٩١ - ١٩٣ .

(٢) وهو امرؤ القيس . ديوانه ص ٩٤ . ودثار : راعي إبل امرىء القيس . واللبون : التي لها ألبان . والقواعل : اسم موضع .

(٣) الحبنطأ : القصير الغليظ .

(٤) م : أفعاه .

(٥) العرضّى : من الاعراض .

(٦) الدّفقى : مشية فيها تدفق وإسراع .

(٧) الزمكى : منبت ذنب الطائر .

(٨) العبدى : العبيد. وهو اسم جمع .

(٩) الكمرى : القصير . م : «كفرى».

وعلى فُعُلَّى: ولم يجيء إلاّ اسماً، نحو « حُذُرَّى »[1] و «بُذُرَّى»[2].

وعلى فُعالِيَة، والتاء[3] لازمة له: ويكون فيهما. فالاسم نحوُ « الهُبارِية »[4] و « الصُراحِيَة »[5]. والصفة نحو « المُفارِيَة »[6] و « القُراسِيَة»[7].

وعلى فَعالِيَة، والتاء[8] لازمة له أيضاً: ويكون فيهما. فالاسم نحو « كَراهِيَة» و «رَفاهِيَة». والصفة نحو «عَباقِيَة»[9] و « حَزابِيَة»[10].

فأما قولهم « حَزابٍ »[11] فيمكن أن يكون جمع « حزابِية »[12]، ويكون من الجمع الذي بينه وبين واحده حذف الهاء[13]، نحو «شجرة وشجر». ووُصف به المفرد تعظيماً له، كما قالوا « ضبعٌ حَضاجر »، وإنما تلزم الهاء المفرد.

وعلى فَعَنلُوة: ولم يجيء إلاّ اسماً، والهاء لازمة له، نحو « قَلَنسُوة ».

---

(١) الحذرى : الباطل.
(٢) البذرى : الباطل
(٣) م : والياء
(٤) الهبارية : ما طار من الريش. م : الهبارية.
(٥) الصراحية : الخمر الخالصة.
(٦) المفارية : الشديد.
(٧) القراسية : الضخم الشديد.
(٨) م : والهاء.
(٩) العباقية : المكان الداهية.
(١٠) الحزابية : الغليظ أو الجلد.
(١١) ف : حراب.
(١٢) ف : حرابية.
(١٣) م : التاء.

وعلى فُعَنلِيَة ، والهاء لازمة له أيضاً : وهو قليل ، لم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « قُلَنسِيَة » .

* * *

وإذا فَصلت بينهما الفاء والعين يكون :

على إفعال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « إعطاء » و « إعصار » . والصفة « إسكاف » ولم يجىء غيره .

وعلى أَفعال : ولا يكون فيهما ، إلاّ إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع . فالاسم نحو « أَجمال » . والصفة نحو « أَبطال » .

وعلى أُفعُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو « أُسلوب » و أُخدود » . والصفة نحو « أُملود »[١] و « أُسكوب »[٢] .

وعلى إِفعِيل : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « إخريط »[٣] و « إِكليل » . والصفة نحو « إصليت »[٤] و « إخليج »[٥] .

وعلى إفعَول : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « إدرون »[٦] .

---

(١) الأملود : الأملد . (٢) الأسكوب : المسكوب .
(٣) الاخريط : نبات . (٤) الاصليت : الشجاع الماضي في الحوائج .
(٥) الاخليج : السريع من الجياد . (٦) الادرون : المعلف .

والصفة [نحو] « الإسحَوف »[1] و « الإزمَول »[2]

وعلى مِفعال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « مِنقار » و « مِصباح ». والصفة نحو « مِفساد » و « مِصلاح » .

وعلى مِفعيل : ويكون فيهما. فالاسم نحو « مِنديل » و « مِشريق »[3]. والصفة نحو « مِسكين » و « مِحضير »[4]

وأما « مَنديلٌ » و « مَسكِينٌ » بفتح الميم فـ « مَفعِيلٌ »[5]. إلاّ أنه إنما رواهما اللِّحيانيّ[6] في نوادره ، قال أبو الفتح[7] : وكان إذا ذكرته لأبي علي قال : كُناسةٌ . وكان أبو بكر[8] بن دريد يزعم أنّ كتاب اللِّحيانيّ

---

(١) الاسحوف : يقال ناقة إسحوف الأحاليل ، وهي الكثيرة اللبن ، يُسمع لصوت شخبها سحفة . (٢) الازمول : المصوت من الوعول وغيرها .
(٣) المشريق : موضع القعود في الشمس شتاء . (٤) المحضير : الشديد الركض .
(٥) وهو بناء غير أصلي ، فتح أوله تخفيفاً ، كما لو قالوا في بُرقُع : بُرقَع . وكما قالوا في حِوريت : حَوريت . انظر ص ١٢٥ . (٦) هو علي بن المبارك . أخذ عن البصريين والكوفيين . وكتابه النوادر مشهور . البغية ص ٣٤٦ .
(٧) في الخصائص ٣ : ٢٠٦ : « وذاكرت يوماً أبا عليّ بنوادره فقال : كنَاش » . كذا أثبت الناشر ، وزعم أن « كناش » هو الصواب ، خلافاً لسائر النسخ ، وأن معناه : أوراق تجمل كالدفتر . (٨) في معجم الأدباء ١٤ : ١٠٨ أن أبا بكر هذا هو ابن مقسم تلميذ ثعلب . وهو خطأ ، لأن لثعلب رواية لنوادر اللحياني ، ذكرها ابن خير في الفهرسة ص ٣٧٩ . أما ابن جني فقال : « وكان أبو بكر ـ رحمه الله ـ يقول : إن كتابه لا تصله به رواية . قدحاً فيه وغضاً منه »

لا تصله به رواية .

وعلى مَفعُول : نحو « مَضرُوب » . ولم يجيء إلاّ صفة .

وعلى مُفعُول : وهو غريبٌ شاذّ ، نحو «مُغرُود» [1] و « مُعلُوق» [2] .

وعلى تَفعِيل : ولم يجيء إلاّ اسماً نحو « تثبيت » [3] و « تمتين » .

وعلى تَفعُول: ولم يجيء إلاّ اسماً نحو «تَذنُوب» [4] و «تَعضُوض» [5] .

وعلى تُفعُول : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « تُؤثُور» [6] .

وعلى تِفعال : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « تِمثال » و « تِجفاف » . وقد [١١ أ] حُكِيَ [7] صفة بالهاء ، حكى الكسائيُّ « رجلٌ تِلقامةٌ »

---

(١) المغرود : ضرب من الكمأة . وفي حاشية ف بخط أبي حيان : « ... [ذكر في باب] الميم أن مغروداً ميمه أصلية ، وأن وزنه فعلول ، فناقض كلامه هنا » . انظر ص ٢٤٨ . وجاء بعد تعليق أبي حيان بخطه ما يلي : « وقال أبو القاسم السعديّ : وعلى مفعول نحو معلوق للعلاق ، ومغرود ومغفور ومنثور وهو صمغ ، ومنخور للمنخر ، ومنخول للمنخل . انتهى » . وأبو القاسم هو ابن القطّاع .

(٢) المعلوق : العلاق . (٣) م: تنبيب .

(٤) التذنوب : البسر بدأ فيه الارطاب من قبل ذنبه

(٥) التعضوض : تمر أسود شديد الحلاوة . م : تنضوض .

(٦) التؤثور : حديدة يسحى بها باطن خف البعير . (٧) م : يجيء .

و « تِلعابة » و « تِقوالةٌ » . وحكى أبو زيد : « رجل تِبذارةٌ » [1] و « تِرعايةٌ » [2] . وذلك قليل [3] . وقد يمكن أن يكون من قبيل ما وُصِف به، وهو اسم في الأصل، نحو قولهم « نسوةٌ أربعٌ » . ومما يُبَيِّنُ ذلك جَرَيانُه على المذكَّر ، وفيه تاء التأنيث ، إذ حقُّ الصِفة أن تكون مطابقة للموصوف. وكذلك أيضاً حكى الكسائيُّ « ناقةٌ تِضرابٌ » [4] وينبغي أن يحمل على أنه اسمٌ وُصِفَ به ، لعدم مطابقته للموصوف [5] ، إذ لفظه لفظ المذكر ، وهو صفة لمؤنث [6] . وقد تقدَّم الدليل على أنَّ الصفة إذا لم تطابق موصوفها كان محكوماً لها بحكم الأسماء [7] .

وعلى تَفعال ولم يجيء إلاّ مصدراً ، نحو « التَّسال » [8] و « التَّرداد » .

وأما « تِفراج » [9] فـ «فِعْلال» كـ « سِرداح» [10] ، وليس بـ «تِفْعال». وسيُبَيَّنُ بعدُ .

---

(١) التبذارة : الذي يبذر ماله ويفسده . (٢) الترعاية : الذي يجيد رعاية الابل .

(٣) سقط « وحكى أبو زيد ... قليل » من م هنا ، وأثبت فيما بعد . وانظر الخصائص ٣ : ١٩٠ و ٢٠٠ (٤) التضراب : التي ضربها الفحل .

(٥) م : الموصوفة . (٦) م : للمؤنث .

(٧) سقط « وقد تقدم .. الأسماء » من م ، واستبدل به « والصفة المحضة لا يجوز فيها إسكان العين . وحكى أبو زيد ... وذلك قليل » .

(٨) م : التقتال . (٩) التفراج : الجبان . (١٠) السرداح: الناقة الطويلة

وعلى يَفعُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو « يَربُوع » و « يَعقوب » . والصفة نحو « يَحموم »[1] و « يَخضور »[2]

وعلى يَفعِيل : ولم يجيء إلاّ اسما ، نحو « يَقطين »[3] و « يَعضيد »[4].

فأما قولهم « يُسُروع »[5] فضمُّ الياء إتباع لضمَّة الراء .

وعلى تَفعِلَّة ، وتلزمه الهاء : وهو قليل في الكلام . قالوا « تَرْعِيَّة »[6] وقد كسر بعضهم التاء ، فقال « تِرعِيَّة » إتباعاً .

وعلى أُفْعُلّ : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « أُتْرُجّ »[7] .

وعلى إفْعَلّ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « إزفَلَّة »[8] . والصفة نحو « إرْزَبّ »[9] .

وعلى مِفْعِلّ : وهو قليل . قالوا « مِرْعِزّ »[10] .

وعلى مَفْعَلّ : ولم يجيء منه إلاّ « مَكْوَرّ »[11] .

---

(١) اليحموم : الأسود . (٢) اليخضور : الأخضر .
(٣) اليقطين : القرع المستدير . (٤) اليعضيد : بقلة تشبه الهندباء .
(٥) اليسروع : دود حمر الرؤوس بيض الأجساد .
(٦) الترعية : الذي يجيد رعاية الابل . (٧) الأترج : ثمر يشبه الليمون .
(٨) الازفلة : الخفة . (٩) الارزب القصير .
(١٠) المرعز: الزغب الذي تحت شعر المعز (١١) المكور : العظيم روثة الأنف .

وأما[1] قولهم «حَجَرٌ يَهْيَرٌّ»[2] فيمكن أن يكون أصله «يَهْيَرٌ» خفيفاً، على وزن يَفْعَلٍ[3] كـ«يَرْمَع»، ثم شُدِّد، على حدّ قولهم في «جعفر» جَعْفَرّ. وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو «يَفْعَلّ».

وكذلك قولهم «هو إِكْبِرّةُ قَومِهِ»[4]. ليس فيه دليل على إثبات «إِفْعِلّة»، لأنّ الناس قد حكوا «هو إِكْبِرَةُ قومِهِ» بالتخفيف. فيمكن أن يكون مشدّداً منه، نحو قوله[5]:

* ببازلٍ، وجَنَاءَ، أو عَيْهَلّ *

يريد: أو عيهلٍ، خفيفاً، فشدّد وأجرى الوصل مُجرى الوقف. وقد يُجرى الوصلُ مجرى الوقف في الكلام. . وبابُه الشعر، ومنه قوله تعالى[6] ﴿كتابيهْ إنّي﴾ بإثبات هاء السكت في الوصل، لاسيما والأشهر «إِكْبِرَة».

* * *

---

(١) سقط حتى «والاشهر إكبرة» من النـ ـين. وقد ألحقه أبو حيان بحاشية ف هنا، واختتمه بقوله: «صح أصلاً. ثبتت هذه الزيادة في نسخة ابن الخفاف من الممتع، ونقلتها من خطه». وقد ورد بعض هذه الزيادة في متن ف مبتوراً بعد قوله، وهو سهو، فيما يلي بعد.

(٢) اليهير: الصلب.

(٣) وهذا يثبت مجيء يفعلٍ في الصفات وهو خلاف ما نص عليه قبل. انظر ٨ أ.

(٤) إكبرة قومه: أكبرهم أو أقدمهم في النسب.

(٥) منظور بن مرثد الأسدي. شرح الشافية ٢: ٣١٨ وشرح شواهدها ص ٢٤٦ – ٢٥١ والكتاب ٢: ٢٨٢. والبازل: المسنة الغليظة. والوجناء: الغليظة. والعيهل: السريعة.

(٦) الآيتان ١٩ و ٢٠ من سورة الحاقة.

وإذا فَصلت بينهما العين واللام كان :

على فَيْعلَى : وهو قليل ، ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « خَيْزَلَى »[1] .

وعلى فَوْعَلَى : ولم يجىء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « خَوْزَلَى »[2] .

وعلى فِنْعَلْو : ولم يجىء أيضاً إلاّ صفةً ، نحو « حِنْطَأْو »[3] و « سِنْدَأْو »[4] . وكذلك ما حكي من قولهم « عِنْزَهْوَةٌ »[5] . فهو « فِنْعَلْوَةٌ » ، فهو كـ « حِنْطَأْو » .

وعلى فُعَّلَى : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وهو « سُمَّهَى »[6] .

* * *

وإذا فصلت بينهما الفاء والعين واللام كان :

على أَفْعَلَى : نحو « أَجْفَلَى »[7] . ولا يحفظ غيره .

وعلى إِفعلَى : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « إِيْجَلَى »[8] .

---

(١) الخيزلى : مشية فيها تثاقل . (٢) الخوزلى : مشية فيها تثاقل .
(٣) الحنطأو : العظيم البطن . (٤) السندأو : الخفيف .
(٥) العنزهوة : العازف عن اللهو والنساء . (٦) السمهى : الجري إلى غير أمر معروف. وزاد في ف : « وأما قولهم حجر يهيرٌ فيمكن » . وانظر ما مضى في الفقرتين المتقدمتين .
(٧) الأجفلى : الدعوة العامة إلى الطعام (٨) إيجلى : اسم موضع .

وإذا اجتمعت فيه الزيادتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه قبل الفاء ، أو بعد الفاء ، أو بعد العين ، أو بعد اللام :

فإن اجتمعتا فيه قبل الفاء كان :

على إنفَعْل : ولم يجىء إلاَ صفة ، نحو « إنقَحل » (١) .

* * *

وإن اجتمعتا فيه بعد الفاء كان :

على فَواعِل: ويكون فيهما . فالاسم نحو « حَوائط » و « جَوائز » . والصفة نحو « حَواسر » و « ضَوارب » .

وعلى فُواعِل ويكون فيهما . فالاسم نحو « صُواعِق » (٢) و « عُوارض » (٣) . والصفة نحو « دُواسِر » (٤) .

وعلى فَياعِل : ويكون فيهما . فالاسم نحو «غَيالِم» (٥) و « غَياطِل» (٦) . والصفة نحو « عيَالم » (٧) و « صَياقل » .

---

(١) الانقحل : الخلق من الكبر والهرم . م : انقحل .
(٢) صواعق : اسم موضع (٣) عوارض : اسم موضع .
(٤) الدواسر : الشديد الضخم . (٥) الغيالم : جمع غيلم ، وهو الضفدع .
(٦) الغياطل: جمع غيطل: وهو السنور . (٧) العيالم : جمع عيلم ، وهو التارّ الناعم .

وعلى فَناعِل : ويكون فيهما. فالاسم نحو « جَنادب » و « خَنافس » . والصفة نحو « عَنابِس » (١) و « عَناسِل » (٢)

وأما « كُنادِرٌ » (٣) فـ «فُعالِلٌ » كـ « عُذافِر » . فيكون موافقاً لـ « كُدُرّ » في المعنى ، مخالفاً له في الأصول ، كـ « سَبِط » و«سِبَطر». وهذا أولى من إثبات « فُناعل » ، لأنه لم يستقرّ في كلامهم .

وعلى فَعَوعَل ولم يجيء إلاّ صفة ، نحو «عَثَوثَل» (٤) و «غَدَودَن» (٥)

وعلى فَعَيعَل : ولم يجيء إلاّ صفة ، نحو « خَفَيفَد » (٦) .

وعلى فَعَنعَل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « عَقَنقَل » (٧) و « عَصَنصَر » (٨).

وعلى فَعاعِل نحو « سَلالم » و « فَرارِج » (٩) . ولا يستنكر أن يكون هذا في الصفة ، لأنَّ فيها مثل « زُرَّق » (١٠) و « حُوَّل » (١١)

---

(١) العنابس : جمع عنبس ، صفة للأسد ، من العبوس .
(٢) العناسل : جمع عنسل ، وهي الناقة الصلبة السريعة .
(٣) الكنادر : الغليظ القصير مع شدة . (٤) العثوثل : القدم المسترخي .
(٥) الغدودن : الناعم (٦) الخفيفد : الخفيف من الظلمان. ف . خفيدد .
(٦) العقنقل : السيف . (٨) عصنصر : اسم موضع .
(٩) الفرارج : جمع فرّوج . (١٠) الزرق : الحديد النظر .
(١١) الحول : الشديد الاحتيال للأمور .

وعلى فُعَلْعَل: ولم يجيء إلاّ اسماً، نحو « ذُرَحْرَح » [1] و « جُلَعْلَع » [2].
وعلى فَعَامَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو «حَبَرْبَر» [3] و«حَوَرْوَر» [4].
والصفة نحو « صَمَحْمَح » [5] و « دَمَكْمَك » [6] .

وعلى فُعُلْعُل : نحو [7] « كُذُبْذُب » [8] . ولا يُعرف غيره .

وعلى فِعِلْعِل : قالوا عِندَ الزَّلزلة : « إزِلزِل » . وهو « فِعِلْعِل » من لفظ «الأزْل » [9] . ولا يُجعل « إفِعْلِل » من لفظ « الزّلزلة » ، لأنّ الزيادة لا تلحق بنات [١١ ب] الأربعة من أوّلها ، إلاّ الأسماء الجارية على أفعالها .

فأما « عُياهِم » [10] فحكاية صاحب العين ، فلا يُلتَفت [11] إليه .

* * *

وإذا اجتمعتا فيه بعد العين كان :

على فُعْوال : وهو قليل ، ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « عُصْواد» [12] .

وعلى فِعْوال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « عِصْواد » .

---

(١) الذرحرح : السمّ . (٢) الجلعلع : الضبّ . (٣) الحبربر : فرخ الحبارى .
(٤) الحورور : النيء . (٥) الصمحمح : الشديد المجتمع الألواح .
(٦) الدمكمك : الشديد القويّ . (٧) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٤ والمزهر ٢ : ٥ .
(٨) الكذبذب : الكثير الكذب . (٩) الأزل: الشدة . م : الازل . بكسر الهمزة.
(١٠) العياهم : الجمل السريع . (١١) م : « فلا يثبت». وانظر الخصائص ٣ :١٩٧.
(١٢) العصواد : الجلبة والاختلاط . م : عصراد .

و « قِرْواش »[1] . والصفة « جِلواخ »[2] و « دِرواس »[3]

فأما « سُراوع »[4] اسم المكان ، قال الشاعر : [5]

عفاسَرِفٌ من أهلِه ، فسُراوِعُ [فَوادِي قُدَيدٍ ، فالتِلالُ الدَّوافعُ]

فظاهره أنه « فُعاوِل » . وذلك شيء ، لا يُحفظ في أبنية كلامهم فينبغي أن يكون عندي « فُعالِلاً » ، وتكون الواو أصلاً في بنات الأربعة . فيكون نظير « وَرَنْتَل »[6] ، ولا تُجعل الواو زائدة ، لأنّ ذلك يؤدّي إلى إثبات بناء ، لا نظير له .

وعلى فَعالّة : نحو « الزّعارّة »[7] و « الحَمارّة »[8] ولم يجيء صفة .

وعلى فِعْيال : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « جِرْيال »[9] و « كِرْياس »[10] .

وعلى فِعيَول : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو « كِدْيَون »[11]

---

(1) قراوش : اسم علم . م : فرواش . (2) الجلواخ : الوادي الواسع الضخم الممتلىء العميق .
(3) الدرواس : الجمل الذلول الغليظ العنق . (4) م : « شرواع » وكذلك في الشاهد .
(5) ابن ذريح : الخصائص 3 : 213 ومعجم البلدان 5 : 58 .
(6) الورنتل : الداهية . (7) الزعارة : شراسة الخلق
(8) الحمارة : شدة الحرّ . (9) الجريال : صبغ أحمر .
(10) الكرياس : الكنيف المشرف المعلق بقناة من الأرض .
(11) الكديون : دقاق التراب عليه درديّ الزيت ، تجلى به الدروع .

و « ذِهْيَوط »[1] . والصفة نحو « عِذْيَوط »[2] .

وعلى فِعْنال . ولم يجئ منه إلاّ صفة ، نحو « فِرْناس »[3] .

وعلى فُعانِل : ولم يجئ إلاّ « فُرانِس »[4] .

وأما « فِرنَوس »[5] فـ « فِعْلَول »[6] ، وهو اسم . ولا يكون مُشتَقّاً من « الفَرْس » ، لأنّ « فِعْنَولاً »[7] ليس من أبنية كلامهم .

وعلى فَعاوِل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « جَداوِل » . والصفة نحو « قَساوِر »[8] و « حَشاوِر »[9] .

وعلى فَعايِل ، غير مهموز : ولا يجيء إلاّ اسماً ، نحو « عَثايِر »[10] و « حَثايِل »[11] . إلاّ أنه قد يجيء صفة بالقياس ، لأنّ « طِرْيَماً »[12] صفة ، وقياسُ جمعه « طرايم » .

---

(١) ذهيوط : اسم موضع . (٢) العذيوط : الكسول عند الجماع

(٣) الفرناس : الشديد الشجاع . (٤) الفرانس : الأسد .

(٥) الفرنوس : من أسماء الأسد . م : فُرنوس .

(٦) م : فُعلُول . (٧) م : فُعنُول .

(٨) القساور : جمع قسورة ، وهو الشجاع . (٩) الحشاور : جمع حشورة ، وهي المرأة البطينة .

(١٠) العثاير : جمع عثير ، وهو التراب . (١١) الحثايل : جمع حثيل ، وهو شجر جبلي .

(١٢) الطريم : الطويل من الناس .

وعلى فَمائل : ويكون فيهما. فالاسم نحو «غَبائز»[1] و «رَسائل». والصفة نحو «طَرائف» و «صَحائح»

فأما «ذُرْنُوح»[2] فـ «فُعْلُول». وليست النون زائدة، فيكون في معنى «ذُرُوح» ومخالفاً له في الأصول، كـ «سَبِط» و «سِبَطْر». وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد، وهو «فُعْنُول».

وعلى فُعائل : وهو قليل. فالاسم نحو «جُرائض»[3]. والصفة نحو «حُطائط»[4].

وعلى فُعُلِيل : ولم يُحكَ منه إلاّ «الحُبُلِيل»[5]. ولا أتحقّق[6] ثباته من كلامهم.

وعلى فُعامِل : وهو قليل، ولم يجئ إلاّ صفة، نحو «دُلامِص»[7]

---

(١) م: «غرائز». والغرائز: جمع غرارة، وهي الجوالق

(٢) الذرنوح: دويبة. وذكر في ص ٢٧٠ أن النون زائدة

(٣) الجرائض: الأسد (٤) الحطائط: الجارية الصغيرة

(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان: «والحبليل: دويبة. وهو من الأبنية التي لم يذكرها سيبويه. قاله ابن سيده». وانظر الخصائص ٣: ٢١٤. وتضبط الحبليل بفتح الباء وسكونها أيضاً. وانظر المزهر ٢: ١٧. (٦) م: ولا أحقق.

(٧) الدلامص: البرّاق.

فأما «قِشْيَبّ» [1] فـ «فِعْيَلٌ» مثل «طِرْيَم» و«حِذْيَم» [2]، ثم شُدِّد على حدِّ «جَعْفَرّ» [3]. وهذا أولى من إثبات «فعْيَلّ» [4]، وهو بناء غير موجود. وكذلك «قِسْيَنّ» [5] و «عِظْيَمّ». وقد يُشَدَّد الآخر في الوصل، وبابه الشِّعر نحو قوله: [6]

* مَحْضُ النِّجارِ، طيِّبُ العُنْصُرّ [7] *

وعلى فَعَنلَل: ولم يجئ إلاّ صفة، نحو «ضَفَنْدَد» [8] و «عَفَنْجَج» [9].

وعلى فَعالِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو «قَرادِد» [10]. والصفة نحو «رَعابِب» [11] و «قَمادِد» [12].

وعلى فَعَيلَل: وهو قليل، ويكون فيهما. فالاسم نحو «حَفَيلَل» [13].

---

(١) م: قشيبٌ. (٢) حذيم: موضع بنجد. (٣) م: جعفرٍ.
(٤) م: فعيلٍ. (٥) القسين: الشيخ القديم.
(٦) الخصائص ٣: ٣١١ والتمام ص ٢١٩. (٧) الخصائص:
* غضٌ نجاري طيب عنصريّ *
(٨) الضفندد: الأحمق مع ثقل وكثرة لحم. (٩) العفنجج: الجافي الخلق.
(١٠) القرادد: جمع قردد، وهو الوجه. (١١) الرعابب: جمع رعبب، وهو الفروق من كل شيء. (١٢) القمادد: جمع قمدد، وهو الخامل القاعد عن المكارم.
(١٣) الحفيلل، شجر. ف والمبدع: «خفيلل»، والتصويب من الكتاب ٢: ٣٢٦ واللسان والتاج (حفل).

والصفة نحو « خَفَيْدَد »[١] .

وعلى فَعَولَلٍ وفِعَولَلٍ ، نحو « حَبونَن »[٢] و « حِبَونَن » . وهما اسمان قليلان .

وعلى فِعْوَلّ : فالصفة نحو « عِثوَلّ »[٣] و « عِلوَدّ »[٤]. وقد جاء اسماً نحو « عِسْوَدّ »[٥] . وهو قليل .

وعلى فُعْلال : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « قُرْطاط »[٦] و « فُسطاط »

وعلى فِعْلال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « جِلباب » و « قِرطاط »[٦]. والصفة نحو « شِمْلال »[٧] و « طِمْلال »[٨] .

وعلى فِعْلِيل: ويكون فيهما . فالاسم نحو «حِلْتِيت»[٩] و «خِنذيذ»[١٠] . والصفة نحو « صِهمِيم »[١١] و « صِنديد » .

وعلى فُعْلُول: ويكون فيهما . فالاسم نحو « طُخْرُور »[١٢]

---

(١) الخفيدد : السريع . (٢) حبونن : اسم علم .
(٣) العثول : القدم المسترخي . (٤) العلود : الغليظ الرقبة .
(٥) العسود : الحية . (٦) القرطاط : البرذعة .
(٧) الشملال : السريع الخفيف من الابل . (٨) الطملال : الذئب الأطلس الخفي الشخص . (٩) الحلتيت : نبات . (١٠) الخنذيذ : رأس الجبل .
(١١) الصهميم : السيد الشريف . (١٢) الطخرور : اللطخ من السحاب القليل.

و « هُذْلُول »[1] . والصفة نحو « بُهْلُول »[2] و « حُلْكُوك »[3] .

وعلى فَعَلُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو « بَلَصُوص »[4] و « بَعَكُوك »[5] . والصفة نحو « حَلَكُوك » .

وعلى فَعَلِيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « حَمَصِيص »[6] والصفة نحو « صَمَكِيك »[7] .

وعلى فَعَيَّل : ولم يجئ إلاّ صفة ، نحو « هَبَيَّغ »[8] و « هَبَيَّخ »[9] .

وعلى فَعَوَّل : ولم يجئ أيضاً إلاّ صفة ، نحو « عَطَوَّد »[10] . و « كَرَوَّس »[11] .

فأما « زَوَنَّك »[12] فـ «فَعَلَّل» كـ « عَدَبَّس »[13] ، والواو أصل في بنات الأربعة ، مثلها في « وَرَنتَل » . وهذا[14] أولى من [١٢ أ] إثبات بناء لم

---

(١) هذلول : اسم علم .
(٢) البهلول : السيد الجامع لكل خير . (٣) الحلكوك : الشديد السواد
(٤) البلصوص : طائر . (٥) البعكوك : شدة الحر . .
(٦) الحمصيص : بقلة رملية . (٧) الصمكيك الغليظ الجافي .
(٨) الهبيغ: المرأةالفاجرة لاترد يدلامس.(٩) الهبيخ : الأحمق المسترخي
(١٠) العطود : الشديدالشاقمن كل شيء. (١١) الكروس : الضخم من كل شيء .
(١٢) الزونك: اللحيم القصير، الحياك في مشيه.(١٣) العدبس : الشديد الوثق الخلق .
(١٤) سقط من م .

يستقرّ في كلامهم ، وهو « فَعَنَّل »[1] .

* * *

وإذا اجتمعتا[2] فيه بعد اللام كان :

على فَعْلاءَ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « طَرْفاءَ »[3] و « حَلْفاءَ »[4]. والصفة نحو « خَضراءَ » و « سَوداءَ » .

وعلى فُعْلاءٍ : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « قُوباء »[5] .

وعلى فِعْلاءٍ : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو «عِلْباء»[6] و «خِرشاء»[7].

وعلى فُعَلاءَ : ويكون فيهما . فالاسم نحو «قُوَباء»[5] و « رُحَضاء »[8]. والصفة نحو « عُشَراء » و « نُفَساء » . وهو كثير ، إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع .

وعلى فَعَلاءَ : ولم يجيء إلاّ اسماً نحو «قَرَماء»[9] و «جَنَفاء»[10] .

---

(١) كذا ! وإذا جعلت الواو زائدة في زونك كان وزنه فوعلاً لا فعنلا . ولعله ذكر فعنلاً ، وهو يريد أن يدفع ما ذهب إليه ابن جني . انظر الخصائص ٣ : ٢١٧ .

(٢) ف : اجتمعا . (٣) الطرفاء : شجر .

(٤) الحلفاء : نبت يكثر في المغرب والأندلس .

(٥) القوباء : داء معروف بالحزاز . (٦) العلباء : عصب عنق البعير .

(٧) الخرشاء : سلخ جلد الحية . (٨) الرحضاء : عرق الحمى .

(٩) قرماء : اسم موضع . (١٠) جنفاء : موضع في ديار بني فزارة .

وعلى فِعَلاءَ : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « سِيَراء »[1] و « خِيَلاء » .

وعلى فَعْلان : ويكون فيهما. فالاسم نحو «سَعْدان»[2] و«ضَمْران»[3] . والصفة نحو « رَيَّان » و « عَطشان » و « شَبعان » .

وعلى فُعْلان : ويكون فيهما . فالاسم نحو « دُكَّان » و « عُثمان » . وهو كثير ، إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع ، نحو « جُرْبان »[5]. والصفة نحو « عُريان » و « خُمصان» .

وعلى فِعْلان : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « ضِبْعان »[6] و « سِرْحان ». وهو كثير ، إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع ، نحو « غِلْمان » .

فأما قولهم « رجلٌ عِلْيان »[7] فمن الوصف بالأسماء ، لأنها ليست[8] بصفة مطابقة للموصوف ، لأنهم قد قالوا « ناقةٌ عِليان » ، فوصفوا به الناقة، ولم يُدخلوا التاء . ومذهبنا أنّ الصِفة إذا كانت كذلك حُكِم لها بحكم الأسماء .

---

(١) السيراء : نبت . (٢) السعدان : نبت له ثمر مستدير مشوك الوجه.
(٣) الضمران : نبت . (٤) م : شعبان .
(٥) الجربان : جمع جريب ، وهو مقدار معلوم من الأرض والطعام .
(٦) الضبعان : ذكر الضباع . (٧) المليان : الطويل الجسم الضخم . وانظر المزهر ٢ : ١٧ . (٨) م : ليس .

وعلى فَعَلان ويكون فيهما . فالاسم نحو « كَرَوان » و « وَرَشان»[1].
والصفة نحو « قَطَوان »[2] و « زَفَيان »[3] .

وعلى فَعِلان : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو «ظَرِبان»[4]
و « قَطِران » .

وعلى فَعُلان : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « سَبُعان »[5] .

وعلى فُعُلان : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « سُلُطان » .

وعلى فَعَلْنىً : ولم يجيء إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو « عَفَرْنىً »[6] .

وعلى فِعَلْنَى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل نحو ، « عِرَضْنَى »[7] .

فأما « الهَرْنَوَى » اسم نبت فإنه « فَعْلَلَى » كـ « القَهقرَى » ، والواو أصل[8] في بنات الأربعة ، مثلها في « ورَنْتَل » شُذوذاً . وهو أولى من جعلها زائدة ، فتكون الكلمة « فَعْلَوَى » ، لأنَّ ذلك بناء لم يثبت في كلامهم . وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وُجِدت في المضعّف باطّراد ، وفي غير المضعّف قليلاً . فجَعْلُ الواو أصلاً أولى ، لذلك .

---

(١) الورشان : طائر شبه الحمام . (٢) القطوان : الذي يقارب في خطوه مع النشاط .
(٣) الزفيان : الناقة السريعة . م : زفيان وقطوان . (٤) الظربان : دابة .
(٥) سبعان : اسم موضع . (٦) العفرني : الخبيث المنكر الداهي .
(٧) العرضنى : المشي فيه بغي من نشاطه . (٨) م : أصلية .

وأما «زَيتُون» فـ «فَيعُول» [1] كـ «قَيصُوم» [2]. وليست النون زائدة، بدليل قولهم «الزَّيت»، لأنهم قد قالوا «أرضٌ زَتِنَةٌ» أي : فيها زيتون. فنُونُ «زَيتون» على هذا أصليّةٌ . وأيضاً فإنه لو [3] جُعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة «فَعْلُوناً» [4]. وذلك بناء لم يستقرّ في [5] كلامهم.

وعلى فَعَلُوت: ويكون فيهما. فالاسم نحو «رَغَبُوت» [6] و «رَهَبُوت» [7]. والصفة نحو «رَجُلٌ خَلَبُوتٌ» [8] و «ناقةٌ تَرَبُوتٌ» [9].

وعلى فَعْلُوت : نحو «خَلْبُوت» [8] و «حَيُّوت» [10].

وعلى فِعْلِيت: ولم يجئ إلاّ صفة، نحو «عِفرِيت» و «غِزوِيت» [11].

وعلى فِعْلِين: ولم يجئ إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو «غِسلِين» [12].

وأما «حَوْرِيت» [13] و «صَوْلِيت» فيمكن أن يكون الأصل فيهما «حِوْرِيت» و «صِوْلِيت» [14]، على وزن «فِعْلِيت» كـ «عِفرِيت»، ثم

---

(١) م : فيمون .
(٢) القيصوم : نبت من نبات البادية .
(٣) م : إن .
(٤) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٣ .
(٥) م : من .
(٦) الرغبوت : الرغبة .
(٧) الرهبوت : الرهبة
(٨) الخلبوت : الخداع الكذاب .
(٩) التربوت : الذلول .
(١٠) الحيوت : ذكر الحيات
(١١) الغزويت : القصير .
(١٢) الغسلين : ما يسيل من جلود أهل النار .
(١٣) حوريت : اسم موضع .
(١٤) كذا وانظر التاج (حرت) .

فُتحت الفاء تخفيفاً ، كما قالوا في « بُرْقُع » : « بُرْقَع » . على[1] أنَّ أبا عليّ أقلَّ الحَفْلَ بـ « حَوْريت »، إذ كان ليس من لغة ابني[2] نزار .

وعلى فُعَلْنِيَة ، والهاء لازمة له : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « بُلَهْنِيَة »[3].

وعلى فَعَلُوَّة : ولم يجيء منه إلاّ « جَبَرُوَّة »[4] .

وكذلك قولهم « سُمْعُنَّة نُظْرُنَّة »[5] و « سِمْعِنَّة نِظْرِنَّة » ، النون زائدة في آخرهما ، على حدّ[6] زيادتها في قول الراجز :[7] .

* قُطْنُنَّةٌ ، من أكبرِ[8] القُطْنُنِ *

وكذلك« خِلَفْناة »[9] : « فِعَلْناة » . إلاّ أنه ليس ببناء أصليّ ، لأنهم قد قالوا « خِلَفْنَةٌ » فيمكن أن يكون هذا مُشْبَعاً منه . وهو أولى من إثبات بناء ، لم يستقرّ .

[المزيد فيه ثلاثة أحرف]

وأما الذي تلحقه ثلاث زوائد فلا يخلو أن تجتمع فيه ، أو تفترق ، أو تجتمع

(١) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٧ (٢) م : « بني » . والمراد بابني نزار : ربيعة ومضر .
(٣) البلهنية : الرخاء وسعة العيش (٤) الجبروة : التجبر والتكبر .
(٥) من رجز في اللسان والتاج (سمع) . والسمعنة النظرنة : الجيدة السمع والنظر .
(٦) م : أحد . (٧) ينسب إلى قارب بن سالم المري ودهلب بن قريع وجندل الطهوي . الصحاح واللسان والتاج (قطن) واللسان (جدب) .
(٨) الرواية المشهورة : من أجود (٩) الخلفناة : الذي في خلقه خلاف .

منها اثنتان خاصة :

فإن افترقت كان على :

إفْعِيلَى : ولم [٢ ب] يجيء إلاّ اسماً ، نحو «أهجِيرَى»[١] و «إجْرِيَّا»[٢] . ولا يُحفظ غيرها .

وعلى تَفاعِيل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو «التَّماثِيل» و «تَجافِيف»[٣] .

وعلى يَفاعِيل : ولا يكون فيها إلاّ إذا كُسِّرَ الواحد عليه للجمع . فالاسم[٤] نحو «يَرابِيع» و «يَعاقِيب» . والصفة نحو «يَخاضِير»[٥] .

وعلى مَفاعِيل : ولا يكون فيها إلاّ إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع . فالاسم نحو «مَفاتِيح» و «مَخارِيق» . والصفة نحو «مكاسيب» و«مكاريم» .

وعلى أفاعِيل : ولا يكون أيضاً إلاّ إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع . نحو «أساليب» .

فأما «ألَنْجُوج» و «يلَنْجُوج»[٦] فلا دليل فيهما على إثبات «أَفَنْعُول» ولا «يَفَنْعُول» ، لأنه قد نُقِلَ[٧] أنهما أعجميّان .

وعلى فاعَولَى : ولم يجيء منه إلاّ «بادَولَى»[٨] .

---

(١) الاهجيرى : الدأب والعادة . (٢) الاجريا : الخلق والطبيعة .

(٣) التجافيف : جمع تجفاف ، وهو آلة للحرب يتقى بها .

(٤) م : ويكون فيها فالاسم . (٥) اليخاضر: جمع يخضور، وهو الأخضر.

(٦) الألنجوج واليلنجوج : عود الطيب . (٧) م : « قيل » . ف « لأنها قد نقلا » . والتصويب من المبدع . (٨) بادولى : اسم موضع .

وأمّا قولهم « مُهْوأنّ »[١] فزعم السّيرافيّ أنه على وزن « مطمأنّ » . وهذا باطل ، لأنه ليس بجار على فمل ، إذ لا يحفظ « اهوأنّ » . لكنه إن ثبت كان على وزن « مُفْوَعَلّ » . وما ردّ به ابنُ جنّي[٢] مذهبَ السيرافيّ ، من كون الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة غيرَ المضَعَّف ، لا يلزم ، إذ قد جاءت أصلاً في « وَرَنْتَل » وليس بمضعَّف ـ فإن قيل : إنّ أصالتها في غير المضعّف لا تُرتَكَبُ إلاّ لمُوجِبٍ ، قيل : المُوجب هنا أنه ليس من أبنية كلامهم « مُفْوَعَلّ » ـ لكنّ الذي منع من ذلك ما[٣] ذكرناه وهو بناء قليل ، لم يحفظ منه إلاّ هذا .

وعلى فِعِيلَى : ولم يجىء[٤] إلاّ اسماً في المصادر ، نحو « هِجِّيرَى »[٥] و « قِتِّيتَى »[٦] . فأما « الفِخِّيراء »[٧] و « الخِصِّيصاء »[٨] فهما بناءان ممدودان منه، وإن كان مدّ المقصور شاذّاً عندنا، لا ينقاس في الضرائر ولا غيرها.

وعلى فُعَّالَى، ولم يجىء إلاّ اسماً، نحو «شُقَّارَى»[٩] و «حُوَّارَى»[١٠] و « خُضَّارَى »[١١] .

---

(١) المهوأن : ما اطمأن من الأرض . (٢) انظر الخصائص ٣ : ١٩٥-١٩٦.
(٣) ف : « الذي » . (٤) زاد في م : منه .
(٥) الهجيري : الدأب والعادة . (٦) القتيتى : النميمة .
(٧) الفخيراء : الفخر . (٨) الخصيصاء : الخصوصية .
(٩) الشقارى : نبات . (١٠) الحوارى : لباب الدقيق . (١١) الخضارى : نبات .

وعلى فُعَّيلَى : ولم يجىء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو «خُلَّيطَى»[١] و «بُقَّيرَى»[٢].

وعلى مَفْعِلَّى : ولم يجىء إلاّ صفةً ، نحو «مَرْعِزَّى»[٣].

وعلى مَفْعِلَّى : وهو قليل ، ولم يجىء إلاّ صفةً ، نحو «مَكورَّى»[٤].

وعلى مِفْعَلَّى : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو «مِرْعِزَّى»[٥]. فأما قولهم «رَجُلٌ مِرقِدَّى»[٦] فمِن قَبيل الوصف بالأسماء ، لأنها غيرُ مُطابِقةٍ لموصوفها ؛ ألا ترى أنها جاريةٌ على مُذكَّر ، وهي مؤنَّثة بالألف . وقد تقدّم[٧] الدليل على أنّ الصفة إذا كانت كذلك جرت مجرى الأسماء ، فلا يثبت بها «مِفعِلَّى» في الصفات .

وعلى يَفْعَلَّى : ولم يجىء إلاّ إسماً ، وهو قليل ، نحو «يَهْيَرَّى»[٨].

وعلى تِفِعّال : نحو «تِحِمّال»[٩]. ولم يجىء إلاّ اسماً . فأما قولهم

---

(١) الخليطى : الاختلاط .
(٢) البقيرى : لعبة ، تكون كومة من تراب حولها خطوط .
(٣) المرعزى : اللين من الصوف . (٤) المكورى : الفاحش المكثار .
(٥) المرعزى : الزغب الذي تحت شعر المعنزة .
(٦) انظر المزهر ٢ : ٢٤ . والمرقدى : الذاهب على وجهه . (٧) انظر ص١٠٩ و ١٢٣ .
(٨) اليهيرى : الباطل . وفي المزهر ٢ : ٢٤ : «وقيل وزنه فعفلّى» .
(٩) ف و م والزهر والمبدع : «تجبال» . والتصويب من الكتاب ٢ : ٢٤٣ والخصائص ٣ : ١٨٧ .

« رَجُلٌ تِلِقّامةٌ[1] وتِلِعّابةٌ »[2] فمن قبيل الوصف بالمصدر ، لأنّ « تِلِقّاماً »[3] و « تِلِعّاباً » مصدران فوُصِف بهما[4]، ودخلت التاء للمبالغة. وكذلك « رجل تِلِقّاعةٌ »[5] و « تِكِلاّمةٌ »[6] .

* * *

وإن اجتمعت فلا يَخلو أن تَجتمع فيه بعدَ العَينِ ، أو بعد الفاء . أو بعد اللام :

فإن اجتمعت فيه بعد الفاء كان :

على فُعْلُعُل : نحو « كُذُبْذُب »[7]

* * *

وإن[8] اجتمعت فيه بعد العين كان :

على فَعاوِيل : ولا يكون إلاّ صفة نحو «قَراوِيح» و « جَلاوِيخ »[9]. وقد يجيء اسماً بالقياس، لأنّ « عِصواداً »[10] اسم، وقياس تكسيره «عَصاويد».

---

(١) التلقامة : العظيم اللقم . وانظر المزهر ٢ : ٢٣

(٢) التلعابة : الكثير المزاح والمداعبة . (٣) م : تحمالاً .

(٤) وانظر الخصائص ٣ : ١٨٧ ـ ١٩٠

(٥) التلقاعة : الكثير الكلام . (٦) التكلامة : الفصيح الكلام الجيده .

(٧) الكذبذب : الكثير الكذب جداً . (٨) ف : قان .

(٩) الجلاويخ : جمع جلواخ ، وهو الوادي الواسع الضخم الممتلىء العميق .

(١٠) العصواد : الجلبة والاختلاط .

وعلى فَعاييل : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « كَرابِيس » [1]

وعلى فَعالِيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « الظّنابيب » و « الفَساطيط » . والصفة نحو « الشّماليل » [2] و « البهاليل » [3] .

وعلى فِعِنْلال : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « فِرِنْداد » [4] .

* * *

وإن اجتمعت فيه بعد اللام كان :

على فُعْلُوان : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « عُنفُوان » و « عُنظُوان » [5] .

وعلى فُعلُلان : نحو « تُرجُمان » [6] . فأما [7] « تَرجُمان » ففُتِحت التاء تخفيفاً ، لأنه ليس في كلامهم « فَعْلُلان » .

---

(١) الكرابيس : جمع كرياس ، وهو الكنيف المشرف على سطح بقناة إلى الأرض.
(٢) الشماليل : جمع شمليل ، وهي السريعة الخفيفة .
(٣) البهاليل : جمع بهلول ، وهو السيد الجامع لكل خير
(٤) الفرنداد : شجر . (٥) العنظوان : نبت من الحمض
(٦) سقط « على فعللان نحو » من النسختين ، وألحق بحاشية ف ، وصحح عليه مرتين . قلت : وفعللان هذا ليس من الثلاثي المزيدفيه ثلاثة أحرف ، بل هو من الرباعي المزيدفيه حرفان، فذكره ههنا وهم . ولعل ابن عصفور لم يثبته هنا ، وكانت عبارته كما يلي : «وعنظوان وترجمان» مستطرداً بذكر ترجمان للاشارة إلى ضم الفاء واللام الأولى ، فوهم النساخ وأثبتوامه وزنه . وقد وهم أبو حيان كذلك فجعل في المبدع ورقة ٦ ب الترجمان من الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف بعد اللام ، مع أنه صرح في كتاب آخر له أن وزنه تفعلان . انظر التاج (ترجم) .
(٧) م : « وأما » . وانظر الخصائص ٣ : ١٩٣ .

وعلى فِعْلِيان : ويكون فيهما . فالاسم نحو « صِلِّيان»(١) و « بِلِّيان»(٢). والصفة نحو « عِنْظِيان »(٣) و « خِرِّيان »(٤) .

وعلى فُعَلايا : نحو « بُرَحايا »(٥) . ولم يجيء غيره .

وعلى فَعَلَيَّا : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « مَرَحَيّا»(٦) و « بَرَدَيَّا ». وهو قليل .

وعلى فِعْلِياءَ : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو « كِبرِياء » و « سِيمياء ». والصفة نحو « جِربِياء »(٧)

وعلى فَعَلُوتَى : نحو « رَهَبُوتَى » و « رَغَبُوتَى »(٩) . ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل .

* * *

وإن اجتمع منها ثنتان كان : [١٣ أ]

على إفعِلان : ويكون فيهما قليلاً . فالاسم نحو « إسحِيان »(١٠) .

---

(١) الصليان : كلاء ينبت صعداً .

(٢) البليان : البعد . (٣) العنظيان : الفحاش الجافي .

(٤) الخريان : الجبان . ف و م والمبدع : «جريان» .والتصويب من الكتاب٢:٣٢٤ .

(٥) برحايا : اسم موضع . انظر معجم البلدان (برحايا) .

(٦) المرحيا : كلمة تقال للرامي إذا أصاب . (٧) الجربياء : الرجل الضعيف .

(٨) الرهبوتى : الرهبة . (٩) الرغبوتى : الرغبة .

(١٠) إسحمان : جبل .

والصفة نحو « ليلةٌ إضحيانةٌ »[1] .

وعلى أُفعُلان : ويكون فيهما . فالاسم نحو « أُفعُوان » و « أرجُوان » . والصفة نحو « أُسحُلان »[2] و « أُلعُبان »[3] .

وعلى أفعَلان : ولم يجيء إلاّ صفةً ، وهو قليل ، قالوا «عَجينٌ أنبَخانٌ »[4]. وقالوا « أرْوَنان »[5] .

وعلى تَفْعَلاء : قالوا « هو يمشي التَّركَضاءَ »[6] . ولم يسمع غيره .

وعلى أفعَلاءَ وأفعِلاءَ : نحو « أرْبَعاء » و« أربِعاء » . ولا يُعلم[7] غيرهما ، إلاّ أن يُكَسَّر عليه الواحد للجمع ، فإنه قد يجيء على «أفعِلاء» كثيراً ، نحو « أصدِقاء » و « أرمِداء » جمع « رماد » . وحكى أبو زيد « أرمِداءُ كثيرةٌ » .

---

(١) الاضحيانة : التي لا غيم فيها، والمقمرة . وقد أخر ناسخ م بناء إفعلان ،فأثبته بعد أفعلان بخلاف يسير .

(٢) الأسحلان : الطويل . (٣) الألعبان : الكثير اللعب .

(٤) لأنبخان : المسترخي . (٥) الأرونان : اليوم الصعب الشديد .

(٦) التركضاء : مشية فيها ترفل وتبختر . وقيل : إذا فتحت التاء والكاف قصرت ، واذا كسرتها مددت . وانظر التاج « ركض » والمزهر ٢ : ٢٤ .

(٧) المزهر ٢ : ٢٤ .

وعلى إفعِلاءَ نحو « إرمِداء » .

فأما « أربُعّاء » فظاهره أنه « أفعُلاء » . وقد يمكن عندي أن يكون « فَعلُلاء » كـ « عَقْرُباء » [1] . ولا تُجعل الهمزة زائدة ، وإن كانت في موضعٍ ، تكثر فيه زيادتها ، لئلاّ يكون في ذلك إثباتُ بناءٍ لم يوجد. وكذلك « أرْبُعاء » كـ « قُرْفصاء » [2] .

وعلى فُنعُلاءَ وفُنعَلاءَ : نحو « خُنفُساء » و « خُنفَساء » .

وأما « جُلَنداء » [3] من قول الشاعر : [4]

وجُلَنداءَ ، في عُمانَ ، مُقيماً [ثم قيساً في حَضْرَموتَ المُنيفِ]

فلا يثبت به « فُعَنْلاء »، لأنه قد حُكي مَقصوراً [5] ، فيمكن أن يكون مَدُّه ضَرورة ، ويكون من الضرائر التي لا تنقاس .

وعلى فاعِلاءَ : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « قاصِعاء » [6] و « نافِقاء » [7] .

---

(1) العقرباء : أنثى العقارب . (2) القرفصاء : جلسة الأعراب . وفي المزهر ١ : ١٣٥ أن اللحياني انفرد بذكر أُربُعاء .

(3) جلنداء : اسم علم . وهو جلنداء بن المستكبر من الأزد .

(4) الأعشى . ديوانه ص ٢١٢ والخصائص ٣ : ٢١٤ . وانظر التاج (جلد) .

(5) انظر الخصائص ٣ : ٢١٤ والمزهر ٢ : ٢٥ - ٢٦ .

(6) القاصعاء . فم جحر الضب . (7) النافقاء : إحدى جحرة الضب ، يكتمها ويظهر غيرها .

وعلى فَعالاءَ : نحو « ثَلاثاء » و « بَراكاء »[1] . وقد جاء وصفاً . قالوا « رجلٌ عَياياءُ طَباقاءُ »[2] .

وعلى فِعالاء : نحو « قِصاصاء »[3] ، حكاه ابن دريد ، ولا يُحفظ غيره .

وعلى فَعْلُولى :[4] نحو « فَوضُوضَى »[5] ولم يجئ غيره .

وعلى فَوعَلاءَ : ولم يجئْ إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « حَوصَلاء »[6] .

وعلى مَفعِلاءَ : وهو قليل ، نحو « مَرْعِزاء »[7] .

وعلى فُعُولاءَ : نحو « عُشُوراء »[8] .

وعلى فَعُولاءَ : ولم يجئْ إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « دَبُوقاء »[9] و« بَرُوكاء »[10] .

وعلى فَعِيلاءَ : وهو قليل ، ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « عَجيساء »[11]

---

(١) البراكاء : ساحة الحرب . (٢) العياياء : العنين تعييه مباضعة النساء . والطباقاء : الثقيل يطبق على المرأة بصدره ، أو الذي لاينكح .
(٣) القصاصاء : القصاص . (٤) أخر ناسخ م هذا البناء فأثبته بعد فوعلاء .
(٥) أمرهم فوضوضى بينهم إذا كانوا مختلطين يتصرف كل منهم فيما للآخر . م : ترضوضي .
(٦) الحوصلاء : حوصلة الطير . (٧) المرعزاء : الزغب الذي تحت شعر العنز .
(٨) عشوراء : اسم موضع . (٩) الدبوقاء : لدابوق ، وهو حمل شجر في جوفه كالغراء . (١٠) البروكاء : ساحة الحرب .
(١١) العجيساء : اسم مشية بطيئة .

و « قَرِيثاء »[1] .

وأما « الدِّيكِساء »[2] و « الدِّيكَساء » فـ « فِعْلِلاء » و « فَعْلَلاء »، كـ «طِرْمِساء»[3] و « حَرْمَلاء »[4]. والياء أصل في بنات الأربعة، كما هي في«يَستعور»[5] أصلاً، وهو خماسيّ. ولم تجعل الياء فيهما زائدة، فيكونَ وزنهما « فِيعِلاء » و « فَيعَلاء »، لأنهما بناءان لم يستقرّا في كلامهم.

وكذلك « نِفْرِجاء »[6] : « فِعْلِلاء »، وليس بـ « نِفْعِلاء » على ما يُبَيَّنُ بعدُ، إن شاء الله.

وعلى فُعْلان : وهو قليل. [فالاسم][7] نحو[8] « قُمْحان »[9] . والصفة « قُمْدان ». ولا يعرف في الصفة غيره.

وعلى فُعَلّان : ويكون فيهما. فالاسم نحو « حُوَمّان »[10] .

---

(١) القريثاء : ضرب من النخل (٢) الديكساء : القطعة العظيمة من النعم والغنم. والمشهور أنه بفتح الياء وسكون الكاف.
(٣) الطرمساء : الظلمة. (٤) حرملاء : اسم موضع.
(٥) اليستعور : شجر. (٦) النفرجاء : الجبان الضعيف.
(٧) من م. (٨) سقط من م.
(٩) القمحان : الذريرة تعلو الخمرة. وفي حاشية ف : « قمحان بالضم والفتح. الضم عن سيبويه ». انظر الكتاب ٢ : ٣٢٤ حيث نفى سيبويه أن يجيء من هذا البناء صفة.
(١٠) م : حرمان.

والصفه « غُمَدّان » و « جُلُبّان » (١) .

فأما قولهم « هم في كَوَّفان » (٢) فليس فيه دليل على إثبات « فَعَّلان » ، لاحتمال أن يكون (٣) « فَوعَلان » كـ « حَوفَزان » (٤) .

وعلى فِعِلاّن : ويكون فيهما . فالاسم نحو « عِرِفّان » (٥) و « فِرِكّان » (٦) . والصفة نحو « رَجلٌ كِلِمّانيّ » (٧) .

وعلى فَعِلاّن : ولم يجئ أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « تَئِفّان » .

وعلى فِعِلْال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « حِلِبْلاب » . والصفة نحو « سِرِطْراط » (٨) .

فأما « عِفِرّين » (٩) فهو جمع في الأصل ، لـ «عِفِرّ» على وزن «طِمِرّ»،

---

(١) الجلبان : الصخاب ذو الجلبة (٢) الكوفان : العز والمنعة . م : توفان . وانظر المزهر ٢ : ٢٧ . (٣) زاد في م : على .

(٤) الحوفزان : لقب الحارث بن شريك .

(٥) العرفان : جندب ضخم كالجرادة له عرف .

(٦) فركان : اسم موضع . م و ف : « بركان » . والتصويب من الكتاب ٢ : ٣٢٤ . وفي حاشية ف : « بالفاء وذكره ابن القطاع »

(٧) الكلماني : الفصيح الكلام . وسقط « والصفة نحو رجل كلماني » من م .

(٨) السرطراط : السريع البلع .

(٩) عفرين : اسم موضع . وانظر الخصائص ٣ : ١٩٩ والمزهر ٢ : ٢٧ .

وسُمِّيَ بالجمع، وجعل الإعراب في النون وهذا أولى من أنْ يكون اسماً مفرداً في الأصل على وزن «فِعِلِّين»، لأنه بناء لم يستقرَّ في المفردات. وكذلك «كِفِرِّين»[1].

وأما «زَيْزَفُون» من قوله أميّة بن أبي عائذ[2]:

[مَطاريحَ بالوَعثِ، مَرَّ الحُشُو رِ] هاجَرْنَ رَمَّاحةً زَيْزَفُونا

فظاهره أنه «فَيفَعُول» من «الزَّفْن»[3]. وعلى ذلك حمله[4] أبو سعيد [السّيرافيّ]. والصحيح ما ذهب إليه أبو الفتح[5]، من أنه «فَيعَلول» على وزن «خيسفوج»[6]. فيكون قريباً من لفظ «الزَّفْن»، وليست أصوله كأصوله. فيكون كـ«سَبِط» و[7] «سِبَطر». وهذا أولى، لأنه قد ثبت من كلامهم «فَيعَلول»، ولم يثبت فيه «فَيفَعول». ويكون من باب «دَدَن» وإن كان قليلاً. ومثله «دَيْدَبُون»[8].

وعلى إفعالّ: نحو «إسحارّ»[9]. ولا يحفظ غيره.

---

(١) الكفرين: الداهي. (٢) يصف إبلاً. والمطاريح: التي تطرح أيديها في السير. والحشور: السهام المحددة. والرماحة الزيزفون: القوس السريعة. الخصائص ٣: ٢١٥ وشرح أشعار الهذليين ص ٥١٩ (٣) الزفن: الدفع.

(٤) المزهر ٢: ٣٦. (٥) الخصائص ٣: ٢١٥ - ٢١٦.

(٦) الخيسفوج: نبت. م: خيسموج. (٧) م: من.

(٨) الديدبون: اللهو واللعب. (٩) الاسحار: بقلة حارة.

وعلى أفعالّ : نحو « أسحارّ » .

وعلى فَعاعِيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « سَلاليم » و « بَلالِيط »[1]. والصفة « غَواوير »[2] و « جَبابير » .

وعلى فُعاعِيل : ولم يجئْ إلاّ صفةً ، قالوا « ماءٌ سُخاخِين »[3] . ولا يُعلم غيره .

وعلى فَعفَعِيل : ولم يجئْ [١٣ ب] إلاّ اسماً ، نحو « مَرمَرِيس »[4]. وقد قالوا فيه « مَرْمَرِيت » .

وعلى فَعالِين : ولم يجئْ إلاّ اسماً ، نحو « سَراحِين »[5] و « فَرازِين »[6]. ولا يكون إلاّ جمعاً .

فأمّا قولهم « أتيتُك كَراهِينَ أنْ تَغضبَ » فيمكن أن يكون جمع « كُرْهان » كـ « غُفران »[7] ، وإن لم يُنطق به . ونظيره من الجموع التي لم

---

(١) البلاليط : الأرضون المستوية . (٢) العواوير : جمع عوّار ، وهو الضعيف الجبان السريع الفرار . وزاد قبله في م : نحو .
(٣) م : مخاخين (٤) المرمريس : الداهية الشديدة .
(٥) السراحين : جمع سرحان ، وهو الذئب .
(٦) الفرازين : جمع فرزان ، وهي الملكة في لعبة الشطرنج
(٧) م : عفران .

يُنطق لها بواحد « عَبادِيد »[1] و « شَماطيط »[2] .

وعلى فَعالان : ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « سَلامان »[3] و « حَماطان »[4]. وهو قليل .

وعلى فَيعُلان: ويكون فيهما . فالاسم نحو « ضَيمُران»[5] و «أَيهُقان »[6]. والصفة نحو « كَيذُبان » و « هَينُمان »[7] .

وعلى فَيعَلان : ويكون فيهما . فالاسم نحو « قَيقَبان »[8] و « سَيْسَبان »[9] . والصفة نحو « هَيَّبان »[10] و « تَيَّحان »[11] .

وأما « طَيلِسان » فقد أنكره الأصمعيُ ، وعمل الأخفش والمازنيّ[12] عليه المسائل ، بالرواية الضعيفة .

---

(١) العباديد : الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم .
(٢) الشماطيط : الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم .
(٣) سلامان : اسم علم . (٤) حماطان : اسم موضع .
(٥) الضميران : ضرب من الشجر . (٦) الأيهقان : نبت .
(٧) الهينمان : الكلام الخفي . وهو اسم لا صفة . (٨) القيقبان : خشب تصنع منه السروج .
(٩) السيسبان : شجر .
(١٠) الهيبان : الجبان الكثير الفرق .
(١١) التيحان : المتعرض لكل مكرمة أو أمر شديد .
(١٢) م : المازني والأخفش .

وعلى فَوعَلان : ولم يجئ إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « حَوتَنان »[١] و « حَوفزان »[٢] .

وعلى مَفعَلان : ولم يجئ إلاّ صفة[٣] نحو « مَكرَمان » و « مَلأمان » .

وأما « مُسْحُلان »[٤] فـ « فُعْلُلان » كـ « عُقرُبان » . وليست الميم زائدة ، وإن كانت في محلّ زيادتها ، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى أن يكون وزن الكلمة « مُفْعُلان » . وذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم . فالأَولى ما ذكرنا .

وأما قولهم « حمامةٌ ذاتُ صَوقَرِيرٍ »[٥] فـ « فَعْلَلِيل » كـ « عَرْطَلِيل »[٦] . والواو أصل في بنات الأربعة . وهذا أولى من جعلها زائدة ، فتكون الكلمة على وزن « فوعليل » ، لأنَّ [في][٧] ذلك إثبات بناء لم يوجد في كلامهم .

وعلى تَفْعَلوت : ولم يجئ إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « تَرنَمُوت »[٨] .

---

(١) حوتنان : اسم موضع . (٢) الحوفزان : لقب الحارث بن شريك . (٣) م و ف : اسماً .
(٤) مسحلان : اسم موضع . وانظر المزهر ٢ : ٢٥ و ص ٤٧ .
(٥) م : « طوقرير » . وانظر المزهر ٢ : ٢٦ . والصوقرير : صوت الطائر .
(٦) العرطليل : الطويل . (٧) من م .
(٨) الترنموت : الترنم .

وعلى فَواعيل : ولم يجيء إلاّ اسماً كواحدِهِ ، نحو « خَواتِيم »[1] و « سَوابِيط »[2] .

وعلى فَياعِيل : ويكون فيهما . فالاسم [نحو] « دَيامِيس »[3] و « دَيامِيم »[4] . والصفة نحو « صَيارِيف »[5] و « بَياطِير »[6] .

وعلى فَعالِيت : ولم يجيء إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو « عَفارِيت » . وقد يجيءُ اسماً بالقياس ، نحو « مَلاكِيت » في جمع « ملَكوت » .

وعلى فَعاليّ : ويكون فيهما فالاسم نحو « بَخاتِيّ »[7] و « قَماريّ »[8] و « دَباسِيّ »[9] . والصفة نحو « دَراريّ »[10] و « حَوالِيّ »[11] .

---

(١) الخواتيم : جمع خاتام ، وهو الخاتم .
(٢) السوابيط : جمع ساباط ، وهو سقيفة بين حائطين أو دارين .
(٣) الدياميس : جمع ديماس ، وهو القبر . (٤) الدياميم : جمع ديموم ، وهي الفلاة الواسعة ، يدوم السير فيها لبعدها . (٥) الصياريف : جمع صيرف والأصل صيارف زيدت فيه الياء . انظر الكتاب ١ : ١ والانصاف ص ٢٧ - ٢٨ .
(٦) البياطير : جمع بيطار . (٧) البخاتي : الابل الخراسانية .
(٨) القماري : جمع قمري، وهو ضرب من الحمام .
(٩) الدباسي : جمع دبسي، وهو طائر .
(١٠) الدراري : جمع دري ، وهو الكوكب المضيء .
(١١) الحوالي : المحتال الشديد الاحتيال . م : حوالي ودراري .

وعلى فَنْعَلِيل: ولم يجيء إلاّ صفة، وهو قليل، نحو «خَنفَقِيق»[١].

فأما قولهم «رجلٌ مَقتَوِينٌ»[٢] فإنه جمع «مَقْتَوِيٍّ» على حذف ياءي النسب. والأصل «مَقتَوِيُّون»، فحُذِفَت ياءا[٣] النسب كما حُذفتا[٤] من «الأعجَمِين»[٥] و«الأَشعَرِين»[٦] و«الأشقرين»[٧]. ووُصِف المفرد بالجمع تعظيماً، كما قالوا «ضَبعٌ حَضاجرُ»[٨] و«ثوب أَكياش»[٩]. وجُعل الإعراب في النون، على حدّ قولهم «عِفرِينٌ»[١٠]. وقد تَفعَل العربُ ذلك[١١] بالجمع من غير أن تُسَمِّيَ به. وعلى ذلك قوله[١٢]:

ولقد وَلَدتَ بَنِينَ صِدقٍ، سادةً ... ولأَنتَ، بعدَ اللهِ، كُنتَ السيّدا

فجعل الإعراب في نون «بَنين»، وحذف التنوين من النون للاضافة

---

(١) الخنفقيق: السريعة الجريئة من النساء.

(٢) المقتوين: الذي يخدم الناس بطعام بطنه. ووزنه على مذهب ابن عصفور: مفعلين. وانظر المزهر ٢: ٢٥.

(٣) م: فحذف ياء.

(٤) في النسختين: كما حذفت.

(٥) الأعجمون: جمع أعجمي. ف: الأعجميين.

(٦) الأشعرون: جمع أشعري.

(٧) الأشقرون: جمع أشقري. ف: «الأسفرين». وسقط من م. والتصويب من الخصائص ٣: ٢٠٥.

(٨) الحضاجر: جمع حضجر، وهو العظيم البطن.

(٩) الثوب الأكياش: الرديء، أو الذي أعيد غزله. م: أكياس.

(١٠) عفرين: اسم موضع.

(١١) م: وقد تفعل ذلك العرب

(١٢) شرح المفصل ٥: ١٢.

[المزيد فيه أربعة أحرف]

وأما الذي تلحقه أربع زوائد فإنه يكون :

على افعيلال : ولم يجئ إلاّ مصدراً ، نحو « اشهيباب » و «احميرار » .

وعلى فاعُولاء : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « عاشوراء » .

وعلى فُعُلْعُلان : ولم يجئ منه إلاّ « كُذُبْذُبان » . حكاها الثِقاتُ .

وعلى مَفْعُولاء : ويكون فيهما . فالاسم نحو « مَعيُوراء » [1] . والصفة نحو « مَعلُوجاء » [2] و « مَشيُوخاء » [3] .

وعلى أُفْعُلاوى : نحو « أُربُعاوَى » [4]

وعلى فُعَّيلاء : نحو « دُخَّيلائك » . ولم يجئ [5] غيره .

وأما قولهم « هم [6] في «مَمكُوكاءَ وبَمْكُوكاءَ » ف « مَفْعولاء » لا « فَعلُولاء » . والباء في « « بمكوكاء » بدل من الميم ، على لغة

(١) المعيوراء : اسم جمع للعير . (٢) المعلوجاء : اسم جمع للعلج يجري مجرى الصفة.
(٣) المشيوخاء : اسم جمع للشيخ يجري مجرى الصفة .
(٤) الأربعاوى : ضرب من الجلوس . (٥) في حاشية ف : « قال أبو القاسم السعدي : وعلى فعيلاء نحو غميضاء وكميهاء لغتان للعرب ، وهو عالم بدخيلائك ، أي : بباطن أمرك » . وفي المزهر ٢ : ٢٧ عميضاء وكميلاء !
(٦) سقط « هم » من م . والمعنى : هم في غبار وجلبة وشر .

بني مازن . فإنهم يبدلون من الميم باءً[1] ، إذا كانت أولاً .

وأما « يَنابِعات»[2] فإنما هو « يَفاعل »[3] كـ « يرامِع »[4] ، ثم جمع بالألف والتاء وسُمِّي به ، وليس ببناء مفرد على وزن « يَفاعِلات». فإنَّ ذلك بناءٌ لم يثبت من كلامهم .

[الرباعي المزيد]

وأما الرُّباعيُّ المزيد فقد تلحقه زيادة ، وقد تلحقه زيادتان ، وقد تلحقه ثلاث ، فيصير على سبعة أحرف ، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد .

[المزيد فيه حرف واحد]

فأما الزيادة الواحدة فلا تلحق بنات الأربعة فصاعداً من أولها ، إلاّ أسماءَ [١١٤] الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها[5] .

فإذا لحقت الزيادة [اسم] الفاعل ، من الفعل الرباعيّ ، كان على مُفَعْلِل : نحو « مُدَحْرِج » .

---

(١) في النسختين « من الباء ميماً » . وكلا الوجهين صحيح ولكن سياق العبارة يقتضي ما أثبتنا.
(٢) ينابعات : اسم موضع . (٣) م : بنا .
(٤) اليرامع : جمع يرمع ؛ وهي حجارة رخوة . م : « يُرامع » . وانظر الكتاب ٢ : ٣١٩ والخصائص ٣ : ١٩٨ والمزهر ٢ : ٢٧ . وضبط « ينابعات » في معجم البلدان والمزهر بضم أوله . (٥) كذا ، وفاته ذكر المصادر نحو تدحرُج ، والصفة المشبهة ، واسمي الزمان والمكان .

وإذا لحقت اسم المفعول [منه] [1] كان على مُفَعْلَل : نحو « مُدَحْرَج ».

و [2] تلحق الزيادة ، فيما عدا ذلك من الرباعي ، بعد الفاء ، وبعد العين ، وبعد اللام الأولى ، وبعد اللام الأخيرة .

فإذا لحقت الزيادة بعد الفاء يكون [3]

على فُنْعَلّ : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو « خُنبَعْثة » [4]. والصفة نحو « قُنفَخْر » [5] .

وعلى فَنَعْلُل : وهو قليل ، ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « كَنَهْبُل » [6] .

وعلى فَوْعَلِل : نحو « دَوْدَمِس » [7] .

فأما « هَيدَكُر » [8] فهو مقصور من « هَيدَكُور » ، وليس بناء أصليّ . فوزنه على هذا « فَيعَلُول » كـ « خَيسَفُوج » [9] .

وكذلك «خَنْضَرِف» [10] هو مثل [11] «جَحْمَرِش» [12] . وليس

---

(1) من م . (2) سقطت الواو من النسختين .

(3) ف : فيكون . (4) الخنبعثة : اسم للاست . (5) القنفخر : الضخم الفارغ .

(6) الكنهبل : شجر عظام . (7) الدودمس : حية خبيثة .

(8) الهيدكر : المرأة العظيمة اللحم . (9) الخيسفوج : نبت . وانظر المزهر ٢ : ٢٩ .

(10) الخنضرف : المرأة الضخمة اللحيمة الكبيرة الثديين . وفي حاشية ف : « ابن سيده : الخاء والظاء : خظرف جلد العجوز : استرخى . وحكاه بعضهم بالضاد . وقد تقدم في حرف الخاء والضاد . وعجوز خنظرف : مسترخية اللحم » . (11) م : ومثل .

(12) الجحمرش : العجوز الكبيرة . وانظر المزهر ٢ : ٢٩ .

« فَنْعَلَلاً »، لأن ذلك بناء غير موجود . فيكون من معنى « خَفْشَرَف »، وليس [1] موافقاً له في الأصول .

وكذلك « عجوزٌ شَنَهْبَرَةٌ » [2] هو كـ « سَفَرجَلَة » . وليس بـ «فَنَعْلَلَة » ، لأنَّ ذلك بناء غير موجود . فيكون أيضاً من معنى «شَهْبَرة»، ولا تكون الأصول متَّفقة ، بل هما في ذلك كـ « سَبِط » و « سِبَطر » .

وعلى فُعَّلّ : ولم يجئْ إلاّ صفة ، نحو « شُمَّخْر » [3] .

وعلى فِعَّلْ : ولم يجئْ إلاّ صفة ، نحو « عِلَّكْد » [4] .

* * *

وإذا لحقته بعد العين كان :

على فُعالِل : ويكون فيهما . فالاسم « جُخادِب » [5] والصفة نحو « عُذافِر » [6] .

وعلى فَعالِل : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « حَبارِج » [7] .

---

(١) م : ولا يكون . (٢) الشنهبرة : العجوز الكبيرة . وانظر المزهر ٢:٢٩.
(٣) الشمخر : الطامح النظر المتكبر . (٤) العلكد : الضخم . وقد جاء من هذا البناء اسم هو الصِّلَّخم ، وهو لرجل من طيىء . انظر شرح الأنباري على المفضليات ص٧٣٨ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٣٧ .
(٥) الجخادب : ضرب من الجنادب . (٦) العذافر : الشديد الصلب من الابل.
(٧) الحبارج : جمع حبرج ، وهو ذكر الحبارى .

والصفة نحو « قَراشِب »[١] .

وعلى فَعَيلَل : ولم يجئ إلاّ صفة ، نحو «سَمَيدَع »[٢]

وعلى فَعَولَل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « فَدَوكَس »[٣] . والصفة نحو « سَرَومَط »[٤] .

وعلى فَعَنلُل : ولم يجئ إلاّ اسماً ، وهو قليل نحو « قَرَنفُل » .

وعلى فَعَنلَل : وهو قليل في الاسم نحو « جَحَنفَل »[٥] ، كثير في الصفة نحو « حَزَنبَل »[٦] .

وعلى فَعلَّل : ويكون فيهما . فالاسم « شَفَلَّح »[٧] . والصفة « عَدَبَّس »[٨] .

وعلى فُعُلُّل : وهو قليل نحو « الصُعُرُّر »[٩] . ولم يجئ إلاّ اسماً .

---

(١) القراشب : جمع قرشب : وهو الضخم الطويل من الرجال .
(٢) السميدع : السيد الموطأ الأكناف . (٣) الفدوكس : الأسد . وفدوكس : حي من تغلب . (٤) السرومط : الطويل .
(٥) الجحنفل : الضخم الشفة فهو صفة لا اسم . قال سيبويه « ولا نعلم فعنللاً اسماً » . الكتاب ٢:٣٢٧ والمزهر ٢:٣٠ . (٦) الحزنبل : القصير الموثق الخلق .
(٧) الشفلح : شجر . (٨) العدبس : الشديد الموثق الخلق من الابل.
(٩) الصعرر : الصمغ الطويل ، يشبه الأصابع .

وأما «دِحِندِح»(1) فصَوتانِ مُركّبانِ. وأصلها «دِحٍ دِحٍ»(2).
وليس بـ«فِعِنلِل»، لأنّ ذلك لم يثبت في أبنية كلامهم.

* * *

وإذا لحقته بعد اللام [الأُولى](3) يكون:

على فِعْليل: ويكون فيهما فالاسم نحو «قِنديل». والصفة نحو «شِنظِير»(4).

وعلى فُعْلَيل: وهو قليل، ولم يجئْ إلاّ صفة(5)، نحو «غُرنَيق»(6).

وعلى فُعْلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو «زُنبُور». والصفة نحو «شُنْحُوط»(7).

وأما «زَرْنُوق»(8) و«بَرعُوم»(9) و«بَرشُوم»(10) و«صَندوق» و«صَعفُوق»(11) فإنها مُخفّفة من الضمّ، لأنه قد سُمع في جميعها ضمّ

---

(1) الدحندح: لعبة للصبيان. وانظر الخصائص ٣:١٩٨ والمزهر ٢:٣٠.
(2) دح دح: تقال للمقرّ، معناها: أقررت فاسكت.
(3) من م (4) الشنظير: السيىء الخلق الفحاش. م: سنظير.
(5) سقط «ولم يجيء إلا صفة» من م. (6) الغرنيق: الشاب الأبيض الناعم الحسن الشعر الجميل. وهو طائر معروف أيضاً. فهو اسم وصفه.
(7) الشنحوط: الطويل. (8) الزرنوق: النهر الطويل.
(9) البرعوم: كم ثمر الشجر. (10) البرشوم: ضرب من التمر.
(11) صعفوق: خدم في اليمامة. وانظر المزهر ٢:٣١.

الأوّلِ . إلا « صَعفُوقاً » فإنه لم يسمع فيه ضمٌّ ، وقد قيل: إنه أعجميٌّ [1].

وعلى فِعْلَول : ويكون فيهما . فالاسم نحو « فِردَوس » و «بِرذَون»[2]. والصفة نحو « عِلطَوس » [3]

وعلى فِعْلُول: نحو « فِلطُوس » [4] . ولم يجئ غيره .

وعلى فَعَلُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو « قَرَبُوس » . والصفة نحو « قَرَقُوس » [5] و « حَلَكوك » [6] .

وعلى فَعَلْوَل : ولم يجئ إلاّ صفة . وهو قليل ، نحو [7] « كَنَهْوَر » [8] .

وعلى فُعْلال : ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « قُرطاس » [9]

---

(١) انظر الخصائص ٣:٢١٥ والمعرب ص ٢١٩ والجمهرة واللسان (صعفق) .
(٢) البرذون : واحد البراذين ، وهي غير العراب من الخيل .
(٣) العلطوس : المرأة الحسناء .
(٤) الفلطوس : الكمرة العريضة . وضبطت في كتب اللغة بفتح الطاء . وفي المزهر ٢:٣٠ : علطوس .
(٥) القرقوس : القاع الصلب الأملس الواسع المستوى لانبت فيه .
(٦) الحلكوك : الشديد السواد .
(٧) سقط من م .
(٨) الكنهور : السحاب المتراكم الثخين .
(٩) القرطاس : الصحيفة .

وعلى فَعْلال: ولا يكون إلاّ في المضعَّف الذي الحرفان الأخيران [1] منه بمنزلة الأوّلين، فالاسم نحو «زَلزال» [2]، والصفة نحو «صلصال»[3]، إلاّ [4] حرفٍ واحدٍ شذّ من غير المضاعف، حكاه الفرّاء وهو «ناقة بها خَزْعال» [5]

فأما قول أوس [6]

ولَنِعمَ مأوَى المُستضيفِ إذا دعا والخَيلُ خارجةٌ، من القَسطالِ

فإنما أراد «القَسْطَل». فاحتاج، فأشبع الفتحة.

وعلى فِعْلال: ويكون فيهما. فالاسم نحو «قِنطار». والصفة نحو «سِرداح» [7]. ولم يجئْ مضعّفاً إلاّ مصدراً، كـ «الزِّلزال» و «القِلقال».

فأما «الدِّئداء» [8] فـ «فِعْلاء» كـ «عِلْباء» [9]. [فيكون] [10] في معنى «الدّيداء»، ومخالفاً له في الأصول، لأنَّ «الدَّيداء»: «فَعْلال». فيكون

---

(1) م: الآخران.
(2) م: الزلزال.
(3) الصلصال: المصوت من الحمر.
(4) إلا ههنا حرف عطف.
(5) الخزعال: داء.
(6) ديوانه ص ١٠٨ والخصائص ٣:٢١٣.
(7) السرداح: الناقة الكريمة.
(8) الدئداء: الليلة الشديدة الظلمة، لاختفاء القمر فيها
(9) العلباء: عصب عنق البعير
(10) من م.

نحو « سَبِط »(١) و « سِبَطر » . وهـذا أولى من إثبات « فِعْلال » مضعّفاً غير مصدر ، لأنه لم يستقرّ [١٤ب] من كلامهم .

وعلى فَعَلّل : ولم يجئ إلاّ صفة ، نحو « سَبَهْلَل »(٢) .

وعلى فِعْلَلّ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « عِرْبَدّ »(٣) . والصفة نحو « قِرْشَبّ »(٤) .

وعلى فُعْلُلّ : ولم يجيء إلاّ صفة ، نحو « طُرْطُبّ »(٥) .

وعلى فِعْلِلّ : ولم يجيء منه إلاّ صفة [نحو « عِرْبِدّ »](٦) .

* * *

وإذا لحقته بعد اللام الأخيرة يكون :

---

(١) م : كسبط . (٢) السبهلل : الفارغ . يقال : جاء فلان سبهللاً أي : بلاشيء ، لاسلاح ولا عصا . (٣) العربد : ذكر الافاعي . (٤) القرشب : المسن .

(٥) الطرطب : الثدي الضخم المسترخي الطويل .

(٦) سقط ما بين معقوفين من النسختين . وأغفل أبو حيان بناء « فُعلل » في المبدع . وقال سيبويه : « ولا نعلم في الكلام على مثال فُعليلّ ولا فِعليلّ » . الكتاب ٢ : ٣٤٠ . والزيادة أثبتها لتتم العبارة . فالعربدّ : الشديد من كل شيء . ويسمى به ضرب من الحيات فهو اسم أيضاً . وفي المزهر ٢ : ٣١ : « صفصلّ وشفصلّ » . قلت . كلاهما اسم ، ويحتمل أن يكون الأول منها وزنه : فعفلّ .

على فَعَلَّى : ولم يجيء إلاّ صفةً ، نحو « حَبَرْكَى »[1] .

وعلى فِعَلَّى : ولم يجئ إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « سِبَطْرَى »[2] .

وعلى فِعْلَلَى : ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « جَحْجَبَى »[3]

وعلى فِعْلِلَى : ولم يجئ إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « هِرْبِذَى »[4] .

وعلى فِعْلَلَى : ولم يجئ أيضاً إلاّ اسماً ، [وهو قليل][5] ، نحو « هِنْدَبَى »[6] .

وعلى فُعَلِيَة : ولم يجئ إلاّ اسماً ، وتلزمه الهاء ، نحو « سُلَحْفِيَة » .

وأمّا « سُلَحْفاة » فليس فيه دليلٌ على إثبات « فُعَلاّة » . بل هو « فُعَلِيَة »[7] في الأصل ، ثم قلبوا الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، وهي لغة فاشية في طيّئ . يقولون في رُضِيَ : « رُضَى » ، وفي بَقِيَ : « بَقَى » .

---

(١) الحبركى : الغليظ الرقبة . (٢) السبطرى : مشية التبختر ، ف و م والبدع: «صبطرى» . والتصويب من الكتاب ٢:٣٣٩ .

(٣) جحجبى : حيّ من الأنصار . م : ححجبى .

(٤) الهربذى : مشية فيها اختيال . وضبطت في م بفتح الثالث . وكذلك في الكتاب ٢:٣٣٩. وكلا الوجهين صواب . (٥) من م .

(٦) الهندبي : بقلة من أحرار البقول . وضبطت في م بكسر الثالث وكذلك في الكتاب ٢:٣٣٩ . وكلا الوجهين صواب . (٧) الزهر ٢:٣١ .

وعلى فَعَلُوة : ولم يجئ إلاّ اسماً ، والهاء لازمة له، نحو «قَمْحَدُوة»[1]

المزيد فيه حرفان

وأما الزيادتان فقد تكونان مُفترقتين ، أو مجتمعتين[2] . فإذا كانتا مفترقتين يكون :

على فَعَوْلَلَى : ولم يجئ إلاّ اسماً نحو « حَبَوكَرَى »[3] .

وعلى فَيعَلُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو « خَيتَعُور »[4] . والصفة نحو « عَيطَمُوس »[5] .

وعلى فَنْعَلِيل : ويكون فيهما . فالاسم[6] نحو « مَنجَنِيق » . والصفة نحو « عَنتَرِيس »[7] .

وعلى فَعالِيل : ولا يكون فيهما إلاّ إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع

---

(١) القمحدوة : الهنة الناشزة فوق القفايين الذؤابة والقفا .

(٢) م: وجتمعين . (٣) الحبوكرى : المعركة بعد انقضاء الحرب .

(٤) الخيتعور : السراب . م : خيتمون .

(٥) العيطموس : الناقة الفتية الحسناء العظيمة .

(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان : « وفنطليس للكمرة » وهي الحشفة .

(٧) العنتريس : الناقة الوثيقة الغليظة الصلبة .

فالاسم نحو « قَناديل » . والصفة نحو « غَرانِيق » [1]

وعلى فُعالِيل : وهو قليل . ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « كُنابِيل » [2] .

وعلى فُعالِلَى : وهو قليل . ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « جُخادِبَى » [3] .

وعلى فِعِنْلال ولم يجئ إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو « جِعِنبار » [4] .

وعلى فِعِلاّل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « الجِنِبّار »[5] . والصفة نحو « الطِرِمّاح » [6] .

وعلى فَعَنْلِيل : نحو « شَمَنصِير » [7] . ولم يجيء غيره ، ولا أَتَحقَّقُ أنّهُ عربيّ [8] .

فأما « شَفَنْتَرًى » [9] اسم رجل فـ «فَعَلَّلًى» كـ «قَبَعْثَرًى»[10] . وليست النون زائدة ، وإن كانت في محلّ زيادتها ، لأنّ جعلها زائدة يؤدّي إلى

---

(١) الغرانيق : جمع غرنيق ، وهو الشاب الأبيض الناعم الحسن الشعر الجميل .
(٢) كنابيل : اسم موضع .
(٣) أبو جخادبي : ضرب من الجنادب (٤) الجعنبار : القصير الغليظ .
(٥) الجنبار : فرخ الحبارى . (٦) الطرماح : المرتفع العالي .
(٧) شمنصير : اسم جبل . (٨) انظر الخصائص ٣:٢٠٥ . وفي المزهر ٢:٣٣ : « وقيل : هو خماسي الأصول » . (٩) م : «سفنترين» . وانظر المزهر ٢ : ٣٣ .
(١٠) القبعثرى : الجمل الضخم العظيم .

إثبات بناء لم يوجد، لأنه يكون وزنها إذ ذاك « فَعَنْلَلٌ ». وهو بناءٌ لم يثبت في كلامهم. ويحتمل أن يكون وزنه [1] « فَعَنْلَلٌ » وإن كان بناء لم يستقرّ في غير هذا الموضع، لأنك إن جعلت النون أصليّة أخرجتها عمّا استقرّ فيها؛ ألا ترى أنّ النون إذا كانت ساكنةً ثالثةً، وبعدها حرفان [ولم تك مُدْغمة] [2]، لم تُلفَ إلاّ زائدةً، فيما عُرِف اشتقاقه أو تصريفه. فلذلك كان القولان فيها [3] سائغين عندي.

وأما « قَرَنْفُول » فإنه لم يجئ إلاّ في الشِّعر، نحو قوله [4]

خَودٌ، أَناةٌ، كالمَهاةِ، عُطبُولْ كأنَّ في أنيابِها قَرَنفُولْ

فيمكن أن تكون الواو إشباعاً، مثلها في قوله [5]:

وأنّني حيثما يَثنِي الهَوَى بَصَرِي مِن حيثما سَلَكوا أدنو فأنظُورُ

يريد « فأنظُرُ ».

(1) سقط من م.
(2) من م. (3) ف: فيها.
(4) الخصائص ٣: ١٢٤ والانصاف ص ٢٤ واللسان والتاج (قرنفل). والخود: الفتاة الحسنة الخلق. والعطبول. الحسنة القامة.
(5) الخصائص ٣: ١٢٤ وسر الصناعة ١: ٢٩ والانصاف ص ٢٣ - ٢٤ والخزانة ١: ٥٨ واللسان والتاج (شرى) والتمام ص ٦١.

وأما « الماطِرون »[1] فزعم أبو الحسن[2] أنَّ نونه أصليّة، وأنَّ وزن الكلمة عنده[3] « فاعِلُول ». واستدلّ على ذلك بجرّ النون، قال الشاعر[4]:

طالَ هَمّي[5]، وبِتُّ كالمَحزونِ   واعتَرتْني الهُمُومُ، بالماطِرونِ

ووجْه استدلاله بكسر النون، على أنها أصل، هو أنها لو جُعلت زائدة لكانت الكلمة جمعاً في الأصل سُمّيَ به، لأنَّ المفردات لا يوجد في آخرها واو ونون زائدين. والجمع إذا سُمّيَ به فله في التسمية طريقان: أحدهما أن تحكي فيه طريقته[6] وقت أن كان جمعاً، فيكون في الرفع بالواو، وفي النصب والخفض بالياء. والطريقة الأخرى أن تجعل الإعراب في النون، وتقلب الواو ياء على كل حال، فتقول[7]: هذا زَيدِينٌ، ورأيت زَيدِيناً، ومررت بزَيدِينٍ. فلمّا لم يجئ « الماطِرُون » على وجه من هذين الوجهين قُضِي عليه بأنه مفرد، فوجب عليه جعل النون أصليّة.

وهذا لا دليل له فيه، لأنَّ أبا سعيد وغيره من النحويّين حكوا في التسمية وجهين، غيرهذين [١٥ أ]: أحدهما جعلُ الإعراب في النون، وإبقاء الواو على كل

---

(١) الماطرون: اسم موضع. وانظر الخصائص ٣: ٢١٦.
(٢) وهو الأخفش.   (٣) ف: وأن الكلمة عنده وزنها.
(٤) مطلع قصيدة تنسب إلى أبي دهبل الجمحي وعبد الرحمن بن حسان. الخزانة ٣: ٢٨٠ – ٢٨٢ والخصائص ٣: ٢١٦. وانظر الأغاني ١٣: ١٤٣.
(٥) الزاوية في المصادر: طال ليلي.   (٦) م: طريقه.   (٧) م: فيقال.

حال . فيقولون هذا ياسِمُونٌ ، ورأيت ياسِمُونًا ، ومررت بياسِمُونٍ. فيكون « الماطِرُونُ » جمعاً سُمّيَ[1] به ، على هذا الوجه. والوجه الآخر أن تكون النون مفتوحة في كلّ[2] حال ، وقبلها الواو ، فيقال هذا ياسِمونَ البرّ ، ورأيت ياسمونَ البرّ ، ومررت بياسمونَ البرّ. وقد جاء ذلك في « الماطِرون » . وعليه قوله[3] :

ولها بالماطِرونَ ، إذا ... أكلَ النَّملُ الذي جَمَعا

وهذا مما يدلّ على أنه جمعٌ ، مَحْكِيَّةٌ فيه حالة الرفع . إذ لو كان مفرداً لأثّر فيه العامل ، إذ لا موجب لبنائه. على أنَّ أباسعيد السيرافيّ قال : أَظنُّها فارسيَّةً . فإذا كانت كذلك فلا حُجَّة فيها .

والقول في « الماجِشُون »[4] كالقول في « الماطِرون » . وكذلك « سِقلاطُون »[5] و « أَطْرَبُون »[6] وما كان نحو ذلك .

---

(١) م : مسمّى . (٢) سقط من م .

(٣) ينسب إلى الأخطل ويزيد بن معاوية والأحوص . الكامل ص ٣٣٧ واللسان والتاج (مطرن) والعيني ١ : ١٤٨ والألف باء ٢ : ١٦٩ ومعجم البلدان ٧: ٣٦٦ وديوان الأخطل ص ٣٨٩ . وصلته بعده :

خِرْفةٌ ، حتّى إذا ارتَبعتْ ... ذَكرتْ ، من جِلّقٍ ، بِيَعا

(٤) الماجشون : ثياب مصبغه . وانظر الخصائص ٣ : ٢١٧ .

(٥) السقلاطون : ضرب من الثياب . (٦) الأطربون : الرئيس السيد عند الروم .

وأما «خَرَنْباشْ»[1] من قول الشاعر[2]

أَتتْنا رِياحُ الغَورِ من نحوِ أرضِها   بريحِ خَرَنْباشِ الصَّرائمِ والحَقَلِ

فيمكن أن يكون في الأصل «خَرَنْبَشاً»، ثم أشبِعت[3] فتحته.

* * *

وإذا كانتا مجتمعتين يكون:

على فَعْلَوِيل: ولم يجئْ إلاّ اسماً[4]، نحو «قَنْدَوِيل»[5] و «هَنْدَوِيل»[6].

وعلى فَعْلَلِيل: ولم يجئْ إلاّ صفةً، نحو «عَرطَلِيل»[7].

وعلى فَعْلَلُوت: ولم يجئْ إلاّ اسماً، نحو «عَنكبوت».

وعلى فَعَلَلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو «مَنجَنُون»[8].

---

(١) الخرنباش: نبات من رياحين البر طيب الرائحة. وضبط في الخصائص ٣: ٢١٧ بضم الخاء والراء، وفي التاج (خربش) بضم الخاء وفتح الراء وبضمها معاً. وانظر المزهر ٢: ٣٣.

(٢) في الخصائص ٣: ٢١٧ والتاج (خربش).

(٣) م: أثبتت

(٤) كذا ومثله في الكتاب ٢: ٣٣٦، مع أن المثالين التاليين صفتان لا اسمان.

(٥) القندويل: العظيم الهامة.

(٦) الهندويل: الضخم.

(٧) العرطليل: الطويل.

(٨) المنجنون: الدولاب التي يستقى عليها.

والصفة نحو « حَنْدَقُوق »[1] .

وعلى فَعْلَلان : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو « زَعفَران » . والصفة نحو « شَعْشَعان »[2] .

وعلى فُعْلُلان : ويكون فيهما . فالاسم نحو « عُقْرُبان »[3]. والصفة نحو « عُرُدُمان »[4] .

وعلى فِعْلِلان : ويكون فيهما . فالاسم نحو « حِنْدِمان »[5]. والصفة نحو « حِدرِجان »[6] .

وعلى فَعْلَلاَء : ولم يجئ إلاّ اسماً نحو « بَرْنَساء »[7] .

وعلى فُعْلُلاَء : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « قُرْفُصاء »[8] .

وعلى فِعْلِلاَء : ولم يجيء إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو « طِرْمِساء »[9] .

---

(١) الحندقوق : الرجل الطويل المضطرب . م : حندقون . وفي المزهر ٢ : ٣٢ : «كذا ذكر سيبويه . وقال غيره : هي بقلة ، فتكون اسماً » .
(٢) الشعشعان : الطويل الحسن الطول . (٣) العقربان : دويبة تدخل الأذن .
(٤) العردمان : الغليظ الشديد الرقبة . ف والمبدع : « عرمدان » . والتصويب من م والكتاب ٢ : ٣٣٨ . (٥) الحندمان : الجماعة أو القبيلة .
(٦) الحدرجان : القصير . (٧) البرنساء : ابن آدم ، والناس .
(٨) القرفصاء : ضرب من الجلوس . (٩) ليلة طرمساء : شديدة الظلمة .

وعلى فِعْلَلاء : ولم يجئ إلاّ اسماً نحو « هِنْدَباء »(١) .

وأما « شِفْصِلّى »(٢) فإن ثبت كان فيه دليل على إثبات «فِعْلِلّى» من كلامهم .

وعلى فُعَلِّيل : نحو « القُشَعْرِيرة » و « السَّمَهْجِيج »(٣). ولم يجئ غيرها(٤) .

[المزيد فيه ثلاثة أحرف]

وإذا لحقته ثلاث زوائد كان :

على فُعَيْلُلان : نحو « عُرَيْقُصان »(٥) . ولم يجئ إلاّ اسماً .

وأما « هَزَنْبَران »(٦) و « عَفَزّران »(٧) فإنهما تثنية « هَزَنْبَرٍ »

---

(١) الهندباء : بقلة من أحرار البقول . (٢) بسكون الفاء وفتحها في ف ، وأثبت الناسخ أنها كانت في المتن بسكون الفاء . وفي الحاشية « شفصلى : نبات يلتوي على الشجر . ذكره ابن القوطية » . قلت : وحقه أن يجعل في باب الزيادتين المفترقتين لا المجتمعتين .

(٣) السمهجيج : ما حقن من ألبان الابل في سقاء غير ضار ، فلبث ولم يأخذ طعماً .

(٤) كذا ومثله في المزهر ٢ : ٣٢ . والطمأنينة والشمأزيزة والشمخريرة...من هذا البناء.

(٥) العريقصان : نبات . (٦) الهزنبران والهزنبزان : السيىء الخلق . وجعله ابن عصفور اسماً، وكذلك السيوطي في المزهر ٢ : ٣٣ . وهو صفة كما ذكر ابن جني في الخصائص ٣ : ٢٠١ حيث أنكر الادعاء بأنه مثنى .

(٧) عفزران : اسم رجل . الخصائص ٣ : ٢٠٢ .

كـ « جَحَنْفَل » [1]، و « عَفَزَّرٍ » كـ « عَدَبَّس » [2]. ثم سُمّيَ بها . وهذا أولى من إثبات بناء على وزن « فَعَنْلَلان » أو « فَعَلَّلان » ، ولم يثبت من كلامهم .

وعلى فَعَوْلُلان : وهو قليل ، نحو « عَبَوثُران » [3] .

وعلى فَعْلالاءَ : [ولم يجيء إلاّ اسماً] [4] ، وهو قليل ، نحو [5] « بَرْناساء » [6] .

وعلى فُعالِلاءَ : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو «جُخادِباء» [7] .

وأما « مُفْيَئِنّ » [8] فـ« مُفْعَلِلّ » والياء أصل في بنات الأربعة . ولا يكون « مُفْيَعِلاًّ » ، لأنه ليس من أبنية كلامهم .

---

(١) الجحنفل : الغليظ الشفة . (٢) العدبس: الشديد الموثق الخلق من الابل.
(٣) العبوثران : نبات طيب الريح . ف : نحو عبوثران وهو قليل
(٤) من م . (٥) ف : قالوا .
(٦) البرناساء : الناس . (٧) الجخادباء : ضرب من الجنادب .
ف : خجادباء . م : جحادباء
(٨) المفيئن : المنتصب . وفيه روايات . انظر ديوان الهذليين ٢ : ٨٦ وشرح أشعار الهذليين ص ٣٢٢ والخصائص ٣ : ١٩٦ . قلت : وذكر المفيئن هنا وهم من المصنف ، لأنه ليس من الرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف .

وأما «السَّلِنْطِيط » [١] فزعم أبو سعيد أنه جاء في الشعر . والمتوهَّم أنه ليس من كلامهم ، فإذا كان كذلك فلا يثبت به « فِعِنْلِيل » [٢] .

وأما « عُقْرُبّان » [٣] فيمكن أن يكون أصله « عُقْرُبان » خفيفاً كـ « ثُعْلُبان » [٤] ، ثم ضُعّفت الباء ، كما تضعف أواخر الأسماء ، لأنها آخر ، لأنّ الألف والنون تَجريان مجرى تاء التأنيث . ولذلك إنما يُصَغَّر من الاسم ، الذي يكونان فيه ، الصدرُ [٥] كما أنه لا يُصغَّر من الاسم الذي فيه تاء التأنيث إلاّ صدره . فإن قيل : إنما تَفعل ذلك العربُ في الوقف ! قيل : يكون هذا من إجراء الوصل مُجرى الوقفِ .

[الخماسي المزيد]

وأما الخماسيُّ فلا تلحقه إلاّ زيادة واحدة ، فيصير على ستّةأحرف.ويكون : على فَعْلَلِيل : ويكون [٦] فيهما . فالاسم نحو « خَنْدَرِيس » [٧] .

---

(١) السلنطيط : القاهر ، من السلاطة . وفيه روايات. انظر الخصائص ٣: ٢١٥ واللسان والتاج (سلط) . قلت : والسلنطيط ليس بالرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف . وذكره ههنا وهم.

(٢) ف : فعنليلاً .

(٣) العقربان : دويبة تدخل الأذن . وانظر الخصائص ٣ : ٢١٠ - ٢١١ والمزهر ٢ : ٣٣ .

(٤) الثعلبان : ذكر الثعالب .

(٥) م : تكون فيه الصدر .

(٦) سقط من م .

(٧) الخندريس : الخمر .

والصفة نحو « دَرْدَبِيس »[١] .

وعلى فَعْلَلُول : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « يَسْتَعُور »[٢] .

وعلى فِعْلَلُول : ولم يجيء إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو « قِرطَبُوس »[٣] .

وعلى فَعَلَّلى : ولم يجيء أيضاً إلاّ صفة، وهو قليل، نحو «قَبَعْثَرَى»[٤].

وعلى فُعَلِيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « خُزَعبِيل »[٥]. والصفة نحو « قُذَعمِيل »[٦] .

وأما « سَمَرْطُول »[٧] من قوله :[٨] [١٥ ب]

* على سَمَرْطُولٍ ، نيافٍ[٩] ، شَعْشَعِ *

فلا يثبت به « فَعَلُّولٌ » ، لأنه لم يُسمع قطْ في نثر . وإنما سمع في الشعر ، وهم

---

(١) الدرديس : الشيخ الهرم (٢) اليستعور : شجر .
(٣) القرطبوس : الناقة العظيمة الشديدة .
(٤) القبعثرى : الجمل الضخم العظيم . (٥) الخزعبيل : الباطل
(٦) القذعميل : الشيخ الكبير . (٧) السمرطول : الطويل المضطرب . وانظر الخصائص ٣ : ٢٠٧ - ٢٠٨ والمزهر ٢ : ٣٤ .
(٨) الخصائص ٣ : ٢٠٧ والتاج (سمرطل) .
(٩) م : « نياب » . والنياف : الطويل في ارتفاع . والشمشع : الطويل العنق . يصف جملاً .

مما يحرِّفون في الشعر[١] ، إذا اضطروا إلى ذلك . قال[٢] :

* بِسَبْحَلِ الدَّفَّيْنِ ، عَيْسَجُورِ *

وإنما هو « سِبَحْل » بمنزلة « قِمَطْر » . فكذلك « سَمَرْطُولٌ » يمكن أن يكون مُحرَّفاً من « سَمَرْطُول » ، كـ « عَضْرَفُوط »[٣] .

فأما « دُرْداقِس »[٤] فلا يَتحَقَّقُ كونها من كلام العرب . قال الأصمعيُّ : أظنُّها رُوميَّةً[٥] . فلا ينبغي أن يثبت[٦] بها « فُعْلالِلٌ » . وكذلك « خُزْرانِق »[٧] أصله فارسيٌّ[٨] فلا حُجَّة فيه .

وأما « قَرَعْبَلانَةٌ »[٩] فلم[١٠] تُسمَعْ إلاّ من كتاب العين ، فلا ينبغي أن[١١] يلتفت إليها .

---

(١) سقط « وهم مما يحرفون في الشعر » من النسختين ، وألحقه ناسخ ف بالحاشية .
(٢) العجاج . ديوانه ص ٧٧ والخصائص ٢ : ٣٣٩ و ٤٣٨ و ٣ : ٢٠٧ . والسبحل الدفين : العظيمة الجانبين . والعيسجور : الكريمة النسب . يصف ناقة .
(٣) العضرفوط : ذكر العظاء .
(٤) الدراقس : طرف العظم الناتىء فوق القفا.
(٥) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٤ والمزهر ٢ : ٣٤ .
(٦) م : يلتفت .
(٧) الخزرانق : ضرب من ثياب الديباج .
(٨) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٥ .
(٩) القرعبلانة : دويبة عريضة . وانظر الخصائص ٣ : ٢٠٨ والمزهر ٢ : ٣٤ .
(١٠) ف : فلا .
(١١) سقط « ينبغي أن » من م .

باب [1]

أبنية الأفعال

الأفعال تنقسم قسمين : ثلاثيّ ، ورباعيّ . وكلاهما ينقسم قسمين : مزيد ، وغير مزيد .

[الماضي الثلاثي]

فأما الثلاثيّ غير المزيد فله ثلاثة أبنية :

فَعَلَ : كـ « ضَرَبَ » .

وفَعِلَ : كـ « عَلِمَ » .

وفَعُلَ : كـ « ظَرُفَ » .

* * *

وأما الثلاثيُّ المزيد فينقسم ثلاثة أقسام : قسم جاء على وزن الرباعيّ وهو ملحق به ، وقسم جاء على وزن الرباعيّ وليس بملحق به [2] ، وقسم لم يجيء

(١) انظر في هذا الباب ٢ : ٣٣٠ - ٣٣٥ و ٣٤٠ من الكتاب و ٢ : ٣٧ - ٤٢ من المزهر .

(٢) ف : «فيه» . وسقط من م .

على وزنه .

* * *

فالملحق ما جاء :

على فَيْعَلَ : نحو « بَيْطَرَ »[1] .

وعلى فَعْلَلَ : نحو « جَلْبَبَ »[2] و « شَمْلَلَ »[3] .

وعلى فَوْعَلَ : نحو « حَوْقَلَ »[4] .

وعلى فَعْوَلَ : نحو « جَهْوَرَ »[5] .

وعلى فَعْنَلَ : نحو « قَلْنَسَ »[6] . وهو قليل .

وعلى يَفْعَلَ : نحو « يَرْنَأَ لِحيتَهُ »[7] .

وعلى فَعْلَى : نحو « قَلْسَى »[8] .

وهذه الأمثلة ملحقة بـ « فَعْلَلَ » من الرباعيّ ، نحو « قَرْطَسَ »[9].

---

(١) بيطر : عالج الدوابّ . (٢) جلبب : ألبس الجلباب .

(٣) شملل النخل : أخذ شماليله . (٤) حوقل : كبر وعجز عن الجماع .

(٥) جهور : رفع صوته . (٦) قلنس : ألبس القلنسوة .

(٧) يرنأ لحيته : صبغها باليرناء ، وهي الحناء . (٨) قلسى ألبس القلنسوة . م : قلسى .

(٩) قرطس : أصاب القرطاس . وقد أهمل ابن عصفور بعض الأبنية . انظر شرح الشافية ١ : ٦٩ .

ويجيء :

على تَفَعْلَى : نحو « تَقَلْسَى »[1] و « تَجَعْبَى »[2].

وعلى[3] تَفَعْلَتَ : نحو « تَمَفْرَتَ ».

وعلى تَفَعْنَلَ : نحو « تَقَلْنَسَ ».

وعلى تَفَعْلَلَ : نحو « تجَلْبَبَ ».

وعلى تَفَيْعَلَ : نحو « تَشَيْطَنَ ».

وعلى تَفَوْعَلَ : نحو « تَجَوْرَبَ ».

وعلى تَفَعْوَلَ : نحو « تَرَهْوَكَ »[4]

وعلى تَفَاعَلَ : نحو « تَغَافَلَ ».

وعلى تَفَعَّلَ : نحو « تَكَرَّمَ ».

وعلى تَمَفْعَلَ : نحو « تَمَسْكَنَ ».

وهذه الأمثلة ملحقة بـ « تَفَعْلَلَ » من الرباعيّ ، نحو « تَدَحْرَجَ ».

---

(١) تقلسى : لبس القلنسوة . م : تقلسى . (٢) تجعبى الجيش : ازدحم . م : تجعبى .
(٣) سقط من م . (٤) ترهوك في المشي : كان كأنه يموج فيه.

وعلى[1] افعَنْلَلَ : نحو « اقعَنْسَسَ »[2] .

وعلى[3] افعَنْلَى : نحو « اسلَنْقَى »[4] .

وهذان المثالان ملحقان ببناء « افعَنْلَلَ »[5] من الرباعيّ ، نحو « احرَنْجَمَ »[6] .

والذي يُعْلَمُ به أنّ هذه الأمثلة ملحقةٌ ، ببناء ما ذكرنا ، مجيءُ مصادرِها على حَسَبِ مصادر ما أُلحِقَتْ به . فتقول : « جَلْبَبَةً » و « شَمْلَلَةً » و « بَيْطَرَةً » و « جَهْوَرَةً » و « قَلْنَسَةً » و « قَلْساةً » ، كما تقول : « قَرْطَسَةً » .

وتقول : « تَجَلْبُباً » و « تَشَيطُناً »[7] و « تَجَورُباً » و « تَرَهوُكاً »[7] و « تَمَسكُناً » و « تَغافُلاً » و « تَكرُّماً » ، كما تقول : « تَدَحْرُجاً » .

وتقول : « اسلِنقاءً » و « اقعِنساساً » ، كما تقول : « احرِنجاماً » .

* * *

وغير الملحق ما جاء :

على أَفْعَلَ : نحو « أَكرَمَ » .

وعلى فاعَلَ : نحو « ضارَبَ » .

---

(١) م : أو على .
(٢) اقعنسس : رجع وتأخر .
(٣) م و ف : أو على .
(٤) اسلنقى : نام على ظهره .
(٥) م : افعلنل .
(٦) احرنجم القوم : ازدحموا .
(٧) سقط من م .

وعلى فَعَّل : نحو « ضَرَّبَ » .

فهذه الأمثلة على وزن « دَحْرَجَ » ، وليست ملحقةً به ، بدليل أنك لا تقول « ضارَبَةً » ولا « ضَرَّبَةً » ولا « أَكرَمَةً »، كما تقول« دَحرَجةً ».

* * *

والذي لم يجىء على وزن الفعل [1] ما كان :

على انفَعَلَ : نحو « انطَلَقَ » .

أو [2] افتَعَلَ : نحو « اقتَدَرَ » .

أو استفعَلَ : نحو « استَخْرَجَ » [3]

أو افْعَلَّ : نحو « احمَرَّ » .

أو افْعالَّ : نحو « احمارَّ » .

أو افْعَوَّلَ : نحو « اعْلَوَّطَ » [4] .

أو افعَوْعَلَ : نحو « اغدَوْدَنَ » [5] .

---

(١) في حاشية ف : « يعني الرباعي » . (٢) ص : وعلى .
(٣) كذا ! واستفعل هو على وزن الرباعي المزيد : احرنجم .
(٤) اعلوطت البعير : تعلقت بعنقه وعلوته . قلت : وافعوّل على وزن احرنجم .
(٥) اغدودن النبت : طال . قلت : وافعوعل على وزن احرنجم أيضاً .

فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثيّ ، وليس لها نظير في الرباعيّ .

* * *

فأما « هَرَقْتُ » و « هَرَحْتُ » فأصلها « أَرَقْتُ » و « أَرَحْتُ » ، والهاء بدل من الهمزة . وأصله : أرقت وأرحت [١] . وكذلك « أهْرَقْتُ » أصله « أَرَقْتُ » والهاء زائدة . وكذلك «أهْرَحْت» . وكذلك «أَسطاعَ» فأصله « أطاعَ » والسين زائدة . فلا يثبت بشيء من ذلك وزن للفعل ، على خلاف ما ذُكِر ، لأنَّ هذه أشياء شَذَّت ، ولم تطَّرد في بابها .

وأمّا « افعَوْلَل » نحو « اعثَوْجَجَ البعيرُ » [٢] ، و « افوَنْعَلَ » نحو « احوَنصَلَ الطائرُ » [٣] ، و « افعَيَّلَ » نحو « اهبَيَّخَ الرَّجلُ » [٤] ، فلم يذكرها أحد إلاّ صاحب العين ، فلا يُلتفت إليها .

وأمّا ما حكاه [٥] بعض اللغويين ، من قولهم « سَنْبَلَ الزَّرْعُ [٦] وأَسْبَلَ » ، و « دَنْقَعَ الرَّجلُ » إذا افتقر فكأنه لَصقَ بالدَّقعاء ، [١٦ أ]

---

(١) كذا ، وهو تكرار لما مضى قبل . وسقط « وأرحت » من م .

(٢) اعثوجج : أسرع . (٣) احونصل : ثنى عنقه وأخرج حوصلته .

(٤) اهبيخ : مشى مشية فيها تبختر وتهاد .

(٥) ف : ما حكى . (٦) سنبل وأسبل : أخرج سنبله .

و[1] ما حكاه أبو عُبيد[2] من قولهم «كَنْثَأَتْ لِحيَتُهُ وكَثَّأَتْ»[3]، فلا حجّة في شيء من ذلك، على إثبات «فَنْعَلَ». بل تكون النون أصليّة، وهي على[4] وزن «فَعْلَلَ» كـ «دَحْرَجَ». ويكون «سَنْبَلَ» من «أَسْبَلَ» كـ «سَبِط» من «سِبَطْر». وكذلك «دَنْقَعَ» من «الدَّقْعاء»، و «كَنْثَأَ» من «كَثَّأَ».

وكذلك قولهم «طَشْيَأَ رأيُه» و «رَهْيَأَ» إذا خَلَّط، لا حُجَّة فيه على إثبات «فَعْيَلَ». بل يحتمل أمرين: أحدهما أن تكون الياء أصلاً في بنات الأربعة، كما كانت في «يَسْتَعُور»[5] لئلاّ يؤدّي إلى إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم، وهو «فَعْيَلَ». والآخر أن يكون أصله «رَهْيَا» و «طَشْيَا»[6]، على وزن «فَعْلَى» كـ «قَلْسَى»، ثم أُبدِلت[7] الهمزة من الألف.

وأما «اكْوَهَدَّ الفَرْخُ»[8] و «اكوَأَلَّ الرَّجلُ»[9] فوزنهما «افعَلَلَّ» نحو «اقشَعَرَّ»[10]، والواو أصل في بنات الأربعة، كما كانت

---

(1) م: وأما. (2) م: أبو عبيدة.
(3) كنثأت وكثأت: طالت وغزر شعرها.
(4) سقط من م. وذكر ابن عصفور في ص ٥٦ ما يخالف هذا.
(5) اليستعور: شجر. وهو خماسيّ لا رباعي! (6) م: هشيا.
(7) م: وأبدلت. (8) اكوهد: ارتعد إلى أمه لتزقه. م: افوهد.
(9) اكوأل: كان قصيراً في غلظ وشدة. (10) م: كاقشعر.

اصلاً في « وَرَنْتَل »[1] ، لأنَّ « افوَعلَّ » بناء لم يستقرّ في كلامهم .

[المضارع الثلاثي]

وأما المضارعات فالمقيس منها أن يجيء مضارع «فَعُلَ» أبداً على «يَفْعُلُ» بضمّ العين كالماضي . نحو «ظَرُفَ يَظرُفُ» و«شَرُفَ يَشرُفُ». ومضارع « فَعِلَ » على«يَفْعَلُ»بفتح العين. نحو«شَرِبَ يشرَبُ» و«حَذِرَ يحذَرُ».

و « فَعَلَ » لا يخلو أن يكون للمغالبة[2] ، أو لا يكون . فإن كان للمغالبة[2] فإنَّ مضارعه أبداً على « يَفْعُلُ » بضمّ العين . نحو « ضَارَبَني فضَرَبتُه أَضرُبُهُ » ، و « كابَرَني فكَبَرتُه أَكبُرُهُ » ، و « فاضَلَني ففَضَلتُه أَفضُلُهُ » . هذا ما لم يكن معتلَّ العين أو اللام بالياء ، أو معتلّ الفاء بالواو . فإن كان كذلك لزم المضارعُ « يَفْعِل » بكسر العين . نحو قولك « راماني فرَمَيتُهُ أَرمِيه » ، و«سايَرني فسِرتُه أَسِيرُهُ » أي : غَلَبْتُه في السَّير ، و « واعَدَني فوَعَدتُهُ أَعِدُهُ » . وزعم الكسائيُّ أنه يجيء على « أَفْعَلُ » بفتح العين ، إذا كان عينه[3] حرف حلق ، نحو « فاخَرَني ففَخَرتُهُ أَفخَرُهُ » .

---

(١) الوزنتل : الداهية . (٢) م : للمبالغة .

(٣) في شرح الشافية ١ : ٧١ « عينه أو لامه » . وانظر ما رد به شارح الشافية زعم الكسائي . ف : « العين » .

فإن لم يكن للمغالبة [1] فلا يخلو أن يكون مُعتلّ الفاء بالواو ، أو معتلّ العين أو اللاّم بالياء أو بالواو [2] ، أو مُضعّفاً ، أو غير ذلك .

فإن كان مُعتلّ الفاء بالواو فإنّ مضارعه أبداً على « يَفْعِل » بكسر العين، نحو « وَعَد يَعِدُ » و « وَزَن يَزِنُ » . وتُحذف الواو ، لوقوعها بين ياء وكسرة في « يَعِد » ، ثم تُحمل في « أَعِدُ » و « نَعِدُ » [3] و « تَعِدُ » عليه ، لِما يُبيَّنُ [4] في التصريف ، إن شاء الله .

فإن كان مُعتلّ العين أو اللاّم [5] بالواو كان المضارع أبداً على «يَفْعُلُ» بضمّ العين ، نحو « غَزا يَغزُو » « وقالَ يَقُولُ » .

وإن كان معتلّ العين أو اللاّم بالياء فإنّ المضارع منه أبداً [6] على « يَفْعِل » بكسر العين ، نحو « رَمَى يَرمي » و « باع يَبِيع » .

وإن كان مُضعّفاً فلا يخلو أن يكون مُتعدّياً أو غيرَ مُتعدٍّ . فإن كان غير مُتعدٍّ فإنّ مُضارعه أبداً يجيء على « يَفْعِلُ » بكسر العين، نحو « فَرَّ يَفِرُّ » و « شَذَّ الشيءُ يَشِذُّ » . وإن كان متعدّياً فإن مضارعه أبداً

---

(١) م: للمبالغة . (٢) ف : أو معتل العين بالواو أو الياء ، أو اللام بالواو أو بالياء .
(٣) سقط من م . (٤) م : لما يحكم .
(٥) م : معتل اللام أو العين . (٦) ف : أبداً منه .

يجيء[1] على «يَفعُلُ»، بضمّ العين، نحو «رَدَّهُ يَرُدُّهُ» و«شَدَّهُ يَشُدُّهُ».

فإن كان غير ذلك فلا يخلو أن تكون لامه أو عينه حرف حلق، أو لا يكون. فإن كان كذلك فإنّ مضارعه أبداً على «يَفْعَلُ» بفتح العين، نحو «قَرَعَ يَقرَعُ» و«فَغَرَ يَفغَرُ» و«زَأَرَ يَزأَرُ». وإن لم يكن كذلك فإنّ مضارعه أبداً يجيء على «يَفْعِلُ» و«يَفْعُلُ»، بكسر العين وضمها، نحو «ضَرَبَ يَضرِبُ» و«قَتَلَ يَقتُلُ» و«جَلَسَ يَجلِسُ» و«قَعَدَ يَقْعُدُ»[2]. وقد يجتمعان في الفعل[3] الواحد، نحو «عَكَفَ يَعكِفُ ويَعكُفُ». وهما جائزان، سُمِعا للكلمة[4]، أو لم يُسمع إلاّ أحدهما.

* * *

وأما المزيد على ذلك فإنك إذا أردتَ المضارع فلا يخلو أن تكون في أوّله همزةُ وصلٍ، أو تاءٌ زائدةٌ، أو لا يكون كذلك.

فإن كان كذلك فإنّ المضارع منه بمنزلة الماضي، إلاّ أنّك تزيد حرف المضارعة مفتوحاً، وتكسِرُ ما قبل الآخر، فيما أوّله همزةُ وصلٍ، وتزيد حرف

(١) ف: يجيء ابداً.

(٢) م: «وقعد يقعد وجلس يجلس». قلت: وذكره «قعد يقعد» هنا سهو، لأنه حلقي العين. (٣) م: للفعل. (٤) م: «كلمة». وانظر المزهر ٢: ٣٩.

المضارعة مفتوحاً لا غير، فيما أوّله التاء، فتقول «انطَلَقَ ينطلِقُ» و«استَخرَجَ يَستخرِجُ» و«تَغافَلَ يَتغافَلُ» و«تَشَجَّعَ يَتشجَّعُ».

وإن كان غير ذلك فَعَلتَ فيه ما فعلتَ فيما في[1] أوَّلِه همزةُ وصلٍ، إلاّ أنك تضمْ حرف المضارعة، فتقول «سَلقَى يُسَلقِي» و«جَلبَبَ يُجَلبِبُ» و«أَكرَمَ يُكرِمُ» و«ضَرَّبَ يُضَرِّبُ» و«ضارَبَ يُضارِبُ».

* * *

وشَذَّ من «فَعِلَ» شيء، فجاء مضارعه على «يَفْعِلُ» بكسر العين، نحو «نَعِم يَنعِمُ» و«حَسِبَ يَحسِبُ» و«ومَقِ يَمِقُ» و«وَرِثَ يَرِثُ» و«وَلِيَ يَلِي» و«وَرِعَ يَرِعُ» و«وَعِمَ يَعِمُ»[2] و«وَغِمَ يَغِمُ»[3]. و«وَحِرَ يَحِرُ»[4] و«وَغِرَ صدرُه يَغِرُ»[5] [١٦ب] و«وَثِقَ يَثِقُ» و«وَفِقَ يَفِقُ» و«وَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي» و«وَطِئ يَطَأُ» و«وَسِعَ يَسَعُ»[6].

---

(١) سقط من م . (٢) وعم : قال انعمي .

(٣) وغم : حقد . (٤) وحر صدره : حقد ووغر .

(٥) وغر صدره : امتلأ غيظاً . (٦) قدم ناسخ م وأخر وأسقط بعض الأمثلة . وانظر المزهر ٢ : ٣٧ – ٣٨ .

والدليلُ على أنَّ «يَطأُ ويَسَعُ»، في الأصل، إنما هو «يَوْطِئُ ويَوْسِعُ» ـ ثم فُتِحت العين، لكون اللاّم حرفَ حلقٍ ـ حَذْفُ الواو منهما. ولم يُعتَدَّ بالفتحة، لكونها عارضة. ولو كانت أَصليَّةً لم تُحذَفِ الواو، كما لم تُحذف من «يَوجَلُ» و «يَوحَلُ»[1].

وشَذَّ منه أيضاً[2] شيء، فجاء على «يَفْعُلُ» بضمّ العين، وهو «نَعِمَ يَنعُمُ» و «فَضِلَ يَفضُلُ» و «حَضِرَ يَحضُرُ» و «مِتَّ تَمُوتُ» في لغة من يَكسِرُ الميم و «دِمْتَ تَدُومُ».

وشَذَّ[3] أيضاً، من «فَعَلَ» الذي فاؤه واو، لفظة واحدة، فجاء مضارعها على «يَفْعُلُ» بضمّ العين، وهي «وَجدَ يجُدُ». وأصله «يَوْجُدُ»، فحُذفت الواو لكون الضمّ هنا شاذّاً، والأصل الكسر، فحُذفت الواو كما حُذفت[4] مع الكسرة. و [على][5] ذلك قوله[6]:

لو شِئتِ قَد نَقَعَ الفؤادُ بِشَربةٍ تَدَعُ الصَّواديَ لا يَجُدْنَ غَليلا

(١) يوحل: يقع في الوحل. (٢) م: وشذ أيضاً منه.
(٣) نقل البغدادي هذه الفقرة في شرح شواهد الشافية ص ٥٤. وانظر المزهر ٢: ٣٩.
(٤) م: كما تحذف. (٥) من م.
(٦) لجرير، وينسب إلى لبيد. شرح الشافية ١: ١٣٢ وشرح شواهدها ص ٥٣ ـ ٥٧ والمنصف ١: ١٨٧ وديوان جرير ص ٤٥٣ والمغني ص ٢٧٢ وشرح شواهده ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ والصحاح واللسان والتاج (وجد). وسيرد في ص ٤٢٧. وليس في ديوان لبيد المطبوع.

وشَذَّ أيضاً شيء من « فَعَلَ » المعتلّ اللاّم ، فجاء مضارعه على « يَفْعَل » بفتح العين ، وهو « قَلَى يَقلَى »[1] و « عَسَى يَعْسَى » و « جَبَى يَجبَى »[2] و«أَبَى يأبَى » .

وشَذَّ أيضاً من « فَعَل » الصحيحِ اللاّمِ شيء ، فجاء مضارعه على « يَفْعَلُ » بفتح العين ، وهو « قَنطَ يَقنَطُ » و « رَكَنَ يَركَنَ ».

وشَذَّ أيضاً من « فَعَلَ » المضاعفِ المتعدّي شيء ، فجاء مضارعه على « يَفْعِلُ » بكسر العين ، وهو « هَرَّ الكأسَ يَهِرُّها »[3] و «علَّه يَعِلُّه »[4] و « حَبَّ الشيءَ يَحِبُّه » .

[الرباعي]

وأما الرباعيُّ فغيرُ المزيد منه يجيء[5] على فَعْلَلَ : نحو « قَرْطَسَ ». والمزيد يجيء على افعَنْلَلَ : نحو « احرنجَمَ »[6] . وعلى افعَلَلَّ : نحو

(١) قلاه : أبغضه وكرهه غاية الكره . وانظر المزهر ٢ : ٣٩ - ٤٠ .
(٢) جبي : جمع وحصّل .
(٣) هرّ الكأس : كرهها . وانظر المزهر ٢ : ٤٠ .
(٤) علّه : سقاه السقية الثانية بعد النهل (٥) ف وأما الرباعي غير المزيد فيجيء .
(٦) احرنجم القوم ازدحموا .

« اطمأنَّ » . وعلى تَفَعْلَلَ : نحو « تَدَحرَجَ » .

ومضارع « فَعْلَلَ » : يُفَعْلِلُ ، بضمّ حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر . ومضارع « افعَنْلَلَ » : يَفْعَنْلِلُ ، بفتح حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر . وكذلك « افعَلَلَّ » مضارعه : يَفْعَلِلُّ ، بفتح حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر . و « تفَعْلَلَ » مضارعه : يَتَفَعْلَلُ ، بفتح حرف المضارعة وما قبل الآخر [1] .

(١) سقط « وما قبل الآخر » من م .

ذكر معاني أبنية الأفعال

مجرّدة من الزيادة وغيرَ مجرَّدة وتبيينُ المعتدّي منها وغيره المعتدّي

فَعَل وفَعِل : يجيئان مُتعدّيَين وغير متعدّيَين . فالمتعدّي منهما «ضَرَبَ» و«عَلِمَ» . وغيرُ المتَعدّي «قَعَدَ» و «أشِرَ»(١).

فَعُلَ : ولا يتعدَّى البتَّةَ ، نحو «ظَرُفَ» و «شَرُفَ» .

فَعْلَلَ : ولا يكون إلاّ متعدّياً ، نحو «جَلبَبَهُ»(٢) و«شَمْلَلَهُ»(٣)، إلاّ أن يكون رباعيّاً ، فإنه يكون معتدّياً وغير متعدٍّ . فالمتعدّي نحو «دَحرَجتُه» و «صَعرَرْتُه»(٤) . وغير المتعدّي نحو «قَرْقَرَ»(٥).

فَيعَلَ وفَوعَلَ وفَعوَلَ وفَعلَى : تكون متعدّيةً وغيرَ متعدّية . فالمتعدّي منها «بَيطَرَ الدّابّةَ» و «صَومَعَ الثَّريدَ»(٦) و «دَهوَرَ المَتاعَ»(٧)

---

(١) أشر : مرح وبطر .

(٢) جلببه : ألبسه الجلباب .

(٣) شملل النخل : أخذ منه شماليله .

(٤) هذا ملحق بالرباعي وليس رباعياً . م : صعررت . وصعررت : دحرجت . ولعله يريد : صعترته ، أي : زيّنته .

(٥) قرقر البعير : هدر .

(٦) صومع الثريد : سوّى له صومعة .

(٧) دهور المتاع : جمعه وقذفه في مهواة

و «قَلْسَى الرَّجلَ»[1]. وغيرُ المتعدّي «بَيقَرَ»[2] و«حَوقَلَ»[3] و«هَرولَ» و«عَنظَى»[4] و«حَنظَى»[5] و«خَنذَى»[6].

فَعْنَلَ: يكون متعدّياً، نحو «قَلنَسَ».

يَفْعَلَ: ولا يكون إلاّ متعدّياً، نحو[7] «يَرنأَ لحيتَه»[8].

تَفَعلَلَ وتَفَيعَلَ وتَفَعلَى وتَفَعنَلَ وتَفَوعَلَ وتَمَفعَلَ وتَفَعولَ: أكثر ما تجيء غير متعدّية، لأنها مطاوعةٌ للفعل الذي دخلت عليه التاء في الغالب. نحو «دَحرَجتُه فتَدحرَجَ» و«مَدْرَعتُهُ فتَمَدْرَعَ»[9]. وكذلك باقيها. فكان الغالب عليها ـ لذلك ـ عدمُ التعدّي، حتى تكون كـ«انفَعَلَ».

تَفَعلَتَ: ولا يكون متعدّياً، نحو «تَعَفرَتَ».

تفاعَلَ: تكون متعدّية وغير متعدّية. فالمتعدّية[10] نحو «تَقاضَيتُه»

---

(1) قلسى لرجل: ألبسه القلنسوة.
(2) بيقر: هلك.
(3) حوقل: كبر وعجز عن الجماع.
(4) عنظى: فحش. ف و م: عنضى.
(5) خنظى: صار بذيئاً فاحشاً. ف: خنضى.
(6) خنذى: صار خليعاً.
(7) م: يقال.
(8) يرنأ لحيته: صبغها بالحناء.
(9) مدرعته: ألبسته المدرعة.
(10) م: فالتعدي. وانظر في معاني تفاعل ١: ٩٩ - ١٠٤ من شرح الشافية

« تَنازَعْنا[1] الحديثَ » و «تَجاوَزْنا المكانَ ». وغير المتعدّية : « تَغافَلَ» و « تَعاقَلَ » [2] . وإنما يجوز أن تقول « تفاعلته » ، وتُعدّية إلى مفعول ، إذا لم يكن المفعول فاعلاً ، نحو « تَقاضَيتُ الدَّينَ ». ولها ثلاثة معانٍ :

أحدها أن تكون للاثنين فصاعداً ، نحو « تشاتما » و « تَقاتلا » .

والثاني الرَّومُ[3] : كقولك « تَقاربتُ من الشيء »[4] و « تَراءَيتُ لزيدٍ »[5] أي : رُمتُ القُرْبَ ، ورُمتُ أن يَراني .

والثالث الإيهام : وهو أن يُرِيَكَ أنه في حال ليس فيها . كقولك « تَغافَلتُ » و « تَعامَيتُ » و « تَناعَستُ » و « تَجاهَلتُ » ، أي : أظهرتُ ذلك ، وإنْ لم أكن[6] في الحقيقة موصوفاً بذلك . قال[7] :

---

(١) ف : تنازعته .
(٢) م : تعاقل وتغافل .
(٣) الروم : القصد والطلب .
(٤) م : من ذلك .
(٥) م : له .
(٦) م : لم يكن .
(٧) الكتاب ٢ : ٢٣٩ واللسان والتاج (خزر) . وتخازر : ضيق عينيه ليحدد النظر . والخزر : ضيق العين وصغرها خلقة . والبيت من أرجوزة تنسب إلى أرطأة بن سهية وطفيل الغنوي وعمرو بن العاص . انظر الأمالي ١ : ٩٦ والسمط ص ٢٩٩ ووقعة صفين ص ٣٢٧ ووفيات الأعيان ٥ : ١٣٢ والاقتضاب ص ٤٠٩ والتشبيهات ص ٢٦٢ وديوان طفيل ص ٥٨ والمعاني الكبير ص ٢٣٩ وشرح نهج البلاغة ٢ : ٢٨١ واللسان (مرر) و (قزح) والحماسة البصرية ١ : ٩٥ .

* إذا تَخازَرتُ ، وما بي مِن خَزَرْ *

أي : أظهرتُ ذلك . [١٧ أ] وقوله «وما بي من خزر» يدلُّ على ما قلناه ، من الإيهام .

تَفَعَّلَ : تكون متعدّيةً وغيرَ مُتعدّية . فالمتعدّية نحو «تَلَقَّفتُه»، قال تعالى[١] ﴿ تَلَقَّفُ ما يأفِكُونَ ﴾ . و «تَخَبَّطَهُ الشَّيطانُ» ، قال تعالى[٢] ﴿ كالذي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيطانُ منَ المَسِّ ﴾ . وغير المتعدّية نحو «تَحَوَّبَ»[٤] و «تأثَّمَ»[٥]. ولها ثمانية معانٍ[٦] :

أحدها أن تكون مطاوِعة لـ «فَعَّلَ» ، كقولك «كَسَّرتُه فتَكسَّر» و «قَطَّعتُهُ فتَقَطَّعَ» . والمطاوَعة[٧] : أنْ تُريدَ من الشيء أمراً ما ، فتَبلُغه .

والثاني الحرص على الإضافة : فإذا أراد الرجل أن يُدخِل نفسه في

---

(١) الآية ١١٧ من سورة الأعراف والآية ٤٥ من سورة الشعراء . وهذه قراءة غير حفص من السبعة . انظر البحر المحيط ٤ : ٣٦٣ .
(٢) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة . (٣) سقط «من المس» من م .
(٤) تحوب : ألقى الحوب عن نفسه . م : تحرب .
(٥) تأثم : ألقى الاثم عن نفسه . (٦) شرح الشافية ١ : ١٠٤ – ١٠٨ .
(٧) وانظر ص ١٩٠ .

الشجعان والحلماء[1] قيل «تَشَجَّعَ» و «تَحَلَّمَ». قال حاتم الطائيّ[2]:

تَحلَّمْ عنِ الأَدنَينَ، واستَبقِ وُدَّهُم
ولن تَستَطِيعَ الوُدَّ، حتّى تَحلَّما

ومنه «تَقَيَّسَ»[3] و «تَنَزَّرَ»[4] و «تَعَرَّبَ»[5].

والثالث أخذُ جزءٍ بعد جزء نحو «تَنَقَّصتُه» و «تَجَرَّعتُه» و «تَحَسَّيتُه» أي: أخذتُ منه الشيء بعد الشيء.

والرابع الخَتْلُ: كقولك «تَغَفَّلَه» أي: أراد أن يَختِلَه عن أمرٍ يَعُوقُه[6] عنه. و «تَمَلَّقَه» نحو ذلك، لأنه إنما يديره عن شيء.

والخامس التوقُّعُ: كقولك «تَخَوَّفَهُ» لأنّ مع التخوّف[7] توقُّع الخوف. وأما «خافه» فلا تَوقُّع معه[8].

والسادس الطلب كـ «استَفعلَ»: نحو «تَنَجَّزَ حوائجَه»

(١) م: والحلم. (٢) ديوانه ص ١٠٨ والكتاب ٢: ٢٤٠.
(٣) تقيس: انتسب إلى قيس عيلان (٤) تنزر: انتسب إلى نزار.
(٥) تعرب: انتسب إلى العرب، أو تكلم بلغة العرب.
(٦) م: يعوّقه. (٧) م: التخويف.
(٨) سيبويه: «أما تخوّفه فهو أن يوقع أمراً يقع بك فلا تأمنه في حالك التي تكلمت فيها أن يوقع أمراً. وأما خافه فقد يكون وهو لا يتوقع منه في تلك الحال شيئاً». الكتاب ٢: ٢٤٠.

واستَجزَها .

والسابع التكثير : كقولك « تَعطَّينا »[1]

والثامن الترك : كقولك « تَحوَّبَ » و « تأثَّمَ » أي : تَركَ الإثمَ والحُوبَ .

افعَنْلَلَ وافعَنْلَى : أما « افعنللَ » فلا يكون أبداً متعدِّياً ، نحو « اقعَنسَسَ »[2] و « احرَنجَمَ »[3] .

وأما « افعنلَيتُ »[4] فزعم أبو الفتح أنه يكون متعدِّياً ، وغير متعدٍّ[5] . فغيرُ المتعدّي نحو « احرَنبَى الديكُ »[6] . والمتعدّي نحو « اغرَندَى »[7] . و « اسرَندَى »[8] . قال الراجز[9] :

قد جَعَلَ النُّعاسُ يَغرَندِيني   أَدفَعُهُ عنِّي ، ويَسرَندِيني

---

(١) تعطينا : تنازعنا . وفيه معنى التكثير .

(٢) اقعنسس : رجع وتأخر .

(٣) احرنجم القوم : ازدحموا .

(٤) ومثله في المنصف ١ : ٨٦ .

(٥) انظر المنصف ١ : ٨٦ .

(٦) احرنبى الديك : انتفش ريشه وتهيأ للقتال . وزاد بعده في ف : « فهذا غير متعدٍّ »

(٧) اغرنداه : اعتلاه .

(٨) اسرنداه : اعتلاه .

(٩) الخصائص ٢ : ٣٥٨ والمنصف ١ : ٨٦ وشرح الشافية ١ : ١١٣ وشرح شواهدها ص ٤٧ – ٤٨ والمغني ص ٥٢٠ وشرح شواهده ص ٢٩٩ وجمهرة اللغة ٣ : ٣٩٨ والصحاح واللسان والتاج (سرند) و (غرند) .

وزعم سيبويه أنه لا يتعدّى . والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه ، إذ لم يُسمَع متعدّياً إلاّ في هذا الرجز ، وغالبُ الظنّ فيه أنه مصنوع . قال [أبو بكر][1] الزُبيديُّ : أحسِبُ البيتينِ مَصنُوعَينِ .

أَفْعَلَ : يكون متعدّياً ، وغيرَ متعدٍّ . فالمتعدّي كـ «أَكرَمَ» وغيرُ المُتعدّي كـ «أَخطأَ» . ولها أحد عشر معنى[2] : الجَعْلُ والهُجومُ ، والضِّياءَ ، ونَفْيُ الغَريزة ، والتّسميةُ ، والدُّعاءُ ، والتعريضُ ، وبمعنى «صار صاحبَ كذا» ، والاستحقاقُ ، والوجودُ ، والوصولُ .

فالجَعلُ على ثلاثة أوجه : أحدها أن تجعله يَفعلُ ، كقولك «أخرَجتُه» و «أدخَلتُه» أي : جعلتُه خارجاً وداخلاً[3] . والثاني أن تجعله على صفةٍ ، كقولك «أطرَدتُهُ» : جَعلتُه طَريداً . والثالث أن تجعله صاحبَ شيء ، نحو «أقبَرتُه» : جعلتُ له قَبراً .

والهجوم : كقولك «أطلَعتُ عليهم» أي : هَجمْتُ عليهم . وأمّا[4] «طَلَعتُ عليهم»[5] فـ «بَدَوتُ» .

---

(١) من م .
(٢) شرح الشافية ١ : ٨٣ - ٩٢ .
(٣) م : داخلاً وخارجاً
(٤) م : فأما .
(٥) سقط «عليهم» من م .

والضِّياءُ : كقولك « أشرَقتِ الشَّمسُ » : أضاءتْ . فأمّا «شَرَقَتْ » فـ « طَلَعتْ »

ونَفْيُ الغَريزةِ : كقولك « أسرَعَ » و « أبطأَ » . كأنك قلت « عَجِلَ » و « احتَبَسَ » . فأمّا « عَجُلَ »(١) و « بَطُوءَ » فكأنه غريزة(٢) .

والتَّسميةُ : كقولك « أكفَرتُه » و « أخطأتُه » أي سَمَّيتُه كافراً ومُخطئاً .

والدُّعاء : كقولك « أسقَيتُه » : دَعوتُ له بالسُّقْيا(٣) . قال ذو الرّمة(٤) :

وأسقِيه ، حتّى كادَ مِمّا أَبُثُّهُ   تُكَلِّمُني أحجارُهُ ، ومَلاعِبُهْ

أي : أدعو له بالسُّقيا(٥) .

والتَّعريضُ : كقولك « أقتَلتُه » أي : عَرَّضتُه للقتل .

وبمعنى صارَ صاحبَ كذا : كقولك « أجدَبَ المكانُ » أي : صار ذا جَدْبٍ .

---

(١) كذا ! والصواب « سرُع » . (٢) انظر شرح الشافية ١ : ٨٧ . (٣) م : بالسقي .
(٤) ديوانه ص ٣٨ والكتاب ٢ : ٢٣٥ وشرح الشافية ١ : ٩١ — ٩٢ وشرح شواهدها ص ٤١ (٥) م : بالسقي .

والاستحقاق : كقولك «أقطَعَ النَّخلُ» و «أحصَدَ الزَّرعُ» . أي : استحقّا أن يُفعل بهما ذلك . ومن ذلك «أحمَدتُه» وجَدتُه مستحقّاً للحمد و «ألامَ الرَّجلُ» : استحقَّ أن يُلام .

والوجودُ : كقولك «أبصَرَهُ» : دَلَّهُ على وُجود المُبْصَرِ .

والوصولُ : كقولك «أغفَلتُه» أي : وَصَلَتْ غَفلتي إليه .

فاعَلَ وتكونُ متعدّيةً[١] ، نحو «ضاربتُ» و «شاتَمتُ» . وقد تكون غيرَ متعدّية[٢] ، نحو «سافرَ» . وأكثر ما تجيء[٣] من اثنين ، نحو «ضاربتُ»[٤] و «قاتلتُ» . وقد تكون[٥] من واحد ، نحو «سافرَ» و «عاقبتُ[٦] اللّصّ» و «طارَقَ النَّعلَ»[٧]

فَعَّلَ : ويكونُ متعدّياً وغيرَ متعدٍّ . فالمتعدّي نحو «كَسَّرتُه» و «قَطَّعتُه» . وغيرُ المتعدّي نحو «سَبَّحَ» و «هَلَّلَ» . ولها ثمانيةُ معانٍ[٨] :

---

(١) م : ويكون متعدياً .
(٢) م : وقد يكون غير متعد .
(٣) م : ما يجيء .
(٤) م : ضارب
(٥) م : وقد يكون
(٦) م : عاقب .
(٧) طارق النعل : صيرها طاقاً فوق طاق . وانظر معاني «فاعل» في شرح الشافية ١ : ٩٦ - ٩٩ .
(٨) شرح الشافية ١ : ٩٢ - ٩٦ .

أحدها أن تكون | ١٧ ب | للنَّقل، فتُصيّرُ الفاعل مفعولاً، كقولك «فَرِحَ وفرَّحتُه» و «غَرِمَ وغرَّمتُه» و «فَزِعَ وفزّعتُه».

والثاني التكثيرُ: كقولك «فتَّحتُه» و «كسَّرتُه» و «قطّعتُه» و «حرَّكتُه».

والثالث الجَعْلُ على صفةٍ: كقولك «فطَّرتُه فأفطرَ».

والرابع التَّسميةُ: كقولك «خطَّأتُه» و «فسَّقتُه»، أي: سمَّيتُه مخطئاً [وفاسقاً][١].

والخامس الدعاء للشيء أو عليه: كقولك «سقَّيتُه»: قلتُ له سقاكَ اللهُ. و «جَدَّعتُه» و «عقَّرتُه» أي: دعوتُ عليه بالجَدْع والعَقْر.

والسادس القيام على الشيء: كقولك «مرَّضتُه» أي: قمتُ عليه.

والسابع الإزالة: كقولك «قذَّيتُ عينَه» أي: أزلت عنها القَذَى.

والثامن أن يراد بها رميتُه بذلك: كقولك «شجّعتُهُ» و «جبَّنتُه» أي: رميتُه بالشجاعة والجُبنِ.

انفعلَ: ولا يكون متعدّياً أبداً. وإنما يجيء في كلام العرب للمطاوعة.

---

(١) سقط من النسختين.

وقد تقدَّم تفسيرُ المطاوعة[1] . والمطاوعة فيها تكون بوجهين[2] . إمّا بأن[3] تُريد من الشيء أمراً ما ، فتبلُغَه بأن يَفعل ما تُريده ، إنْ كان ممّا يَصِحُّ منه الفعل ، وإمّا بأن يصير إلى مثلِ حال الفاعل الذي يَصِحُّ منه الفعلُ ، وإن كان لا يصحُّ الفعلُ منه . فأمّا ما يُطاوِعُ ، بأن[4] يَفعل فِعلاً تُريده منه ، فنحو قولك « أطلَقتُه فانطَلَقَ » و « صَرَفتُه فانصرفَ » ؛ ألا ترى أنه هو الذي فعلَ الانطلاقَ والانصراف بنفسه ، عند إرادتك إياهما منه ، أو بَعثِكَ إيّاه عليهما . وأمّا ما تبلغ منه مرادك ، بأن[4] يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل ، فنحو قولك « قَطَعتُ الحبلَ فانقطَعَ » و « كسرتُ الحُبَّ[5] فانكسرَ » ؛ ألا ترى أنَّ الحبلَ والحُبَّ لا يَصِحُّ منهما الفعل ، لأنه لا قدرة لهما . فإنما[6] أردت ذلك منهما ، فبلغته بما أحدثته أنت فيهما ، لا أنهما[7] تَوَلَّيا الفعل ، لأنَّ الفعل لا يَصحُّ من مثلهما . ومن ذلك قوله[8] :

---

(١) انظر ص ١٨٣ وشرح الشافية ١ : ١٠٨ .
(٢) من المنصف ١ : ٧١ - ٧٣ حتى قوله « لضرورة الشعر » بتصرف يسير .
(٣) ف : « أن » . وما أثبتناه من م يناسب ما يليه بعد .
(٤) م : فأن .
(٥) في حاشية ف : « الحب : الخابية » . (٦) المنصف : وإنما .
(٧) م : لا أنه . (٨) المنصف ١ : ٧٢ واللسان والتاج (دخل) .
والبيت للكميت . وفي حاشية ف : « الحميت : الزق » .

[لا خطوتي تتعاطَى غيرِ موضعها]   ولا يدي في حَميت السَّمن[١] تندخلُ

هو مطاوع «أدخَلتُه». وهو من باب «انقطعَ[٢] الحبلُ»، لأنَّ اليد لا تكون فاعلة، إنما هي آلة يُفعل بها.

واعلم أنَّ «انفعلَ» إنما أصله من الثلاثيّ، ثم تلحقُه الزّيادتان من أوّله، نحو «قَطَعتُه فانقطعَ» و«سَرحتُه فانسَرحَ»[٣]. ولا يكاد يكون «فَعَلَ» منه[٤] إلاّ متعدّياً، حتى تمكن المطاوعة والانفعال؛ ألا ترى أنَّ «قَطعتُه» و«كسرتُه»[٥] متعدّيان. قال أبو عليّ: وقد جاء «فَعَلَ» منه غيرَ متعَدٍّ، قال الشاعر[٦]:

وكم منزلٍ، لولايَ: طِحتَ كما هوَى   بأجرامه من قُلَّةِ النيقِ مُنهوِي

وإنما هو مطاوع «هَوَى» إذا سقط، وهو[٧] غيرُ متعدٍّ، كما ترى.

---

(١) كذا رواية ف وفوقها «صح». م «القوم». والمشهور: السكن.

(٢) م: القطع.

(٣) م: سرجته فانسرج.

(٤) م: منه فعل.

(٥) م: كسّرته.

(٦) يزيد بن الحكم الثقفي. الكتاب ١: ٣٨٨ والخصائص ٢: ٢٥٩ والمنصف ١: ٧٢ والأمالي ١: ٦٨ والسمط ص ٢٣٨ والأغاني ١١: ١٠٠ والانصاف ص ٦٩١ والعيني ٣: ٢٦٢ والكامل ص١٠٩٧ والخزانة ١: ٤٩٦ و ٢: ٤٣٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢١٢ والهمع ٢: ٣٣. وطحت: سقطت وهلكت. والقلة: أعلى الجبل. والنيق: أرفع موضع في الجبل.

(٧) المنصف: وهوى.

وجاء في هذه القصيدة «مُنغوِي»[1]. قال أبو عليّ: إنما بَنى من «غَوِيَ» و «هَوَى» مُنفعِلاً، لضرورة الشعر.

ويجوز عندي أن يكون «مُنغَوٍ» و «مُنهَوٍ» مطاوعين لـ «أغوَيتُه» و «أهوَيتُه»، فيكون مثلَ «أدخَلتُه فاندخلَ» و «أطلَقتُه فانطلقَ». ولا يكونان، على هذا، شاذَّين.

افتَعَلَ: تكون متعدّيةً، وغيرَ متعدّية. فالمتعدّيةُ نحو «اكتَسبَ» و «اقتَلَعَ». وغيرُ المتعدّية نحو «افتقرَ» و «استَقَى»[2]. ولها ستّةُ معانٍ[3]:

أحدها المطاوعةُ، فتكون إذ ذاك بمعنى «انفعلَ» وذلك قليلٌ فيها، نحو «شَوَيتُه فاشتَوَى» و «غَمَمتُه فاغتمَّ»[4]. والأفصحُ «انشوَى» و «انغمَّ». وحكمها أيضاً ألاّ تُبنى إلاّ مما كان [«فَعَل» منه][5] متعدّياً. وقد يجيء من غير المتعدّي، وذلك قليل فيها، قال الراجز[6]:

---

(١) ف والمنصف: منغو. (٢) ف م: «استغنى». وهو ليس من افتعل.
(٣) شرح الشافية ١: ١٠٨ – ١١٠.
(٤) م: غمَمته فاغتمّ. (٥) من م
(٦) المنصف ١: ٧٥ واللسان والتاج (شول). واشتال: ارتفع. والقابس: طالب القبس.

حتى إذا اشتالَ سُهيلٌ ، في السَّحَر

كَشُعْلَةِ القابسِ ، تَرمي بالشَّرَرْ

فهذا من « شال يَشُولُ » ، وهو غيرُ متعدٍّ ، بدلالة قول الراجز (١) :

* يَشُولُ بالمِحجَنِ ، كالمَحْرُوق *

ولو كان متعدّياً لقال : « يَشُولُ المِحجَنَ » .

والثاني أن يكون بمعنى « تَفاعَلَ » : كقولك « اجتَوَرُوا » و « اعتَوَنُوا » أي : تجاوروا وتعاونوا .

والثالث أن يكون بمعنى الاتّخاذ : كقولك « اشتَوَى القومُ » أي : اتَّخذُوا شِواءً . فأمّا « شَوَيتُ » فكقولك « أَنضَجتُ » . وكذلك « اختَبَزُوا » و « اطَّبَخُوا » و « اذَّبَحُوا » أي : اتَّخذُوا خُبزاً ، وطَبيخاً ، وذَبيحةً . فأمّا « ذَبَح » فكقولك « قَتَل » .

والرابع التَّصَرُّفُ والاجتهادُ : كقولك « اكتَسَبَ » أي :

---

(١) أبو محمد الحذلمي يصف راعياً . المنصف ١ : ٧٥ ومجالس ثعلب ص ٢٣٢ والجمهرة والمقاييس والصحاح واللسان والتاج (حرق) . وقبله :

يَظَلُّ تحتَ الفَنَنِ الوَرِيقِ

يقول : يقوم على رِجل واحدة ، يتطاول للأفنان ، ويجتذبها بالمحجن ، فينفضها للابل ، كأنه محروق . والمحروق : الذي انقطعت حارقته ، وهي عصب الورك .

تَصَرَّفَ واجتَهَد. فأما «كَسَبَ» فـ: أصاب[1] مالاً

والخامس [١٨ أ] أن تكون بمعنى «تَفَعَّلَ»: كقولك «ادَّخَل» و«ادَّلَجَ»، تريد: تَدخَلَّ وتَدَلَّجَ[2].

والسادس الخَطْفَةُ: كقولك «انتَزَعَ» و«استَلَبَ»: أخذه بسرعة. فأما «نَزَعَ» فهو تحويلك إياه. وكذلك «قَلَعَ واقتَلَعَ»[3] و«جَذَبَ واجتَذَبَ».

استفعَلَ: تكون[4] متعدّيةً، وغير متعدّية. فالمتعدّية نحو «استَحسنتُ الشيءَ». وغيرُ المتعدّية نحو «استَقدمَ» و«استأخرَ». وتكون مبنيّةً من [فِعْلٍ][5] متعدّ وغيرِ متعدّ. فالمبنيّةُ من متعدٍّ نحو «استَعصمَ» و«استعلَمَ»، هما مبنيّان من «عَصَمَ» و«عَلِمَ». والمبنيّةُ من غيرِ المتعدّي نحو «استَحسنَ» و«استقبحَ» هما مبنيانِ من «حَسُنَ» و«قَبُحَ». ولها خمسة معانٍ:

أحدها الإصابةُ: كقولك «استَجدتُه» أي: أصَبتُه جَيّداً. و«استكرمتُه» و«استعظمتُهُ»: أصبتُه كريماً، وعظيماً.

(١) م: فاتما كسب أصاب. (٢) تدلج: تدخل.
(٣) م: وابتلع. (٤) شرح الشافية ١: ١١٠ - ١١٢. (٥) من م.

والثاني الطلبُ : كقولك « استَعطيتُ العطيَّةَ » و « استَعتبْتُه » أي : طلبتُ له العُتبَى ، و « استَفهمتُهُ » أي طلبتُ منه أن يُفهِمَني .

والثالث التحوُّلُ من حال إلى حال : نحو « استنوقَ الجَمَلُ » و « استَتيَستِ الشّاةُ » .

والرابع بمعنى[1] « تَفَعَّلَ » كقولك[2] « تَمَظَّمَ واستَعظَمَ » و « تَكبَّرَ واستكبَرَ » .

والخامس بمعنى[3] « فَعَلَ » : كقولك « مَرَّ واستمرَّ » و « قَرَّ واستقَرَّ » .

افعالَّ : ولا يكون متعدّياً . وأكثرُ ما صِيغَ للألوان ، نحو قولك « اشهابّ » و « اسوادَّ » و « ابياضَّ » و « ادهامَّ ». وقد قالوا « املاسَّ » و « اضرابَّ » ، وليسا من اللون

افعَلَّ : هو مقصورٌ من « افعالَّ » ، لطول الكلمة . ومعناها كمعناها ، بدليل أنه ليس شيء من « افعلَّ » إلاّ يُقال فيه « افعالَّ » . إلاّ أنه قد تَقِلُّ إحدى اللغتين في شيء، وتكثر الأُخرى ؛ ألا ترى أنَّ طَرْحَ الألفِ من

---

(1) م : معنى . (2) م : كقولهم .
(3) ف و م : معنى .

« احمرَّ » و اصفرَّ » و « ابيضَّ » و « اسودَّ » أكثرُ ، وإثباتها في « اشهابَّ » و « ادهامّ » [و « اكهابّ » [1]] أكثر. وقد قالوا « ارقَدَّ في العَدْوِ » [2] و « ارعوَى » و « اقتوَى » [3] ، وكلّه « افعلّ » ، ولم يُسمع منهم في شيء من ذلك [4] « افعالّ » ، إلاّ أنه يجوز بالقياس . وهو أيضاً لا يتعدّى ، كما لا يتعدّى أصلُه الذي قُصِرَ منه .

افعَوَّلَ : يكون متعدّياً ، وغيرَ متعدٍّ . فالمتعدّي نحو « اعلوَّطَ المُهْرَ » [5] . وغيرُ المتعدّي نحو « اخروَّطَ السَّفَرُ » [6] و « اجلَوَّذَ » [7].

افعَوعَلَ : يكون [8] متعدّياً وغيرَ متعدٍّ . فالمُتعدّي نحو « احلَوليتُ الشيءَ » . قال الشاعر [9] :

فلمّا أتَى عامانِ ، بعدَ انفصالِهِ عنِ الضَّرْعِ ، واحلولَى دِماثاً يَرودُها

---

(1) من م . واكهابَّ : صار لونه الكهبة ، وهي غبرة مشربة سواداً
(2) ارقدّ : أسرع .
(3) اقتوى : خدم بطعام بطنه . م والمبدع : « اكتوى » . وانظر شرح الشافية ١ : ١١٢ في معاني افعالّ وافعلّ .
(4) م : هذا .
(5) اعلوط المهر : تعلق بعنقه وركبه .
(6) اخروط السفر : طال .
(7) اجلوذ السفر : طال . وانظر شرح الشافية ١ : ١١٢ .
(8) من المنصف ١ : ٨١ - ٨٢ حتى « اعشوشب » بتصرف يسير . وانظر شرح الشافية ١ : ١١٣ .
(9) حميد بن ثور ديوانه ص ٧٣ والكتاب ٢ : ٢٤٢ والمنصف ١ : ٨١ والصحاح واللسان والتاج (حلو) . والدماث : السهول اللينة . م : ولما أتى .

ورَوى أبنُ مِقْسَمٍ[1] عن ثعلب[2] :

لو كنتَ تُعطِي ، حينَ تُسألُ ، سامَحَتْ

لكَ النَّفسُ ، واحلَولاكَ كلُّ خَليلِ

وكذلك « اعرَورَيتُ الفرَسَ »[3]. وغير المتمدّي نحو « اغدَودَنَ[4] النَّبتُ » . ومعناه ـ على كلّ حالٍ ـ المبالغةُ، نحو « خَشُنَ واخشَوشَنَ » و « أعشَبَ واعشَوشَبَ » .

افعَلَلَّ : لا يكون متعدّياً أبداً ، نحو « اطمأنَّ » و « اقشعرَّ » .

---

(١) هو محمد بن الحسن بن يعقوب. مقرىء حافظ لأقوال الكوفيين . تاريخ بغداد ٢:٢٠٦ .

(٢) المنصف ١ : ٨٢ واللسان والتاج (حلو)

(٣) اعرورى : ركب . (٤) اغدودن : طال .

حُرُوفُ الزِّيَادَة

حُرُوفُ الزِّيَادَة

وأمّا حروفُ[1] الزيادة فعشَرةٌ ، ويجمعها قولك « أَمانٌ وتَسهِيلٌ » .

فإن قيل : ولِمَ سُمِّيتْ حروفَ الزيادة ، وهي قد تكون أصولاً ؟ فالجواب أنّ المراد بذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادةُ إلاّ منها ؛ ألا ترى أنه متى وُجِد حرفٌ في كلمة زائداً[2] لا بدّ أن يكون أحدَ هذه الحروف .

فإن قيلَ : فهلاّ زِدتُم في حروف الزيادة كافَ الخطاب ، التي في « تلك» و « ذاك »[3] ونحوها ، والشينَ اللاحقة للكاف التي هي ضمير المؤنث في الوقف ، نحو « أعطيتُكِشْ » و « أكرمتُكِشْ » ! فالجواب أنه لا يُتكلَّمُ في هذا الموضع ، من حروف الزيادة ، إلاّ فيما جعلته العرب كالجزء من الكلمة ، نحو همزة « أحمر » وتاء « تنضُب » وأشباه ذلك ؛ ألا ترى أنها من كمال الاسم ، كالدال من « زيد » ، لأنّ هذا الضرب هو الذي يُحتاج إلى إقامة الدليل على زيادته ، لمشاكلته الأصلَ في كونه من كمال البناء . فأمّا ما لم تجعله كالجزء مما زِيد معه فزيادته بيّنة ، لا يُحتاج إلى إقامة دليل عليها .

---

(١) الكتاب ٢ : ٣١٢ وشرح الشافية ٢ : ٣٣٠ - ٣٩٦ .

(٢) م : زائد .　　　(٣) م : ذلك .

فإن قيل : فإنّ الكاف قد تُزاد على أنها من نفس الكلمة ، فيقال «هِندِيّ وهِندِكِيّ» في معنى واحد ، وهو المنسوب [1] إلى الهند ، قال الشاعر [2] :

ومَقرونة ، دُهْم وكُمت ، كأنّها طَماطمُ ، يُوفونَ الوِفازَ ، هِنادِكُ

أي : منسوبون إلى الهند ! فالجواب أن « هِنديّاً » [3] و « هِندِكيّاً » من باب « سَبِط وسِبَطر » ، أعني مما تقارب فيه اللفظُ ، والأصلُ مختلفٌ ، لأنه لم يثبت [4] زيادة [١٨ ب] الكاف ، في موضع غيرِ هذا ، فيحملَ هذا عليه .

فإن قيل : فإذا كان الأمرُ على ما ذكرتَ فلِمَ أوردوا في حروف الزيادة اللامَ الزائدةَ ، في مثل « ذلك » ، والتاء الزائدةَ للتأنيث ، في مثل « قائمة » ، وهما ليسا كالجزء مما زيدا فيه ؛ ألا ترى أن « قائما » [5] اسمٌ كامل دون التاء ، وكذلك « ذلك » اسمٌ كاملٌ دون اللاّم ، لأنك تقول « ذاكَ » ؟ فالجواب عن ذلك شيئان :

أحدهما أنّ التاء الزائدة قد تكون ، في موضع ، من نفس الكلمة [6] نحو

---

(١) م : منسوب . (٢) كثير عزة . ديوانه ٢ : ١٣٧ وسر الصناعة ١ : ٢٨١ واللسان والتاج (هند) . والطماطم : جمع طمطم ، وهو الذي في لسانه عجمة لا يفصح . والوفاز : جمع وفزة ، وهي المكان المرتفع . (٣) م : هنداً .
(٤) م : لم تثبت . (٥) م : قائم . (٦) م : البناء

« عِفرِيت » ، وكذلك اللاّم في نحو [1] « عَبْدلٍ » [2] و « زَيدلٍ » [3].
فإنْ قيل : فإنَّ اللام في «عَبدلٍ» ليست من كمال الاسم ، لأنك تقول«عَبْدٌ»، وكذلك « زَيدلٌ » لأنك تقول « زَيْدٌ » ! فالجواب أنَّ الذي يقول « عبدلاً » و « زيدلاً » ليس « عبد » و « زيد » عنده باسمين كاملين ، بل هما بعضُ اسم ، بدليل جعلهما حرفي إعراب كالدال من « زيد » [4]. فلمّا كانا من نفس الحرف في بعض المواضيع ذُكرا مع حروف الزيادة .

والآخر أنَّ تاء التأنيث في مثل « قائمة » واللاّم في مثل « ذلك » بمنزلة ما هو من نفس الحرف . أمّا تاء التأنيث فلأنها قد صارت حرف إعراب . وأيضاً فإنك لو اسقطتها لاختلّت دلالة الاسم ، لأنه كان يُعطي التأنيث ، فإذا سَقطت منه لم يبقَ ما يدلُّ على التأنيث ، وصار مدلول الاسم شيئاً آخر . وقد تلزم في بعض المواضع نحو « رفاهية » [1] ، و « كراهية » ، و « طواعية » ، لا يجوز حذفها في شيء من ذلك . وأمّا اللاّم فإنها إذا زيدت في اسم المشار صار اسم الإشارة يقع على البعيد ، فإذا أسقطتها منه اختلّت [5] دلالته التي كانت له مع اللاّم ، وصار يعطى القريب ، نحو « ذا » .

---

(١) سقط من م . (٢) عبدل : عبد . (٣) زيدل : زيد .
(٤) سقط « بدليل جعلها حرفي إعراب كالدال من زيد » من م .
(٥) م : اختلفت .

فإن قيل : فلمَ أوردوا فيها الهاء، وهي لا تُزاد إلاّ لبيانِ الحركة، فلم تتنزّل منزلة الجزء مما زيدت فيه ؟ فالجواب أنّ المبرّد قد أخرجها لذلك من حروف الزيادة. وسنبيِّن كونها من حروف الزيادة في فصل الهاء[1]، إن شاء الله تعالى[2].

فتَبيَّنَ أنّ حروف الزيادة[3] ، التي يجب أن تُورَدَ هنا ، إنما هي العشَرةُ المتقدّمةُ الذِّكر . وما عدا ذلك ، من الحروف ، لا يزاد[4] إلاّ في التضعيف . فإنّ كلّ حرف يُضعَّفُ فإنّ أحدَ المُضعَّفين زائدٌ ، ما لم تقمِ الدّلالةُ على أصالتهما[5] . وذلك بأن يؤدي جعل أحدهما زائداً إلى بقاء الكلمة على أقلّ من ثلاثة أحرف ، نحو « ردّ » ، إذ لا بدّ من فاء وعين ولام[6] . وسنُفرد لذلك[7] باباً ، عقِبَ الفراغ من حروف الزيادة ، وسنُبيّن[8] فيه أيُّ الحرفين هو الزائد. فإن في ذلك خلافاً .

ولا يُزاد حرف من هذه الحروف إلاّ :

للإلحاق : نحو واو « كَوثَر » .

---

(١) م: « فالجواب أنها قد تزاد على أنها من نفس الكلمة في غير الوقف. وسنبين ذلك في فصل الهاء ». وانظر المقتضب ١ : ٥٦ بخلاف ما ذكر المؤلف. (٢) من م.
(٣) م : الزوائد .
(٤) م : لا تزاد .
(٥) ف : أصالته .
(٦) سقط « وذلك بأن ... ولام » من م .
(٧) م : وسيبين ذلك .
(٨) م : ونبين .

أو لمعنى : نحو حروف المضارعة .

أو للإمكان (١) : نحو همزة الوصل ، فإنها زيدت ليُتوصَّلَ بها إلى النطق بالساكن ، ونحو الهاء المزيدة ، فيما كان من الأفعال على حرف واحد، في الوقف ، نحو « فِهْ » و « عِهْ » . فإنه لا يمكن النُّطق بحرف واحد ، إذ لا أقلَّ من حرفٍ يُبتدأ به ، وحرفٍ يُوقَفُ عليه .

أو لبيان الحركة : في نحو ﴿ سُلطانِيَهْ ﴾ (٢) .

أو للمَدِّ : نحو « كتاب » و « عجوز » (٣) و « قضيب » . وإنما زيدت هذه الحروف ، ليزول معها قَلَقُ اللسان بالحَركات المجتمعة ، أو ليزولَ معها اجتماع الأمثال في نحو « شَدِيد » . ومما (٤) يدلّ على أنهم قد يزيدون الحرف ، للفصل بين المثلين ، قولهم في جمع قَرْدَدٍ « قَرادِيد » في فصيح الكلام . ولا تفعل [العرب] ذلك فيما ليس في آخره مثلان ، إلاّ في الضرورة ، نحو قوله : (٥)

[تَنفي يداها الحصَى في كلّ هاجرةٍ]   نفيَ الدّراهمِ تَنقادُ الصَّياريفِ

أو للعِوَض : نحو تاء التأنيث في « زنادقة » فإنها عِوَضٌ من ياء

---

(١) ف والمبدع : لامكان .   (٢) الآية ٢٩ من سورة الحاقة .
(٣) له معان كثيرة تبلغ الثمانين . انظر اللسان والتاج : عجز .
(٤) سقط حتى بيت الفرزدق من م .
(٥) الفرزدق . ديوانه ص ٥٧٠ والكتاب ١ : ١٠ .

« زَنادبق » [1] .

أو لتكثير الكلمة : نحو ألف : « قبَعْثرّى » [2] ونون « كَنَهْبُل »[3]، لأنه لا يمكن فيهما الإلحاق ، إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به . وإذا [4] أمكن أن تجعل الزيادة لفائدة كان أولى من حملها على التكثير ، إذ لا فائدة في ذلك . فلذلك جعلنا الحرف الزائد في كلمة لها نظير ، قد قابل الحرفَ الزائدَ منها حرفٌ أصليٌّ من ذلك النظير ، للإلحاق [١٩ أ] ، إلاّ أن يمنع من ذلك مانع .

وقد [5] تقدَّم ما يُعلم به أنّ الحرف ملحق في الأفعال ، عند ذكر الأفعال. وأما في الأسماء فإذا كان المزيد منها في مقابله حرف أصليّ ، من بناء آخر على وَفق[6] البناء الذي فيه الحرف الزائد، قضيت عليه بأنه للإلحاق ، إلاّ أن يكون ذلك الحرف ألفاً غير آخر ، أو ياء أو واواً حركةُ ما قبلهما من جنسهما، نحو « قضيب » و « عجوز » ، أو ميماً أو همزة في أوّل كلمة .

أمّا الألف فإنها لم يُلحَق بها حشوَ الكلمة ، لأنها لو جعلت للإلحاق لم تكن إلاّ منقلبة ، كما أنَّ ألف الأصل لا تكون إلاّ منقلبة . فإذا قدّرتها منقلبة

---

(١) م : زنديق .
(٢) القبعثرى : الجمل الضخم العظيم .
(٣) الكنهبل : شجر عظام .
(٤) م : ومها .
(٥) سقط من م حتى « لم يدغم مثل قردد » .
(٦) في حاشية ف : « وفق بالفتح لا غير » .

لم يخل من أن يكون الحرف الذي انقلبتْ عنه ساكناً أو متحرّكاً . فلا يُتصوَّر أن يكون ساكناً ، إذ لا موجب لإعلاله . ولا يُتصوَّر أن يكون متحركاً ، لأنه يؤدّي إلى تغيّر الملحق عن بناء ما أُلحق به ، وذلك لا يجوز . ولذلك احتملوا ثقل اجتماع المثلين في « قَرْدَدَ » ولم يدغموا ، لئلاّ يتغيَّر عن بناء ما أُلحق به ، وهو « جَعْفَر » ، فلا يحصل الغرض الذي قُصد به ، من تصيير الملحق على وفق الملحق به في الحركات والسّكنات وعدد الحروف . وأمّا إذا كانت طرفاً فيُتصور الإلحاق بها ، لأنها إذ ذاك تُقدَّر منقلبة عن حرف متحرّك. ولا يكون ذلك تغييراً لبناء الملحق عن أن يكون على مثال ما ألحق به ، لأنّ حركة الآخر ليست من البناء .

وأمّا الياء المكسورُ ما قبلها والواو المضمومُ ما قبلها فأُجريا في منع الإلحاق بهما مُجرَى الألف ، لشبههما بها في الاعتلال والمدّ .

وأمّا الهمزة والميم أوّلاً فلم يُلحق بهما، لأنّ العرب قد عزمت على زيادتهما أوّلاً ، إذا كان بعدهما ثلاثة أحرف أصول ، إلاّ فيما شذّ، على ما يُبيَّنُ في موضعه. فلمّا عزموا على ألاّ يكونا أصلين لم يستعملوهما في ذينك الموضعين للإلحاق، لأنّ في ذلك تقريباً لهما من الأصول ، وتنزيلاً لهما منزلتها ، فيكون ذلك نقضاً لما اعتزموه من زيادتهما . ومما يُبيّنُ لك أنهما ليسا للإلحاق وجودُ « أشدّ » و « مَفَرّ » في كلامهم ، والأصل « أَشْدَد » و « مَفْرَرَ » . فلو كانا

للإلحاق لم يُدغما كما لم يُدغم مثل «قَرْدَد»[1] .

فإن قال قائل[2] : ولأيّ شيء خَصّوا هذه الأحرف العشرة بالزيادة، من بين حروف المعجم ؟ فالجواب أنَّ أُمَّهاتِ هذه الزوائد ، والذي[3] هو زائد منها بحقّ الأصالة ، الواو والياء[4] والألف ، لكثرة دورها في الكلام واستعمالها ؛ ألا ترى أنه لا تخلو كلمة منها أو من بعضها ، أعني الحركاتِ : الضمّةَ والكسرةَ والفتحةَ ، لأنَّ الضّمةَ بعضُ الواو ، والكسرةَ بعضُ الياء ، والفتحةَ بعضُ الألف . ولمّا كانت أُمّهاتِ الزوائد لذلك كانت أكثر الحروف زيادةً ، على ما يُبيَّن بعدُ ، إن شاء الله .

وأمّا الهمزة والتاء والميم[5] والنون فزِيدت لشبهها بحروف العِلّة :

أمّا الهمزة فشبهُها بحروف العِلّة من جهة كثرة تغييرها ، بالتسهيل ، والحذف ، والبدل .

وأمّا التّاء فأشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيها ، ولذلك أُبدِلَت منها في مثل «تُراث» و «تُكأة» ، لأنهما من «وَرِثت» و «توكّأت» .

وأمّا الميم فمضارِعةٌ للواو أيضاً ، من جهة تقاربها في المخرج ، ومضارعةٌ

(١) ينتهي ههنا الخرم في م .
(٢) م : فان قيل .
(٣) سقط الواو من ف .
(٤) ف : الياء والواو .
(٥) م : والميم والتاء .

لحروف العلـّة كلّها، من جهة الغُنَّةِ التي فيها، الشبيهةِ باللّين الذي في حروف العِلـّة، لأنّ الغُنـّة فضلُ صوتٍ في الحرف، كما أنّ اللّين كذلك.

وأما النّون فأشبهت أيضاً حروفَ العلـّة، من جهة الغُنّة التي فيها.

ولمـّا كانت هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العلـّة كانت تليها في كثرة الزيادة، على ما يُبيَّنُ بعدُ، إن شاء الله تعالى.

وأمّا السين واللاّم والهاء فإنها زِيدت لشَبَهها بالحروف المشبَّهة بحروف (١) العلـّة:

أمّا اللاّم فمُشبِهةٌ للنّونِ، من حيث تَسطيل في مخرجها، حتى تلحق بمخرج النون، على ما يُبيَّنُ في الإدغام.

وأمّا السين (٢) فإنها تُشبه التاء، لهمسها [١٩ ب] وتقارب مخرجيهما.

وأمّا الهاء فمُشبِهةٌ للهمزة، من جهة تقارب مخرجيهما، لأنهما من حروف الحلق

ولمـّا كانت هذه الحروف لم تُشبِه حروف العلـّة، بل أشبهت المُشبَّهَ بها، لم تجيء مزيدةً إلاّ في ألفاظ محفوظة، وأماكنَ مخصوصة لا تتعدّاها. فهي أقلُّ الحروف زيادة لذلك.

---

(١) م: «لحروف». ف: زيدت لشبهها بالحروف المشبهة بالحروف المشبهة بحروف العلة.
(٢) م: التـاء.

ذكر الأماكن التي تزاد فيها هذه الحروف

باب اللام

أما اللاّم فإنها تُزاد في « ذلك » و « تلك » بفتح التاء وكسرها و « تالك » و « أولالك » و « هنالك » . والدليل ، على زيادتها في هذه الأشياء . قولهم في معناها « ذاك » و « تِيك » و « أولاك »[1] و « هناك » .

وتُزاد أيضاً في « عَبْدلٍ » وفي « زَيدلٍ » وفي « فَحْجَلٍ »[2] . فالدليل على زيادتها في « زيدل » أنّ معناه « زيد » ، وكذلك أيضاً « عبدل »[3] دليلُ زيادةِ لامِه كونُه في معنى « عَبْد » .

وزعم أبو الحسن[4] أنّ معنى « عبدل » : عبد الله . فعلى هذا تحتمل هذه اللاّم أن تكون زائدة على « عبد » من « عبد الله » . ويحتمل أن تكون هذه[5] اللاّم من « الله » فيكون « عَبْدَلٌ » على هذا اسماً مركّباً من« عبد» و « الله » ، كما فعلوا ذلك في « عبد الدار» و « عبد قيس »، فقالوا « عَبْدَرِيّ » و « عَبْقَسِيّ » . فلا تكون اللاّم على هذا زائدةً ، بل هي بعض اسم . إذ لو

---

(١) م : « أولئك » . وانظر المنصف ١ : ١٦٥ .
(٢) م : الفحجل : الذي في رجليه اعوجاج .
(٣) م : عبدل أيضاً
(٤) الأخفش الأوسط .
(٥) م : هذه .

جعلناها زائدة لوجب أن تكون الراء من «عَبْدَرِيّ» ، والقاف من «عَبْقَسِيّ» ، زائدتين، والراء والقاف ليسا من حروف الزيادة . وأمّا «فَحْجَلٌ» فالدليل على زيادة لامه أنه في معنى «الأَفحَج» .

وحكى[1] عليُّ بن سليمان ، عن أبي العباس المبرّد، أنه كان يقول : «العَثْوَلُ»[2] : الطويل اللحية، وهو مأخوذ من قولهم : ضِبْعانٌ أَعثَى ، وضَبُعٌ [عَثواءُ] ، إذ كانا كثيري [الشَّعر] . وكذلك يقال للرجل والمرأة . فاللاّم من «عَثْوَلٍ» زائدة [كما] أنها في «فحجل» كذلك .

فأمّا «فَيشَلَةٌ»[3] و «هَيقَلٌ»[4] و «طَيسَلٌ»[5] فيمكن أن تجعل اللاّم فيها[6] زائدةً، لأنه يقال «فَيْشَةٌ» في معنى «فيشلة» ، و «هَيْق» في معنى «هيقل»[7] ، و «طَيْسٌ» في معنى «طيسل» . ويمكن أيضاً أن تجعل اللاّم أصليّةً والياء زائدة ، لأنّ زيادة الياء أوسعُ من زيادة اللاّم، فتكون هذه الألفاظ متقاربةً وأصولُها مختلفة ، نحو «ضَيّاط[8] وضَيطار»[9]

---

(١) سقط من النسختين حتى قوله «في فحجل كذلك» . وألحقه أبو حيان بحاشية ف . وهو بخلاف يسير في التاج (عثل) . وعنه أثبتنا الكلمات المخرومة .
(٢) انظر الكامل ص ٤٦٩ . (٣) الفيشلة : رأس الذكر .
(٤) الهيقل : الظليم . (٥) الطيسل : الكثير من كل شيء . (٦) م : فيها .
(٧) م : يقال فيشه وهيق في معنى هيقل وفيشلة . (٨) الضياط : الرجل الغليط .
(٩) الضيطار : الرجل الغليط الضخم الاثيم . م : ضيطان .

و « سَبِط وسِبَطر » ؛ ألا ترى أنَّ الراء لا تزاد ، وأنَّ « ضَيَّاطاً وضَيطاراً » ، و « سبِطاً[1] وسِبَطْراً » : متقاربةٌ ، وأصولُها مختلفة.

ولا يُحمل « زيدل » إلاّ على زيادة اللاّم ، لأنَّ استعمال « زيد » أكثر من استعمال « زيدل » . فدلَّ ذلك على أنَّ « زيداً » هو الأصل ، وأن اللاّم زائدة .

وكذلك « فَحْجَلٌ » و « عَبْدلٌ » اللاّم فيهما زائدة ، ولا يجعلان من ذوات الأربعة ، ويجعل « عبد » و «أفحج » من ذوات الثلاثة ، فيكون من باب « ضَيَّاط وضَيطار » ، لأنَّ «عبداً» و « أفحج» هما الأصلان ، لكثرة استعمالهما، وقلّة « عبدل » و « فحجل » .

فأمّا « فَيشةٌ » و « فَيْشلةٌ » و « هَيقٌ » و « هيقَلٌ » و «طَيسٌ» و «طَيسَلٌ » فكلٌّ واحد من هذه الألفاظ قد كَثُرَ استعماله ، فلذلك ساغ تقديرُ كلٍّ واحد منهما أصلاً بنفسه .

وزعم محمد بن حبيب أنَّ اللاّم من « عَنْسَلٍ »[2] زائدة ، لأنه في معنى « عَنْس » . والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، من أنَّ لامه أصليّةٌ ، وأنه مشتقٌّ من « العَسَلان » وهو عدو الذئب ، والنون زائدة ، لأنَّ زيادة النون أسهلُ من زيادة اللاّم ، واشتقاقُهُ واضح لا تكلُّفَ فيه .

---

(١) سقط من م .

(٢) العنسل : الناقة السريعة

وأما «ازلغبَّ[1] الفرْخُ»، أي: «زَغَّبَ»[2] فلامه أصليَّة، لأنَّ «ازلغبَّ» في معنى «زَغَّبَ»[2] كثيرُ الاستعمال، فينبغي أن يُجعل أصلاً بنفسه[3]، ولا تُجعل اللاّم زائدة، لقلّة زيادة اللاّم. وبالجملة فإنَّ «ازلغبَّ» فِعْلٌ، ولا تُحفَظ[4] زائدة في فعل.

فهذه جملة[5] الألفاظ التي زيدت اللاّم فيها.

---

(١) ازلغب: شوّك ريشه، قبل أن يسودّ

(٢) ضبطت الغين في ف بالفتح والكسر معاً

(٣) م: برأسه.

(٤) أي: اللام.

(٥) سقط من م.

باب الهاء

وأمّا[1] الهاء فتُزاد لِبيان الحركة، في نحو «فِهْ» و«ارمِهْ». وزعم أبو العبّاس[2] أنها لا تُزاد في غير ذلك. ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد كما تقدَّمَ[3]. والصحيح أنها تُزاد في غير ذلك، إلاّ أنَّ ذلك قليلٌ جدّاً. فالذي زِيدت فيه، من غير ذلك: «أُمَّهَةٌ»[4] و«هِجْرَعَ» و«هِرْكَولةٌ» و«هِبْلَع»[5] و«أَهْراقَ» و«أَهْراحَ الماشيةَ».

أمّا «أُمَّهةٌ» ففيها خلاف. فمنهم من جعل الهاء فيه[6] زائدةً، ومنهم من جعلها أصليّةً. فالذي [٢٠ أ] يجعلها[7] زائدة يستدلُّ، على ذلك، بأنها في معنى «الأُمّ». قال[8]:

* أُمَّهَتي خِنْدِفُ، والياسُ أَبي *

---

(١) ف و م: أما. (٢) كذا ومثله في ص ٢٠٤ وسر الصناعة. وجاء في اللسان والتاج (أمم) خلاف ذلك.

(٣) انظر ص ٢٠٤ والمقتضب ١: ٥٦. (٤) م: أمهةٌ.

(٥) م: هجرع. (٦) كذا بتذكير الضمير.

(٧) ف: جعلها. (٨) قصيٌّ بن كلاب. شرح الشافية ٢: ٢٨٣ وشرح شواهدها ص ٣٠١ - ٣٠٨ والأمالي ٢: ٣٠٥ والسمط ص ٩٥٠ والعيني ٤: ٥٦٥ والمزهر ١: ١٧٩ والخزانة ٣: ٣٠٦ والجمهرة ٣: ٢٦٧ واللسان والتاج (أمم)

أي : أمي إلاّ أنَّ الفرق بين « أُمَّهة » أو « مّ » أنَّ « أُمَّهة » إنما تقع ، في الغالب ، على مَن يعقل . وقد تُستعمل فيما لا يَعقل ، وذلك قليل جدّاً ، نحو قوله (١) :

قَوَّالُ مَعرُوفٍ ، وفَعَّالُهُ عَقَّارُ مَثنَى ، أُمَّهاتِ الرِّباعْ

و « أُمّ » يقع ، في الغالب ، على ما لا يَعقل. وقد يقع على العاقل ، نحو قوله (٢):

لقد وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سَوءٍ على بابِ اسْتِها صُلُبٌ ، وشامُ

وممّا يدلّ أيضاً ، على زيادة الهاء (٣) في « أُمَّهَة » ، قولُهم « أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمومة » بغير هاء . ولو كانت أصليّةً لثبتت في المصدر .

والذي يجعلها أصليّةً يستدلّ على ذلك بما حكاه صاحب العين ، من قولهم « تأمَّهْتُ أُمّاً » . فـ « تأمّهتُ » : تفعّلتُ بمنزلة « تَنَبَّهتُ » ، مع أنَّ زيادة الهاء قليلة جدّاً ، فمهما أمكن جعلها أصليّة كان ذلك أولى فيها .

والصحيح أنها زائدةٌ ، لأنَّ « الأُمُومة » حكاها أئمة اللغة . وأمّا

---

(١) السفاح بن بكير وهو البيت ٥ من المفضلية ٩٢ . والرباع : ما نتج في أول النتاج .
(٢) جرير . ديوانه ص ٥١٥ . والشام : جمع شامة .
(٣) م : ومما يدل على زيادة الهاء أيضاً .

« تأمَّهتُ » فانفرد بها صاحب العين. وكثيراً[1] ما يأتي، في كتاب العين، مما لا ينبغي أن يُؤخذ به، لكثرة اضطرابه وخلله.

وأمّا « هِجْرَعٌ » و « هِبْلَعٌ » و « هِرْكَولةٌ » فزعم أبو الحسن أنّ الهاء فيها زائدة، واستدلّ على زيادتها بالاشتقاق. فأمّا « هِجْرَعٌ » فهو الطويل، فكأنه مأخوذٌ من « الجَرَع » وهو المكان السهل المنقاد. وأمّا « الهِبْلَعُ » فالأكُول، ففيه معنى البَلع. وأمّا « الهِركَولةُ » فهي التي تَرْكُلُ في مشيتها. فالهاء فيها[2] زائدة. وبعض العرب يقول « هِرَّكْلةٌ » و « هُرَكِلةٌ ». وينبغي أن تجعل الهاء فيها أصليّة.

والصحيح أنّ الهاء في « هِبْلَع » زائدةٌ، لوضوح اشتقاقه من البلع.

وأمّا « هِجْرَع » فوجه الجمع[3] بينه وبين « الجَرَع » ليس له ذلك الوضوح الذي لـ « هِبْلَع ». فينبغي أن تجعل الهاء أصليّة، وألاّ تُجعل من لفظ « الجَرَع ». على أنّ أحمد بن يحيى قد حكى « هذا أَهْجَرُ من هذا »، أي: أطولُ منه[4]. فيحتمل أن يكون من لفظ « هِجْرَع »، وحُذِفت لامه[5]. ويكون في قولهم « أهجَرُ من كذا » دلالةٌ على أصالة الهاء.

---

(١) م: وكثير. (٢) م: فيه. (٣) م: الحد.
(٤) سقط من م. وانظر مجالس ثعلب ص ٤٥٧ حيث زاد « وأحسن ».
(٥) يريد: اللام الثانية.

وأمّا «الهِركَولة» فقد حكى أبو عبيدة أنها الضَّخمةُ الأَوراكِ . فعلى هذا تكون الهاء أصليّةً، إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء، لأنه ـ على هذا ـ ليس مأخوذاً من «رَكَلَ». فإذا ثبت أنّ الهاء في «هِركَولة» أصليّة، عند من يجعله واقعاً على الضخمة[1] الأوراك، فكذلك ينبغي أن يُجعل[2]، إذا وقع على المرأة التي تركل في مشيتها، وألاّ يُجعل ذلك مشتقّاً من «ركلَ»، بل اسم للمرأة التي تركل في مشيتها، إذ قد[3] ثبتت أصالتها في موضع .

وكذلك «هُلَقِمٌ»، منْ قول الراجز[4] :

* هُلَقِمٌ، يأكلُ أَطرافَ النُّجُدْ *

ينبغي أن تكون الهاء فيه زائدة، لأنه من «اللَّقم». إلاّ أنه لا ينبغي أن يجعل مستدركاً على سيبويه، لأنه لا يحفظ في نثر . وأمّا «هِبْلَعٌ» فينبغي أن يجعل من الفوائت .

وأمّا «أهْراق» و «أهْراحَ الماشيةَ» فإن الهاء فيهما[5] زائدة، لأنهما في معنى «أَراقَ» و «أراحَ» .

فإن قيل : إنما ينبغي أن يُجعل هذا من البدل، لأنّ قياس[6] قول

---

(١) م : الضخم . (٢) ف : يحمل .
(٣) ف و م : «إذ وقد». وكذلك في ص ٥١٤ . وانظر ص ٣٠٧ و ٣٣٩ و ٦٧٨ .
(٤) اللسان والتاج (هلقم) . (٥) م : فيها .
(٦) سقط من م .

سيبويه[١] في « أسْطاع » : إنّ السين عوض من ذهاب حركة العين ، أن يكون الأمر في « أهْراق » و « أهْراح » كذلك ! فالجواب أنه ينبغي أن يجعل[٢] ذلك في باب البدل من وجه ، وفي باب الزيادة من وجه . وسنبيّنُ[٣] ذلك في فصل[٤] السين ، إن شاء الله تعالى .

---

(١) الكتاب : ٨ .
(٢) م : يورد .
(٣) م : وسيبين .
(٤) كذا والصواب « باب » .

وأمّا السين فتُزاد [1] في « استَفْعَلَ » وما تَصَرَّف منه ، من مضارع ، واسم فاعل ، واسم [2] مفعول ، ومصدر . و [3] تزاد أيضاً في الوقف ، لتبيين كسرة الكاف [4] من المؤنَّث، في لغة بعض العرب، نحو « مَرَرْتُ بِكِس » و « أكرمْتُكِس » . وزيادتها في هذين المكانين بيّنةٌ ، لا يُحتاج إلى إقامة دليل عليها . أمّا في الوقف فلكونها لم تجعل كالجزء مما دخلت عليه ، فبانت لذلك زيادتها . وأمّا في « استفعلَ » فلكونه أبداً مبنيّاً من فعل ثلاثيّ ، فبانت لذلك زيادتها [٢٠ ب] ، لوضوح ردّها إلى الثلاثيّ غير المزيد .

وأمّا [5] « استَخَذَ فلانٌ » ، من قول العرب « استَخَذَ فلانٌ أرضاً » ، ففي ذلك قولان

أحدهما أنه يجوز أن يكون في الأصل « اتَّخَذَ » وزنه « افتعل » من قوله تعالى [6] ﴿ لَتَخِذْتَ [7] عليهِ أجراً ﴾ ، ثم أبدلوا السين من التاء الأولى

---

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٢٠٩ – ٢١٤ .
(٢) ف : أو اسم .   (٣) سقط من م .
(٤) م : كسرة الكسرة .   (٥) م : فأما .   (٦) الآية ٧٨ من سورة الكهف .
(٧) قراءة أبي عمرو وابن كثير . انظر التبيان ٧ : ٧٦ . م : لاتخذت .

التي هي فاء [الكلمة] [١] ، كما أبدلوا التاء من السين في « سِتّ » ، لأنَّ أصلها « سِدْسٌ » بدليل قولهم « أَسداس » . فلمّا أبدلوا التاء من السين ، فقالوا « سِدْتٌ » ، أدغموا الدال في التاء . وإنما جاز ذلك ، لأنَّ السين والتاء مهموسان ، فجاز إبدال [٢] كلّ واحد منهما من الآخر ، بسبب ذلك .

والآخر أن يكون أصله « استَتخَذَ » على وزن « استفعلَ » من « تَخِذَ » أيضاً ، فحُذِفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل ، استثقالاً المثلين ، كما حذفوا التاء الأولى من « اتّقَى » ، كراهيةً لاجتماع المثلين أيضاً ، فقالوا « تَقَى يَتْقي » . قال الشاعر [٣] :

تَقُوهُ ، أيُّها الفِتيانُ ، إنّي   رأيتُ اللهَ قد غَلَبَ الجُدُودا

يريد : اتّقُوه . فعلى هذا تكون السين زائدة . وعلى الأول تكون بدلاً من أصل .

والصحيح من هذين القولين عندي الثاني ، لأنه قد ثبت حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين في « تقَى » ، وباطّراد إذا كانت المحذوفة زائدة في مثل « تَذَكَّرُ » و « تَفَكَّرُ » تُريد [٤] « تَتَذَكَّرُ » و « تَتَفَكَّرُ » .

---

(١) من م . وفي سر الصناعة : فاء افتعل .   (٢) م : فجا الدال .
(٣) خداش بن زهير النوادر ص ٤ والمنصف ١ : ٢٩٠ وسر الصناعة ١ : ٢١٠ وإصلاح المنطق ص ٢٨ والعيني ٢ : ٣٧١ .   (٤) م : يريد .

ولم يثبت إبدال السين من التاء ، بل ثبت عكسه . والبدل في مثل هذا ليس بقياس ، فيقال به حيث لم يُسمع . فلذلك كان الوجه الثاني أحسن الوجهين عندي ، لأنَّ فيه الحمل على ما سُمع مثله .

وأمّا « أَسْطاعَ » فالسين عند سيبويه (١) فيه عوض من ذهاب حركة العين منها . وذلك أنَّ أصله « أَطْوَعَ » ، فنُقِلتْ فتحة الواو إلى الطاء فصار « أَطَوْعَ » ، ثم قلبت الواو ألفاً ، لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ . ثم زيدت السين عوضاً من ذهاب الحركة من العين ـ وهي الواو ـ بجعلها على الفاء . وقد تعقّبَ المبرّدُ ذلك على سيبويه ، فقال : إنما يُعوّضُ من الشيء إذا فُقِدَ وذهب . فأمّا إذا كان موجوداً في اللفظ فلا . وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء .

والذي ذهب إليه سيبويه صحيحٌ . وذلك أنَّ العين لمّا سكنت توهّنتْ لسكونها ، وتهيّأت للحذف عند سكون اللام ، وذلك في نحو « لم يُطِعْ » و « أَطِعْ » و « أَطَعْتُ » . ففي هذا كلّه قد حُذِفَتِ العينُ ، لالتقاء الساكنين . ولو كانت العين متحرّكةً لم تحذف (٢) ، بل كنتَ تقول « لم يُطْوِعْ » و « أَطْوِعْ » و « أَطْوَعْتُ » . فزيدت السينُ لتكونَ عوضاً

(١) الكتاب ١ : ٨ .　　(٢) م : « لما حذفت » . وكذلك عبارة سر الصناعة .

من العين متى حُذفَت . وأمّا قبل حذف العين فليست بعِوضٍ ، بل هي زائدة . فلذلك ينبغي أن يجعل « أسْطاعَ » من قَبيل ما زيدت فيه السين ، بالنظر إليه قبل الحذف . ومن جعل « أسْطاع » من قَبيل ما السينُ فيه عِوضٌ فبالنظر إلى الحذف .

وكذلك الأمر في « أهْراقَ » و « أهْراحَ » أعني [1] : من أنه يَسوغ أن تُورَدا [2] في العوض ، بالنظر إليهما بعد الحذف ، وفي الزيادة بالنظر إليهما [3] قبل الحذف .

فإن قيل : فإن سيبويه قد جعل السين عوضاً من ذهاب حركة العين ، لا كما [4] ذهبتَ إليه من أنها عوض متى ذهبت [5] العين ! فالجواب عن ذلك [6] شيئان :

أحدهما أنه يمكن أن يكون أراد بقوله « مِن ذَهابِ حركة » أي : زادوا من أجل ذهابِ حركةِ العينِ . لأنّ زيادة السين ـ لتكون مُعدّة للعِوضيّة ـ إنما كان من أجل ذَهابِ حركةِ العين ، لأنّ ذهاب حركة العين

---

(١) م : غير .
(٢) م : تورد .
(٣) م : إليها .
(٤) م : العين كما .
(٥) م : حذفت .
(٦) م : هذا .

هو الذي أَوجب حذف العين ، عند سكون اللاّم .

والآخر أن يكون جَعلَ السين عوضاً من ذهاب حركة العين ، وإن كانت إنما هي عِوضٌ من العين ، في بعض المواضع[1] ، لأنَّ السبب في حذف العين إنما هو ذهاب الحركة . فأقام السَببَ مقامَ المُسبَّب . وإقامة السبب مقامَ المُسبَّبِ كثيرٌ جداً .

وقال الفرّاء : شَبَّهُوا « أَسْطَعتُ » بـ « أَفعَلتُ » . فهذا يدل من كلامه[2] على أنَّ أصله « استَطَعتُ » . فلمّا حُذِفَت التاء بقي على وزن « افعلت » ، ففُتِحت [٢١ أ] الهمزة وقُطِعتْ . وهذا الذي ذهب إليه غيرُ مَرضيّ ، لأنه لو كان بقاؤه على وزن « افعلت » بعد حذف التاء يوجب قطع همزته لما قالوا « اِسطاع » بكسر الهمزة وجعلها للوصل . واطّرادُ ذلك عندهم ، وكثرتُه ، يدلّ على فساد مذهبه .

فإن قيل : ما ذهب إليه سيبويه ، من[3] زيادة السين لتكون مُعدّة للعِوَض ، لم يثبت ، فينبغي أن يحمل « أسطاع » على ما ذهب إليه الفرّاء ! قيل : قد ثبت أنَّ العرب تزيد غير السين لذلك في « أَهْراق » و « أَهْراح » ، فيحمل « أسْطاع » على ذلك . وأما قطع همزة الوصل ، لأنَّ اللفظ قد صار على وزن ما همزته همزةُ قَطْعٍ ، فلم يستقرّ في موضع من المواضع .

---

(١) م : في موضع من المواضع (٢) سقط « من كلامه » من م . (٣) زاد في م : أنّ.

باب الهمزة

الهمزة[1] لا يخلو أن تقع أوّلاً ، أو غير أوّل . فإن وقعت غيرَ أوّل قُضي عليها بالأصالة ، ولا يحكم عليها بالزيادة إلاّ أن يقوم على ذلك دليل . وذلك أنّ الهمزة إذا وقعت غير أوّل ، فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، وُجِدت أصليّة ، ولم تُوجد زائدة ، إلاّ في ألفاظ يسيرة . وهي :

« شَمْأَل » و « شأْمَل »[2] بدليل قولهم « شَمَلَتِ الريح » . ولو كانت الهمزة أصليّةً لقالوا « شأْمَلَتْ » و[3] « شَمْأَلَتْ » .

و « جُرائض »[4] ، لأنهم قالوا[5] في معناه « جِرْواضٌ » .

و « حُطائط » ، لأنه الصغير ، المَحْطُوط عن قَدره المعتاد .

و « قُدائم » ؛ لأنه في معنى : قديم .

و « النِئْدُلان » ، لأنهم يقولون في معناه : « النِّيدُلان » . قال[6] :

---

(١) انظر سر الصناعة ١ : ١٢١ - ١٣٤ والكتاب ٢ : ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٢) الشمأل والشأمل : ريح الشمال (٣) م : أو .

(٤) الجرائض : الجمل الضخم (٥) م : بدليل قولهم .

(٦) سر الصناعة ١ : ١٢٥ والمنصف ١ : ١٠٦ واللسان والتاج (ندل) و (فرج) . والنفرجة : الجبان الضعيف . وفي النسختين : « قليل النيل » . وألحقت « ما » بحاشية ف .

نِفْرِجةُ الهَمِّ، قليلُ ما النَّيلْ   يُلقَى عليه النَّيْدُلانُ باللَّيلْ[1]

والنَّيدلان هو الذي يُسمَّى الكابوس .

و « ضَهْيأٌ » ، لأنهم يقولون في معناه « ضَهْياءُ » . وحروف « ضَهْياء » الأصول إنما هي الضاد والهاء والياء ، فكذلك « ضَهْيأٌ » المقصور . وأيضاً فإنَّ « الضهيأ » : المرأة التي لا تحيض، وقيل : التي لا ثدي لها . فهو ـ على هذا ـ مشتق من « ضاهَيتُ » أي : شابهت[2] . قال تعالى[3] ﴿ يُضاهُونَ قَولَ الذينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ ﴾ . فالهمزة ـ على هذا ـ زائدة .

وزعم الزَّجّاجُ أنه يجوز أن تكون همزة « ضَهيأ » أيضاً أصليَّةً ، وياؤه زائدة ، ويكون مشتقاً من « ضاهأتُ » أي :[4] شابهت ، لأنه يقال « ضاهيت » و « ضاهأت »[5] . وهو أولى به ، لأنّ أصالة الهمزة غيرَ أوّل أكثرُ من زيادتها . فيكون « ضهياء » الممدود عنده من « ضاهيت » أي : شابهت . و « ضَهيأ » المقصور من « ضاهأت » .

---

(١) م : « تفرجة » . وفي حاشية ف : « ويقال تفرجة بالتاء » .

(٢) فوقها في ف : شبهت .

(٣) الآية ٣٠ من سورة التوبة . وهذه قراءة عامة قراء الحجاز والعراق . تفسير الطبري ١٤ : ٢٠٧ .

(٤) سقط حتى « ضاهيت أي » من م .

(٥) وزعم بعض الكوفيين والبغداديين أن ضهيأ وزنها فعلل فهي رباعية وليس فيها زيادة . انظر تهذيب الألفاظ ص ٣٦٨ .

وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق ، إلاّ إنه يبقى في ذلك إثباتُ بناءٍ لم يستقرّ في كلامهم . وذلك أنّ الهمزة إذا جعلت أصليّة والياء زائدة كان وزن الكلمة « فَعْيَلاً » (١) ، وذلك بناء غير موجود في كلامهم، إلاّ أن يكون مكسور الفاء ، نحو « طِرْيَم » (٢) و « حِذْيَم » (٣) .

فإن قلتَ : وكذلك أيضاً جَعْلُ الهمزة زائدةً يؤدّي إلى بناءٍ غير موجود ، وهو « فَعْلاْ » ؛ ألا ترى أنه لم يجيء منه إلاّ « ضَهْيأْ » المختلفُ فيه ، والمختلف فيه لا يُجعل حُجّة . فإذا كان جعلها زائدة أو أصلاً يؤدّي إلى بناء غير موجود ، فالاصالة (٤) أولى ، لأنها أكثر ! فالجواب أنّ « فَعْلاْ » و « فَعْيَلاً » (١) ـ وإن كانا بناءين معدومين ـ ينبغي أن يُحمل منهما على « فَعْلاْ » ، لأنّ « فَعْيلاً » يظهر منهم اجتنابه ؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوّله نحو « حِذيم » (٥) و « طِرْيم » (٦) . ولم يظهر منهم ذلك في « فَعْلاْ » ، لأنهم لم يجتنبوا « فَعْلاْ » كما فعلوا ذلك بـ «فَعْيَل» . فثبت إذاً أنّ الذي ينبغي أن يُدّعَى فيه أنه «فَعْلاْ» ، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة ، لا ثاني لها . وأيضاً فإنّ الاستدلال على

---

(١) م : فيعلاً .
(٢) م : طيريم . والطريم : الطويل .
(٣) م : خديم . والحذيم : الحاذق .
(٤) م : فالأصل له .
(٥) م : خديم .
(٦) م : طيريم .

زيادة همزة « ضهيأ » بـ « ضهياء » الممدودة ، أو ما في معناها، أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافها ، وهو « ضاهأت » . فلذلك كان هذا المذهب باطلاً .

فهذه جملة ما جاءت فيه الهمزة زائدةً غيرَ أوّل .

فأمّا[1] « العَألَم » و « الخَأتَم » و « تَأبَلْ »[2] وأمثالها فالهمزة فيها بدل من الألف ، ولم تُزَد فيها الهمزة ابتداءً ، فينبغي [٢١ ب] أن تذكر في باب البدل .

فلمّا قلَّت زيادة الهمزة ، غيرَ أوّل ، وجب القضاء على ما لم يُعرف أصله ، ممّا الهمزة فيه غيرُ أوّل ، بالأصالة ، نحو « السَّأسَم »[3] و « اطمأنَّ » و « بُرائل »[4] ، وأمثال ذلك .

فإن وقعتْ أولاً فلا يخلو أن يكون بعدَها[5] حرفان ، أو أزيد . فإن كان بعدها حرفان خاصّةً كانت أصلاً ، إذ لا بدّ من الفاء العين واللام . وذلك نحو « أَخَذَ » و« أَكَلَ » و « أَمَرَ » .

وإن كان بعدها أزيد من حرفين فلا يخلو أن يكون بعدها أربعة أحرف :

---

(١) م : وأما
(٢) التأبل : الفحا ، كالكون والكسبرة ونحوها
(٣) السأسم : شجر .
(٤) البرائل : الديك .
(٥) ف : ما بعدها .

مقطوع بأصالتها فصاعداً ، أو ثلاثةٌ ، أو اثنانِ ، مقطوعٌ بأصالتهما ، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته ، أو محتملٌ للزيادة والأصالة .

فإن كان بعدها أربعة أحرفٍ مقطوع بأصالتها فصاعداً كانت أصلاً . وذلك نحو « إصطبل » و « إبرَيْسَم »[1] و « إبراهيم » و « إسماعيل » ؛ ألا ترى أنَّ الصاد والطاء والباء من « إصطبل » مقطوعٌ بأصالتها ، لأنها ليست من حروف الزيادة . وكذلك اللاّم ، لأنَّ المواضع التي تزاد فيها محصورة كما تَقَدَّم[2] . وليس « إصطبل » منها . وكذلك الباء[3] والراء والسين والميم من « إبريسم » ، والباء والراء والهاء والميم من «إبراهيم»، والسين والميم والعين واللاّم من « إسماعيل » . جميع ذلك أصل ، مقطوع بأصالته .

وإنما قُطِع بأصالة الهمزة في مثل هذا ، لأنَّ بنات الأربعة فصاعداً لا تلحقها الزيادة من أوّلها أصلاً ، إلاّ الأفعالَ نحو « تَدَحرجَ » ، والأسماءَ الجارية عليها نحو « مُدَحرج » . فلمّا كانت هذه الأسماء وأَمثالُها ليست من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال قُطِعَ بأنَّ الهمزة في أوّلها أصل .

وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها قُطع َبأنها زائدة . وذلك

---

(١) الابريسم : الحرير . وضبطت في ف بكسر الراء وفتحها معاً .
(٢) انظر ص ٢١٣ - ٢١٦ . (٣) م : الياء .

نحو « أفكَلٍ »[1] همزته زائدة . وإنما قضينا عليها بالزيادة لأنّ كلّ ما عرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدةٌ ، نحو « أحمر » و « أَصفر » و « أَخضر »[2]، وأمثال ذلك ؛ ألا ترى أنها مشتقّة من « الحُمرة » و « الصُّفرة » و«الخُضرة». فلمّا كانت كذلك فيما عُرِف اشتقاقه حُمِلَ ما جُهِلَ اشتقاقه على ما عُلِم ، فقُضِي بزيادة الهمزة فيه .

وإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، كانت الهمزة أصلاً ، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللاّم، كما تقدّم . وذلك نحو « آخِذٍ »[3] و « آمِرٍ »[4]؛ ألا ترى أنّ الألف مقطوع بزيادتها ، وأنّ الخاء والذال من « آخِذٍ »[3] ، والميم والراء من « آمِرٍ »، مقطوع بأصالتها[5] . فلذلك كانت الهمزة أصلاً فيهما ، وفي أمثالهما .

فإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما محتمل للأصالة[6] والزيادة ، قُضي على الهمزة بالزيادة ، وعلى ما عداها مما يحتمل الأصالة والزيادة بأنه أصليّ . وذلك نحو « أَبْيَن »[7] والألف من « إشْفىً »[8] و «أفعىً».

---

(١) الأفكل : الرعدة .
(٢) ف : وأخضر وأصفر .
(٣) م : أخذ .
(٤) م : أمر .
(٥) ف و م : بأصالتها .
(٦) م : يحتمل الأصالة
(٧) أبين : اسم رجل من حمير .
(٨) الاشفى : المخرز . م : أشقى .

فإنك ـ وإن لم يكن معك اشتقاقٌ ولا تصريف ـ تقضي بزيادة الهمزة ، وأصالة ما عداها . وذلك [أنّ] [١] « إشفى » [٢] و « أبيَن » و « أفعى » وأمثال ذلك، الهمزةُ في جميع ذلك زائدة، والياء من « أبين» والألف من « إشفى » [٢] و « أفعى » أصلان .

وإنما قُضِي بزيادة الهمزة ، في مثل هذا ، لأنّ جميعَ ما ورد من ذلك ، ممّا له اشتقاقٌ ، الهمزةُ فيه زائدة ، وما عداها أصلٌ ، نحو قوله « أغوَى منه » و « أَضوأُ منه » و « أَيْدَع» [٣] ، لأنّ «أغوَى» من الغَيّ ، و « أَضوأ » من الضّوء ، ويقولون « يَدَّعتُهُ » [٤] .

وكذلك جميع ما عرف له اشتقاق ، من هذا النوع ، همزته زائدة، وماعداها أصليّ ، إلاّ ألفاظاً قليلة شذّت من هذا النوع ، وهي « أَولَقٌ » [٥] و «إِمَّعةٌ» وأَيصَرٌ » [٦] و « أَرْطىً » [٧] [و « أيطَل »] [٨] . فلذلك حملنا ما ليس له اشتقاق ، نحو «أَفعى» و «إشفى» و « أبين » ، على الأكثر، فقضينا بزيادة الهمزة.

---

(١) سقط من النسختين . (٢) م : أشقى .
(٣) الأيدع : صبغ أحمر . وقيل هو الزعفران .
(٤) م : «يدعنه» . وفي حاشية ف : «صبغته بالزعفران» .وانظر المنصف ١ : ١٠٠ .
(٥) الأولق : الجنون . وانظر المنصف ١:١١٣ ـ ١١٨ . (٦) الأيصر : الحشيش .
(٧) الأرطي : نبات يدبغ به . (٨) سقط من النسختين. وانظر التعليقة التالية وص٢٣٨ .

فإن قيل: فما الدليل على أصالة الهمزة، في هذه الألفاظ الخمسة[1]؟ فالجواب [٢٢ أ] أنّ الذي يدل على أصالة الهمزة في « أيصر » أنهم يقولون في جمعه « إصار »، بإثبات الهمزة وحذف الياء، فدلّ على أصالة الهمزة وزيادة الياء. ولا يمكن أن تجعل هذه الهمزة بدلاً من ياء، فيكون أصله « يصار »، ثم أبدلت الهمزة من الياء، لأنّ الياء لا تبدل همزةً في أوّل الكلام.

والذي يدلّ على أصالة الهمزة في « إمّعة » أنك لو جعلتها زائدة لكان وزنها « إفعلة »، و « إفعلةٌ » لا يكون صفة أصلاً، إنما يكون اسماً غير صفة نحو «إشفىً» و « إنفحة »[2]. فدلّ ذلك على أنّ همزتها أصليةٌ، ويكون وزنها[3] « فعّلةً »، لأنّ « فعّلة » في الصفات موجود نحو «رجلٌ دِنّبةٌ»[4]. وأيضاً فإنك لو جعلت همزة « إمّعة » زائدة لكانت إحدى الميمين منه فاء، والأخرى عين، فيكون من باب «ددَنٍ»[5]، وهو قليل جدّاً، أعني أن تكون الفاء والعين من جنس واحد. فلمّا كان جعل الهمزة زائدة[6] يؤدّي إلى الدخول في هذا الباب القليل، وإلى إثبات مثال في الصفات لم يستقرّ فيها، قضي

---

(١) فوقها في ف عن نسخة أخرى «الأربعة». وانظر ص ٢٣٨.

(٢) الانفحة: شيء يخرج من بطن الجدي الرضيع أصفر، يعصر في صوفة مبتلة في اللبن، فيغلظ كالجبن. وضبطت في ف بتخفيف الحاء وتشديدها معاً، وسقطت من م

(٣) سقط من م

(٤) الدنبة: القصير. م: دنة.

(٥) الددن: اللهو واللعب.

(٦) سقط من م.

بأصالة الهمزة .

وأمّا « أرطى » فالدليل على أصالة الهمزة قولهم « أديمٌ مأروطٌ » أي : مدبوغ بالأرطى . فإثبات الهمزة في « مأروط » ، وحذف الألف ، دليل(١) على أصالة الهمزة وزيادة الألف . وحكى أبو عمر(٢) الجَرميّ « أديمٌ مَرْطِيٌّ » . فالهمزة ـ على هذا ـ زائدة ، والألف أصل .

وأما « أَولق » فالذي يدلّ على أصالة الهمزة[فيه]، وزيادة الواو ، قولهم « أُلِقَ الرَّجلُ » إذا أصابه الأَولق . فقولهم « أُلِق » بإثبات الهمزة ، وحَذْفِ الواو ، دليلٌ على أصالة الهمزة وزياد الواو .

فإن قيل: فلعلّ هذه الهمزة بدل من الواو ، والأصل « وُلِق» ، نحو قولهم في « وُعِدَ الرَّجلُ » « أُعِدَ » ! فالجواب أنه لو كان من قبيل « أُعِد » لقالوا « وُلِقَ » كما يقولون « وُعِدَ » . فالتزامهم الهمزة في « أُلق » دليل على أنها أصل . وأيضاً فإنهم قالوا « رَجلٌ مألوقٌ » ، ولو كانت الهمزة زائدة لقالوا « مَولوقٌ » بالواو . ولا يُتصوَّرُ أن تُقدَّرَ الهمزة في « مألوق » بدلاً من الواو ، لأنّ مثل هذه الواو لا تُقلب همزة . وسيُبيَّنُ ذلك في البدل .

وزعم الفارسيّ(٣) أنّ « أولقاً » يحتمل ضربين من الوزن : أحدهما

---

(١) م : دلالة . (٢) صالح بن إسحاق ، فقيه انوي نحوي بصري . بغية الوعاة ص ٢٦٨ . م : أبو علي (٣) ف : « أولق » .

ما قدَّمناه من أنه « فَوعَل » وهمزته أصل ، من « تألَّقَ البَرقُ ». والآخر[1] أنه « أَفعَل » وهمزته زائدة ، من « وَلَقَ » إذا أسرع ، لأنَّ « الأَوْلق » : الجنون ، وهي توصف بالسرعة .

فإن قيل : فكيف أجاز ذلك ، مع قولهم « أُلِقَ » و « مألوقٌ » ؟ فالجواب أنه يجعل الهمزة منهما[2] بدلاً من الواو ، والأصل « وُلِقَ » و « مولوقٌ » . ويجعل هذا من قَبِيل البدل اللازم ، فتكون الواو من « وُلِقَ » لمَّا أُبدلت همزةً لانضمامها أجريت هذه الهمزة مُجرى الأصليَّة ، فقالوا « مألوقٌ » . فيكون ذلك نظير قولهم « عِيدٌ » و « أعيادٌ » ؛ ألا ترى أنَّ « عيداً » من « عادَ يعود » ، وأنَّ الأصل فيه « عِوْدٌ » ، فقُلبت الواو ياءً ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، فقيل « عِيدٌ » . وكان ينبغي ، إذا جمعنا ، أن نقول في جمعه « أَعواد » بالواو ، لزوال الموجب لقلب الواو ياءً ، كما قالوا في جمع « رِيح » . « أَرواح » بالواو ، لزوال موجب قلبها ياءً في « ريح » ، وهو سكونها وانكسار ما قبلها . قال[3] :

* تَلُفُّهُ الأَرواحُ ، والسُّمِيُّ *

---

(١) نسب ابن جني هذا المذهب في الخصائص ١ : ٩ إلى أبي إسحاق الزجاج . وانظر ص ٤٢ .

(٢) م : فيها .

(٣) العجاج . ديوانه ص ٦٩ والصحاح واللسان والتاج (سمو) . والسمي : جمع سماء .

إلا أنهم لمّا أبدلوا الواو ياءً في «عِيد» أجروا هذه الياء مُجرى الأصليّة.

إلاّ أنَّ هذا النوع من البدل ـ أعني اللاّزم ـ قليلٌ، وأصالة الهمزة أيضاً، إذا وقعت أولاً في مثل هذا، قليل، فتكافأ الأمران عنده، فلذلك أجاز الوجهين.

والصحيح أنَّ «الأولق»[1] همزته أصليَّة، ولا ينبغي أن يحمل على باب «عِيد وأعياد»، لأنَّ مثل هذا الباب قد سُمع فيه الأصل، فتقول «عِيدٌ وأعواد». ولم يقولوا «وُلِق»[2] ولا «مولوقٌ»، في موضع من المواضع. فلذلك وَجب حمل «أولقٍ» على أن همزته أصليّة.

ويجوز أيضاً في «أولقٍ» أن يكون «فَوعَلاً»، عند من يجعله مشتقاً من «وَلَقَ». ويكون أصله «وَوْلَقاً» [٢٢ ب]، فأُبدلت الواو الواحدة همزة، ولزم على قياس كلّ[3] واوين يجتمعان في أوّل الكلمة[4]. إلاّ أنَّ الأَولى، عند من يجعله[5] مشتقاً من «وَلَق»، أن تكون الهمزة زائدة، ويكون وزنه «أَفعَل»[6]، لأنَّ «أَفْعَل» أكثرُ من «فَوعَل». وأيضاً فإن الهمزة ينبغي أن يُوقَفَ فيها مع الظاهر، ولا يُدَّعَى أنها مُبدلةٌ من الواو.

---

(١) م: أولق.
(٢) م: وَلق.
(٣) م: على كل قياس
(٤) م: أول كل كلمة.
(٥) م: يجعلها.
(٦) ف: أفعلاً.

وأمّا[1] «أيطَلٌ» فالذي يدلّ على أصالة همزته، وزيادة يائه، قولهم في معناه: «إطل». فيحذفون الياء ويثبتون الهمزة. ولو كانت الهمزة هي الزائدة لقيل «يطِلٌ» بالياء. ولا يمكن أن يُدّعى أنّ الهمزة بدل من الياء، لما ذكرناه، من أنّ الياء لا تبدل همزة أولاً.

(١) سقطت بقية الباب من م. وفي حاشية ف: «سقط من هنا إلى آخر الباب في نسخة الخفّاف والخزرجي».

باب الميم

الميم[1] لا تخلو أن تقع أوّلاً، أو غيرَ أوّل. فإن وقعت غيرَ أولٍ قُضِي عليها بالأصالة. وذلك أنها إذا وقعت غير أوّل، فيما يُعرفُ له اشتقاق، وُجِدت أصليّة. نحو «شأمل» و «كريم» وأمثالهما، مما لا يُحصى كثرة؛ ألا ترى أنّ «شأملاً» ميمُه أصليَّةٌ، بدليل قولهم «شَمَلَتِ الريحُ»، وأنّ «كريماً» كذلك، لأنه من «الكَرَم». ولم توجد زائدة إلاّ في أماكن محصورة، تُحفَظُ، ولا يُقاس عليها. وهي:

«دُلامِصٌ» و «دُمالِصٌ» بمعنى برّاق. قال[2] الأعشى[3]:

إذا جُرِّدَتْ، يوماً، حَسِبْتَ خَمِيصةً
عليها، وجِرْيالَ النَّضِيرِ، الدُّلامِصا[4]

أي: البَرّاق. وقد تُحذَفُ الألفُ منها تَخفيفاً، كما تُحذف من «عُلابِط»[5]. فيقال «دُلَمِصٌ» و «دُمَلِصٌ». والدليل على زيادة الميم فيهما

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٣٤٠ و ٣٥٢ .

(٢) ف : وقال .

(٣) ديوانه ص ١٠٨ . والخميصة : كساء معلم، شبه شعرها به . والجريال لون الذهب. والنضير : الذهب .

(٤) ف : «النضار» . وقد صوبت في الحاشية كما أثبتنا .

(٥) العلابط: اللبن الخاثر الغليظ المتلبد .

أنهما مشتقان من « الدَّلِيص » وهو البريق[1] .

و « قُمارِصٌ » ، لأنه يقال « لبنٌ قُمارصٌ » بمعنى : قارص .

و « سُتْهمٌ »[2] و « زُرْقُمٌ »[3] و « فُسْحُمٌ »[4] ، لأنها من الزُّرقة والأستَهِ والفُسحة .

و « ضِرْزِمٌ » و « دِرْدِمٌ » و « دِلْقِمٌ » و « دِقْعِمٌ » و « حُلْكُم »[5] و « خِضْرِمٌ » ، لأنّ « دِردِماً »[6] من « الأَدْرَد » ، وهو الذي تكسَّرت أسنانه . و « الحُلكم » : الشديدُ السوادِ . فهو من « الحُلكة » وهي السواد . و « الدِّقعِم » : الترابُ . فهو من « الدّقعاء » . و « الدِّلقِم » : الناقة التي تكسَّرت أسنانها فاندلق لسانها ولعابها . ولذلك قالوا « سيف دَلُوق » إذا كان لا يثبت في غمده . و « الضِّرزِم » بمعنى « الضِّرِزّ » وهو الشديد البخيل . و « خِضرِم » : البحر ، سُمّي بذلك لخضرته[7] .

و « خَدْلَمٌ »[8] و « شَدْقَمٌ » و « شَجْعَمٌ » ، لأنّ « خَدلاً » بمعنى

---

(١) م : البرق .
(٢) انظر المنصف ١ : ١٥٠ - ١٥١ . والستهم : العظيم الاست .
(٣) الزرقم : الشديد الزرقة . (٤) الفسحم : الواسع الصدر .
(٥) ضبط في م بكسر الحاء والكاف هنا وفيما يلي .
(٦) الدردم : الناقة المسنة . (٧) سقط تفسير الخضرم من م .
(٨) الخدلم : الغليظة الساق المستديرتها ، والممتلئة الأعضاء .

« خَدلةٍ » . قال [1] :

ليستْ برَسحاءَ ، ولكنْ سُتهُمِ ... ولا بِكَرواءَ ، ولكنْ خَدلَمِ

و « الشَّدْقَمُ » بمنزلة الأَشدقِ ، وهو العظيم الشِدق . و « الشَّجعَمُ » لتأكيدهم به « الشُجاع » ، في مثل قوله [2] :

* الأُفعوانَ ، والشُجاعَ ، الشَّجْعَما *

فهو من لفظه ، وفي معناه .

وزيدت أيضاً في [3] المضمرات ، في « أنتما » و « أُنتم » ، و « قُمتُما » و « قُمتُم » ، و « ضَربَكما » و « ضَربكم » ، و « هما » و « هم » ، علامةً على تجاوز الواحد ، ثم لحقت بعد ذلك الألفُ علامةً على التثنية ، والواو علامةً على الجميع . والدليل على زيادتها في ذلك أنه [4] قد تقرّر أنّ ما قبل الميم اسم ، إذا [5] لم تُرِدِ التثنيةَ ولا الجمعَ

وزيدت، من الأفعال ، في « تَمَسكنَ » و « تمَدرَعَ » [6]

(١) المنصف ٣ : ٢٥ والصحاح واللسان والتاج (كرا) و (خدل) و (زلل) واللسان والتاج (زرق) . والرسحاء : القليلة لحم الألية والفخذين . والكرواء : الدقيقة الساقين والذراعين . وقال ابن بري : « صوابه أن ترفع قافيته » . اللسان (كرا) .

(٢) خرجناه في شرح اختيارات المفضل ص ٥٤٦ .

(٣) الأنسب أن تكون «من» . انظر الفقرة التالية .

(٤) سقط من م . (٥) م : إذ . (٦) تمدرع : لبس المدرعة .

و « تَمَندلَ »[1] و « تَمَنطقَ »[2] و « تَمَسلَمَ » و « تَمَولَى علينا » و « مَرْحبَكَ اللهُ ومَسهلَكَ »[3]. وقد حُكِي «مَخرَقَ» و « تَمخرقَ » ، وضعَّفها ابن كَيسان ، والصحيح أنهما لم يثبتا من كلام العرب[4]. والدليل على زيادتها في الأفعال أنّ « تمسكن » من لفظ « المسكين » ، والميم في « مسكين » زائدة . وكذلك « تمدرع » من لفظ « المِدرَعة » ، والميم في « المدرعة » أيضاً زائدة . وأيضاً فإنَّ أكثر كلام العرب « تَسكَّنَ » و « تَدرَّع » . و«تَمندل» من « المِنديل » ، والميم في « المنديل » زائدة . و « تَمنطقَ » من « النِّطاق » . و « تَمسلَمَ » أي : صار يُدعَى مَسلَمة[5] بعد أن كان يدعى بخلاف ذلك . فهو من لفظ «مَسلَمة» ، والميم في «مَسلمة» زائدة . وكذلك « تَمَولَى علينا » أي : تَعاظَم علينا . فهو من لفظ « المولى » ، والميم في « المولى » زائدة . و « مرحَبَكَ اللهَ ومَسهلَك » من « الرُّحْبِ » و « السَّهلِ » .

وزعم بعض النحويين أنَّ الميم في « هِرماس » و « ضُبارِم » و « حُلقُوم » و « بُلعُوم » و « سَرْطَم » و « صَلْقَم » [٢٣ أ] و « دُخْشُم » و «جُلْهُمة» زائدة ، لأنَّ « هِرماساً » من أسماء الأسد ، وهو يوصف بأنه هَرَّاس ، لأنه يَهرِس فريسته . و « ضُبارِم » : الأسد الوثيق ، فهو من « الضَّبْرِ » وهو

(١) تمندل : تمسح بالنديل (٢) تمنطق : شد على وسطه النطاق أو المنطقة .
(٣) كلمة ترحيب (٤) انظر المنصف ١ : ١٣٠ .
(٥) كذا ، والمشهور أنه يدعى مُسلماً . المنصف ١ : ١٠٨ واللسان والتاج (سلم) .

شدّة الحَلْق. و «الحُلقوم» من الحلق. و «البُلعوم»: مجرى الطعام في الحلق، فهو راجع لمعنى البلع. و «السَّرْطَم»: الواسعُ السريعُ الابتلاع، فهو من «السَّرْط» وهو الابتلاع. و «الصَّلْقَم»: الشديدُ الصُّراخ، فهو من «الصَّلْق»، لأنّ «الصَّلْق»: الصياح. و «دُخْشُم» و «جُلهُمة»: اسمان علمان. فأمّا «دُخْشُم» فمشتقٌّ من «دَخِش يَدخَشُ» إذا امتلأ لحماً[1]. وأمّا «جُلهُمة» فمن «جَلْهة[2] الوادي وهو ما استقبلك منه.

وينبغي عندي أن تُجعل الميم في هذا كلّه أصليّةً. وذلك لأنّ زيادة الميم غيرَ أوّلٍ قليلةٌ، فلا ينبغي أن يُذهب إليها، إلاّ أن يقود[3] إلى ذلك دليلٌ قاطع. وليستْ هذه الألفاظ كذلك

أمّا «هِرماسٌ» فهو من أسماء الأسد، وليس بصفة مشتقّة[4] من «الهَرْسِ». فلعلّه اسمٌ مُرتجلٌ، وليس مشتقّاً من شيء، إذ قد يُوجد من الأسماء ما هو بهذه الصفة. أعني: ليس بمشتق من شيء.

وكذلك الأمر في «دُخشُم» و «جُلهُمة»، لأنّها اسمان علمان، والأعلام قد يكون فيها المرتجل، وإن كان أكثرها ليس كذلك

(١) في النسختين: غماً.
(٢) م: «جلهمة». وانظر المنصف ١:١٥١.
(٣) م: يقوم.
(٤) ف: فتشتقه.

وأمّا « ضُبارِم » فقد يكون بمعنى : جَرِيء. يقال : رجلٌ ضُبارمٌ ، أي : جريء على الأعداء . فلعلّ الأسد الوثيق وُصف بـ « ضبارم » ، لجرأته ، فلا يكون على هذا مشتقّاً من « الضَّبر » ، لأن الضبر لا يكون بمعنى الجرأة.

وأمّا « الحُلقوم » فليس أيضاً بصفة مشتقّةٍ من لفظ « الحَلْق » ، فيلزمَ أن تكون الميم زائدة . بل هو اسم، فيمكن أن يكون بمعنى الحلق، وتكون ذاته مخالفةً لذات « حَلْق »، فيكون من باب « سَبِط وسِبَطر » ، لا سيما وقد قالوا « حَلقمَهُ حَلقَمةً » إذا قطع حُلقومَه ، فأثبتوا الميم في تصريفه .

وكذلك « البُلعوم » أعني أنه ليس بصفة مشتقّة من « البَلْع » ، بل هو اسم ـ كما ذكرنا ـ لمجرى الطعام في الحلق . فلعله اسمٌ له ، لا من حيث لُحِظَ فيه معنى « البَلْع » ؛ ألا ترى أنّ البياض الذي في طرف فم الحمار يُسمّى « بُلعُوماً » ، وإن لم يكن رُجوعه إلى معنى « البَلْع » . فكذلك ينبغي ألاّ يُجعل [1] بالنظر إلى مجرى الطعام في الحلق .

وأمّا « الصَّلقَم » فيمكن [2] أن يكون غيرَ مشتقٍّ من « الصَّلْق » ، لأنهم يقولون « جَملٌ صَلقَمٌ » أي : ضخم . فلعلّ الشَّديدَ الصياح قيل له

(١) ف و م : « أن يجعل » . وصوب في حاشية ف عن نسخة الخفاف كما أثبتنا .
(٢) م : فممكن .

« صَلْقَمْ » ، لضخامة صوته ، لا لأجل الصراخ نفسه. إذ قد وقع هذا اللفظ على ما ليس براجع لمعنى « الصّلْق » ، وهو الضخم من الإبل .

وأمّا « السَّرطَم » فإنه يحتمل [1] ـ وإن كان واقعاً على الواسعِ الحلَقِ ، السريعِ الابتلاعِ ـ ألاّ يكون مشتقاً من « السَّرْط » بمعنى البلع ، لأنهم قد يوقعون « السّرطَم » على القول اللـيّـنِ ، فيكون الرجل الواسع الحلق وُصف بـ « سَرطَم » ، لسهولة الابتلاع في حلقه [2] ولينه عليه ، لا لنَفْسِ « السَّرْط » الذي هو الابتلاع ، كما أنَّ « السَّرطَم » إذا عُني به القول اللَّيِّنُ ليس براجع لمعنى « السّرط » .

فإذا أمكن في هذه الألفاظ حملُها على ما ذكرتُ لك كان أولَى من جعل الميم زائدة غيرَ أوَّلٍ ، لقلَّة ما جاء من ذلك .

وزعم أبو الحسن، وأبو عثمان المازنيّ [3] ، أنَّ « دُلامِصاً » [4] من ذوات [5] الأربعة ، وأنَّ معناه كمعنى « دَلِيص » [6] ، وليس بمشتقٍّ منه ، فجعلاه من باب « سَبِط وسِبَطر » . والذي حملهما على أن يقولا ذلك في

---

(١) م : يجعل .

(٢) م : حقه .

(٣) انظر المنصف ١ : ١٥٢

(٤) الدلامص : البراق . وانظر ص ٢٣٩.

(٥) سقط من م .

(٦) الدليص : الدرع البراق اللينة .

« دلامص » ، ولم يقولاه في « زُرقُم » و « ستهُم » وأشباههما ، قلّةُ مجيء الميم زائدة حَشواً ، بل إذا جاءت زائدة غيرَ أوّلٍ فإنما[1] تُزاد طرفاً. وكذلك ينبغي أن يكون « قُمارِص »[2] عندهما .

وبالجملة ليس « دلامص» مع « دَلِيص » كـ « سِبَطر » مع « سَبِط»[3]، لأنّ الذي قاد إلى ادّعاء أنّ « سَبِطاً » و « سِبَطْراً » أصلان مختلفان أنّ الراء لا تحفظ زائدة في موضع . وأمّا الميم فقد جاءت زائدة، طرفاً غيرَ أول ، فيما ذكرنا ، وحشواً في « تَمسكنَ » وأخواته ، وأوّلاً فيما لا يحصى كثرةً. فإذا دلّ اشتقاقٌ على زيادتها فينبغي أن تجعل زائدة ، إذ باب « سَبِط وسِبَطر » قليل [٢٣ ـ ب] جدّاً ، لا ينبغي أن يُرتكبَ ، إلاّ إذا دعت إلى ذلك ضرورة .

وإن وقعت أولاً فإنها بمنزلة الهمزة . فلا يخلو أن يكون بعدها حرفان ، أو أكثر .

فإن كان بعدها حرفان قُضي على الميم بالأصالة ، إذ لا بد للكلمة من فاء وعين ولام ، لأنّ ذلك أقلّ أصول الأسماء المتمكّنة والأفعال . وذلك نحو

(١) ف : إنما .
(٢) القمارص : القارص .
(٣) ف : كسبط مع سبطر .

«مَلْك» و «مَسْح» وأمثالهما

وإن[1] كان بعدها أكثر فلا يخلو ن يقع بعدها أربعة أحرف[2] مَقطُوع بأصالتها، أو ثلاثةٌ مقطوع بأصالتها، أو اثنان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته، أو محتملٌ للأصالة والزيادة.

فإن كان بعدها أربعةُ أحرفٍ مقطوعاً[3] بأصالتها قُضِي على الميم بالأصالة، إلاّ في الأفعال[4] والأسماء الجارية عليها. وإنما كان الوجه ذلك، لأنّ الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أوّلها، إلاّ في النوعين المذكورين. وأمّا بنات الخمسة فلا يلحقها من أوّلها زيادة أصلاً[5]، لأنها لا تكون فعلاً، وذلك نحو «مَرْزَنْجُوش»[6]، ينبغي[7] أن تكون الميم فيه أصليّة وكذلك كلُّ ما جاء من هذا النحو[8].

وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوعاً بأصالتها قُضي عليها بالزيادة، لأنّ كلّ ما جاء من ذلك، مما يُعرف له اشتقاق، توجد الميم فيه زائدة، نحو «مَلهىً» و «مَضْرِب» وأمثال ذلك، ممّا لا يُحصى كثرةً. ولم تجيء أصليّة، إلاّ في

---

(١) ف : فإن (٢) م : حروف .
(٣) م : مقطوع . (٤) كذا ! والميم لاتزاد في أول الأفعال الرباعية .
(٥) م : فلا تلحقها زيادة في أولها . (٦) المرز نجوش : نبت .
(٧) ف : نحو الجفنئظ .وهو كل شيء يصبح على شفا الموت ، فينبغي .
(٨) م : من نحو هذا

« مُغرُودٍ »[1] و « مُغفُور »[2] و « مَراجِل »[3]

فالدليل على أصالتها في « مراجل » ثباتها في تصريفه ، فقالوا « المُمَرجَل » . قال[4] :

* بِشِيَةٍ ، كَشِيَةِ المُمَرجَلِ *

وكذلك « مُغفُور »، لأنّ الميم قد ثبتت في تصريفه ، قالوا[5] « ذَهَبُوا يَتمغفَرُون » أي : يجمعون المُغفُور ، وهو ضرب من الكمأة[6]

وأمّا « مُغرود » فيدلّ على أصالة ميمه أنه ليس من كلامهم « مُفعول » ، وفيه « فُعلُول » .

فإذا جاء ما لا يُعرف اشتقاقه قُضي بزيادة الميم فيه ، حملاً على الأكثر مما عُرف له اشتقاق نحو « مأسَل »[7] ينبغي[8] أن يُقضى بزيادة الميم فيه

---

(١) المغرود : ضرب من الكمأة . وفي حاشية ف : «ذكر في الأبنية أن وزنه مفعول وأن الميم زائدة» . انظر ص ١٠٨ .
(٢) المغفور : صمغ شبيه بالناطف .
(٣) المراجل : ضرب من برود اليمن .
(٤) العجاج . ديوانه ص ٤٥ والكتاب ٢:٣٤٥ وشرح الشافية ٢:٣٣٧ وشرح شواهدها ص ٢٨٥ – ٢٨٦ . والمرجل : ضرب من ثياب الوشي
(٥) م : فقالوا .
(٦) كذا ! والمغفور ليس من الكمأة في شيء .
(٧) مأسل : اسم موضع .
(٨) ف : فينبغي .

وفي أمثاله ، وإن لم يُعرف له اشتقاق[1] .

وإن كان بعدها حرفان مقطوعٌ بأصالتهما ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، قضيتَ على الميم بالأصالة ، إذ لا أقلّ من ثلاثة أحرف أصول ، كما تقدّم . وذلك نحو « مالِكٍ » و « ماسِحٍ » وأمثال ذلك ؛ ألا ترى أنّ الألف مقطوع بزيادتها . وإذا[2] كان كذلك وجب أن تكون الميم أصليّة .

وإن كان بعدها حرفان مقطوعاً بأصالتهما ، وما عداهما محتمل الأصالة والزيادة ، قُضي على الميم بالزيادة ، لأنّ كل ما عُرف له اشتقاق من ذلك وُجدت الميم فيه زائدةً ، ولم تُوجد أصليّة ، إلاّ في ألفاظ محفوظة . وهي « مِعْزًى » و « مأجَج »[3] و « مَهْدَد »[4] و « مَعَدّ » و « مَنجنيق » و « مَنجنون »[5] . فلمّا كانت زائدة في الأكثر ، مما عُرف له اشتقاق ، حُمِل ما لم يُعرف له اشتقاقٌ ، من ذلك ، على ما عُرف اشتقاقه . [وذلك][6] نحو « مِذرًى »[7] و « المِذرَوَيْنِ » .

فإن[8] قيل : وما الدليلُ على أصالة الميم في ستّة الألفاظ المذكورة ؟

---

(١) م : اشتقاقاً . (٢) م : وإن .
(٣) مأجج : اسم موضع . م : مأجح . (٤) مهدد : اسم امرأة .
(٥) المنجنون : الدولاب . (٦) من م .
(٧) المذرى : جانب الألية . (٨) م : وإن .

فالجواب أنَّ الذي يدلُّ على أصالة الميم في «مِعزى» أنهم يقولون [1] «مَعْزٌ»، فيحذفون الألف. ولو كانت الميم فيه زائدة [2] لقالوا «عَزْيٌ» [3]

فإن قيل [4]: إنَّ «المِعزى» أعجميٌّ، وقد تَقَدَّم أنَّ الأعجميَّ لا يدخله تصريف! فالجوابُ أنَّ ما كان من الأعجميّةِ نكرةً فإنه قد يدخله التَّصريفُ، لأنه محكومٌ له بحكمِ العربيّ، بدلالة أنَّ هذا النوع من العُجمة لا يمنع الصَّرفَ [5]، بخلاف العُجمة الشخصيّة. وسبب ذلك أنها أسماء نكرات - والنكرات هي الأُولـ - وإنما [6] تمكّنت بدخول الألف واللاّم عليها، كما تدخل على الأسماء العربية. ويدُلُّ على أنهم قد أجْروها مُجرى العربيّ أنهم قد اشتقّوا منها، كما يَشتقّون من العربيّ. قال رؤبة [7]:

هل يُنجِينّي حَلِفٌ سِختيتُ ... أو فِضّةٌ، أو ذَهَبٌ كِبريتُ؟

فقال «سِختِيت» من «السَّخْتِ» وهو الشديد، وهو أعجميٌّ.

والذي يدلُّ على أصالة الميم في مَعَدٍّ [8] أنهم يقولون «تَمَعْدَدَ الرَّجلُ»

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٤٤ . (٢) م : الميم هي الزائدة .
(٣) م : «عزاة». الكتاب : عزاء . (٤) م : فإن قال قائل .
(٥) انظر المنصف ١ : ١٣٢ - ١٣٣ . (٦) م : وأنها
(٧) ديوانه ص ٢٧ والمنصف ٣ : ٣٣ . والكبريت : الأحمر .
(٨) الكتاب ٢ : ٣٤٤ والمنصف ١ : ١٢٩ - ١٣٢ .

إذا تكلّم بكلام مَعَدّ، وقيل: إذا كان على خُلُق معدّ. [٢٤ أ] والميم في «تَمعددَ» أصليّةٌ، لأنّ «تَمَفعَلَ» قليل، نحو ما ذكرنا من قولهم «تَمسكنَ» و«تَمدرعَ»، والأحسنُ «تَسَكَّنَ» و«تَدَرَّعَ».

و«مَعَدٌّ» هذا ـ أعني اسم القبيلة ـ منقول من «مَعَدٍّ» الذي يُراد به موضع رِجْل الرّاكب، لأنّ الأعلام إذا عُلِمَ لها أصل في النكرات فينبغي أن تُجعل منقولة منه. وإذا ثَبَتَ النَّقلُ تَبيَّنَ أنّ الميم [في «مَعَدّ» هذا ـ أعني اسم القبيلة ـ أصليّة، لأنّ الميم] [1] في «مَعَدٍّ» الذي هو [2] موضع رِجلِ الرّاكب أصليّة أيضاً، لأنّ [3] موضع رجل الراكب فيه شِدَّةٌ وصلابة، وقد قالوا «مَعَدَ» في معنى: اشتدّ. فالميم فيه أصل، لذلك قال [4]:

وخارِبَيْنِ، خَرَبا فَمَعَدا لا يَحسبانِ اللهَ إلاّ رَقَدا

فإن قيل: جعلك الميم أيضاً أصليّةً في أوّل الكلام، وبعدها ثلاثة أُحرف. قليلٌ، و«تَمَفعلَ» قليل، فهلاّ اعتدل الأمر عندك فيها، فأجزتَ في «مَعَدّ» الوجهين، أعني زيادة الميم وأصالتها! فالجواب أنه لمّا كان جعلها أصلاً وجعلها

---

(١) من م. (٢) م: يراد به.
(٣) ف: وأيضاً فإنّ.
(٤) المنصف ٣: ١٩ واللسان والتاج (خرب) والسمط ص ٧٧٩. وقبلها في السمط:
أخشَى عليهِ طيِّئاً وأسدا وقيسَ عَيلانَ، ودينا فَسَدا

زائدة يؤدّيان إلى قليل كانت الأصالة ، وما يعضده الاشتقاقُ ، أولى .

والذي يدلُّ على أصالة الميم في « مأجَجٍ » و « مَهدَدٍ » (1) أنّ الميم لو كانت زائدة لوجب الإدغام ، فتقول « مَهَدّ »و«مأجّ » ، كما تقول [« مَقَرّ » و] (2) « مَكَرّ » و « مَفَرّ » و « مَرَدّ » . فدلّ ذلك على أنّ الميم أصل ، وأنهما ملحقان بـ « جَعْفَر » نحو « قَرْدَدَ » (3) ولذلك لم يُدْغَم .

فإن قلتَ : أجعلُ الميم زائدة فيهما ، ويكون فكُّ الإدغام شاذّاً ، فيكون من باب «لَحِحَتْ (4) عينُه» و« أَلِلَ (5) السقاءُ » و « ضَبِبَ (6) البلَدُ»، إذ جَعلُ الميم أصليّة أيضاً ، في أوّل وبعدَها ثلاثة أحرف ، قليل ! فالجواب ما تقدّم في « مَعَدّ » ، من أنه لمّا كانت الأصالة والزيادة تُفضيان إلى قليل كانت الأصالة أولى .

فإن قيل : فهلاّ جعلتم الميم أصليّةً في «مَحْبَبٍ » (7) ، بدليل فكّ الإدغام،

---

(1) الكتاب 2 : 344 والمنصف 1 : 141 - 143 .
(2) من م .
(3) القردد : الأرض المستوية .
(4) لححت : لصقت .
(5) الل : تغيرت رائحته .
(6) ضبب : كثرت ضبابه
(7) محبب : اسم رجل . وانظر المنصف 1 : 141 - 143

كما فعلتُم ذلك في « مَهْدَد » ! فالجواب انه لمّا كان جعل الميم فيها أصليّة يؤدّي إلى الحمل على القليل، وجعلُها زائدة يؤدّي أيضاً إلى ذلك، كانت الأَولى الزيادة هنا (١)، لأنّ الميم إذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب « ح ب ب » وهو موجود، وإذا كانت الميم أصليّة كانت الكلمة من تركيب « م ح ب » وهو غير موجود. فكان الحمل على الموجود أولى.

والذي يدلّ، على أنّ الميم (٢) في « مَنْجَنِيق » أصليّة، أنه قد استقرّ زيادة النون الأولى، بدليل قولهم « مَجانيق » بحذفها. ولو كانت أصليّة لقلتَ « مَناجِيق ». فإذا ثبتت زيادة النون ثبتت بذلك أصالة الميم، إذ لو كانت زائدة، والنون بعدها زائدة، لأدّى ذلك إلى اجتماع زيادتين في أوّل كلمة، وذلك لا يوجد إلاّ في الأفعال نحو « استفعل » (٣)، أو في الأسماء الجارية عليها، نحو « انطلق » و « مُنْطَلَق ». و « منجنيق » ليس باسم جار على الفعل (٤). فإذا ثبتت أصالة الميم وزيادة النون الأولى (٥) وجب أن يُقضى على النون الثانية بالأصالة، لأنك لو جعلتها زائدة لكان وزن الكلمة « فَنعَنيلاً »، وذلك بناء غير موجود. وإذا

---

(١) سقط من م.

(٢) الكتاب ٢ : ٣٤٤ والمنصف ١ : ١٤٦ - ١٤٩ وشرح الشافية ٢ : ٣٥٠ - ٣٥٣.

(٣) كذا، الصواب « انفعل »، وقد مثّل له بعد.

(٤) م : على فعل.

(٥) وهذا مذهب سيبويه كما جاء في الكتاب ٢ : ٣٣٧. وقال السيوطي : « قال سيبويه : هو من الخماسي » : المزهر ٢ : ٣٣.

جعلتها أَصليّة كان وزن الكلمة « فَنعَليلاً » نحو « عَنتَرِيس »[1] . وأيضاً فإِنها ليست في موضع لزِمَتْ فيه زيادتها ، ولا كثُرت ، فتُجعلَ زائدة .

فإِن قيل : فهلاّ استدللتُم على زيادة الميم ، بما حكاه أبو عثمان عن التّوَّزيّ ، عن أبي عبيدة ، من أنه سأل أعرابيّاً عن حروب ، كانت بينهم ، فقال[2] : « كانت بيننا[3] حروبٌ عُون ، تُفقأُ فيها العُيون . مرَّةً نُجنَق[4] ، ومرَّةً نُرشَق » . فقوله «نُجنق» دليل على أنَّ الميم زائدة ، إِذ لو كانت أصليّة لوجب أن يقول « نُمَجْنَق » . وحكى الفرّاء[5] : « جَنَقُوهم بالمَجانيق» ؟ فالجواب أنَّ الكلمة أعجميَّة ، والعرب قد تُخلِّط في اشتقاقها من الأعجمية[6] ، لأنها ليست من كلامهم ؛ ألا ترى أنَّ[7] قول الراجز[8] :

هلْ تَعرِفُ الدّارَ لأُمِّ الخَزْرَجِ   منها ، فَظَلْتَ اليومَ كالمُزرَّجِ

أراد : سكران كالذي يشرب[9] الزَّرجُون . وكان القياس أن يقول «كالمُزَرْجَن »[10] ، لأنَّ نون « زَرَجون » أصليّة . لكنه حذف النون ،

---

(١) العنتريس : الناقة الشديدة . (٢) المنصف ١ : ١٤٧ وشرح الشافية ٢ : ٣٥٠.
(٣) سقط من م. (٤) في النسختين « تجنق » . المنصف : مرة ثم نجنق .
(٥) وفي المزهر ١ : ١٣٥ أن أبا زيد انفرد بهذا القول . (٦) ف : الأعجمي.
(٧) ف : إلى . (٨) الخصائص ١ : ٣٥٩ والمنصف ١ : ١٤٨ واللسان(زرج).
(٩) م : « شرب » . والزرجون : الخمر . (١٠) م : المررجن .

لأنّ الكلمة (١) أعجميّة، والعرب قد تُخلِطُ في اشتقاقها من الأعجميّ، كما تقدّم.

فإن قيل: فهلاّ قلتم [٢٤ ب] إنّ (٢) قولهم في الجمع (٣) «مَجانيق» بحذف النون من قَبيل ما خُلِّطَ فيه! فالجواب أنَّ قولهم «مجانيق» يؤدّي إلى أنْ يكون وزن الكلمة «فَنعَلِيلاً» كما تقدّم، وهو من أبنية كلامهم. وقولهم «نُجْنَق» و «جَنَقُوهم» يؤدّي إلى كون الميم والنون زائدتين، فيكون وزن الكلمة «مَنفَعِيلاً»، والزيادتان لا تَلحقان الأسماء من أوّلها، إلاّ أن تكون جارية على الأفعال، كما تقدّم.

والذي يدلّ على أصالة الميم في «مَنجَنون» (٤) أنه لا يخلو أن تُقَدِّر الميم والنون (٥) زائدتين، أو أصليّتين، أو إحداهما زائدة والأخرى أصليّة(٦). فجعلُهما زائدتين فاسد، لما تبيّن من أنه لا يلحق الكلمة زيادتان من أوَّلها إلاّ الأفعال والأسماء الجارية عليها، و «منجنون» ليس من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال. وجعلُ إحداهما زائدة والأخرى أصليّة فاسدٌ، لأنك إن قدَّرتَ أنَّ الميم هي

---

(١) ف: لأنها (٢) م: فهلاّ جعلتم.
(٣) م: الجميع. (٤) الكتاب ٢: ٣٤٤ والمنصف ١: ١٤٥-١٤٦ وشرح الشافية ٢: ٣٥٣-٣٥٥. (٥) م: النون والميم.
(٦) ف: أو إحداهما أصلية والأخرى زائدة.

الزائدة [1] كان وزن الكلمة « مَفعَلُولاً » ، وذلك بناء غير موجود في كلامهم. وإن [2] قَدَّرتَ أنَّ النون هي الزائدة كان فاسداً ، بدليل قولهم « مَناجين» في الجمع ، بإثبات النون الأولى . فدلَّ ذلك على أنهما أصلان ، ويكون وزن الكلمة « فَعْلَلُولاً » ، فيكون [3] نحو « حَنْدَقُوق » [4] .

---

(١) م : أن الميم زائدة . (٢) ف : فإن .

(٣) سقط من م .

(٤) الحندقوق : بقلة . والرجل الطويل المضطرب . م : حندقون .

باب النون

النون [١] تنقسم قسمين : قسم يُقضي عليه بالزيادة ، وقسم يقضى عليه بالأصالة ، ولا يُقضى عليه بالزيادة إلاّ بدليل .

فالقسم الذي يُقضى عليه بالزّيادة : النون التي هي حرف المضارعة ، نحو « نَقُوم » و « نَخرُج ». والنون في « انفَعَلَ » وما تصرّف منه ، نحو « انطلق » و « منطلق » . ونون التثنية ، وجمع السلامة ، من المذكّر ، نحو « الزّيدَانِ » و « الزّيدِينَ » . والنون التي هي علامة الرفع في الفعل : نحو « يفعلان » و « تفعلون » . والنون اللاّحقة الفعلَ للتأكيد ، شديدةً كانت أو خفيفةً ، نحو « هل تَقُومَنَّ » و « هل تَقُومَنْ » . ونون الوقاية اللاّحقة مع ياء المتكلّم ، نحو « ضَربَني » . ونون التنوين في نحو « رَجُلٍ » . والنون اللاّحقة آخرَ جمع التكسير ، فيما كان على وزن « فُعْلان » و « فِعلان » ، نحو « قُضْبان » و « غِرْبان » ، لأنه لا يُتصوَّر جعلها أصليّةً ، إذ ليس في أبنية الجموع ما هو على وزن « فِعْلال » [٢] بضم الفاء ، ولا بكسرها . فجميع هذا

(١) انظر الكتاب ٢ : ٣٤٩ - ٣٥٢ . (٢) م : فعال .

لا تكون النون فيه إلاّ زائدةً ، ولا يُحتاج على ذلك إلى إقامة دليل ، لوضوح كونها زائدة فيه .

وأمّا النون الواقعةُ آخرَ الكلمة [١] ، بعد ألف زائدة ، فإنه يُقضى عليها بالزيادة ، فيما لم يُعرف له اشتقاقٌ ولا تصريفٌ ، لكثرة تَبيُّنها زائدةً فيما عُرف اشتقاقُه أو تصريفه ، فيُحمَلُ ما لا يُعرف على الأكثر . وذلك بشرطَين :

أحدهما أن يكون ما قبل الألف أكثرَ من حرفين [أصليّين] [٢] . إذ لو كان قبلها حرفان خاصةً لوجب القضاء بأصالة النون ، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللاّم ، وذلك نحو « سِنان » و « عِنان » و « بَنان » و « قِران » . وأمثال ذلك النونُ فيه أصليّةٌ .

والآخر ألاّ تكون الكلمة من باب « جَنجان » ، فإنه ينبغي أن تجعل النون فيه أصليّة . إذ لو كانت نونه زائدة لكانت الكلمة ثلاثيّةً ، ويكون فاؤها جيماً ولامها جيماً [٣] ، فيكون من باب « سَلس وقلق » [٤] ، أعني مما فاؤه ولامه [٥]

---

(١) انظر المنصف ١ : ١٣٣ - ١٣٥ .
(٢) زيادة تقيد هذا الشرط ، لئلاّ يلتبس الأمر في مثل : تبيان وحُسّان .
(٣) م : جيم . (٤) م : رقاق .
(٥) م : مما لامه وفاؤه .

من جنس واحد، وذلك قليل جداً. وإن جعلت النون أصليّةً كانت من باب الرُّباعيّ المضعَّف، نحو «صَلصَلتُ» و «قَلقَلتُ»، وذلك باب واسع.

ومن الناس [1] من اشترط أيضاً ألاّ يكون ما قبل الألف مضاعفاً، فيما قبلَ الألف فيه ثلاثة أحرف، نحو «مُرّان» [2] و «رمّان»، لاحتمال أن تكون النون زائدة، وأن تكون أصليّةً وأحدُ المضعَّفينِ زائدٌ، ويتساوى [3] الأمران عنده، لكثرة زيادة الألف والنون في الآخر، وكثرة زيادة أحد المضعَّفين.

والصحيح أنه ينبغي أن تُجعل الألف والنون زائدتين، بدليل السماع، والقياس.

أمّا القياس فلأنّ النون اختصّتْ زيادتها في هذا الموضع، أو ثالثةً ساكنة، على ما يُبيّنُ بعدُ. وأحد المضعّفين [4] زائد [5] حيث كان. وما اختصّتْ زيادتُه بموضع كان أولى بأن يُجعل زائداً مما لم يَختصّ؛ ألا ترى أنّ الهمزة [٢٥ أ] في «أفعى» قضينا عليها بالزيادة وعلى الألف بالأصالة، لأنّ الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة، والهمزة لم تكثر زيادتها إلاّ أولاً

(١) انظر المنصف ١ : ١٣٤ .
(٢) المران : شجر الرماح . م رمان ومران .
(٣) م . وتساوى . (٤) م : المضاعفة .
(٥) ف : يزاد .

خاصّة ، فكان المختصُّ يَشرَكُ غير المختصّ ، بكثرة [١] زيادته في ذلك الموضع، ويزيد [٢] عليه بقوّة الاختصاص .

وأمّا السَّماعُ فقوله عليه السلام ، للقوم الذين قالوا له « نحن بنو غيّان » ، فقال لهم ، عليه السلام [٣] : « بل أنتم بنو رَشْدانَ » . ألا تراه ، عليه السلام ، كيف تَكرّه لهم هذا الاسم ، لأنه جعله من الغيّ ، ولم يأخذه من الغَين ، وهي السحاب [٤] . فقد دلَّ هذا على انه إذا جاء مضاعف ، في آخره ألف ونون مثل « رُمّان » ، انه ينبغي أن يُقضى عليه بزيادة الألف والنون ، إلاّ أن يقوم دليل على أنّ النون أصلية، نحو [٥] « مُرّان » فإن الخليل ذهب إلى أنّ نونه أصليّة ، لأنه مشتقّ من « المَرانة » التي هي اللّين .

ومنهم من شَرَط ألاّ يكون ما قبل الألف مضاعفاً ، مما قبلَ الألف منه ثلاثةُ أحرف [٦] ، وألاّ يكون [٧] مع ذلك مضمومَ الأوّلِ ، اسماً لبناتٍ ،نحو « رُمّان » ، لأن مثل هذا عنده ينبغي أن تكون نونه أصليّة ، ويكون وزنه « فُعّالاً » ، لأنه قد كثُر في أسماء النّبات « فُعّالٌ » ، نحو « حُمّاض »

---

(١) م : لكثرة .   (٢) م : وزيد .

(٣) الخصائص ١ : ٢٥٠ والمنصف ١ : ١٣٤ .

(٤) سقط « ولم يأخذه .. السحاب » من م .   (٥) ف : فأما .

(٦) سقط « مما قبل ... أحرف » من م و ف، وألحق بحاشية ف .

(٧) ف : « ويكون » . وصوب في الحاشية عن نسخة الخفاف كما أثبتنا .

و «عُنّاب» و «قُثّاء». فحمَلَه على ما كثرَ فيه.

وهذا فاسد، لأنَّ زيادة الألف والنون في الآخر أكثرُ من مجيء اسم النبات على «فُعّال»؛ ألا ترى أنَّ ما جاء من الأسماء، أعني [1] أسماء النبات، على غير وزن «فُعّال» لا ينضبط كثرةً، وإن كان «فُعّال» قد كثر واطّرد.

وذهب السيرافيُّ إلى أنَّ النون إذا أتت في الآخر، بعد ألف زائدة، فإنه لا يخلو أن يكون جعلها أصليّة يؤدّي إلى بناء غير موجود، أو إلى بناء موجود. فإن أدّى إلى بناء غير موجود قضي عليها بالزيادة، نحو «كَرَوان» و «زَعفران»؛ ألا ترى أنَّ النون فيهما لو كانت أصليّة لكان وزن «كَروان»: «فَعَلالاً»، ووزن «زَعفران»: «فَعْلَلالاً»، وهما بناءان غير موجودين. وإن أدّى ذلك إلى بناء موجود قُضي عليها [2] بالأصالة، نحو «دِهقان» [3] و «شَيطان»، لأنَّ نون «دِهقان» إذا جُعلتْ أصليّة كان وزنه «فِعْلالاً»، ونون «شيطان» إذا كانت أصليّة كان وزنه «فَيعالاً». وهما بناءان موجودان، نحو «شِملال» [4] و «بَيطار».

وهذا الذي ذهب إليه ـ من أصالة النون [5] فيما يُؤدّي جعل النون فيه

(١) سقط «الاسماء أعني» من م. (٢) م: على النون.
(٣) الدهقان: القويّ على التصرف مع شدة وخبرة.
(٤) الشملال: السريعة الخفيفة. (٥) سقط «من أصالة النون» من م.

أصليَّةً إلى بناء موجود ـ باطلٌ ، لأنه جعل دليله على ذلك كون سيبويه قد جعل النون أصليّة في « دِهقان » و « شَيطان » . ولم يفعل ذلك سيبويه ، لِما ذكر من أنَّ جعل النون فيهما أصليّة يؤدّي إلى بناء موجود . بل لقولهم « تَدَهقَنَ » و « تَشَيطَنَ » ، لأنه ليس في كلامهم « تَفَعْلَنَ » . فدلَّ ذلك على أصالة النون . فأمّا « تَدَهَّقَ » و « تَشَيَّطَ » فليس في قوّة « تَدَهقَنَ » و « تَشَيطَنَ » [1] ، لأنَّ أبا عليّ [2] قد دفعهما من طريق الرواية [3] .

فإذا جاءت النون بعد ألف زائدة ، فيما لا تَعرف له اشتقاقاً [4] ، بالشرطين المذكورين ، فاقضِ بالزيادة حَملاً على الأكثر . وكذلك تَفعل إذا احتملت الكلمة اشتقاقين ، تكون [5] في أحدهما أصليّة ، وفي الآخر زائدة . فينبغي [6] أن تحمله على الذي تكون فيه زائدةً ، حملاً على الأكثر ، نحو « دُكّان » [7] ، فإنه يحتمل أن يكون مشتقّاً من « دَكَنتُه أدكُنُه دَكناً » إذا نَضَدتَ بعضَه فوق بعض ، فتكون نونه أصليّة . ويحتمل [8] أن يكون مشتقّاً [9] من قولهم « أكَمَةٌ دَكّاءُ » إذا كانت مُنبسطة ، و « ناقةٌ دَكّاءُ »

---

(١) ف : تشيطن وتدهقن . (٢) ف : أباكا . (٣) انظر المنصف ١ : ١٣٥ .
(٤) م : لا يعرف له اشتقاق . (٥) م : يكون . (٦) م : ينبغي .
(٧) م : «كنت» . وانظر المنصف ١ : ١٣٥ . (٨) م : ومحتمل .
(٩) وهذا قول الأخفش ، رواه عنه الأشناندني . المنصف ١ : ١٣٥ .

إذا كان سنامها مفترِشاً في ظهرها، فتكون نونه زائدة. لكنّ الذي ينبغي أن يُحمل عليه هذا الاشتقاقُ الآخر، لما ذكرناه من الحمل على الأكثر.

وأمّا النون إذا وقعت ثالثة ساكنة، غير مدغمة [1]، في كلمة على خمسة أحرف، نحو «جَحَنفَل» و«عَبَنقَس» [2] وأمثال ذلك، فإنه ينبغي أن تَقضي عليها [3] بالزيادة، وإن لم تعرف [4] للكلمة اشتقاقاً ولا تصريفاً، لأنّ كلّ ما عُرف [5] له اشتقاقٌ أو تصريف، من ذلك، وُجدت النون فيه زائدة، فيحملُ [6] ما لم يُعرف اشتقاقه على ما عُرف اشتقاقه. فما عُرف اشتقاقه فوُجدت النون فيه زائدة «جَحَنفَل» و«جرَنفَش» [7]، لأنّ «الجحنفل»: الكثير، و«الجحفل»: الجيش الكثير. فهما بمعنى واحد. و«الجحنفل» أيضاً: العظيم الجحفلة [8]، فهو [25 ب] من لفظ الجحفلة [9]، فنونه زائدة. وقالوا «جُرافِش» في [10] «جَرنفش». ومثل ذلك كثير، إلاّ أني لم أُكثر من ذلك،

---

(1) سقط «غير مدغمة» من م.
(2) العبنقس: السيء الخلق.
(3) م: عليها.
(4) م: وإن يعرف.
(5) م: ما علم.
(6) م: فحمل.
(7) الجرنفش: الرجل الضخم وهو في م بالسين، وفي ف بالسين والشين معاً.
(8) الجحفلة: مشفر البعير.
(9) م: الجحفل.
(10) زاد في ف «جمع» ثم ضرب الناسخ عليها بالقلم.

لِما فيه من التَّطويل [١]. فلمّا كان الأمر، فيما له اشتقاقٌ أو تصريف، على ذلك حُمِل ما ليس له اشتقاق ولا تصريف نحو «عَبَنْقَس»، على ذلك، فقضي على النون بالزيادة.

وزعم ابن جنّي [٢] أنه إن جاء مثل «خَزَنْزَنٍ» [٣] أو «عَصَنْصَن» [٤] فإنه تُجعل نونه محتملةً، فلا يُقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة، إلاّ بدليل. وإنما احتمل هذا النحوُ أن تكون النون فيه أصلية وزائدة، لأنك إذا جعلت النون أصلية كان من باب «صَمَحْمَح» [٥] و «دَمَكْمَك» [٦]، وإن كانت زائدةً كان من باب «عَقَنْقَل» [٧]. وبابُ «صَمَحْمَح» أكثر وأوسع [٨]. فإزاء كون النون ساكنةً ثالثةً كونُ باب «صَمَحْمَح» أوسع من باب «عَقَنْقَل».

وهذا الذي ذهب إليه عندي فاسد. بل ينبغي أن يُقضى عليها بالزيادة، لأنّ زيادة النون ثالثةً ساكنة لازمةٌ فيما عُرِف له اشتقاق، فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كونُ باب «صَمَحْمَح» أوسعَ من باب «عَقَنْقَل»، لأنّ دليل

---

(١) م : التطويف (٢) المنصف ١ : ١٣٧ (٣) م : «حزنزن».
(٤) م : «عصنصر». المنصف : فدندن.
(٥) الصمحمح : الغليظ. (٦) الدمكمك : الشديد القوي.
(٧) العقنقل : الكثيب المظيم المتداخل الرمل. (٨) : أوسع وأكثر.

اللزوم أقوى من دليل الكثرة .

وإنما [1] لزمت زيادتها إذا كانت على ما ذُكر، لشبهها بحرف المدّ واللين، إذا وقع في هذا الموضع. فكما أنّ حرف المدّ واللين إذا وقع في اسم على خمسة أحرف ثالثاً مثل « جُرافِس » كان زائداً، فكذلك ما كان بمنزلته. ولذلك حذفوا نون « هَرتقُصان » [2] تخفيفاً، فقالوا « عَرَقُصان ». كما حذفوا الألف من « عُلابِط » [3] و « هُدابِد » [4] وأمثالهما، حين قالوا « عُلَبِط » و « هُدَبد ». ووجه الشبه بينهما أنّ في النون غُنّة في الخياشيم، كما أنّ في حروف المدّ واللين مدّاً، والغنّة والمدّ كلٌ واحد منهما فضلُ صوت في الحرف . ولذلك إذا جاءت النون ثالثة ساكنة، فيما هو على خمسة أحرف، إلاّ أنها مدغمة نحو « عَجَنّس » [5] لم تكن إلاّ أصلية [6] لأنها إذ ذاك متشبّث بالحركة، والنون إذا تحرّكت كانت من الفم وضعفت الغنّة فيها. ولذلك لم تُزَد ثالثة ساكنة قبل حرف الحلق، لأنها إذ ذاك تكون من الفم وتضعف فيها الغُنّة، فلا تشبه حرف العلّة. ولو ورد في الكلام مثل « جَحَنْمَل » مثلاً لجعلت النون فيه أصليّة كما جعلت في « عجنّس » كذلك، لمفارقتها إذ ذاك الغنّة التي أشبهت

---

(١) سقط حتى قوله « أشبهت بها حرف العلة » من م ، ومن نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف.

(٢) المرتقصان : نبات .

(٣) الملابط : الضخم الغليظ .

(٤) المدابد : اللبن الخاثر .

(٥) المجنس : الجمل الضخم الصلب الشديد. ووزنه : فَعَلّلٌ

(٦) يريد أنها مكررة من نون أصلية .

بها حرف العلـّة.

فهذه جملة الأماكن التي يُقضى على النون فيها بالزيادة. وما عـدا ذلك قُضي عليه بالأصالة، ولا يقضى عليه بالزيادة إلاّ بدليل[1]:

فما زيدت فيه النون أولاً لقيام الدليل على زيادتها «نَرْجِسٌ»[2] وزنه «نَفْعِلٌ». وإنما لم تكن نونه أصليـّة لأنه ليس في كلامهم «فَعْلِل»[3].

فإن قيل: وكذلك ليس في كلامهم «نَفْعِل»! فالجواب أنه قد تَقدَّم أنَّ الحرف إذا كان جعله زائداً يؤدّي إلى بناء غير موجود، وكذلك[4] جعله أصلـيّاً، قُضِيَ عليه بالزيادة، للدخول في الباب الأوسع، لأنَّ أبنية المزيد أكثرُ من أبنية الأصول.

وزعم ابن جنّي أنَّ النون في «نِبراسٍ»[5] زائدة ووزنه «نِفْعـال»، وجعله مشتقـّاً من «البِرْس» وهو القطن، لأنَّ الفتيل يتـّخذ في الغالب من القطن. وذلك اشتقاقٌ ضعيف جدّاً. بل لِقائل أن يقول: الغالب في الفتيل ألاَّ يكون من القطن. وكذلك قولهم[6] «نِفْرِجةُ القلب» وزنه

---

(١) وهذا هو القسم الثاني الذي أشار إليه في مستهل الباب. (٢) المنصف ١ : ١٠٤.
(٣) كذا! وقد ذكر في الرباعيّ المجرد بناء فَعْلِل ونظّر له بطحربة. انظر ص ٦٧.
(٤) م : ولذلك (٥) النبراس : المصباح. م : نيراس. (٦) سقط من م.

عنده (١) « نِفْعِلةٌ » ، لأنّ « النِّفرِجة » : الجبان الذي (٢) ليست له جلادة ولا حزم. واستدلّ على ذلك بقول العرب « رَجُلٌ أفرَجُ وفَرِج » (٣) إذا كان لا يكتم سِرّاً ، فجعل « نِفرِجة القلب » مشتقّاً (٤) منه ، لأنّ إفشاء السِّرِّ من قلّةِ الحزم . وهذا الاشتقاق أيضاً ضعيفٌ ، لأنّ إفشاء السِّرّ ليس بقلّة حزم (٥) ، بل هو بعض صفات القليل الحزم . وأيضاً فإنّ (٦) «الأفرَج» و « الفَرِج » لا يراد بهما الجبان كما يراد بـ «نفرجة القلب» . فدلّ ذلك على ضعف هذا الاشتقاق . فينبغي أن تجعل النون فيها أصليّةً .

وزيدت ثانيةً في « قِنْعاس » (٧) و « قِنفَخر » (٨) و « عَنْبَس » (٩) و «عَنْسَل» (١٠) و «عَنتَرِيس» (١١) و «خَنفقيق» (١٢) و «كَنَهبُل» (١٣) و « جُنْدُب » بضمّ الدال وفتحها و « عُنْصَر » و « قُنْبَر » و« كِنْثأو» (١٤) و « حِنْطأو » (١٥) و « سِنْدأو» (١٦) و « قِنْدأو » (١٧) .

---

(١) م : عنده وزنه . (٢) م : التي .
(٣) م : «وفروج» هنا وفيما يلي . (٤) م : مشتقة . (٥) م : الجزم.
(٦) م : فإنه . (٧) القنعاس : الضخم العظيم . (٨) القنفخر: الفائق في نوعه.
(٩) العنبس : الأسد . (١٠) العنسل : الناقة السريعة .
(١١) العنتريس : الناقة الوثيقة الغليظة الصلبة .
(١٢) الخنفقيق : السريعة الجريئة . (١٣) الكنهبل : شجر .
(١٤) الكنثأو : الوافر اللحية . م : كنثاء . (١٥) الحنطأو : الوافر اللحية .
(١٦) السندأو : الحديد الشديد . (١٧) القندأو : الغليظ القصير.

فأمّا(١) « قِنعاس » فنونه زائدة ، لأنه من القَعْس . و « قِنفَخر » لأنه يقال في معناه [٢٦ أ] « قُفا خِريّ » . و « عَنْبَس » من العُبوس . و « عَنْسَل » من العَسَلان . و « عنتريس » من العَتْرسة وهي الشِدّة . و « الخَنفَقِيق » من الخَفْق .

وأمّا « كَنَهْبُل » فنونه زائدة ، لأنها لو جعلت أصليّةً لكان وزن الكلمة « فَعَلُّلاً » ، وهو بناء غير موجود في كلامهم .

وأمّا(٢) « جُندَب » و « عُنصَر » و « قُنبَر » فيدلّ على زيادة النون فيها أنك لو جعلتها أصليّةً لكان وزن الكلمة « فُعْلَلاً »، وهو بناء غير موجود في كلامهم . فأمّا « جُؤذَر »(٣) فأعجميّ . و « بُرقَع » و « جُخدَب »(٤) مخفّفان من « بُرقُع » و « جُخدُب » بالضمّ . وأيضاً فإنّ هذه النون قد لزمت هذا البناء ، وهي حرف زيادة، فدلّ ذلك على زيادتها ، إذ لو كانت أصلاً لجاز أن يقع موقعَها غيرُها من الأصول . وأيضاً فإنّ ما جاء من هذا النحو ، وعُلم له تصريف ، وجدت النون فيه زائدة نحو «قُنبَر» ، لأنهم يقولون في معناه «قُبَّر»، فيحذفون النون . فيُحمَل ،(٥) ما جُهِل تصريفه على ما عُلِم . وأمّا

---

(١) م : أما .

(٢) المنصف ١ : ١٣٧ – ١٣٨ .

(٣) الجؤذر : ولد البقرة الوحشية .

(٤) الجخدب : ضرب من الجنادب.

(٥) م : قالوا في معتله قبر فحذفوا النون فحمل .

«جِندب» بكسر الجيم و «جُندُب» بضم الجيم والدال[1] فنونه زائدة لأنه في معنى «جندَب» المضموم الجيم. فينبغي أن تكون نونه زائدة كما هي في المضموم الجيم.

وأمّا «كِنتأْوٌ»[2] وأخواته فنونه زائدة، بدليل أنّ هذه الأسماء فيها ثلاثةُ أحرفٍ من حروف الزيادة: النون والهمزة والواو. فقُضِي على الهمزة بالأصالة، لقلّة زيادتها غيرَ أوّل. وقُضِي على الواو بالزيادة، لملازمتها المثال[3].

فإن قيل: فإن الهمزة أيضاً قد لازمت المثال! فالجواب أنه لا يمكن أيضاً[4] القضاء بزيادتها مع زيادة النون، لئلاّ يؤدّي إلى بقاء الاسم على أقلّ من ثلاثة أحرف، إذِ الواو زائدة. فلمّا تعذّرت زيادتها معاً قُضِي بزيادة النون، لأنّ زيادة النون غيرَ أوّلٍ أكثرُ من زيادة الهمزة.

فإن قيل: فهلاّ جعلتَ الواو أصليّة وقضيتَ على النون والهمزة بالزيادة! فالجواب أنّ القضاء على الواو بالزيادة أولى من القضاء على الهمزة والنون بذلك، لأنّ زيادة الواو أكثر من زيادة النون والهمزة[5] غيرَ أوّل.

ومما يدلّ على زيادة النون في هذه الأسماء أنّه قد تقرّر في «كِنثأو»

---

(١) سقط «وجندب بضم الجيم والدال» من م. (٢) المنصف ١: ١٦٤-١٦٥.
(٣) المنصف: «لملازمتها هذا الموضع من هذا المثال».
(٤) سقط من م. (٥) ف: الهمزة والنون.

زيادةُ النون بالاشتقاق ، لأنهم (١) قد قالوا « كثَأتْ لحيتُه » إذا كانت كنثأواً ، فحذفوا النون . قال الشاعر (٢) :

وأنتَ امرؤٌ ،قد كثَأتْ لكَ لحيةٌ   كأنكَ منها قاعدٌ في جُوالقِ

فينبغي أن يُحمل ما لم يُعلم له اشتقاق ، من هذه الأسماء ، على ما عُلِم له ذلك .

وأمّا (٣) « خِنزِيرٌ » فنونه أصليّة . وليس في قوله (٤) :

لا تَفْخَرُنَّ ، فإنَّ الله أَنْزَ لَكم   يا خُزْرَ تَغْلِبَ ،دارَ الذّلِّ والهُونِ

دليل على أنَّ النون زائدة ، لأنَّ « خُزْراً » ليس بجمع خِنزيرٍ ، بل هو جمع أَخْزَر . لأنَّ كلّ خِنزيرٍ عندهم أخزرُ ، خلافاً لأحمد بن يحيى ، فإنه يجعل « خُزْراً » جمع خِنزير . وذلك فاسد . لأنه ليس قياس خِنزير أن يجمع على خُزْر . فمها أمكن أن يُحمل على المطّرد (٥) كان أولى .

وزيدت ثالثة غير ساكنة في نحو « فِرْناس » و « ذُرْنُوح » (٦) . أمّا « ذُرنُوح » فإنهم يقولون في معناه « ذُرُّوح » فيحذفون النون . وأمّا « فرناس »

---

(١) سقط من م حتى الشاهد ،واستبدل به « لأنه للكث اللحية » .
(٢) المنصف ١ : ١٦٥ و ٣ : ٣٦ واللسان والتاج (كثأ) والأمالي ٢ : ٧٩ . وهو في الابدال ٢ : ٥٥ برواية : كأنكَ منها بينَ تيسيَنِ قاعدُ .
(٣) ف : فأما .   (٤) التاج (خزر)   (٥) م: فمها أمكن حمله على المطرد.
(٦) الذرنوح : دويبة وقد أنكر في ص ١١٨ أن تكون النون فيذرنوح زائدة .

الأسد فإنه مشتقّ من « فَرَس يفرِس » ، لأنّ الافتراس من صفة الأسد[1]

وزيدت رابعةً[2] في « رَعْشَنٍ »[3] و « عَلجَنٍ » و « ضَيفَنٍ » و « خِلَفْنة »[4] و « عِرَضْنة »[5]. فأمّا « رَعْشَنٌ » فمن الارتعاش. و « عَلْجَنٌ » من العِلْج ، وهو الغليظ ، لأنّ « العَلجَن » : الناقة الغليظة. و « رجلٌ خِلَفْنةٌ » و « ذو خِلَفْنة »[6] أي : في أخلاقه خلاف[7]. و « عِرَضْنة »[5] من التعرّض.

وأمّا « ضَيفَنٌ » ففيه خلاف : منهم من جعل نونه زائدة ، لأنه الذي يجيء مع الضيف. فهو راجع إلى معنى الضيف. ومنهم من ذهب إلى أنّ نونه أصليّةٌ ـ وهو أبو زيد ـ وحكى من كلامهم « ضَفَنَ الرَّجلُ يَضفِن » إذا جاء ضيفاً مع الضيف. فـ « ضَيفنٌ » على هذا المذهب « فَيْعَلٌ ». وهذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوى. ويقوّيه أيضاً[8] أنّ باب النون ألاّ تكون في مثل هذا إلاّ أصليّة. وأيضاً فإنّ نونه إذا كانت زائدة كان وزنه « فَعْلَناً » ، و « فَيْعَلٌ » أكثرُ من « فَعْلَنٍ ».

(١) المنصف ١ : ١٦٧ .　(٢) المنصف ١ : ١٦٧ – ١٦٨ .
(٣) الرعشن : الجبان الذي يرتعش　(٤) م : خلقنة
(٥) العرضنة : الذي يعترض الناس بالباطل . م : عرضنة .
(٦) م : ورجل خلقنة وذو خلقنة　(٧) م : اختلاف
(٨) م : ويقوي أيضاً مذهب أبي زيد .

باب التاء

التاء [1] تنقسم قسمين : قسم يُحكم عليه بالأصالة ، ولا يحكم [٢٦ ب] عليه بالزّيادة إلاّ بدليل ، وقسم يُحكم عليه بالزّيادة أبداً ، ولا يكون أصلاً .

فالقسم [2] الذي يحكم عليه بالزيادة :

التاء التي في أوائل أفعال المُطاوَعة [3] ، نحو قولك « كسَّرتُه فتَكسَّرَ » و « قطَّعتُه فتَقطَّعَ » و « دَحرَجتُهُ فتَدحرَجَ » .

والتاء في أول « تَفاعَلَ » ، نحو « تَغافَلَ » و « تَجاهَل » ، وما تصرّف من ذلك .

والتاء التي هي من حروف المضارعة ، نحو « تَقُومُ » و « تَخرُجُ » .

والتاء التي في « افتَعَلَ » و « استَفْعَلَ » وما تصرّف منهما .

والتاء التي للخطاب في نحو « انتَ » و « أنتِ » و [4] « أنتما » و « أنتم » و « انتنّ » .

---

(١) انظر سر الصناعة ١ : ١٧٤ - ١٨٨ والكتاب ٢ : ٣٤٧ - ٣٤٩ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٤٩

(٣) كذا ، وفاته ذكر ما تصرف من هذه الأفعال .

(٤) م : وفي .

وتاء التأنيث نحو «قامتْ» و«خرجتْ»، و«قائمةٌ» و«خارجةٌ»، و«ربَّتَ» و«ثُمَّتَ» و«لاتَ».

ومع «الآنَ»(1)، في نحو قوله(2):

نَوِّلِي قبلَ نأيِ دارٍ، جُمانا ... وصِلِينا، كما زعَمتِ، تَلانا

أراد: الآن(3). وحكى أبو زيد أنه سمع مَن يقول «حَسبُكَ تَلانَ» يريد: حسبُكَ الآنَ. [فزادَ التاء](4).

ومع «الحين»، في أحد القولين، في نحو قوله(5):

العاطفُونَ تَحِينَ ما مِن عاطفٍ ... والمُسبِغُونَ نَدًى، إذا ما أنعَمُوا

جميع هذا يُحكم على التاء فيه بالزيادة، ولا يُحتاج في ذلك إلى دليل، لوضوح

(1) ف: وتلان.
(2) م: «نوليني». والبيت لجميل بثينة، وينسب إلى عمرو بن أحمر. ديوان جميل ص229 وسر الصناعة 1: 185 والانصاف ص 110 والخزانة 2: 149 واللسان (حين) و(تلن) والتاج (تلن) والمزهر 1: 237.
(3) قال صاحب التاج (تلن): «قال شيخنا رحمه الله تعالى: وجزم ابن عصفور رحمه الله في الممتع بزيادة التاء».
(4) من م.
(5) م: «والمسبغون يداً». والبيت لأبي وجزة السعدي. الخزانة 2: 147 - 150 وسر الصناعة 1: 180 والانصاف ص 108 والصحاح واللسان والتاج (حين). ورواه السيرافي: «العاطفونة حين».

كونها زائدةً فيه .

وأمّا القسم الذى يُحكم عليه بالأصالة ، ولا يكون زائداً إلاّ بدليل ، فما عدا ذلك . وإنما قضينا على التاء بالأصالة ، فيما عدا ذلك ، لكثرة تبيُّن أصالة التاء فيما يُعرف له اشتقاق أو تصريف [1] ، نحو « توءم » ـ فإنّ تاءه أصليّة لأنك تقول في الجمع : تُؤامٌ . و « تُؤامٌ » : « فُعالٌ » فتاؤه أصل ـ وأمثال ذلك . ويقلّ وجودُها زائدة فيما عُرف له اشتقاق أُو تصريف . فلمّا كان كذلك حُمل ما جُهل أصله على الكثير ، فقُضي على تائه بالأصالة .

فما جاءت فيه التاء زائدة أولاً « تألَبٌ » و « تُرتَبٌ » [2] و « تُدْرأٌ » [3] و « تِجفافٌ » [4] و « تَعضُوض » [5] و « تِمثالٌ » و « تِبيانٌ » و « تِلقاءٌ » و « تِضرابٌ » [6] و « تِهواءٌ » [7] من الليل » و « تِمساحٌ » للكذّاب و « تِمْرادٌ » لبيت الحمام و « رَجل تِقوالةٌ » .

فالدليل [8] ، على زيادتها في « تَأْلَب » اسم الحمار ، أنه [9] مأخوذٌ

(١) المنصف ١ : ١٠٢ ـ ١٠٣ . وغفل عن نحو : اتّهلٌ واتمأرٌ واتمألٌ
(٢) الترتب : الشيء الراتب الثابت . ف : تدر أو ترتب .
(٣) التدرأ : الدرء والدفع .
(٤) التجفاف : ماجلل الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح .
(٥) التعضوض : تمر أسود . (٦) التضراب : الناقة التي ضربها الفحل.
(٧) التهواء : القطعة . (٨) المنصف ١ : ١٠٣ ـ ١٠٤ . (٩) م : فإنه.

من [قولك][1] : أَلَبَ الحمارُ أُتُنَه يألِبُها ، إذا طردها . وكذلك[2] « تُرتَبٌ » : « تُفعَلٌ » مِن الشيء الرّاتب . و « تُدرأٌ »[3] من دَرأتُ ، أي : دَفَعتُ . وأيضاً فإنه لا يمكن جعل التاء في « تُرتبٍ » و « تُدرأ » أصلاً ، لأنه ليس في كلامهم « فُعْلَلٌ » .

وكذلك « تَتْفُلٌ »[4] تاؤه زائدة ، لأنها لو كانت أصليّة لكان وزن الكلمة « فَعْلُلاً » ، وذلك بناء غير موجود في كلامهم . ومن قال « تُتْفُلٌ » بضمّ التاء فهي عنده أيضاً زائدة ، لثبوت زيادتها في لغة مَن فَتح التاء .

وكذلك[5] « تِجفاف » و « تَمضوض » و « تِبيان » و « تِلقاء » و « تِمساح » و « تِقوالة » و « ناقة تِضراب »، هي[6] مشتقّة من : الجُفُوف والمَضّ والبَيان واللّقاء والمَسح والضِراب والقَول . و « تِمرادٌ »[7] لأنه من « ماردٍ » أي : طويل . ومنه « قَصرٌ ماردٌ » . و « تِهواءٌ من الليل » من قولهم « مَرَّ هَوِيٌّ[8] من الليل » . وكذلك التاء في « تِنبال » زائدة ، لأنّ « التِنبال » هو القصير ، و « النَّبَلُ » هم القصار ، فيكون

---

(١) من م .
(٢) الكتاب ٢ : ٣٤٨ والمنصف : ١٠٤ - ١٠٥ . (٣) م : تدر .
(٤) التتفل : ولد الثعلب . وانظر ٦ أ . (٥) الكتاب ٢ : ٣٤٨ .
(٦) ف : فهي . (٧) التمراد : بيت الحمام . (٨) الهوي: الهزيع.

« التِّنبال » (١) منه . وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل اللغة (٢) .

وزيدت آخراً (٣) في « سَنبَتة » ، بدليل قولهم « مَرَّتْ عليه (٤) سَنبةٌ من الدهر » بمعنى « سنبتة » أي : قطعة . فيحذفون التاء . وفي « رَغَبُوت » و « رَهَبُوت » و « طاغُوت » (٥) و « رَحَمُوت » و « مَلَكُوت » و « جَبَرُوت » ، لأنها بمعنى الرغبة والرهبة والرحمة والمُلك والتجبُّر والطُّغيان . [وقد] (٦) قالوا « رَغَبُوتَى » و « رَهَبُوتَى » و « رَحَمُوتَى » (٧) ، والتاء فيها أيضاً (٨) زائدة .

فأمّا « الثَّلَبُوت » (٩) ، من قول لبيد : (١٠)

بأحِزَّةِ الثَّلبُوتِ يَربأُ فوقَها ... قَفْرَ المَراقِبِ خَوفُها آرامُها

---

(١) م : التبيان .

(٢) قال صاحب التاج (نبل) : « ذهب ثعلب إلى أنه من النبل . وبه صرح الشيخ أبو حيان وجزم ابن هشام في شرح الكعبية والسهيلي في الروض ، وأقره البغدادي شيخ مشايخنا في الحاشية التي وضعها على شرح ابن هشام المذكور ، وهي عندي . وجعله سيبويه رباعياً » .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٤٨ والمنصف ١ : ١٣٩ .

(٤) م : عليهم

(٥) م : وطاغوت ورهبوت .

(٦) من م .

(٧) م : رغبوتي ورهبوتي ورحموتي .

(٨) ف : والتاء أيضاً فيها .

(٩) الثلبوت : اسم واد بين طيىء وذبيان . م . التلبوت .

(١٠) من معلقته . ديوانه ص ٣٠٥ . والأحزة : جمع حزيز ، وهو ما ارتفع من الأرض وغلظ . والآرام : الأعلام . يصف حمار وحش مع أتنه .

فالتاء فيه أصل. وأجاز ابن جنّي أن تكون التاء زائدة، حملاً على «جَبَرُوت» وأخواته. قال: وليس ذلك بالقويّ [1]. والصحيح أنه لا يَسوغ جعلُ التاء فيه زائدةً، لقلة ما زيدت فيه التاء، مما هو على وزنه، إذ لا يُحفظ منه إلاّ سِتّةُ الألفاظ المذكورة [2].

وكذلك هي في «عنكبوت» زائدة. واستدلّ على ذلك سيبويه [3]، بقولهم في جمعه «عناكب». ووجه الدليل من ذلك أنهم كَسَّرُوا «عنكبوتاً» من غير استكراه. أعني: من غير أن يُكلّفوا ذلك [4]. ولو كانت التاء أصليّة لكان من بنات الخمسة. وهم لا يكسّرون بنات الخمسة إلاّ بعد استكراه. فدلّ ذلك على أنه ليس من بنات الخمسة، وأنّ تاءه زائدة. وأيضاً فإنهم يقولون في معناه [5] «العَنكباء»، وذلك قاطع [٢٧ أ] بزيادة التاء.

وفي [6] «عِفريت» و«غِزويت» [7]. أمّا «غزويت» فالدليل على زيادة تائه أنك لا تخلو من أن تجعل التاء والواو أصليّتين، أو تجعل التاء أصليّة

---

(١) المنصف ١ : ١٣٩ . (٢) كذا، وقيل: بَرَهُوت .
(٣) الكتاب ٢ : ٣٤٨ والمنصف ١ : ١٣٩ . (٤) سقط من م .
(٥) م : مثله . وزاد في المنصف : «المنكب» .
(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان : «سقط من هنا إلى قوله وزيدت أيضاً في أول الكلمة ، في نسخة الخفاف» .
(٧) الغزويت : الداهية . وهو العزويت أيضاً . انظر المنصف ١ : ١٦٩ و ٣ : ٢٨ .

والواو زائدة[١] أو العكس. فجعلها أصليّتين[٢] يؤدّي إلى كون الواو أصلاً[٣]، في بنات الأربعة [من غير المضعّفات][٤]. وذلك فاسد. وجعل الواو زائدة[٥] والتاء أصليّة يؤدّي إلى بناء غير موجود، وهو «فِعوِيل». فلم يبق إلاّ أن تكون تاؤه زائدة وواوه أصليّة. وأمّا «عِفرِيت» فتاؤه زائدة، بدليل قولهم في معناه «عِفرِيَة».

وزيدت أيضاً في أوّل الكلمة وآخرها في[٦] «تَرنَمُوتٍ»، ووزنه «تَفْعَلُوتٌ»، وهو: صوتُ ترنُّمِ القوسِ عند الإنباض. قال الراجز[٧]:

* تَجاوُبَ القَوسِ بِتَرنَمُوتِها *

أي: بِترَنُّمِها.

(١) م: زائد.
(٢) م: أصليين.
(٣) م: الواو والتاء
(٤) من م.
(٥) سقط من م.
(٦) الكتاب ٢ : ٣٤٨ والمنصف ١ : ١٣٩.
(٧) سر الصناعة ١ : ١٧٥ والمنصف ١ : ١٣٩ والصحاح واللسان والتاج (رنم).

باب الألف

الألف [1] لا تكون أبداً أصلاً . بل تكون زائدة ، أو منقلبةً عن ياء ، أو واو . فمثال الزائدة ألف « ضارِبٍ » لأنه من الضَّرْب . ومثال المنقلبة عن الياء ألف « رَمَى » لأنه من الرَّمْي . ومثال المنقلبة عن الواو ألف « غزا » لأنه من الغَزْو . إلاّ فيما لا يدخله التصريف ، نحو الحروف ، والأسماء المتوغلة في البناء ، فإنه ينبغي أن يُقضى على الألف فيه بأنها أصليّة . إذ لا دليل على جعلها زائدة ، ولا يُعلم لها أصلٌ في الياء ، ولا في الواو ، فيُقضى على الألف بأنها منقلبة عن ذلك الأصل . ومما يُبيّن ذلك وجود « ما » و « لا » وأمثالهما ، في كلامهم . وقد تَقدَّم تَبيينُ ذلك [2] .

والألف لا تخلو [3] أن يكون معها حرفان أو أزيد . فإن كان معها حرفان قَضيتَ [4] عليها بأنها منقلبة من أصل ، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللاّم ، نحو « رَمَى » و « غَزا » .

وإن كان معها أزيدُ فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف ، مقطوع

---

(1) المنصف 1 : 118 والكتاب 2 : 344 - 346 .
(2) انظر ص 36
(3) م : لا يخلو .
(4) في النسختين : قطمت.

بأصالتها ، فصاعداً ، أو حرفانِ مقطوع بأصالتهما ، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته ، أو محتملٌ أن يكون أصلاً ، وأن يكون زائداً .

فإن كان معها حرفان مقطوعٌ بأصالتهما ، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته ، كانت الألف منقلبة عن أصل ، إذ لا بدّ من ثلاثة أحرف أصول ، كما تقدّم . وذلك نحو « أرطىً » (١) في لغة من يقول « أديمٌ مَرْطِيٌّ » ؛ ألا ترى أنّ قوله « مَرْطِيٌّ » يقضي بزيادة الهمزة ، وإذا ثبتت زيادتها ثبت كون الألف منقلبة عن أصل .

وإن كان ما عداهما محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون ميماً ، أو همزة في أوّل الكلمة ، أو نوناً ثالثة ساكنة فيما هو على خمسة أحرف ، أو غيرَ ذلك من الزوائد .

فإن كان ميماً أو همزة [أولاً] (٢) أو نوناً ثالثة ساكنة قضيتَ على الألف بأنها منقلبةٌ من أصل ، وعلى الميم أو الهمزة أو النون بالزيادة . وذلك نحو « أفعىً » و « مومىً » ، ونحو « عَقَنقىً » إن ورد في كلامهم ، إلاّ أن يقوم دليل على أصالتها (٣) وزيادة الألف ، وذلك قليل ، لا يحفظ منه إلاّ « أرطىً » ، في لغة من قال « أديمٌ (٤) مأروطٌ » .

---

(١) الأرطى : شجر يدبغ به .
(٢) سقط من النسختين .
(٣) م : أصالتها .
(٤) سقط من م .

فإن قيل : فلأيّ شيء قضيّتم بزيادة الميم والهمزة والنون ، وقضيتم على الألف أنها منقلبة عن أصل ؟ فالجواب أنّ الذي حمل على ذلك أشياءُ :

منها أنّ ما عُرِف له اشتقاق ، من ذلك ، وُجِد الأمر فيه على ما ذكرنا ، من زيادة الميم والهمزة والنون ، نحو « أَعمَى » و « أعشَى » و « مَلهىً » و « مَغزًى »[1] .

ومنها أنّ الميم والهمزة[2] والنون قد سبقت فقُضِي عليها بالزيادة لسَبْقِها إلى موضع الزيادة . فلمّا قُضي عليها بالزيادة وَجب القضاء على الألف بانقلابها عن أصل .

ومنها أنّ الميم والهمزة والنون قد ساوت الألفَ ، في كثرة الزيادة ، وفَضَلتْها بقوة الاختصاص ؛ ألا ترى أنّ الميم والهمزة قد كثرت زيادتها أوّلاً[3] ، كما كثرت زيادة الألف ، واختصّتا[4] بالزيادة أوّلاً ، وليست الألف كذلك . وأنّ النون كثرت زيادتها ، ثالثةً ساكنة ، فيما هو على خمسة أحرف ، وبعد الألف الزائدة قبل آخر الكلمة[5] ، بالشرطين المتقدّمين في فصل[6] النون ، واختصّت بالزيادة في هذين الموضعين ، وليست الألف كذلك .

---

(١) م : معزى .
(٢) ف : أن الهمزة والميم .
(٣) م : أولين .
(٤) ف : اختصا
(٥) سقطت بقية الفقرة من م .
(٦) كذا ، والصواب : باب .

وإن كان غيرَ ذلك من الزوائد قَضيتَ على الألف بالزيادة ، وعلى ما عداها بالأصالة ـ إلاّ ما شذّ ـ (١) نحو « عُزّى » (٢) ، إلاّ أن يقوم دليل على أنّ الألف منقلبة عن[٢٧ ب] أصل، وذلك نحو«قَطَوطىّ» (٣) و«شَجَوجىّ»(٤) و « ذَلَولىّ » (٥) . الألف في جمع ذلك أصل (٦) .

وذلك أنّ الألف لو جُعلت زائدة لم تخلُ الواو من (٧) أن تكون أصلاً ، أو زائدة . فلو جعلتها زائدة لكان وزنها « فَعَولىّ » ، وذلك (٨) بناء غير موجود . ولو جعلتَ الواو أصليّة لم تخل من أن (٩) تجعل المُضعَّفين أصلين ، أو أحدهما أصلاً والآخر زائداً . فلو جعلتهما أصلين لم يجز ، لأنّ ذلك يؤدّي إلى جعل الواو أصلاً ، في بنات الأربعة، وذلك لا يجوز إلاّ في باب «ضَوضَيتُ»(١٠) و « قَوقَيتُ » (١١) ، على ما يُبيَّنُ بعدُ ، إن شاء الله . ولو جعلتَ أحدهما أصلاً والآخر زائداً لكان وزنها « فَعَلعىّ » ، وذلك بناء غير موجود في كلامهم ، فثبت أنّ الألف بدلٌ من أصل .

---

(١) سقط «إلاّ ماشذ» من م .
(٢) العزى : اسم صنم . ف : معزى .
(٣) القطوطى : المتبختر .
(٤) الشجوجى : المفرط في الطول .
(٥) الذلولى : المسرع المستخفي .م : دولى
(٦) الكتاب ٢ : ٣٤٥ .
(٧) م : في .
(٨) ف : وهو .
(٩) ف : لم يخل أن .
(١٠) ضوضيت : من الضوضاء والجلبة .
(١١) قوقيت : من قوقت الدجاجة إذا صاحت .

وإذا ثبت ذلك احتملت هذه الأسماء أن تكون الواو فيها زائدة ، من غير لفظ اللاّم ، وأن تكون من لفظ اللاّم. فإن كانت من غير لفظ اللاّم كان وزن هذه الأسماء « فَعَوعَلاً » نحو «عَثَوثَلٍ »[1] و « غَدَودَنٍ »[2] وإن كانت من لفظ اللاّم كان وزنها «فَعَلْعَلاً » نحو « صَمَحْمَحٍ »[3] و«دَمَكْمَكٍ »[4]. وحملها على أن تكون من باب « صَمَحْمَحٍ » أولى ، لأنه أوسع من باب « عَثَوثَل » . وهو الظاهر من كلام سيبويه ، أعني أنها تحتمل ضربين[5] من الوزن ، وباب « صمحمح » أولى بها .

وأمّا مَن زعم أنّ «قَطَوطىً » و « ذَلَولىً »[6] لا يكون وزنها إلاّ « فَعَوعَل » ، واستدلّ على ذلك بأنّ « اقطَوطَى » و « اذلَولَى »[7] وزنهما « افعَوعَلَ » ، وزعم أنّ سيبويه لو حفظ[8] « اقْطَوطَى » لم يُجِزْ في « قَطَوطَىً » إلاّ أن يكون « فَعَوعَلاً » فلا يُلتفت إليه ، إذ ليس

---

(١) العثوثل : الشيخ الثقيل . (٢) الغدودن : المسترخي . م : عددون.

(٣) الصمحمح : الشديد القوي . (٤) الدمكمك : الشديد .

(٥) وزعم الرضي أن المبرد هو الذي جعلها من باب « فعلعل » ، وأنّ سيبويه جعلها من باب « فعوعل » فقط . انظر الكتاب ٢ : ٣٢٩ و ٣٤٥ - ٣٤٦ وشرح الشافية ١ : ٢٥٣ .

(٦) م : دولى . (٧) م : ادلولى

(٨) قال الرضي : « قال سيبويه : جاء منه اقطوطى إذا أبطأ في مشيه » ! شرح الشافية ١ : ٢٥٣ . قلت : ولم أقف على مانسبه الرضي الى سيبويه في كتابه . انظر الكتاب ٢ : ٢٤١ - ٢٤٢ و ٣٢٩ و ٣٤٥ .

« قَطَوطَى » باسم جار على « اقطَوطَى » ، فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللاّم ، كما هي في «اقْطَوطَى» . بل لا يلزم من كونهم قداشتقّوا « اقطَوطَى » من لفظ « قَطَوطَى » أكثرُ من أن تكون أصولُهما واحدةً ، وذلك موجود فيهما . لأنَّ « قَطَوطَى » إذا كان وزنُه « فَعَلعَلاً » كانت إحدى العينين وإحدى اللاّمين زائدتين ، فتكون حروفه الأصول: القاف والطاء والواو . وكذلك « اقطوطَى » الواو وإحدى الطائين زائدتان ، وحروفه الأصول : القاف والطاء والواو التي انقلبت ألفاً . والدليل على أنَّ حروفه الأصول ما ذكرنا قولهم « قَطَوانٌ » في معناه .

وإنْ كان مع الألف ثلاثةُ أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً قُضي على الألف أنها زائدة ، إلاّ في مضاعف بنات الأربعة فإنَّ الألف يُقضى عليها بالأصالة ، لأنَّ الألف لا تكون أصلاً في بنات الأربعة (١) ـ كما ذكرنا ـ إلاّ منقلبة عن ياء أو واو ، والياء والواو لا يكونان أصلَين في بنات الخمسة ، إلاّ فيما شَذَّ ممّا يُبيَّنُ (٢) في بابه ، ولا في بنات الأربعة ، إلاّ في المضاعف نحو « قَوقَى » (٣) و « ضَوضَى » (٤) .

فإن قيل : وما الدليل على أنَّ الألف ليست زائدة (٥) في «ضَوضَى »

---

(١) سقط « في بنات الأربعة » من م . (٢) ف : مما يتبين .
(٣) قوقت الدجاجة : صاحت . (٤) ضوضى : من الضوضاء والجلبة . (٥) ف : بزائدة .

و « قَوقَى » ؟ فالجواب [1] أنَّ جَعل الألف زائدة يؤدّي إلى الدخول في باب « سَلِسَ » و « قَلِقَ » ، وذلك قليل . وأيضاً فإنهم قد قالوا « ضَوضاءٌ » و « غَوغاءٌ » [2] كـ « قَلقال » و « صَلصال » . ولا نحفظ [3] في بنات الثلاثة اسماً على « فَعْلاء » نحو « سَلقاءٍ » و « ضَرباءٍ » [4] منوّناً . فدلّ مجيء « ضَوضاءٍ » و « غَوغاءٍ » على أنَّ « ضَوضَى » [5] و « قَوقَى » من بنات الأربعة كـ « صَلصَلَ » [6] و « قَلقَلَ » .

---

(١) المنصف ١ : ١٦٨ - ١٧٢ .

(٢) الغوغاء من «غوغيت» ولم يذكره بعد ، وإنما يمثّل لـ « قوقى » ، فكان عليه أن يذكر هنا « قوقاء » .

(٣) ف : ولا يُحفظ

(٤) م : صرباء .

(٥) ف : ضوضيت .

(٦) م : صلصال .

الياء (١) أيضاً لا تخلو من أن يكون معها حرفان أو أزيد. فإن كان معها حرفان كانت أصلاً ، إذ لا أقلّ من ثلاثة أحرف ، نحو « ظَبْيٍ » و « رَمْيٍ » . وإن كان معها أزيدُ من حرفين فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها ، فصاعداً ، أو حرفان مقطوع بأصالتهما ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، أو محتملٌ أن يكون أصلاً ، وأن يكون زائداً .

فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته ، فالياء أصل ، إذ لا أقلَّ من ثلاثة أحرف أصول (٢) ، نحو « ياسِرٍ » و « يافِعٍ » من اليُسرِ ، ومن يَفَعة .

وإن كان ما عداهما محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن تكون الميم أوّلاً ، أو الهمزة ، أو غير ذلك من الحروف الزوائد . فإن كان الميم أو الهمزة قَضيتَ على الياء بالأصالة ، وعلى الميم والهمزة بالزيادة ، كما فعلت بهما إذا اجتمعا مع الألف. والسبب في ذلك ما قدّمناه في فصل (٣) الألف . وذلك نحو « أَيدَع » (٤)

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٤٦ - ٣٤٧ .
(٢) سقط من م .
(٣) كذا ، والصواب : باب .
(٤) الأيدع : صبغ أحمر .

و « ميراث » . ولا يحكم على [٢٨ أ] الهمزة ولا على الميم بالأصالة ، ويُحكم (١) على الياء بالزيادة ، إلاّ أن يقوم دليل على ذلك نحو « أَيصَرٍ » (٢) . وقد تَقدّم الدليل على أصالة همزته في فصل (٣) الهمزة .

وإن (٤) كان غير ذلك من الزوائد قضيت على الياء بالزيادة ، وعلى وعلى ما عداها بالأصالة ، نحو « يَرْمَعٍ » (٥) ، إلاّ أن يقوم دليل على خلاف ذلك ، نحو « ضَهْيأ » و « يأجَج » (٦) .

وإن كان معها ثلاثة أحرف فصاعداً مقطوعاً بأصالتها قُضي عليها بالزيادة ، لأنّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الخمسة ، ولا في بنات الأربعة ، إلاّ أن يشذّ من ذلك شيء فلا يقاس عليه ، أو في مضاعف بنات الأربعة ، نحو « حَيحَى » (٧) .

والدليل ، على أنّ الياء في « حَيحَى » أصليّة، أنك لو جعلتها زائدة لكان « حَيحَى » من باب « دَدَنٍ »، وذلك قليل جدّاً . فجعلنا الياء أصليّة ، إذ قد قام

---

(١) سقط من م .
(٢) الأبصر : الحشيش . م : الصر .
(٣) كذا والصواب : باب .
(٤) سقط حتى « يأجج » من م و ف ، وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(٥) اليرمع : حصى بيض تلمع .
(٦) يأجج : اسم موضع .
(٧) حيحيت بالغنم : صوّت . وهو أصل حاحيت .

الدليل على أنَّ الواو والياء[1] يكونان أصلين[2] ، في مضاعفات بنات الأربعة ، نحو « ضَوضَيتُ » و « قَوقَى »[3] .

والذي شَذَّ من غير المضاعف ، فجاءت الياء فيه أصليَّة ، نحو[4] «يَستعُور»[5] . وذلك أنَّ السين والتاء[6] أصلان، إذ ليست السين في موضع زيادتها ، ولم يقم دليل على زيادة التاء . فلو جعلنا[7] الياء زائدة لأدَّى ذلك إلى شيئين : أحدهما أن يكون وزن الكلمة « يَفْعَلُول »[8] ، وذلك بناء غير موجود . والآخر لحاق بنات الأربعة الزيادةُ من أوّلها ، في غير الأسماء الجارية على الأفعال ، وذلك غير موجود في كلامهم[9] . فلمّا كان جعلها زائدة يؤدّي إلى ما ذُكِرَ جعلناها أصلاً .

فإن قيل : فإنَّ في جعلها أصلاً أيضاً خروجاً عما استقرَّ في الياء ، من كونها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة فصاعداً إلاّ في باب « ضَوضَيتُ » ! فالجواب أنه لمّا كان جعلها زائدة يؤدّي إلى الخروج عما استقرّ ، من أن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة فصاعداً من أوّلها ، وجعلها أصليّة يؤدّي

---

(١) ف : الياء والواو .
(٢) م : أصليين .
(٣) م : وقوقيت
(٤) سقط من م .
(٥) اليستعور : شجر . وانظر المنصف ١ : ١٤٥ .
(٦) م : والياء .
(٧) م : جعلت .
(٨) م : يفعلون .
(٩) سقط « وذلك غير موجود في كلامهم » من م .

[أيضاً] (١) إلى الخروج عما استقرَّ للياء ، من أنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة (٢) إلاّ في باب «ضَوضَيتُ» ، كان الذي يؤدّي إلى الأصالة (٣) أولى. وأيضاً فإنّ الياء قد تكون أصلاً في مضاعف بنات الأربعة ، ولا تلحق بنات الأربعة فصاعداً الزيادةُ من أوّلها ، في موضع من المواضع . وأيضاً فجعلها أصلاً يؤدّي إلى بناء موجود ، وهو «فَعْلَلُول» (٤) نحو «عضرفوط» (٥) ، وجعلها زائدة يؤدّي إلى بناء غير موجود ، وهو «يفعلول».

وزعم أبو الحسن أيضاً أنّ الياء في «شِيراز» (٦) أصل ، وهي بدلٌ من واوٍ ، بدليل قولهم في الجمع «شَوارِيز» .

فإن قيل : وما الذي حمله على جعلها أصليَّةً ؟ فالجواب أنّ الذي حمله على ذلك أنه إن جعل الواو ، التي الياءُ (٧) بدلٌ منها ، أصلاً أدّى ذلك إلى بناء موجود ، وهو «فِعْلال» نحو «سِرداحٍ» (٨). وإن جعلها زائدة أدّى ذلك إلى بناء غير موجود ، وهو «فوعال» . فحملَها على ما يؤدّي إلى بناء موجود .

---

(١) من م .
(٢) سقط «في بنات الأربعة» من م .
(٣) م : الأصل .
(٤) م : فعلول .
(٥) العضرفوط : ذكر العظاء . م : عرفوط .
(٦) الشيراز : اللبن الرائب المستخرج ماؤه .
(٧) ف : إن جعل الياء التي الواو .
(٨) السرداح : الناقة الكريمة .

فإن قيل : وفي جعلها أصليّة خروج أيضاً عن المعهود فيها ! فالجواب أنه لمّا كان الوجهان كلاهما يُفضيان إلى الخروج عن المعهود كان ما يُفضي إلى الأصالة أولى ، لأنه مهما قُدِر على أن يُجعل الحرف أصلاً لم يُجعل زائداً . وأيضاً فإنه لم يثبتْ[1] زيادة الواو في أول أحوالها ساكنة بعد كسرة ، فلذلك كان الأَولى عنده أن تكون أصليّة .

---

(١) م : لم تثبت .

الواو [١] أيضاً لا يخلو أن يكون معها حرفان، و أَزْيدُ. فإن كان معها حرفان كانت أصلاً، إذ لا بدّ من ثلاثة أحرف. وإن كان معها أزْيدُ فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فصاعداً - أي [٢]: أزيد - أو حرفان مقطوع بأصالتها، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته، أو محتمل للأصالة والزيادة.

فإن كان معها حرفان مقطوعٌ بأصالتهما، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته، كانت الواو أصلاً، إذ لا بدّ من ثلاثة أحرف، نحو «واقِدٍ» و «واعِدٍ».

وإن كان ما عداهما محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون [٣] الميم، أو الهمزة أو "لا"، أو غير ذلك من حروف الزيادة [٤]. فإن كان الميم أو الهمزة قَضيتَ عليها بالزيادة، وعلى الواو بالأصالة، لِما ذكرناه في فصل [٥] الألف، وإن لم يُعلم الاشتقاق نحو «الأَ وتَكَى» [٦] وهو ضرب من التمر. إلا أن يقوم دليل على أصالة الهمزة، من اشتقاق أو تصريف، أو غير ذلك، كـ«أولَقٍ»،

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٣٧ .

(٢) في النسختين : أو .

(٣) م : تكون .

(٤) ف : من الحروف الزوائد .

(٥) كذا ، والصواب : باب

(٦) م الأرتكى .

فيجعل الواو إذ ذاك [٢٨ ب] زائدة .

وإن كان غير ذلك من حروف الزيادة قضيتَ على الواو بالزيادة ، وعلى ذلك الغير بالأصالة . إلاّ أن يقوم دليل على أصالة الواو ، نحو « غِزْوِيتٍ »[١] ، فإنّ واوه أصليّة وتاؤه زائدة ، لِما ذُكر في فصل[٢] التاء[٣] .

وإن كان معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً قَضيتَ على الواو بالزيادة ، لأنّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الخمسة ، ولا في بنات الأربعة[٤] إلاّ في المضعّف[٥] ، نحو « قَوقَيتُ » و « ضَوضَيْتُ » ، فإنّ الواو فيه أصل . وقد تَقَدَّم الدليل على ذلك ، بقول[٦] العرب « ضَوضاءُ » و « غَوغاءُ » في فصل[٧] الألف . ولا تُجعل أصليَّةً ، فيما عدا باب « ضوضيت » ، إلاّ أن يقوم على ذلك دليل ، فيكون شاذّاً نحو « وَرَنْتَلٍ »[٨] ، فإنّ الواو فيه أصليّة ، ووزن الكلمة « فَعَنْلَلٌ »[٩] . ولا تُجعل زائدةً ، لأنّ الواو لا تُزادُ أوّلاً أصلاً .

---

(١) الغزويت : الداهية .

(٢) كذا ، والصواب : باب .

(٣) م : الياء .

(٤) ف : لاتكون أصلاً في بنات الأربعة ولا في بنات الخمسة .

(٥) م : المضاعف

(٦) م : يقول .

(٧) كذا ، والصواب : باب .

(٨) الورنتل : الشر والأمر العظيم .

(٩) ف : فمنللاً

فإن قيل : وفي جعلها أيضاً أصلاً خروجٌ عمّا استقرّ لها ، من أنها لا تكون أصلاً ، إلاّ في باب « ضَوضَيتُ » ! فالجواب أنه قد تقدَّمَ أنه متى كان في الكلمة وجهان شاذّان ، أحدهما يؤدّي إلى أصالة الحرف ، والآخر يؤدّي إلى زيادته ، كانت الأصالة أولى . وأيضاً فإن الواو قد جاءت أصلاً في ضرب[1] من بنات الأربعة ، وهو المضاعف ، ولم تُزَد أوّلاً[2] في موضع من المواضع . وأيضاً فإنّ جعلها زائدة يؤدّي إلى بناء غير موجود ، وهو « وَفَنْعَلْ »[3] . وجعلها أصليّةً يؤدّي إلى بناء موجود ، وهو « فعَنلَلْ » نحو « جَحَنفَل »[4] .

فإن قال قائل : إنكم استدللتم على أن « ضَوضَيتُ » وبابه من بنات الأربعة ، بقولهم « ضوضاءٌ » و « غوغاءٌ » لأنه لم يوجد مثل « فَعلاءٍ » في كلامهم ، ولا دليل في ذلك ، لاحتمال أن تكون الواو زائدة ، ويكون وزن الكلمة « فَوعالاً » كـ « تَوارِبٍ »[5] ! فالجواب أنه لو كان « فَوعالاً » لكان من باب « دَدَنٍ » ، أعني مما فاؤه وعينه من جنس واحد ، وذلك قليل جدّاً ، وباب « ضَوضاء » و « غَوغاء » و « ضَوضَيتُ » و « غَوغَيتُ » كثير ، ولا يُتصوَّرُ حملُ ما جاء كثيراً على باب لم يجىء منه إلاّ اليسير . وأيضاً فإنّ

---

(١) م : ضروب .
(٢) م : ولم يرد أولاً .
(٣) م : فنعل .
(٤) الجحنفل : العظيم الشفة
(٥) التوراب : التراب .

« فَوعالاً » كـ « تَوارب » قليلٌ جدّاً [1]. وإذا كانت الواو أصلاً كان وزن الكلمة « فَعْلالاً » كـ « صَلصالٍ » و « قَلقالٍ » ، وذلك بناء موجود في المضعّف كثيراً [2] . فحمله على ذلك أولى [3] .

---

(١) ف : فوعالاً قليل جداً كتوراب .
(٢) ف : كثير .
(٣) سقط من م .

باب

ما يزاد من الحروف في التضعيف

اعلم أنّ التضعيف لا يخلو أن يكون من باب إدغام المتقاربَين (١) ، أو من باب إدغام المثلَين (٢) . فإن كان من باب إدغام المتقاربين فلا يلزم أن يكون أحد الحرفين زائداً . بل قد يمكن أن يكون زائداً، وأن يكون أصلاً . وإذا كان الإدغام من جنس إدغام المثلين كان أحد المثلين زائداً ، إلاّ أن يقوم دليل على أصالتهما (٣) ، على ما يُبيَّنُ .

فإن قيل : فيمَ يَمتاز (٤) إدغام المتقاربَين من إدغام المِثلَين ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول : إذا وُجِد حرف مضعَّف فينبغي أن يُجعل من إدغام المِثلَين ، ولا تجعله من إدغام المتقاربين إلاّ أن يقوم على ذلك دليل ، لأنه لا يجوز أن يُدغَم الحرف في مُقارِبه من (٥) كلمة واحدة ، لئلاّ يلتبس بأنه من إدغام المثلين ؛ ألا ترى أنك لا تقول في أَنْمُلَة (٦) : « أمّلة » ، لأنّ

(١) م : المثلين .
(٢) م : المتقاربين .
(٣) ف : أصالته .
(٤) م : يختار .
(٥) م : في .
(٦) الأنملة : المفصل الأعلى من الاصبع .

ذلك ملبس [١]، فلا يُدرَى هل هو في الأصل «أَنمُلَة» أو «أمْمُلَة». فإن كان في الكلمة بعد الإدغام ما يدلّ على أنه من إدغام المتقاربَين جاز الإدغام، وذلك نحو قولك «امّحَى الكتابُ»، أصله «انمَحَى»، بدليل أنه لا يمكن أن يكون من باب [٢] إدغام المثلين. إذ لو كان كذلك لكان «افّعَلَ»، و«افّعَل» ليس من أبنية كلامهم. فلمّا لم يمكن حمله على أنّ [٢] الإدغام فيه من قَبيل إدغام المثلين تبيَّن أنه في الأصل «انمحَى»، لأنّ في كلامهم «انفَعَلَ».

فأمّا «هَمّرِش» [٣] فينبغي أن يحمل [٤] على أنّ إدغامه من قَبيل إدغام المثلَين، ويكون وزن الكلمة «فَعّللاً» [٥]، فتكون ملحقة بـ «جَحمَرِش» [٦]، لِما ذكرناه من أنّ الأصل في كلّ إدغام، يكون في كلمة واحدة، أن يُحمل على أنه من قَبيل إدغام المثلين، إلاّ أن يمنع من ذلك مانع. فإذا صغّرتَ «هَمّرِشاً» على هذا القول، أو كسّرتَه، قلتَ «هُمَيرِشٌ» و«هَمارِشُ»، فتحذف إحدى الميمين، لأنها زائدة.

وأمّا أبو الحسن فزعم [٧] أنّ «هَمَّرِشاً» حُروفُه كلّها أصول، وأنّ

---

(١) م: يلبس. (٢) سقط من م.
(٣) الهمرش: العجوز الكبيرة المسنة. وانظر شرح الشافية ٢: ٣٦٤ - ٣٦٥.
(٤) م: يجعل. (٥) م: «فعّللاً». وفعّلل لم يذكره المؤلف في الأبنية.
(٦) الجحمرش: العجوز الكبيرة (٧) سقط من م.

الأصل « هَنْمَرِشٌ » بمنزلة [٢٩ أ] « « حَجْمَرِش »، ثم أُدغمت النون في الميم. وجاز الإدغام عنده لعَدمِ اللَّبس، وذلك أنَّ هذه البِنية - أعني « فَعْلَلِلاً » - لم تُوجد في موضع من المواضع، قد لحقتها زوائد (١) للإلحاق. فيعلم بذلك أنَّ « هَمَّرِشاً » في الأصل « هَنْمَرِشٌ ». إذ لو لم يُحمل على ذلك، وجُعل من إدغام المِثلَين، لكان أحد المثلين زائداً فيكون ذلك كَسراً لما ثَبَتَ في هذه البِنية واستقرَّ، من أنها لا تلحقها الزوائد للإلحاق. فتقول - على هذا - في تصغير « هَمَّرِش » (٢) وتكسيره: « هُنَيْمِر » و « هَنامِرُ ». فتردُّ النون إلى أصلها، لمَّا زال الإدغام، وتَحذف الآخر، لأنَّ حروف الكلمة كلَّها أصول.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد (٣)، لأنه مبنيٌّ على أنَّ هذه البِنية لم تلحقها زيادة للإلحاق، في موضع. وقد وُجِد هذا الذي أنكر، قالوا « جِرْوٌ نَخْورِشٌ » أي: إذا كَبِرَ خَرَش (٤)؛ لا ترى أنَّ الواو زائدة (٥)، وأنَّ

---

(١) ف: زائدة.
(٢) م: همرس.
(٣) م: باطل
(٤) م: خرّش.
(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان: « قد ادّعى في الأبنية أن الواو في نخورش أصل، وأن حروفه كلها أصول، وأن وزنه فعللل نحو جحمرش. وهو مخالف لما رد به على الأخفش هنا». انظر ص ٩٤. وقال صاحب التاج: « قال شيخنا: وقد تعارض فيه كلام ابن عصفور في الممتع، فحكم مرة بأصالة الواو زاعماً أنه ليس لهم فعلل [في المطبوعة: فموعل. ولعلها: نفوعل] غيره وزعم مرة أنها زيدت للالحاق». قلت: وابن عصفور لم يزعم أنه ليس لهم فعللل غير نخورش. انظر ص ٧٠.

الاسم ملحق بـ « جَحمرش » . فإذا تقرّر أنّ هذه البِنية قد لحقتها الزوائد للإلحاق وجب القضاء على إدغام « هَمَّرِشٍ » ، بأنه [1] من قَبيل إدغام المِثلين.

فإذا [2] كان الإدغام من جِنْسِ إدغام المتقاربين فالذي ينبغي أن يحكم به على الحرفين المتقاربين الأصالةُ ، إلاّ أن يقوم دليل من الأدلة المتقدمة على الزيادة.

وإذا كان الإدغام من جنس إدغام المِثلَين فلا يخلو من أن يكون اللفظ من ذوات الثلاثة ، أو من ذوات الأربعة ، أو من ذوات الخمسة .

فإن كان من ذوات الثلاثة قُضي على المِثلين بالأصالة ، إذ لا بد من الفاء والعين واللام ، نحو « رَدّ » و « فَرّ » .

وإن كان من ذوات الأربعة فإنه لا يخلو أن يكون المضعَّف بين الفاء واللاّم نحو « ضَرَّب » ، أو في الطرف بعد العين نحو « قَرْدَدٍ » [3] ، أو غير ذلك . فإن كان المضاعف على ما ذكرنا [4] كان أحد المثلين زائداً . وذلك أنّ كلّ ما له اشتقاق من ذلك يوجد أَحدُ المثلين منه زائداً [5] ، نحو « ضَرَّب » ، فإنه من الضَّرْبِ ، و « قُعْدُدٍ » [6] فإنه من القُعود . فحُمِل ما ليس له اشتقاق نحو « سُلَّمٍ » و « قِنَّبٍ » على أنّ أحد المثلين منه زائد .

---

(١) م : وجب القضاء على همرش بأن إدغامه .
(٢) م : وإذا .
(٣) القردد : الوجه .
(٤) م ماذكر .
(٥) م : زائد
(٦) : القعدد: القاعدعن المكارم.

وإن لم يكن المضعّف على ما ذُكر كان كلّ واحد منهما أصلاً ، وذلك نحو « صَلصَلٍ »[1] و «فَرفَخٍ »[2] و « قُربُقٍ »[3] و « دَيدَبُونٍ »[4] و « شَمَلَّع »[5] . والذي أوجب ذلك أنه لم يثبت زيادة أحد المثلين في مثل[6] ما ذُكر ، باشتقاق أو تصريف ، في موضع من المواضع ، فيُحمل ما ليس فيه اشتقاق على الزيادة. بل الواجب أن يُعتقد في المثلين الأصالة، إذ الزيادة لا تُعتقد[7] إلاّ بدليل. وأيضاً فإنك لو جعلت أحد المثلين في جميع ذلك زائداً لكان[8] وزن « فَرفَخ » : « فَعفَلاً » ، ووزن « قُربُق » : « فُعلُفاً »، ووزن «دَيدَبُون»: « فَيفَعولاً » ، ووزن « شَمَلَّع »: « فَعَلَّعاً » ، وهي أبنية لم تثبت في كلامهم. وإذا جعلت المثلين أصلين كان وزن « فَرفخ »[9] : « فَعْلَلاً »[10] ، ووزن « قُربق » : « فُعْلُلاً » ، ووزن « دَيدَبون » : « فَيْعَلُولاً »[11] ، ووزن « شملَّع » : « فَعَلَّلاً » ، وهي أبنية موجودة في كلامهم . وما يؤدّي إلى مثال موجود أولى .

---

(١) الصلصل : ناصية الفرس . (٢) في حاشية ف : « فرفخ هي البقلة الحمقاء » .
(٣) القربق : الحانوت . (٤) الديدبون : اللهو واللعب .
(٥) في حاشية ف : « الشملع : الطويل » . وفي كل من ديدبون وشملع أكثر من أربعة أحرف.
(٦) وكذلك في نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف . ف : « كل » .
(٧) م : لا تثبت . (٨) سقط من م حتى قوله « أصلين كانا» .
(٩) م : فرفج (١٠) في النسختين : فعلل .
(١١) ف : « فعللولاً » . م : «فعلول» . وكلاهما خلاف ما وزنه به قبل ، حيث أثبت أن الياء زائدة وليست أصلاً .

وأمّا «صَلصلٌ» وبابه فلو جعلتَ كلَّ واحد من المثلين زائداً لأدّى ذلك إلى بقاء الكلمة على أقلَّ من ثلاثة أحرف. ولو جعلت إحدى الصادين أو اللاّمين من «صلصل» زائدة، لا مجموعها، لم يجز ذلك، لأنه إن جُعل إحدى الصادين[1] زائدة لم يخل من أن تكون الأولى، أو الثانية. فإن كانت الزائدة الأولى كان وزن الكلمة «عَفْعَلاً»[2]، وذلك بناء غير موجود. وأيضاً فإنَّ الكلمة تكون إذ ذاك من باب «سَلِسَ» و«قَلِقَ»، أعني مما لامه وفاؤه من جنس واحد، وذلك قليل. وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة «فَعْفَلاً»[3]، وذلك بناء غير موجود. وأيضاً فإنَّ الكلمة إذ ذاك تكون من باب ما ضوعفت فيه الفاء، نحو «مَرْمَرِيس»، لأنَّ وزنه «فَعْفَعِيل»، وذلك قليل جدّاً، لا يُحفظ منه إلاّ «مَرمَرِيس»[4] و«مَرمَرِيت» بمعناه.

وإن جعلتَ اللاّم زائدة لم تخل[5] من أن تكون الأولى، أو الثانية. فإن كانت الأولى كان وزن الكلمة «فَلْعَلاً»[6]، وذلك بناء غير موجود. وأيضاً فإنَّ الكلمة تكون إذ ذاك من باب «دَدَن»، أعني مما فاؤه وعينه من جنس

(١) سقط «أو اللامين ... الصادين» من م.

(٢) م: عفعل. (٣) م: فعفل.

(٤) المرمريس: الداهية. قلت: وقد تكون الفاء مكررة في: بربيطياء وقرقيسيا وفشفارج وشفشلق وصهصلق وسلسبيل وصفصافى ...

(٥) م: لم يحد. (٦) م: فلعل.

واحد . وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة « فَعلَماً »[1] ، وذلك بناء غير موجود ، وأيضاً فإنه يكون من باب «سَلِس» و « قَلِق » ، لأنّ فاء الكلمة إذ ذاك ولامها الصاد ، وقد تقدَّم [٢٩ ب] أنه بناء قليل .

فلمّا ثبت أنك كيفما فعلتَ في جعلِ أحد الحرفين زائداً يؤدّي إلى بناءٍ معدوم، ودخولٍ في باب قليل ، وكان باب « صَلصَلٍ » كثيراً ، جُعِلَتْ حروفُه كلُّها أصولاً ، وجُعِلَ صِنفاً برأسه ، ولم يَدخل في باب من الأبواب المذكورة .

وإن كان من ذوات الخمسة فلا يخلو من أن يكون المضعَّف منه حرفاً واحداً ، أو أزْيدَ . فإن كان المضعَّف منه حرفاً واحداً فلا يخلو أن يفصل بينهما أصل ، أو لا يَفصل . فإن فَصلَ بينهما أصلٌ كان كلُّ واحد من المثلين أصلاً نحو « دَردَبِيس »[2] و « شَفشَلِيق »[3] ؛ ألا ترى أنَّ الراء والفاء قد فصلتا[4] بين المِثلين ، وليستا[5] من حروف الزيادة . وإنما جُعل المثلان أصلين في مثل هذا، لأنه لم يَثبت زيادة أحد المثلين في مثل ذلك، في موضع من المواضع،

---

(١) م : فعلع .

(٢) الدردبيس : الداهية . وفيه ستة أحرف .

(٣) الشفشليق : العجوز المسترخية اللحم . وفيه ستة أحرف . م . سفسليق .

(٤) م:فصلت .

(٥) في النسختين : وليسا .

باشتقاق ولا تصريف [1]، فحُمِلَ [2] ما ليس له [3] اشتقاق ولا تصريف على ذلك. وأيضاً فإنك لو جعلتَ أحد المثلين زائداً لكان وزن «شَفشَلِيق»: «فَعْفَلِيل»، وذلك بناء غير موجود.

وإن لم يَفصِل بينهما أصلٌ، بل زائد، أو لم يقع بينهما فاصل، كان أحد المثلين زائداً، وذلك نحو «شُمَّخْرٍ» [4] و«خَنْفَقِيقٍ» [5]، إحدى القافين وإحدى الميمين زائدتان [6]. وذلك أنَّ كلَّ ما عُلِم له من ذلك اشتقاقٌ، أو تصريف، وُجد [7] أحد المضعَّفَين منه زائداً؛ ألا ترى أنَّ «اشمَخَرَّ» يدلّ على أنَّ إحدى الميمين من «شُمَّخْر» زائدة. فحُمِل ما ليس له اشتقاقٌ على ذلك.

وإن كان المضعَّفُ أزيدَ كان كلّ واحد من المثلين زائداً، نحو «صَمَحْمَحٍ» [8] و«دَمَكْمَكٍ» [9]، إحدى الميمين وإحدى الحاءين [10]، أو الكافين، زائدتان [11]، بدليل أنّ ما له اشتقاق أو تصريف من ذلك

---

(١) م: ولا تصريف. (٢) م: فيحمل.

(٣) م: فيه. (٤) الشمخر: الطامح النفس المتكبر. وفيه ستة أحرف. ف: شمخر.

(٥) الخنفقيق: الداهية، والخفيفة من النساء الجريئة. وفيه ستة أحرف.

(٦) م: زائدتين (٧) م: وجرى.

(٨) الصمحمح: الشديد القوي. (٩) الدمكمك: الشديد.

(١٠) م: الحائين. (١١) في النسختين: زائدة.

وُجِد[1] كلُّ واحدٍ من المثلين فيه زائداً ، فحمل ما ليس له اشتقاق على ذلك ، نحو « مَرْمَرِيس » فإنه[2] من المَراسة[3] ، فإحدى الميمين وإحدى الراءين زائدتان .

فإن قيل : فأيُّ الحرفين هو الزائد ؟ فالجواب أنَّ في ذلك خلافاً[4] :

فمذهبُ الخليل[5] أنَّ الزائد الأوَّلُ ، فاللاّم الأُولى من « سُلَّمٍ » هي الزائد ، وكذلك الزاي الأولى من « بَلِزّ »[6] . وحُجَّتُهُ أنَّ الأوَّلَ قد وقع موقعاً تكثر[7] فيه أُمَّهات الزوائد، وهي الياء والألف والواو ؛ ألا ترى أنَّ حروف العلّة الثلاثة قد تقع ثانيةً زائدةً نحو « حَوْمَلٍ »[8] و « صَيْقَلٍ » و « كاهِلٍ » . فإذا قضينا بزيادة اللاّم الأولى من « سُلَّمٍ » كانت واقعةً موقعَ هذه الزوائد وساكنةً مثلها . وكذلك أيضاً قد تقع هذه الحروف ثالثةً نحو « كِتاب » و « عَجُوز » و « قَضِيب » . فإذا جعلنا الزاي الأولى من « بِلِزّ » زائدة كانت واقعةً موقع هذه الزوائد وساكنةً مثلها .

---

(1) م : وجر .

(2) م: كأنه وفي مرمريس ستة أحرف .

(3) الكتاب 2 : 353 .

(4) شرح الشافية 2 : 365 – 366 .

(5) الكتاب 2 : 354 .

(6) البلز : الضخمة م : بلزز .

(7) م : يكثر .

(8) حومل : اسم موضع . ف «حوقل» . والحوقل : الذكر اللين .

ومذهبُ يُونس[1] أنّ الثاني هو الزائد. واستدلّ على ذلك أيضاً بأنه إذا كان الأمر على ماذكر وقعت الزيادة موقعاً تكثر فيه أمّهات الزوائد؛ ألا ترى أنّ الياء والواو قد تقعان زائدتين متحرّكتين ثالثتين، نحو «جَهْوَرٍ»[2] و «عِثْيَرٍ»[3]. فإذا جعلنا اللاّم الثانية من «سُلّمٍ» هي الزائدة كانت واقعةً موقع الياء من «عِثْيَرٍ» والواو من «جَهْوَرٍ» ومتحرّكةً مثلها. وكذلك أيضاً تكثرُ زيادتُهما[4] رابعتَين مُتحرّكتين نحو «كَنَهْوَرٍ»[5] و «عِفْرِيَةٍ»[6]. فإذا جعلنا الزاي الثانية[7] من «بِلِزٍّ»[8] زائدة كانت واقعةً موقع الواو من «كَنَهْوَرٍ» والياء من «عِفْرِيَةٍ» ومُتحرّكةً مثلها.

قال سيبويه[9] : وكلا القولين صحيحٌ ومذهبٌ.

وهذا القدر الذي احتجّ به الخليل ويونس لا حُجّةَ لهما فيه، لأنه ليس فيه أكثرُ من التأنيس بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليل قاطع[10].

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٥٤ وشرح الشافية ٢ : ٣٦٥

(٢) الجهور : الجريء الماضي المقدم . (٣) العثير : التراب .

(٤) ف : زيادتها . (٥) الكنهور : العظيم المتراكب من السحاب .

(٦) العفرية : الخبيث المنكر . (٧) ف : الواحدة .

(٨) م : بلزز . (٩) في الكتاب ٢ : ٣٥٤ : وكلا الوجهين صواب ومذهب

(١٠) شرح الشافية ٢ : ٣٦٦ .

وزعم الفارسيُّ (1) أنَّ الصحيح ما ذهب إليه يُونس، من زيادة الثاني من المثلين. واستدلّ على ذلك بوجود «اسحَنكَكَ» (2) و«اقعَنسسَ» (3) وأشباههما في كلامهم. وذلك أنَّ النون في «افعَنلَلَ» من الرباعيّ لم توجد قطْ إلاّ بين أصلين، نحو «احرَنجمَ» (4). فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثيّ (5) بين أَصلين، لئلاّ يُخالف الملحقُ ما أُلحقَ به. ولا يمكن جعل (6) النون في «اسحنكك» (7) و«اقعنسسَ» وأشباههما بين أصلين، إلاّ بأن يكون الأوّلُ من المثلين هو الأصل، والثاني هو الزائد. وإذا ثبت في هذا الموضع أنَّ الزائد من المثلين هو الثاني حُملت سائر المواضع عليه.

وهذا الذي استدلّ به لا حجّة فيه، لأنه [٣٠] لا يلزمُ أن يوافق الملحقُ ما أُلحِقَ به في أكثرَ من موافقته له في الحركات والسّكنات وعددِ الحروف؛ ألا ترى أنَّ النُّونَ في «افعَنلَلَ» من الرباعيّ بعدها حرفانِ أصلانِ، وليس بعدها فيما أُلحِقَ به من الثلاثيّ إلاّ حرفان، أحدُهما أصليّ، والآخر زائد. فكما خالف الملحقُ الملحقَ به، في هذا القَدْر، فكذلك يجوز أن يُخالفه في كون النون في الملحق به واقعة بين أصلين، وفي الملحق

---

(1) م: المازني.
(2) اسحنكك الليل: اشتدت ظلمته.
(3) اقعنسس: رجع وتأخر.
(4) احرنجم القوم: اجتمعوا.
(5) في النسختين: «الثلاثة».
(6) م: حمل.
(7) اسحنكك.

واقعة بين أصل وزائد .

والصحيح عندي ما ذهبَ إليه الخليلُ ، من أنَّ الزائد منهما هو الأوَّلُ ، بدليلين :

أحدهما أنهم لمّا صَغّروا « صَمحمَحاً » قالوا « صُمَيمِحٌ »[1] ، فحذفوا الحاء الأولى . ولو كانت الأولى هي الأصليّة والثانية هي الزائدة لوجب حذف الثانية ، لأنه لا يُحذف في التصغير الأصلُ ، ويبقى الزائد . فإن قال قائل : فلعلَّ الذي منَعَ من حذف الحاء الأخيرة ، وإنْ كانتَ هي الزائدة ، ما ذكره الزَّجّاج ، من أنكَ لو فَعلتَ ذلك لقلت « صُميحِمٌ » ، ويكون تقديره من الفعل « فُعَيلعٌ » ، وذلك بناء غير موجود ؟ فالجواب أنَّ هذا القدر ليس بمُسوِّغٍ حذفَ الأصليّ وتركَ الزائد ، لأنَّ البناء الذي يُؤدّي إليه التَّصغيرُ عارضٌ لا يُعتدُّ به ، بدليل أنك تقول في تصغير « افتقار » : « فُتَيقِيرٌ »[2] ، فتحذف همزة الوصل ، وتصير كأنك صغّرت « فتقاراً » ، و « فتْعال » ليس من أبنية كلامهم . فكذلك كان ينبغي أن يقال « صُمَيحِمٌ » ، وإن أدّى إلى بناء غير موجود .

والآخرُ أنَّ العين إذا تَضعّفتْ ، وفَصلَ بينهما حرف ، فإنَّ ذلك

(١) م : صميميح .　　(٢) م : فتيقر .

الفاصل أبداً لا يكون إلاّ زائداً نحو «عَثَوثَلٍ»[١] و«عَقَنقَلٍ»[٢]؛ ألا ترى أنّ الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان. فإذا ثبت ذلك تبيَّنَ أنّ الزائد من الحاءين في «صَمَحمَحٍ» هي الأولى، لأنها فاصلة بين العينين، فلا يُتصوَّرُ أنْ تكون أصلاً، لئلاّ يكون في ذلك كسرٌ لِما استقرَّ في كلامهم، من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلاّ بحرف زائد. وإذا ثبت أنّ الزائد من المثلين، في هذين الموضعين، هو الأول حُملتْ سائر المواضع عليهما[٣].

* * *

وإذ قد فرغنا من تبيين الحروف الزوائد، والأدلّة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصليّ، فينبغي أن أضع[٤] عقب ذلك باباً أبيّنُ فيه كيفيَّة وزان الأسماء والأفعال، والخلافَ الذي بين النحويّين في ذلك.

---

(١) العثوثل: الشيخ الثقيل. (٢) العقنقل: الكثيب العظيم من الرمل.
(٣) م: عليها. (٤) ف: نضع.

باب التمثيل

اعلم أنَّك إذا أردتَ أن تُبيّن وزن الكلمة من الفِعْل[1] عمدتَ إلى الكلمة ، فجعلت في مقابلة الأصول منها الفاء والعين واللاّم؛ فتجعل الفاء في مقابلة الأصل الأول ، والعينَ في مقابلة الثاني ، واللاّمَ في مقابلة الثالث. فإن فَنِيَت الفاء والعين واللاّم ولم تفنَ الأصول كرَّرتَ اللاّم في الوزن ، على حَسَب ما بقي لك من الأصول[2] . حتى تَفنَى .

وأمّا الزوائد[3] فلا يخلو أن تكون مكرَّرة من لفظ الأصل ، أو

---

(١) شرح الشافية ١ : ١٠ - ٣٢ . (٢) ف : الأصل

(٣) في حاشية ف استدراكان لأبي حيان . أما الأول فهو مايلي: «والزائديعبر عنه بلفظه ، إلا المبدل من تاء الافتعال فبالتاء . فلا تقول في مثل ازدجر واضطرب : افدعل ولا افطعل ، ولكن : افتعل ، كراهية الاستثقال ، أو قصداً لبيان أصل الزنة . وإلا المكرر للالحاق أو لغيره فبالحرف الأصلي الذي قبله ، فصل بينهما زيادة أو لم ، كان التكرير من حروف الزيادة أو لم . فيقولون في جلببَ واحمرَّ وعلَّمَ : فعللَ وافعلَّ وفعَّلَ » .

وأما الاستدراك الثاني فهو قوله : « إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله ، كقولك آدُر : أعفُل . ويعرف القلب بالأصل نحو : ناءَ يناءُ ، هو مأخوذ من النأي ، وهو المصدر وهو أصل له ، فجعلوا اللام موضع العين ، والعين موضعها . و أمثلة اشتقاقه كالجاه فإنه من الوجه . والحادي لأنك تقول : واحد وتوحّد ، وهو منه ، والقسِيّ لأنك تقول : =

لا تكون . فإن لم تكن مكرَّرة من لفظ الأصل أبقيتها في المثال على لفظها ، ولم تجعل في مقابلتها شيئاً . وإن كانت مكرَّرة من لفظ الأصل وزنتَها بالحرف الذي تَزِن به الأصلَ الذي تكرَّرتْ منه .

فعلى هذا إذا قيل لك : ما وزنُ « زَيد » من الفعل ؟ قلتَ « فَعْلٌ » ، لأنَّ حروفه كلَّها أصول ، وهي ثلاثة . فتجعل في مقابلتها الفاء والعين واللاّم .

فإن قيل لك : ما وزن « جَعفَر » من الفعل ؟ قلت : « فَعْلَلٌ »، لأنَّ حروفه كلَّها أصولٌ أيضاً (١) . فجعلت في مقابلتها الفاء والعين واللاّم ، فبقي حرفٌ من الأصول ، فكرَّرت اللاّم كما تقدَّم .

فإن قيل لك : ما وزن « أحمَد » ؟ قلت : « أفْعَلُ » ، لأنّ « أحمد » همزته زائدة ، فأبقيتها في الوزن بلفظها ، وسائر حروفه كلّها أصول ، فجعلتَ في مقابلتها الفاء والعين واللاّم .

فإن قيل لك : ما وزن « عَقَنْقَل » (٢) ؟ قلت : « فَعَنْعَلٌ »، لأنّ حرفين من حروفه زائدان ـ وهما النون وإحدى القافين ـ وسائر حروفه

= قوسٌ وتقوّسَ . وبصحته كأيس لأنه يقال : يئس ، فأيس مقلوب منه ، إذ لو كان أصلاً لقيل : آسَ ، لأن العين المتحركة وهي ياء ... » .

(١) م : لأن حروفه أيضاً كلها أصول . (٢) العقنقل : الكثيب العظيم من الرمل .

أصليّة (١)، فجَعَلتَ (٢) في مقابلة الأصول الفاء والعين واللاّم، و بقيت النون في المثال بلفظها ، لأنها زائدة (٣) ، وجَعلتَ في مقابلة القاف الزائدة العينَ ، ولم تزنها بلفظها، لأنها تكرّرت من لفظ العين [٣٠ب]، فكرّرتَها (٤) في المثال من لفظ العين ، حتى يوافق المثال الممثّل .

فإن قيل : وما الفائدة في وزن الكلمة بالفعل ؟ فالجواب أنّ المراد بذلك الإعلام بمعرفة الزائد من الأصليّ، على طريق الاختصار ؛ ألا ترى أنك إذا وزنت «أَحمد» بـ«أَفْعَل» غنى ذلك عن قولك (٥) : الهمزة من «أحمد» زائدة ، وسائر حروفه أصول . وكان أخصر منه .

فإن قيل : فلم كَنَوا عن الأصول بالفاء والعين واللام ؟ فالجواب أنّ الذي حَملهم على ذلك أنّ حروف الـ «فعل» أصول ، فجعلوها لذلك في مقابلة الأصول .

فإن قيل : فهلاّ كنَوا عن الأصول بغير ذلك من الألفاظ التي حروفها أصول ، كـ« ضرب » مثلاً ؛ ألا ترى أنّ الضاد والراء والباء أصول؟ فالجواب

(١) م : أصليات .
(٢) م : فجُعلت .
(٣) سقط من م حتى قوله « ولم تزنها بلفظها لأنها »
(٤) سقط من م .
(٥) ف : قولهم .

أنهم لمّا أرادوا أن يَكْنوا عن الأصول كنَوا بما مِن عادة العرب أن تَكنِيَ به، وهو «الفعل»؛ ألا ترى أنّ القائل يقول لك: هل ضربتَ زيداً؟ فتقول: فعلتُ. وتكني بقولك «فعلتُ» عن الضرب.

وزعم أهل الكوفة أنّ نهاية الأصول ثلاثة، فجعلوا الراء من «جعفر» زائدة، والجيم واللاّم من «سفرجل» زائدتين. وجعلوا وزن «جعفر» من الفعل «فَعْلَلاً»، ووزن «سفرجل»: «فَعَلّلاً»[1] كما فعلناه نحن. وأمّا الكسائيّ منهم فجعل الزيادة من «جعفر» وأشباهه ما قبل الآخر. وكان الذي حملهم على ذلك أن رأوا المثال يلزم ذلك فيه؛ ألا ترى أنّ إحدى اللاّمين من «فَعْلَل» زائدة. وكذلك «فَعَلّل» اللاّمان من هذه الثلاثة زائدتان. هكذا قياس كل مضعّف. أعني أنْ يُحكم على أحد[2] المثلين، أو الأمثال، بالأصالة، وعلى ما عداه بالزيادة. فلمّا رأى ذلك لازماً في المثال قضى على الممثّل بمثل[3] ما يلزم في المثال.

وذلك فاسدٌ[4] من وجهين:

أحدها أنه لا يُحكم بزيادة حرف إلاّ بدليل، من الأدلّة المتقدّمة الذكر،

---

(١) سقط «ووزن سفرجل فعللاً» من م.
(٢) م: إحدى.
(٣) ف: مثل.
(٤) انظر المسألة ١١٤ من الانصاف.

أعني الاشتقاق والتصريف وأخـواتها[1] . ولا شـيء من ذلك موجـود في « جعفـر »، ولا « سفرجـل » . فالقضـاء بالزيادة فيهـما تَحكُّمٌ محض .

والآخر أنَّ قياس المثال أن يبقى الزائد فيه بلفظه ، إذا لم يكن من لفظ الأصل . فكان ينبغي أن يُجعل وزن « جعفر » من الفعل ـ على هذا ـ : « فَعْلَر »[2] ، عند من يجعل الآخر زائداً، و[3] « فَعْفَل » عند من يجعل الزائد ما قبل الآخر ، وأن يُجعل وزن « سَفَرجَل » : « فَعَلْجَل » [أو « فَعَرْجَل »][4] .

ومن أهل الكوفة من ذهب إلى ما ذكرناه من أنَّ الأصول ثلاثة ، إلاَّ أنه وَزَن ما عدا الأصول بلفظه ، فجعل[5] وزن « جعفر » : « فَعْلَر »[2] ، و « سفرجل » : « فَعَلْجَل » .

ومنهم من قَضى بزيادة ما عدا الثلاثة ، إلاّ أنه لا يَزِنُ . فإن قيل له : ما وزن « جعفر » و « فَرزدَق »[6] ؟ قال : لا أدري !

---

(١) م : وأخواتها .
(٢) م : فعلن .
(٣) م : أو .
(٤) سقط ما بين معقوفين من النسختين .
(٥) م : فجُعل .
(٦) م : أو فرزدق .

وكلُّ[1] ذلك باطلٌ ، لِما ذكرناه ، من أنه لا ينبغي أن يُقضى على حرف بزيادة ، إلاّ بدليل . فالصحيح في النظر ، والجاري في تمثيل الكلمة بالفعل ، ما ذهب إليه أهل البصرة .

تمّ القسم الأوّل[2] .

(١) م : وكان .
(٢) سقطت العبارة من م .

ذكر القسم الثاني من التصريف

الإبـدال

[حروف الإبدال]

فمن ذلك حروف البدل لغير[1] إدغام ، وهي الحروف التي يجمعها قولك « أَجُدُ طُوِيَتْ مَنهلا » . فهذه الحروف تُبدَل من غير إدغام ، على ما يُبيَّنُ[2] بعدُ ، إن شاء الله . فإن كان البدل لأجل إدغام لم يكن مختصاً بهذه الحروف ، بل جائزٌ في كلّ حرف يدغم في مقاربه أن يُبدل حرفاً من جنس مقاربه الذي يدغم فيه ، على ما يُبيَّن[2] في الإدغام ، إن شاء الله .

(١) م : «بغير» . وانظر شمس العلوم ١ : ١ – ١٦ والأمالي :١٨٦ – ١٨٧ وشرح الشافية ٤ : ١٩٧ – ٢٣٣ وشرح المفصل ١٠ : ١ – ٥٤ .

(٢) . : يتبين .

[ابدال الهمزة]

فأمّا الهمزة فأُبدِلت من خمسة أحرفٍ . وهي الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين .

[باب ابدال الهمزة من الألف]

فأُبدلت [1] من الألف على غيرِ قياس ، إذا كان بعدها ساكنٌ ، فِراراً من اجتماع الساكنين . نحو ما حُكي عن أيوبَ السَّختيانيّ [2] ، من أنَّه قرأ ﴿ ولا الضَّأْلِّينَ ﴾ [3] . فهَمز الألف ، وحرَّكها بالفتح ، لأنَّ الفتح أخفُّ الحركات . ونحو ما حَكى أبو زيد في كتاب الهمزِ [4] من قولهم « شأْبَّةٌ » و « دأبَّةٌ » . وأنشدتِ الكافَّةُ [5] :

---

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٨٢ - ١٠٦ .

(٢) تابعي من البصرة ، سيد فقهاء عصره ، ثقة من حفاظ الحديث . تهذيب التهذيب ١ : ٣٩٧ - ٣٩٩ .

(٣) الآية ٧ من سورة الفاتحة . وانظر الخصائص ١ : ٢٨١ والابدال ٢ : ٥٤٤ والبحر المحيط ١ : ٣٠ وشرح الشافية ٢ : ٢٤٨ وشرح شواهدها ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) ذكر البغدادي أن هذا في آخر كتاب الهمز . شرح شواهد الشافية ص ١٦٨ . ولكن مطبوعة كتاب الهمز ببيروت خالية منه .

(٥) الرجز مما تحيكه العرب على ألسنة البهائم . الخصائص ٣ : ١٤٨ والمنصف ١ : ٢٨١ =

يا عَجَبَا ، لقدْ رأيتُ عَجَبا حِمارَ قَبَّانٍ ، يَسُوقُ أرنَبا
خاطِمَها زأمَّها ، أن تَذْهَبا

أراد «زامَّها» فأبدل. وحكى[1] المبرّد عن المازنيّ، عن أبي زيد، قال: سمعتُ عمرَو بن عُبيد يقرأ ﴿فيَومئذٍ لا يُسألُ عن ذَنْبِهِ إنسٌ ولا جأَنٌّ﴾[2]، فظننت أنه قد لحن، حتى سمعتُ العرب تقول «دأبَّة» و «شأَبَّة». [٣١أ] ومن ذلك قولُ الشاعر[3]:

وبعدَ انتهاضِ الشَّيبِ، من كلِّ جانبٍ
على لِمَّتِي، حتَّى اشْعأَلَّ بَهيمُها

يريد «اشعالّ» من قوله تعالى ﴿واشتَعلَ الرأسُ شَيباً﴾[4]. وقال دُكين[5]:

راكدةٌ مِخلاتُهُ، ومَحلَبُهْ وجُلُّهُ، حتى أبيأَضَّ مَلبَبُهْ

= وسر الصناعة : ٨٢ وشرح الشافية ٢ : ٢٤٨ وشرح شواهدها ص ٧٦٧-١٧٤ واللسان (زمم) . م : « وأنشد الكلابي » . وحمار قبان : دوية

(١) في الخصائص والمنصف وسر الصناعة والمحتسب وشرح الشافية والبحر المحيط.

(٢) الآية ٣٩ من سورة الرحمن .

(٣) سر الصناعة ١ : ٨٣ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٩ واللسان والتاج (شعل).

(٤) الآية ٤ من سورة مريم .

(٥) سر الصناعة ١ : ٨٣ والخصائص ٣ : ٤٨ والابدال ٤ : ٥٤٥ وسمط اللآلي ص ٥٨٦ - ٥٨٧ . وفي النسختين : «رائدة مخلاته» . والتصويب من المصادر المذكورة . والملبب : موضع اللبة . والأصل : الملبّ ، بالادغام . يصف إكرامه لفرسه .

يريد «ابياضّ» . وقال كُثيّر (١) :

وللأرضِ : أمّا (٢) سُودُها فتَجلّلَتْ
بَياضاً ، وأمّا بِيضُها فادهأمّتِ

يريد «فادهامّت» .

وقد كاد يتسع هذا عندهم (٣) ، إلاّ أنه مع ذلك لم يكثر كثرة تُوجب القياس . قال (٤) أبو العباس : قلتُ لأبي عثمان : أَتقيسُ هذا النحو ؟ قال «لا ، ولا أقبلُه» . بل ينقاس ذلك عندي ، في ضرورة الشعر . ومن هذا القَبيل جَعَلَ ابنُ جنّي (٥) قولَ الراجز (٦) :

من أيِّ يَومَيَّ من الموتِ أَفِرْ   أيَومَ لم يُقدَرَ أم يومَ قُدِرْ ؟

وذلك (٧) أنّ الأصل «أيومِ لم يُقدَرْ أمْ يوم» ، فأُبدلت الهمزة ألفاً، وإن كان

---

(١) ديوانه ٢ : ١١٣ وسر الصناعة والخصائص وشرح شواهد الشافية .
(٢) سقط من م .
(٣) في سر الصناعة وشرح شواهد الشافية : «عنهم» .
(٤) المنصف ١ : ٢٨١ . (٥) الخصائص ٣ : ٩٤ ـ ٩٥ وسر الصناعة ١ : ٨٥ .
(٦) النوادر ص ١٣ والخصائص ٣ : ٩٤ وسر الصناعة ١ : ٨٥ والخزانة ٤ : ٥٨٩ ووقعة صفين ص ٣٩٥ . ونسب في الأخير إلى الامام علي برواية «أيومَ ما قُدِّرَ»
(٧) م : ومن ذلك .

قبلها ساكن،على حدّ قولهم في المرأة «المرَاة»، وفي «مُثْأر» «مُثار»[١]. قال :

إذا اجتَمعُوا عليّ، وأشقَذُوني فصِرتُ كأنّني فَرَأٌ، مُثار[٢]

وذلك بأن ألقوا حركة الهمزة على الساكن، ولم يحذفوا الهمزه، بل جاءت ساكنة بعد الفتحة، فأبدلت ألفاً، كما فُعل ذلك بـ «كاس»، فصار «يقدرامْ»، فاجتمعت الألف مع الميم الساكنة، فأبدلت همزة مفتوحة فراراً من اجتماع الساكنين. وقد تَقَدَّمَ في «الضرائر»[٣] أنه ممّا حُذف[٤] منه النون الخفيفة، نحو قول الآخر[٥] :

اضرِبَ عنكَ الهُمومَ، طارقَها ضَرْبَكَ بالسّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ

وأُبدلت أيضاً من الألف، وإنْ لم يكن بعدها ساكن. وذلك قليل

---

(١) م : وفي مثأر مثار .

(٢) عامر بن كثير المحاربي . سر الصناعة ١ : ٨١ والخصائص ٢ : ١٧٦و٣ : ١٤٩ واللسان (ثأر) و (ثور) و (شقذ) . وأشقذوني : طردوني . والفرأ : حمار الوحش، والمثار : المضروب بالعصا ليطرد .

(٣) يريد كتابه الموسوم بالضرائر

(٤) م . « متى حذفت » . ويريد ابن عصفور أن الرجز المذكور حمله في كتاب الضرائر على حذف النون .

(٥) ينسب إلى طرفة ، وقيل إنه مصنوع عليه . ديوان طرفة ص ١٩٥ والنوادر ص ١٣ وسر الصناعة ١ : ٩٣ واللسان والتاج (قنس) . وقونس الفرس : عظم ناتىء بين أذنيه .

جدّاً لا يُقاس ، لقلّته ، في الكلام ، ولا في الضرورة . فقد رُوي أنّ العجاج يَهمِزُ « العالم » و « الخاتم »[1]. قال :

* يا دارَ سَلمَى ، يا اسلمي ، ثُمَّ اسلمي

ثم قال[2] :

* فَخِندِفٌ[3] هامةَ هذا العألَمِ *

وحُكي عن بعضهم « تأبَلْتُ القِدرَ » إذا جعلتَ فيها التّابَل[4] .

وتكون الهمزة ساكنةً ، إلاّ أن تكون الألفُ في النيّة متحرّكةً فإنّ الهمزة إذ ذاك تكون متحرّكةً بالحركة التي للألف في الأصل . فمن ذلك ما حكاه بعضهم من قولهم « قَوقأَتِ الدَّجاجةُ » و « حَلأْتُ[5] السَّويقَ » و « رثأَتِ المرأةُ زَوجَها » و « لَبَّأَ الرَّجلُ بالحجّ ». ومنه قول

---

(١) م : « العألم والجأر » . وانظر سر الصناعة ١ : ١٠٢ وشرح الشافية ٣ : ٢٠٤ وشرح شواهدها ص ٤٢٨ .

(٢) ديوان العجاج ص ٥٨ – ٦٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٠٥ وشرح شواهدها ص ٤٢٨ وسر الصناعة ١ : ١٠١ . وذكر ابن عصفور في « الضرائر » أن العجاج همز الألف هنا ضرورة ، ليجنب البيت السناد .

(٣) في النسختين : وخندف .

(٤) التابل : أبزار الطعام . وقد تهمز . الخصائص ٢ : ١١٥ وسر الصناعة ١ : ١٠٢ .

(٥) الخصائص ٣ : ١٤٦ . قلت : التمثيل بقولهم « حلأْتُ » سهو ، لأن الهمزة فيه ساكنة لا متحركة .

ابن كَثوة[1] :

وَلَّى نَعامُ بَني صَفوانَ زَوْزَأَةً ... لمّا رأى أسَداً في الغابِ قد وَثَبا

ومنه ما أنشده الفرّاء ، من قول الآخر[2] :

يا دارَ مَيٍّ ، بِدكاديكِ البُرَقْ

صَبراً ، فقد هَيَّجتِ شوقَ المُشتَئِقْ

وحَكى أيضاً من كلامهم « رَجُلٌ مَئِلٌ » من المال . والأصل في ذلك : « قَوقَى » و « حَلَّى »[3] و « رَتَى » و « لَبَّى » و « الزَّوزاة » و « المُشتاق » و « رجلٌ مالٌ »[4] .

وأبدلت من الألف باطّراد في الوقف . نحو قولك في الوقف[5] على « حُبلَى » و « مُوسَى » و « رأيت رجلا » : « حُبلأْ » و « مُوسأْ »

---

(١) في النسختين « قول كثير » والتصويب من الخصائص وسر الصناعة والشاعر هو زيد بن كثوة . الخصائص ٣ : ١٤٥ وسر الصناعة ١ : ١٠٢ والحيوان ٦ : ١١٦ والصحاح واللسان والتاج (كثو) . والزوزأة من قولك زوزى إذا نصب ظهره وأسرع .

(٢) رؤبة . سر الصناعة ١ : ١٠٢ وشرح الشافية ٢ : ٢٥٠ و٣ : ٢٠٤ وشرح شواهدها ص ١٧٥ - ١٧٦ . والدكاديك : جمع دكداك ، وهو الرمل المتلبد في الأرض والبرق : جمع برقة ، وهي غلظ فيه حجارة ورمل .

(٣) م : حلاي .

(٤) رجل مال أي : كثير المال .

(٥) الكتاب ٢ : ٢٨٥ والابدال ٢ : ٥٤٥ .

و « رأيتُ رَجُلاً » . وقد تَقَدَّم ذلك في باب الوقف [1] .

وأبدلت أيضاً باطِّراد من الألف الزائدة ، إذا وقعت بعد ألف الجمع ، في نحو « رسائل » في جمع « رسالة » ، هروباً من التقاء الساكنين : ألف الجمع وألف «رسالة» فقُلبت همزةً ، لأنَّ الألف لا تقبل الحركة ، والهمزةُ قريبةُ المخرج [2] من الألف لأنهما معاً من حروف الحلق . وحُرِّكت الهمزة بالكسر ، على أَصل التقاء الساكنين . ولا يجوز في هذا وأمثاله إلاّ البدل .

ومن هذا القبيل [3] إبدالها من الياء والواو ، إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة، نحو « كِساء » و « رِداء » وذلك أنَّ الأصل « كِساوٌ » و « رِدايٌ »، فتحرَّكت الواو والياء [4]، وقبلهما فتحة، وليس بينهما وبينها حاجز إلاّ الألف، وهي حاجز غير حصين ، لسكونها وزيادتها ، والياء والواو في محلّ التغيير - أعني طَرَفاً - فقُلبتا [5] ألفاً . فاجتمع ساكنان : الألف المبدلة من الياء أو الواو [6] ، مع الألف الزائدة ، فقُلبت همزة . ولم تُرَدَّ إلى أصلها من الواو والياء [7] ، لئلاّ يُرجع إلى ما فُرَّ منه .

---

(١) كذا : ولم يتقدم للوقف بابٌ في هذا الكتاب . وانظر ص ٨٩ و ١٠٤ و١١١ و١٦٣.
(٢) م : قريبة في المخرج . (٣) زاد في م « أعني » . ولعل المؤلف يريد عندي.
(٤) ف : الياء والواو . (٥) م : «فقبلتها» . ف : « قلبت » .
(٦) ف : والواو . (٧) م : من الياء والواو .

فإن كان بعد الياء أو الواو تاء التأنيث، أو زيادة التثنية، فلا يخلو أن تكون الكلمة قد بُنيت على التاء أو الزيادتين، أو لا تُبنى. فإن بنيت عليها بقيت الياء والواو على أصلهما، ولم يُغيَّرا، نحو «رِماية» و «شَقاوة» و «عَقَلتُه بِثِنايَيْنِ»(١). وإن لم تُبن عليها، وجعلت كأنها(٢) ليست في الكلمة، قُلبت نحو «عَظاءَة»(٣) و «صلاءة»(٤) و «كِساءان» و «رداءان».

وقد يُفعل ذلك بالياء والواو، وإن كانتا بعد ألف غير زائدة، نحو قولهم في «آية» و «ثاية»(٥) و «طاية»(٦) في النسب: [٣١ب] «آئيّ» و «ثائيّ» و «طائيّ»، تشبيهاً للألف غير الزائدة بالألف الزائدة.

ومن هذا القبيل أيضاً، عندي(٧)، إبدالُهم الهمزة من الياء والواو، إذا وقعتا عينينِ في اسم الفاعل، بعد ألف زائدة، بشرط أن يكون الفعل الذي أُخذ منه اسم الفاعل قد اعتلّت عينه، نحو «قائم» و «بائع». الأصل فيهما «قاوِمٌ» و «بايِعٌ»، فتحرّكت الواو [والياء](٨)، وقبلها فتحة، وليس بينها وبينها

(١) عقلت البعير بثنايين أي: عقلت يديه بحبل أو بطرَفَي حبل. انظر التاج (ثني)
(٢) م: كأنهما.
(٣) العظاءة: دويبة.
(٤) الصلاءة: مدقّ الطيب.
(٥) الثاية: مأوى الغنم والبقر.
(٦) الطاية: مربد التمر.
(٧) سقط من م.
(٨) من م.

حاجز إلاّ الألف الزائدة ـ وهي كما تقدَّم حاجزٌ غيرُ حصينٍ ـ وقد كانت الياء والواو قد اعتلّتا في الفعل في « قام » و « باع » ، فاعتلّتا[1] في اسم الفاعل حملاً على الفعل ، فقُلبتا[2] ألفاً ، فاجتمع ساكنان ، فأُبدل من الثانية همزة ، وحُرّكت[3] هروباً من التقاء الساكنين . وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء الساكنين .

وزعم[4] المبرّد أنّ ألف « فاعِل » أُدخلت قبل الألف المنقلبة ، في « قال » و « باع » وأمثالهما ، فالتقى ألفان ، وهما لا يكونان إلاّ ساكنين ، فلزم الحذفُ ـ لالتقاء الساكنين ـ أو التحريكُ . فلو حذفتَ لالتبس[5] الكلام ، وذهب البناء ، وصار الاسم على لفظ الفعل ، فتحرّكت العين لأنّ أصلها الحركة . والألف إذا تحرّكت صارت همزة .

فإن صحّ حرف العلّة في الفعل صحّ في اسم الفاعل ، نحو « عاوِر »[6] المأخوذ من « عَوِرَ »[7] ، على ما يُحكم في باب القلب .

---

(١) في النسختين : فاعتلت .
(٢) في النسختين : فقلبت .
(٣) م : وحركة .
(٤) سقط حتى قوله «صارت همزة» من النسختين ، وألحقه أبو حيان بحاشية ف على طيارة. وقد نقل جهل مالكي النسخة هذه الطيارة إلى موضع آخر من الكتاب ، فأثبتناها هنا على الصواب. وانظر المقتضب ١ : ٩٩
(٥) ف : لا التبس .
(٦) ف : مُعاود .
(٧) ف : عاوَدَ .

فالهمزة في هذا الفصل ، والذي قبله ـ وإن كانت مبدلة من الياء والواو ـ من جنس ما أُبدلت فيه الهمزة من الألف ، لأنها لا تُبدل منها همزةٌ إلاّ بعد قَلبها ألفاً ، كما تَقدَّم ، ولا يجوز اللفظ بالأصل في «قائم» و «بائع» وبابها ، لا تقول «قاوِم» ولا «بايـِع» .

و[1] من قبيل ما أُبدلت الهمزة فيه من الألف باطِّرادٍ إبدالُهم الهمزة من ألف التأنيث في نحو «صَحراءَ» و «حَمراءَ» وأشباهها . الهمزة في جميع هذا مبدلةٌ من ألف التأنيث .

فإن قال قائل : وما الدليل على ذلك ؟ فالجواب أن تقول[2] : الدليل على ذلك أنّ الهمزة لا تخلو من أن تكون للتأنيث بنفسها ، أو بدلاً من ألف التأنيث . فباطلٌ أن تكون بنفسها للتأنيث ، لأمرين :

أحدها أنّ الألف قد استقرَّت للتأنيث في «حُبلَى» وأشباهه ، والهمزة لم تَستقرّ له ، إذ قد يمكن أن تجعل بدلاً من ألف . وإذا أمكن حمل الشيء على ما استقرّ وثبَتَ كان أَولى من أن يُدَّعى أنه خلاف الثابت والمستقِر[3] .

والآخر أنهم قالوا في جمع «صحراءَ» : «صَحاريُّ» ، وفي «بطحاءَ» :

(١) سقط من م . (٢) م : يقول . (٣) م : خلاف المستقر

« بَطاحِيُّ » . قال الوليد بن يزيد (١) :

لقد أَغدُو، على أَشقَـــــــــرَ ، يَغتالُ الصَّحارِيَّا

وقال غيره (٢) :

إذا جاشَتْ حَوالِبُهُ تَرامَتْ ومَدَّتْهُ البَطاحيُّ ، الرِّغابُ

ولو لم تكن هذه الهمزةُ مُبدلةً من ألف التأنيث لوجب ، في لغة من يُحقّقُ ، أن يُقال « بَطاحِيء » و « صَحارِيء » ، كما قالوا « قُرّاءٌ (٣) وقَرارِيء » . لكن لمّا كانت مبدلة ، لأجل الألف التي قبلها ، وجب رجوعها إلى أصلها لزوال مُوجب القلب في الجمع (٤) ، وهو الألف التي قبلها ، فصار « صحارِيْا » ، فوقعت الياء الساكنة قبل الألف التي للتأنيث ، فقلبت الألف ياء لوقوع الياء والكسرة قبلها . ثم أدغمت الياء في الياء .

فإن قال قائل : إنما يدلّ قولهم « صحاريّ » على أنّ الهمزة مبدلةٌ من غيرها ، إذ لو لم (٥) تكن بدلاً لقالوا « صحاريء » (٦) ، فأمّا أنها

---

(١) ديوانه ص ٥٨ وسر الصناعة ١ : ٩٧ والانصاف ص ٨١٦ وشرح الشافية ١ : ١٩٤ وشرح شواهدها ص ٩٥ والخزانة ٣ : ٣٢٤ - ٣٢٦

(٢) سر الصناعة ١ : ٩٧ والخزانة ٣ : ٣٢٥ .

(٣) القراء : الناسك المتعبد .

(٤) سقط «في الجمع» من م .

(٥) سقط من م .

(٦) ف : صحاريّ .

مبدلة من الألف فليس على ذلك دليلٌ ، إذ لعلّها بدلٌ من ياء أو واو!
فالجواب أنه إذا ثبت أنها بدلٌ فينبغي أن تجعل بدلاً من ألفٍ ، لأنَّ الألف قد ثبتت للتأنيث ، كما[1] ذكرنا ، في «حُبلَى» وأمثاله، ولم تثبتِ الياء ولا الواو للتأنيث ، في موضع من المواضع .

فهذا[2] جميع ما أُبدلت فيه الهمزة من الألف ، مقيساً ذلك فيه ، وغير مقيس .

---

(١) م : لما .
(٢) م : هذا .

باب[1] إبدال الهمزة من الواو

الواو[2] لا يخلو من أن تكون ساكنة، أو متحركة. فإن كانت متحركة فلا يخلو من أن تكون أوّلاً، أو غير أوّل. فإن كانت أوّلاً فلا يخلو أن تكون وحدها، أو ينضاف إليها واو أخرى. فإن انضاف إليها أخرى أُبدلت الأولى[3] همزةً، هروباً من ثقل الواوين. وذلك نحو قولهم في جمع «واصل»: «أواصِلُ»[4]. أصله «وَواصِلُ» فقلبت الواو همزة. وكذلك «أُوَلُ» أصله «وُوَلُ»، لأنه «فُعَلُ»[5] من لفظ «أَوَّلَ» و «أوّل» فاؤه وعينه واو. فقلبت الواو الأولى همزة. ولا يجوز في هذا وأمثاله إلاّ الهمز.

فإن كانت وحدها فلا يخلو[6] من أن تكون مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة. فإن كانت مكسورة أو مضمومة جاز أن تبدل منها همزة، فتقول في «وُعِدَ»: «أُعِدَ»، وفي «وُقِّتتْ»: «أُقِّتتْ»، وفي «وِسادة»:

---

(١) سقط من ف.
(٢) سقط من م، وانظر سر الصناعة ١ : ١٠٤ - ١١٣ والكتاب ٢: ٣١٣.
(٣) م : الأول.
(٤) م : قولهم أو اصل في جمع واصل.
(٥) م : «وكذلك أولى أصله وولى لأنه فعلى». ومثله في سر الصناعة ١ : ١١١ وفي نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف.
(٦) م : فلا تخلو.

« إسادة » ، وفي « وِعاء » : « إعاء » . وقد [٣٢أ] قُرِيء ﴿ ثم استخرَجَها من إعاء أخيهِ ﴾ (١) . وكذلك تَفعل بكلّ واوٍ تقع أوّلاً ، مكسورةً ، أو مضمومة .

وإنما فعلت ذلك ، لثقل الضمّة والكسرة في الواو . وذلك أنّ الضمة بمنزلة الواو ، والكسرة بمنزلة الياء . فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع لك واوان . وإذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع لك ياء وواو . فكما أنّ اجتماع الواوين ، والياء والواو (٢) ، مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمّة ، والواو والكسرة .

وزعم المازنيُّ (٣) أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس ، بل يُتّبع في ذلك السماع . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، قياساً وسماعاً :

أمّا القياس فلِما ذكرنا من أنّ الواو المكسورة بمنزلة الياء والواو ،

---

(١) الآية ٧٦ من سورة يوسف . وهذه قراءة سعيد بن جبير . انظر البحر المحيط ٥ : ٣٣٢ حيث ذكر أبو حيان أن هذه لغة هذيل . وانظر المنصف ١ : ٢٣٠ .
(٢) م : والواو والياء
(٣) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بنص ، نقله من « الشرح الصغير » على الجمل لابن عصفور . وفيه أن مذهب المازني هو خلاف ما يذكره ابن عصفور هنا ، وأن الجرميّ هو الذي منع القياس في هذه المسألة .

فكما يكرهون اجتماع الياء والواو ، حتى يَقْلِبون الواو إلى الياء ـ تَقدَّمتْ أو تأخَّرت ـ فيقولون « طَويْتُ طيّاً » والأصل «طَوْياً»، ويقولون «سَيّدٌ» والأصلُ «سَيْوِدٌ» ، فكذلك ينبغي أن يكون النُّطقُ بالواو المكسورة مستثقلاً [١] .

فإن قال قائل : هلاّ قستم « وشاحاً » وأخواته على « وَيح » و « وَيس » وأمثالهما ، فكما أنّ الواو والياء إذا اجتمعتا في أوّل الكلمة لم يوجب ذلك قلب الواو همزة فكذلك الواو مكسورة ! فالجواب أنّ الواو المكسورة إنما تُشبه الواو الساكنة إذا جاءت بعدها ياء نحو « طيّ » ، وذلك أنّ الحركة في النيّة بعد الحرف . وسيقام الدليل على ذلك في موضعه . فالكسرة إذاً من « وشاح » في النيّة بعد الواو ، وهي بمنزلة الياء ، وتبقى الواو ساكنة . فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء ، وكانت ساكنة ، يجب إعلالها نحو « طَيّ » فكذلك يجب إعلال ما أشبهها . نحو « وشاح » .

فإن قيل : فهلاّ أُعِلّت بقلبها ياء ، كما فُعل بها في « طيّ » ! فالجواب أنهم لم يفعلوا ذلك ، لأنّ المقصود بالإعلال التخفيف ، والكسرة في الياء ثقيلة ، فأُعِلّت بإبدال الهمزة منها [٢] .

---

(١) م : مستقبلاً . (٢) سقط «فإن قال قائل هلا قستم... بإبدال الهمزة منها» من م.

وأمّا السماع فلأنّهم[1] قد قالوا «إسادةٌ» و«إشاح» و«إعاء» و«إفادة». وكثُرَ ذلك كثرةً، توجب القياس في كل واو مكسورة، وقعت أوّلاً.

وإنْ كانت مفتوحةً لم تُهمز، إلاّ حيثُ سُمِعَ، لأنّ الفتحة بمنزلة الألف. فكما لا تُستثقَل[2] الألف والواو[3]، في نحو «عاوَدَ»[4] وأمثاله، فكذلك لا تُستثقل الواو المفتوحة. والذي سُمِع من ذلك «أجَمَ» في «وَجَمَ»، و[5] «امرأة أناةٌ» وأصله «وَناةٌ» من الوُنِيّ وهو الفُتور، و«أحَدٌ» في «وَحَدٍ»، و«أسماءُ» في «وَسماءَ».

فإن وقعت غير أول فلا يخلو من أن تكون مكسورة، أو مفتوحة، أو مضمومة. فإن كانت مضمومة جاز إبدالها همزة، بشرط أن تكون الضمة لازمة، وألاّ يمكن تخفيفها بالإسكان. قالوا[6] في جمع «نار»: «أنْؤُرٌ»، و«دار»: «أدْؤُرٌ»،

---

(١) ف: فإنهم. (٢) م: لا تستقبل.

(٣) كذا، فهو يقيس الواو المفتوحة على اجتماع الألف والواو. والفتحة هناك هي بعد الواو، والألف هنا هي قبلها. وبين الوجهين ما ترى من الفارق. وانظر ما احتج به في قياس وشاح على طيّ. ص ٣٣٤.

(٤) كذا يحمل الواو المفتوحة أولاً على «عاود»، وسيحمل فيما بعد «عاود» على الواو المفتوحة أولاً. انظر ص ٣٣٧.

(٥) المنصف ١ : ٢٣١ – ٢٣٢. (٦) المنصف ١ : ٢٨٤.

و « ثَوب » : « أَثْؤُبٌ » . قال (١) :

* لكلِّ حالٍ ، قد لَبِستُ أثؤُبا *

وإنما قُلبت همزة لِما ذكرنا من استثقال الضمَّة في الواو ، مع أنه لا يمكن تخفيفها بالإسكان ، لئلاّ يؤدّي ذلك إلى التقاء الساكنين . ولو أمكن ذلك لم تُبدل همزةً ، نحو قولهم « سُوُر » (٢) في جمع « سِوار » .

فإن كانت الضمَّة غيرَ لازمة لم تُبدل الواو همزة ، لا تقول هذا « غَزْءٌ » تريد هذا « غَزْوٌ » ، ولا تقول « لؤ استطعنا » تريد « لوُ استطعنا » ، لأنّ الضمّة في « غزو » إعراب ، وفي واو « لو » لالتقاء الساكنين ، وحركة الإعراب وحركة التقاء الساكنين عارضتان (٣) ، فلا يُعتدُّ بهما .

وزعم ابن جنّي أنه لا يجوز قلب الواو المضمومة همزة ، إذا كانت زائدة، وإن اجتمع الشرطان ؛ فلا يقال « الترَهْؤُكُ » في مصدر « تَرهوكَ » . والسبب في ذلك عنده أنها إذا كانت أصلية فإنّ تصريف الكلمة، أو اشتقاقها ، يدل على أنّ الهمزة مبدلة من واو ، ولا يُتصوَّر ذلك فيها إذا كانت زائدة ، فلو أُبدلت

(١) معروف بن عبدالرحمن . الكتاب ٢ : ١٨٥ ومجالس ثعلب ص ٣٧١ - ٣٧٢ والمنصف ١ : ٢٨٤ واللسان (ثوب) . (٢) م : أسؤر .
(٣) م : عارضتين .

لأدّى ذلك إلى الإلباس ، في بعض المواضع ، فلم يُدرَ : أزيدت ابتداءً، أم زيدت الواو أوّلاً ثم أُبدلت الهمزة منها . فلمّا كان إبدال الزائدة يؤدّي إلى الإلباس ، في بعض المواضع ، رُفض إبدالها . وممّا يقوّي هذا المذهب أنها لا تُحفظ من واو زائدة مبدلة"(١) .

وإن كانت مفتوحةً لم يجز قلبُها أصلاً ، لأنّ قلبها في أوّل الكلمة ـ كما ذكرنا ـ لا يُقاس . [٣٢ ب] فإذا كانت لا تُهمز في أوّل الكلمة إلاّ حيث سُمِع ـ مع أنّ أوّلَ الكلمة طرف، فالتغيير إليه أسرع من التغيير إلى الحشو ـ فالأَحرى ألاّ تنقلب (٢) حشواً . فلا تقول في « عاوَد » : « عاءَد » ، ولا في « ضَوارب » : « ضآرب » . ولا يُحفظ من كلامهم شيء من ذلك .

فإن كانت مكسورةً ، أو واقعة موقعَ حرف مكسور ، فلا يخلو أن تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، أو لا تقع. فإن وقعت بعدها فلا يخلو أن يكون قبل الألف ياء أو واو ، أو لا يكون . فإن كان (٣) قبلها واو أو ياء لزم قلب الواو همزة ، إن كانت تلي الطرف . فتقول في جمع « أوّل » : « أوائل»،

---

(١) سقط « وزعم ابن جني أنه ... زائدة مبدلة » من م .

(٢) م : « ألا يقلب » . وقد حمل ههنا الواو حشواً على الواو أولاً ، وكان قد حمل قبلُ الواو أولاً على الو، حشواً . انظر ص ٣٣٥ .

(٣) المنصف ٢ : ٤٣ ـ ٤٩ .

وفي جمع «سيّد» : «سيائد» . والأصل «أواوِل» و «سياوِد» ، فقُلبت الواو همزة ، لاستثقال الواوين والألف ، أو الياء والواو والألف ، وبناء الجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

هذا مذهب جمهور النحويين ، إلاّ أبا الحسن الأخفش ، فإنه كان لا يهمز من ذلك إلاّ ما كانت الألف منه بين واوين ، ويجعل ذلك نظيراً للواوين ، إذا اجتمعا في أوّل الكلمة . فكما أنك تهمز الأولى منهما، للعلّة التي تقدّم ذكرها، فكذلك تهمز الواو الآخرة في «أوائل» وأمثاله . ولا يرى مثل ذلك ، إذا اجتمعت ياءان أو واو وياء . ويقول : لأنه إذا التقى الياءان أو الياء والواو أوّلاً ، نحو «يَيْن» اسم موضع ، و «ويل» و «يوم» ، لم يلزم الهمز . فكذلك لا يهمز عنده مثل «سيائق» (1) و «سيائد» (2) .

ما لم تَصِحّ الواو في المفرد ، في موضع ينبغي أن تعتلّ (3) فيه ، أو تكون الواو في نيّةِ ألاّ تلي الطرف ، فإنها تصحّ إذ ذاك ، ولا يجوز أن تُبدل منها الهمزة . فتقول (4) في جمع «ضَيوَنٍ» (5) : «ضَياوِن» ، ولا تقلب الواو

(1) السيائق : جمع سيّقة ، وهي ما سيق من النهب وطرد .
(2) سقط «هذا مذهب جمهور النحويين .. وسيائد» من النسختين ، وألحقه أبوحيان بحاشية ف . والسيائد : جمع سيد وسيدة . وانظر آخر هذا الباب .
(3) م : تعمل . (4) المنصف ٢ : ٤٦-٤٦ . (5) الضيون: السنّور الذكر.

همزةً، لصحَّة الواو في «ضَيون»، إذ قد[1] كان ينبغي أن يكون «ضَيَّنا».

وتقول[2] في جمع «عُوّارٍ»[3]، إذا قَصرته للضرورة: «عَواوِر»، لأنَّ الأصل فيه «عَواوِير»، فلا تكون الواو تلي الطرف، في التقدير. قال[4]:

* وكَحَّلَ العَينَينِ، بالعَواوِرِ[5] *

فلم تُهمز، لأنَّ الأصل «العواوير».

وإن كانت الواو لا تلي الطرف لم تهمز أصلاً نحو «عواوير» في جمع «عُوّار»، و«طَواوِيس» في جمع «طاووس»، لأنها قد قَويت بِبُعدها عن محلِّ التغيير، وهو الطّرفُ. إلاّ أن تكون في نيّة أنْ تَليَ الطّرف، فإنه يلزمُ همزُها. وذلك نحو «أوائِيل»[6] في جمع «أوّل»، إذا اضطُررت إلى زيادة هذه الياء قبل الآخر في الشعر، لأنَّ هذه الياء زِيدت للضَّرورة، فلم يُعتدَّ بها.

فإن لم يكن قبل الألف واو، ولا ياء، فلا يخلو من أن تكون الواو في

---

(١) م: «إذ وقد». وانظر ص ٢٢٠ و ٣٠٧ و ٣٣٩ و ٥١٤ و ٦٧٨.

(٢) المنصف ٢: ٤٧ - ٥٠.

(٣) العوار: القذى أو الرمد.

(٤) جندل بن مثنى الطهوي. الكتاب ٢: ٣٦٤ والمنصف ٢: ٤٩ والخصائص ١: ١٩٥ و٣: ١٦٤ و ٣٢٦ وشرح الشافية ٣: ١٣١ وشرح شواهدها ص ٣٧٤ - ٣٧٦.

(٥) م: بالعواوير.

(٦) في النسختين: أوائل.

المفرد زائدة للمدّ ، أو لا تكون فإن كانت زائدة للمدّ قُلبتْ همزة ، نحو « حَلُوبة »[1] و « حلائب » . وسبب ذلك أنها اجتمعت ساكنةً مع ألف الجمع ، ولا أصل لها في الحركة فتُحَرَّكَ ، فأبدلت همزةً ، لأنَّ الهمزة تَقبلُ الحركة .

وإن لم تكن زائدةً للمدّ لم تُقلب همزةً أصلاً ، إلاّ حيث سُمِع شاذّاً . والذي سُمع من ذلك « أَقائيم »[2] في جمع « أقوام » . وأصله « أقاويم » ، فأبدل من الواو المكسورة همزة ، وإن كانت غير أوّل ، تشبيهاً لها بالواو المكسورة ، إذا وقعت أوّلاً .

وأمّا « مَصائب » في جمع « مُصيبة » فكان القياس فيها « مَصاوِب » ، على ما يُبيَّن في باب القلب[3] . فإمّا أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غيرَ أوّلٍ شذوذاً ، فتكون مثل « أقائيم » في جمع « أقوام » ، وهو مذهب الزّجّاج . وإمّا أن يكونوا غَلِطوا فشبّهوا ياء « مُصيبة » ، وإن كانت عيناً ، بالياء الزائدة في نحو « صحيفة » ، فقالوا « مَصائب » كما قالوا « صَحائف » ، وهو مذهب سيبويه . والأوّلُ أَقيسُ عندي ، لأنّه قد ثَبَتَ له نظيرٌ ، وهو « أَقائيم »[4].

(١) الحلوبة : ذات الحليب من الأنعام . م : حلوبه .
(٢) م : اقائم . (٣) انظر ص ٥٠٧ . (٤) م : أقائم

فإن[1] لم تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، أو وقعت بعدها في غير الأماكن المذكورة، لم تُهمز أصلاً، بلا خلاف في شيء من ذلك. إلاّ أن تقع بعد ألف زائدة، في اسم مفرد يوافق الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، في الحركات وعدد الحروف، وقد تقدّم الألفَ ياءٌ أو واو، فإنّ في ذلك خلافاً. فمذهب سيبويه إجراء ذلك مجرى الجمع، لقربه منه، فتبدل الواو همزة. ومذهب الزجّاج أنه لا يجوز إبدالها، لأنّ الاسم مفرد، وإنما ثبت إبدالها في المجموع. فتقول في «فَواعل» من «القوّة»، على مذهب سيبويه: «قَواءٍ». وعلى مذهب الزجّاج: «قواوٍ». وهذا النوع لم يَرِد به سماع، لكنّ القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه. أعني من[2] أنه إذا قوي الشبه بين شيئين حُكِم لكلّ واحد منهما بحكم الآخر.

فأمّا «قائم» وأمثاله فمن قَبيل ما أُبدلت فيه الهمزة من الألف، وقد تقدّم ذلكَ في فصل[2] إبدال الهمزة من الألف.

فإن كانت الواو ساكنةً لم تُهمز إلاّ في ضرورة، بشرط أن يكون ما قبلها حرفاً مضموماً، فتُقدّر الضمّة على الواو، فتُهمز كما

---

(١) سقط من م حتى قوله «إبدال الهمزة من الألف». (٢) كذا.

تُهمز الواو المضمومة. فتقول [٣٣أ] في الشعر في (١) مثل «مُوعِد»: «مُؤعِدٌ» . قال (٢) :

أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إليَّ مُؤْسَى [وجَعْدةُ، إذ أضاءهما الوَقودُ]

(١) سقط من م .
(٢) خرجناه في ص ٩١ . وفي حاشية ف بخط أبي حيان .
لَحَبُّ المؤقدانِ إليَّ مُوسَى وجَعْدةُ، إذ أضاءهما الوقُودُ

باب إبدال الهمزة من الياء

الياء [1] تُبدل همزةً باطّراد، إذا وقعت بعد الألف التي في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، في مذهب سيبويه [2]، بشرط أن تكون قد زيدت في المفرد للمدّ، نحو «صَحيفة وصَحائف» و«كَتيبة وكتائب».

فإن لم تكن الياء زيدت [3] في المفرد للمدّ لم تُهمز، إلاّ بشرط أن تكون تلي الطرف لفظاً أو نيَّة، وبشرط أن يكون ألف الجمع يلي واواً أو ياءً. فتقول [4] في جمع «عَيِّل» [5]: «عَيائل»، فتهمز لثقل البناء، مع ثقل اجتماع حروف العلّة وهي الياءان [6] والألف، مع قرب الياء من محلّ التغيير، وهو الطرف. وكذلك لو اضطُررت، فقلت في جمعه «عَيائيل»، فزدت ياءً،

---

(١) انظر سر الصناعة ١ : ١٠٤ - ١١٣ والكتاب ٢ : ٣١٣

(٢) سقط «في مذهب سيبويه» من م و ف، وألحق بحاشية ف.

(٣) م : مزيدة.

(٤) المنصف ٢ : ٤٣ - ٤٥.

(٥) العيل : واحد العيال، وهي الأولاد الذين يعال بهم.

(٦) م : اليـاء.

(٧) ف : «في جمع» وألحق في الحاشية «عيل».

لَهمزتَ ، لأنَّ الياء في النّيَّة تلي للطرف ، ولا يُعتدُّ بالياء المزيدة ، لأنها عارضة في الجمع ، إنما أُتي بها للضرورة. فإذا زالت من محلّ الضرورة حذفتَ الياء . قال الشاعر [١] :

* فيها عَيائيلُ أُسودٍ ، ونُمُرْ *

فهمز .

وكذلك لو بنيتَ [٢] « فَوعَلاً » من البَيع لقلت « بَيَّعٌ » . أصله « بَويَعٌ » ، فقلبتَ الواو ياء لأجل الإدغام . فإذا جمعته قلت «بَوائعُ» ، فتهمز الياء لما ذكرنا ، من ثقل البناء ، وثقل اجتماع حروف العلّة وهي الياء والواو والألف ، مع القرب من محل التغيير ، وهو الطرف . وكذلك لو اضطرت فزدت ياء قبل الآخر ، فقلتَ « بَوائيع » ، لهمزت لأنَّ الياء عارضة كما تقدَّم .

ولو جمعتَ مثل « بَيَّاع » لقلت « بَيايِيعُ » [٣] ، ولم تهمز . وإن قدَّرتَ « بَيَّاعاً » : « فَوعالاً » قلت « بَوايِيعُ » ، ولم [٤] تهمز أيضاً ، لبعد الياء من الطرف لفظاً ونيَّةً .

وزعم [٥] أبو الحسن الأخفش أنه لا يجوز قلب الواو همزة ، إلاّ إذا

---

(١) حكيم بن معية الربعي . الكتاب ٢ : ١٧٩ وشرح الشافية ٣ : ١٣٢ وشرح شواهدها ص ٣٧٧ – ٣٨١ .
(٢) المنصف ٢ : ٤٤ .
(٣) م : بيائيع .
(٤) ف : فلم .
(٥) سقط من م حتى قوله «ولا موافقاً أصلاً يقاس عليه» . وانظر ص ٣٣٨ والمنصف ٢ : ٤٥ – ٤٦ .

اكتنف الجمع واوان ، نحو «أوّل وأوائل» . فأمّا إن اكتنفها ياءان ، أو واو وياء ، فلا يجوز عنده قلب حرف العلّة الذي بعد الألف . بل يقول في جمع «فَوعَل» من البيع : «بَوايع» ، وفي جمع «بَيّن» : «بَيَاين» ، وفي جمع «سيِّد» المتقدّم في فصل[1] الواو : «سَياوِد» . وحجّته على ذلك أنّ الواوين أثقل من الياءين ، ومن الواو والياء ، والقلبُ لم يُسمع إلاّ في الواوين ، نحو قولهم في جمع «أوّل» : «أوائل» ، فلا يقاس عليه ما ليس من رتبته ، من الثقل .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، بدليل ما حكاه المازنيّ عن الأصمعيّ ، من قولهم في جمع «عَيّل» : «عَيائل» بالهمزة ، ولم تكتنف ألف الجمع واوان . فدل ذلك على أنّ العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفا علّة .

فإن قال قائل : فلعل قولهم في [جمع] «عيّل» : «عيائل» شاذّ ، لذلك لم يُسمع من ذلك إلاّ هذه اللفظة ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ! فالجواب انه ، وإن لم يُسمع منه إلاّ هذه اللفظة ، لا ينبغي أن يُعتقد فيه الشذوذ ، لأنه لم يرد له نظير غير مهموز[2] ، فيُجعلَ الهمز في هذا شذوذاً . بل جميع ما أتى من هذا النوع هذا اللفظُ ، وهو مهموز ، فكان جميع ما أتى من هذا الباب مهموزاً، إذ هذا

(١) كذا ، والصواب «باب» . (٢) كذا ، وقالوا : أيّم وأيايم ، وأيّل وأيايل .

اللفظ هو جميع ما أتى ، من هذا الباب. وقد جعل أبو الحسن مثل هذا أصلاً ، يقاس عليه. وذلك أنه قال في النسب إلى « فَعُولة » : « فَعَليّ » [١] ، نحو « رَكَبِيّ » في النسب إلى « رَكُوبة » ، قياساً على قولهم ، في النسب إلى « شنوءة » : « شَنَئِيّ ». ثم أورد اعتراضاً على نفسه ، فقال: فإن قال قائل : فإنّ قولهم [« شَنَئِيّ »] شاذّ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ، إذ لم يجىء غيره ! فالجواب انه جميع ما أتى ، من هذا النوع . فجعله ، لمّا لم يأت غيره مخالفاً له ولا موافقاً ، أصلاً يقاس عليه .

فهذا جميع ما تُبدل فيه الياء همزة ، باطّراد . فأمّا مثل « بائع » و « رِداء » فإنّ الهمزة فيهما وأمثالهما [٢] بدل من ألف ، وإن كان الأصل « بايع » و « رداي » ، كما تَقدَّمَ .

وأُبدلت منها، من غير اطّراد، في « أَدْيٌ » وأصله « يَدْيٌ » ، فردّ اللاّم، ثم أُبدلت الياء همزةً. حكي من كلامهم « قَطَعَ اللهُ أَديَه » . وقالوا « في أسنانه أَلَلٌ » وأصله « يَلَلٌ » [٣] ، فأبدلوا الياء همزة. وقالوا « رِئْبال »

---

(١) كذا ، وهو مذهب سيبويه لا الأخفش . انظر الكتاب ٢: ٧٠ وشرح الشافية ٢ : ٣٣ وشرح المفصل ٥ : ١٤٨ وحاشية الصبان ٤ : ١٣٤ . (٢) كذا،والضمير يعود على « مثل » . (٣) اليلل : قصر الأسنان والتزاقها وإقبالها إلى داخل الفم

وأصله « رِيبال »[1] ، فأُبدلت الياء همزة . وكذلك قالوا « الشِّئمة » يريدون[2] « الشِّيمة » ، ومعناها الخليقة ، فأبدلوا أيضاً الياء همزة .

وإنما جعلنا الهمزة في « ألَل » و « رئبال » و « الشئمة »[3] [٣٣ب] بدلاً من الياء ، ولم تُجعل أصلاً بنفسها ، لأنَّ الأكثر في كلامهم « يَلَلٌ » و « رِيبال » و « شِيمة »[4] بالياء ، واستعمال هذه الأسماء بالهمزة قليل . فدلّ ذلك على أنَّ الهمزة بدل ، وأن الياء هي الأصل .

فهذا [أيضاً][5] جميعُ ما جاءت فيه الهمزة بدلاً من الياء، على غير اطِّراد .

---

(١) الريبال : الأسد . (٢) في النسختين : يريد .
(٣) ألحق في حاشيه ف : «وضئزى» .
(٤) ألحق بعدها في ف : «وضيزى» والقسمة الضيزى : الناقصة الجائرة .
(٥) من م .

باب إبدال الهمزة من الهاء

أُبدلت الهمزة من الهاء (١) في «ماء»، وأصله «مَوَهٌ»، فقلبت الواو ألفاً، والهاء همزة. والدليل على ذلك قولهم في الجمع «أَمواهٌ». وقد أُبدلت الهاء أيضاً (٢) همزة في جمع «ماء» (٣)، فقالوا «أَمواءٌ». قال (٤):

وبَلدةٍ، قالِصَةٍ أَمواؤُها   تَستَنُّ، في رَأْدِ الضُّحَى، أَفياؤُها

وإنما جُعلت الهاء (٥) هي الأصل، لأنَّ أكثر تصريفِ الكلمة عليها. قالوا «أَمواهٌ» و«مِياهٌ» و«ماهَتِ (٦) الرَّكِيَّةُ»، إلى غير ذلك من تصاريفها.

وأُبدلتْ أيضاً منها في «آل». أصله «أَهْل»، فأبدلت الهاء همزة، فقِيل «أَأْل»، ثم أُبدلت الهمزة ألفاً، فقيل «آل».

---

(١) انظر المنصف ٢ : ١٤٩ - ١٥٢ وسر الصناعة ١ : ١١٣ - ١٢٠.

(٢) م : وأبدلت أيضاً الهاء.   (٣) ف : الماء.

(٤) سر الصناعة ١ : ١١٣ والمنصف ٢ : ١٥١ واللسان والتاج (موه) وشرح الشافية ٣ : ٢٠٨ وشرح شواهدها ٤٠٧ - ٤٤٠. والقالصة : المرتفعة. وتستنّ : تجري في السنن، وهو وجه الطريق. ورأد الضحى : ارتفاع النهار.

(٥) م : الياء.   (٦) ماهت : ظهر ماؤها وكثر

فإن قيل : فهلاّ جعلتَ الألف بدلاً من الهاء أولاً ! فالجواب أنه لم يَثبت إبدال الألف من الهاء، في غير هذا الموضع، فيحملَ هذا عليه. وقد ثبت إبدال الهمزة من الهاء في « ماء » ، فلذلك حمل « آل » على أنّ الأصل فيه « أهل » ، ثم « أأل » ، فأبدلت الهاء همزة .

فإن قيل : وما الذي يدلّ على أنّ الأصل « أهل » ، وهلاّ جعلتَ الألف منقلبة عن واو ! فالجواب أنّ الذي يدلّ على ذلك قولُهم في التصغير « أُهيلٌ » . ولو كانت الألف منقلبة عن واو لقيل في تصغيره[1] « أُوَيلٌ » . وممّا يؤيد[2] أنّ الأصل « أهلٌ » أنهم إذا أضافوا إلى المضمر قالوا « أهلُكَ » و « أهلُهُ » ، لأنّ المضمر يردُّ الأشياء[3] إلى أصولها . ولا يقال « آلُكَ » و « آلُه » إلاّ قليلاً جدّاً ، نحو قوله[4] :

وانصُرْ ، على دِينِ الصّليـ ـ بِ ، وعابِدِيهِ ، اليومَ ، آلَكْ

وقول الآخر :

أنا الرَّجُلُ الحامي حقيقةَ والِدي وآلي، كما تَحمي حقيقةَ آلِكا[5]

(١) م : التصغير . (٢) م : ومما يؤكد .
(٣) م : الأسماء . (٤) عبدالمطلب جد النبي ﷺ . همع الهوامع ٢ : ٥٠ والدرر اللوامع ٢:٦٢ والتاج (أهل) . وهو من أبيات قالها يوم غزا الأحباش مكة . السيرة ١ : ٥١ والكامل ١ : ١٥٩ . (٥) م : آلك .

ونحو قول الكِنانيّ «رجلٌ من آلِكَ وليس منك».

وممّا[1] يدلّ، على أنّ الألف في «آل» بدل من الهمزة المبدلة من الهاء، أنّ العرب تجعل اللفظ، فيه بدل من بدل، مختصّاً بشيء بعينه؛ ألا ترى أنّ تاء القَسَم لمّا كانت بدلاً من الواو المبدلة من باء القسم لم تدخل إلاّ على اسم «الله»، تعالى، ولم تدخل على غيره من الأسماء الظاهرة، ولا دخلت أيضاً على مضمر. وكذلك «أسنَتَ الرّجلُ» لمّا كانت التاء فيه بدلاً من الياء المبدلة من الواو، لأنّ «أسنتَ» من لفظ «السّنة»، ولام «سنة» واو[2]، بدليل قولهم في جمعها «سنوات»، جعلوها مختصّة بالدخول في السنة الجدبة، وقد كان «أسنَى» قبل ذلك عامّة، فيقال «أسنى الرجل» إذا دخل في السنة، جدبة أو غير جدبة. فكذلك «آل» لمّا لم يُضف إلاّ إلى الشريف، فيقال «آل الله» و «آل السلطان»، بخلاف «الأهل» الذي يُضاف إلى الشريف وغيره، دلّ ذلك [على] أنّ الألف فيه بدل من الهمزة المبدلة من الهاء، كما تقدّم. وإنما خصّت العرب ما فيه بدل من بدل بشيء، لأنه فرعُ فرعٍ، والفروع لا يُتصرّف فيها تصرّف الأصل، فكيف فرع الفرع.

وأُبدلت أيضاً من الهاء في «هَلْ»، فقالوا «ألْ فعلتَ كذا»

(١) سقط من م حتى قوله «فكيف فرع الفرع». (٢) وقيل إنها تاء.

[يريدون « هل فعلت كذا »] (١) . حكى ذلك قُطربٌ ، عن أبي عبيدة . والأصل « هل » ، لأنه الأكثر .

وأبدلت أيضاً من الهاء في « هذا » ، فقالوا « آذا » . قال (٢) :

فقالَ فريقٌ : آأذا إذ نَحَوتُهم نعم ، وفريقٌ : لا يمنُ اللهِ ما ندري

أراد « أهذا » فقلب الهاء همزة ، ثم فصل بين الهمزتين بألف .

فأمّا قولهم « تُدرأٌ » و « تُدرَهٌ » للدّافع عن قومه فليس أحدُ الحرفين فيهما بدلاً من الآخر ، بل هما أصلان ، بدليل مجيء تصاريف الكلمة عليهما . فقالوا « دَرأهُ » و « دَرَهَهُ » و « مِدرأٌ » (٣) و « مِدْرَهٌ » .

---

(١) من م .

(٢) الأمالي ٢ : ٢٠٨ والمغني ص ١٠١ وشرح شواهده ص ١٠٤ والكتاب ٢ : ١٤٧ وشرح بانت سعاد ص ٣٢ ـ ٣٣ والصناعتين ص ٣٤١ ونقد الشعر ص ١٤٩ والمغني ص ١٠٦ وتهذيب الايضاح ١ : ١٤٤ والمنصف ١ : ٥٨ وسر الصناعة ١ : ١٠٠ و ١٣٠ والانصاف ص ٤٠٧ والصحاح واللسان والتاج (يمن) . وفيه روايات . وينسب إلى نصيب. ويلاحظ أنه خفف ، فأسقط الألف بعد الهاء .

(٣) م : درأة ودُرهة ومُدرأ .

باب إبدال الهمزة من العين

لم يجئ من ذلك إلاّ قولهم[١] «أُبابٌ» ، في قولهم «عُباب» . والأصل العين لأنّ «عُباباً» أكثر استعمالاً من «أُباب» . قال[٢] :

* أُبابُ بَحْرٍ ، ضاحكٍ ، زَهُوقِ *

---

(١) سر الصناعة ١ : ١٢١ . وفيه يرى ابن جنّي أن الوجه الأرجح أن تكون الهمزة في «أباب» أصلاً .

(٢) سر الصناعة ١ : ١٢١ وشرح الشافية ٣ : ٢٠٧ وشرح شواهدها ص ٤٣٢ - ٤٣٦ والمفصل ٢ : ٣٥٤ واللسان والتاج (أبّ) . م : « أباب بحر » . وفي النسختين : «ضاحك زخور» والتصويب من المفصل . وقوله ضاحك كناية عن امتلائه . والزهوق : المرتفع . ويروى : «هزوق» وهو المستغرق في الضحك .

باب الجيم

وأمّا الجيم (١) فأُبدلت من الياء، لا غير، مشدَّدةً ومخفَّفةً. فيُبدلون من الياء المشدَّدة جيماً مشدَّدة، ومن الياء المخفَّفة [٣٤أ] جيماً مخفَّفة.

فمن البدل من الياء المشدَّدة ما أنشده الأصمعيُّ عن خَلَفٍ، قال: أنشدني رجلٌ من أهل البادية (٢):

خالي، عُوَيفٌ، وأبو عَلِجِّ المُطعِمانِ اللَّحمَ، بالعَشِجِّ

وبالغَداةِ، فِلَقَ البَرْنِجِّ

يريد: «وأبو عليٍّ» و «بالعَشِيِّ» و «فلق البَرنِيِّ» (٣). ومنه أيضاً ما حكاه (٤) أبو عمرو بن العلاء، من أنه لقي أعرابيّاً فقال له «ممَّن أنت»؟فقال: «فُقَيمِجّ». فقال له «من أيِّهم»؟ فقال «مُرِّجّ». يريد «فُقَيمِيّ»

---

(١) سر الصناعة ١ : ١٩٢ - ١٩٥ والكتاب ٢ : ٣١٤ .
(٢) سر الصناعة ١ : ١٩٢ وشرح الشافية ٢ : ٢٨٧ وشرح شواهده ص٢١٢-٢١٥. والكتاب ٢ : ٢٨٨ والمفصل ٢ : ٢٦٥ والعيني٤ :٥٨٥ وشمس العلوم١:١٥والابدال١:٢٥٧
(٣) البرني : ضرب من التمر .
(٤) الامالي ٢ : ٧٧ والإبدال ١ : ٢٥٩ .

و « مُرّيّ » . وهو مطّرد في الياء [1] المشدّدة . قال يعقوب [2] : « وبعض العرب إذا شَدّد الياء صَيّرَها جيماً . وأنشد ابن الأعرابيّ [3] :

كأنّ في أذنابِهنّ الشُّوّلِ من عَبَسِ الصّيفِ ، قُرونَ الأُجّلِ

يريد : الأُيّل » .

ومن إبدال الجيم من الياء المخفّفة [4] ما أنشده أبو عمرو بن العلاء ، لهِميان بن قُحافة ، من قوله [5] :

* يُطيرُ عنها الوَبَرَ ، الصُّهابِجا *

يريد « الصُّهابِيَ » من الصُّهبة . وأصلُه « الصُّهابِيّ » ، فحذف [6] إحدى الياءين . ومن ذلك ما أنشده الفرّاءُ ، من قول الشاعر [7] :

---

(١) م : الجيم (٢) إبدال ابن السكيت ص ٢٩ .

(٣) الرجز لأبي النجم سر الصناعة ١ : ١٩٣ والأمالي ٢ : ٧٨ وشمس العلوم ١ : ١٥ والابدال ١ : ٢٥٩ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٩ وشرح شواهدها ص ٤٨٥ والمفصل ٢: ٢٦٥ والسمط ص ٧١٢ واللسان والتاج (عبس) و (أجل) و (أول) و (شول) . والشوّل : الأذناب المرتفعة . والعبس : ما يبس على هلب الذنب من البول والبعر . والأيل : ذكر الأوعال (٤) م : الخفيفة

(٥) الأمالي ٢ : ٧٧ والابدال ١ : ٢٦٠ والسمط ص ٧١٢وسر الصناعة١:١٩٣ وشرح شواهد الشافية ص ٢١٦ واللسان والتاج (صهب) و (صهبج) .

(٦) ف : فخفف بحذف . (٧) النوادر ص ١٦٤ ومجالس ثعلب ص ١٤٣ وسرالصناعة ١ : ١٩٣ والابدال ١:٢٦٠ والمفصل ٢ : ٢٦٦ والعيني ٤ : ٥٧٠ وشرح =

لا هُمَّ ، إن كنتَ قَبِلتَ حَجَّتِجْ فلا يزالُ شاحجٌ يأتيكَ بِجْ

أقمرُ ، نهّاتٌ ، يُنَزِّي وَفرَتِجْ

يريد : «حَجَّتي» و «يأتيك بِي» و «يُنَزِّي وَفرَتي» . ومن ذلك أيضاً قولُهُ (١) :

* حتّى إذا ما أمسجَتْ ، وأمسَجا *

يريد «أمسَيَتْ وأمسَيا» (٢) ، فأبدل من الياء جيماً ، ولم يُبدلها ألفاً . وهو غيرُ مطّرد في الياء الخفيفة ، بل يوقف في ذلك عند السماع (٣) .

= الشافية ٢ : ٢٨٧ وشرح شواهده ص ٢١٥ ـ ٢١٨ واللسان والتاج (ج) والشاحج الحمار أو البغل . والأقمر : الأبيض . والنهات : النهاق . وينزي : يحرك والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن . وكنى بالوفرة عن نفسه .

(١) سر الصناعة ١ : ١٩٤ والمفصل ٢ : ٢٦٦ وشرح الشافية ٣ : ٢٣٠ وشرح شواهده ص ٤٨٦-٤٨٧ وشمس العلوم ١ : ١٥ واللسان والتاج (مسى) والعيني ٤ : ٥٧٠ . ونسبه بعضهم إلى العجاج

(٢) م : وأمسينا .

(٣) قال البغدادي : « وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر إلى أن إبدال الياء الخفيفة جيماً خاص بالشعر . ولم أره لغيره » . شرح شواهد الشافية ص ٢١٦ .

وأمّا الدال[1] فأُبدلت من التاء والذال . فأُبدلت من تاء « افتَعَلَ » باطّراد ، إذا كانت الفاء زاياً . فتقول في « افتعل » من « الزَّين » : « ازدانَ » ، ومن « الزُّلفَى » : « ازدَلَفَ » ، ومن « الزَّجر » : « ازدَجَرَ » ، ومن « الزِّيارة » : « ازدارَ » . والأصل « ازتانَ » و « ازتَجَرَ » و « ازتَلَفَ » و « ازتارَ » ، فرفضوا الأصل ، وأبدلوا من التاء دالاً .

والسبب في ذلك أنَّ الزاي مهجورةٌ والتاء مهموسة ، والتاء شديدة والزاي رخوة ، فتباعد ما بين الزاي والتاء ، فقرّبوا أحد الحرفين من الآخر ، ليقرب النطق بهما ، فأبدلوا الدال من التاء ، لأنها[2] أخت التاء في المخرج [والشِّدَّة][3] ، وأختُ الزاي في الجَهر .

وكذلك تُبدل فيما تصرّف من « افتعل » . فتقول « مُزدَلِفٌ » و « مُزدَجِرٌ » و « مُزدانٌ » و « مُزدارٌ » ، و « ازدجارٌ » و « ازديانٌ » و « ازديارٌ » و « ازدلاف » . ومن كلام ذي الرُّمَّة ، في بعض أخباره[4] :

---

(١) سر الصناعة ١ : ٢٠٠ - ٢٠٢ والكتاب ٢ : ٣١٤ .

(٢) م : من الفاء فإنها . (٣) من م . (٤) مجالس ثعلب ص ٣٩ والأغاني ١٦ : ١٢٤ ومصارع العشاق ٢ : ١٨٦ وتزيين الأسواق ص ٧٩ .

«هل عندكَ من ناقة فتَزدارَ عليها ميّا».

وكذلك[1] أيضاً تُبدل منها، إذا كانت الفاء دالاً، إلاّ أنّ ذلك من قبيل البدل الذي يكون للإدغام. فتقول في «افتعلَ» من «الدّين»: «ادّان».

وقد قُلبتْ تاء «افتَعَلَ» دالاً، بغير اطّراد، مع الجيم في «اجتمعُوا» و«اجتَزّ»[2]، فقالوا «اجدَمَعُوا» و«اجدَزّ»[3]. والأكثر التاء. قال[4]:

فقلتُ لصاحِبي: لا تَحبِسَنّا ... بِنَزعِ أُصولِهِ، واجدَزْ شِيحا

يريد «واجتزّ». ولا يُقاس ذلك، فلا يقال في «اجتَرأ»: «اجدَرأ»[5]، ولا في «اجترَحَ»: «اجدَرَحَ».

وأبدلت أيضاً من تاء «افتعل» إذا كانت الفاء ذالاً، من غير إدغام. فقالوا «اذْدَكَرَ» و«مُذْدَكر»[6]، حكى ذلك أبو عمرو. وقال

---

(١) سقط من النسختين حتى قوله «ادّان»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف. وانظر سر الصناعة ١ : ٢٠٢.
(٢) م: اجتر
(٣) م: اجدر.
(٤) مضرس بن ربعي الأسدي أو يزيد بن الطثرية. سر الصناعة ١: ٢٠١ وشرح الشافية ٣: ٢٢٨ وشرح شواهده ص ٤٨١ - ٤٨٤ والمفصل ٢: ٢٦ والعيني ٤: ٥٩١ والصحاح واللسان والتاج (جزز).
(٥) م: أجدر.
(٦) سقط من م.

أبو حكاك [1]:

تَنحِي على الشّوكِ جُرازاً مِقضَبا ... والهَرْمَ تُذريه اذدراءً عَجَبا

يريد «اذتراءً» ، وهو «افتعال» من «ذراه يَذريه» . فأمّا «ادّكر» فإبدالُ إدغامٍ ، فلا يُذكرُ [2] هنا .

وأبدلتْ من التاء في غير «افتعل» ، بغير اطّراد في «تَولَجٍ» [3] . فقالوا «دَولَجٌ» ، فأبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو . لأنّ الأصل «وَولَج» ، لأنه من الوُلُوج . ولا تُجعلُ الدال بدلاً من الواو ، لأنه قد ثبت إبدال الدال من التاء في «افتعل» ، كما تَقَدّمَ ، ولم يثبت إبدالها من الواو ، في موضع من المواضع .

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الدال من التاء .

وأُبدلتْ من الذال في «ذِكَرٍ» جمع «ذِكْرةٍ» ، فقالوا «دِكْرٌ» [4] .

قال ابن مقبل [5] :

---

(١) سر الصناعة ١ : ٢٠٢ وشرح المفصل ١٠ : ١٥٠ والمفصل ٢ : ٢٩٩ وشرح التفتنازي ص ١٦ واللسان والتاج (ذكر) ف : «ينحي» . وفي النسختين «عن الشول حوارا» . والتصويب من سر الصناعة واللسان والتاج وشرح المفصل . والهرم : ضرب من نبات الحمض .

(٢) م : فلا يتكلم فيه .

(٣) التولج : كناس الوحش .

(٤) م : ذكر

(٥) ديوانه ص ٨١ وسر الصناعة : ٣٠٢ والخصائص ١ : ٣٥١ .

يا ليتَ لي سَلوةً، تُشفَى النُفوسُ بها   من بعضِ ما يَعتَرِي قلبي، من الذِّكرِ

بالدال (1) . كذا رواه أبو عليّ . وكان الذي سَهَّلَ ذلك قلبهم لها في «ادّكر» و «مُدَّكر»، فأُلِفَ فيها القلب (2) ، فقلبها دالاً ، وإن كان مُوجِبُ القلب قد زال ، وهو الإدغام .

(1) م : بالذال .   (2) سقط من م .

باب الطاء

وأمّا الطاء (١) فأُبدلتْ من التاء، لا غير. أُبدلت (٢) باطّرادٍ البتّةَ، ولا يجوز غير ذلك، من تاء « افتعل »، إذا كانت الفاء صاداً، أو ضاداً، أو طاء، أو ظاء. فتقول في « افتعل » من الصَّبر: « اصطَبَرَ »، ومن الضَّرب: « اضطَربَ »، ومن الظُّهرِ « اظطَهر » (٣)، و (٤) من الطَّرْدِ: « اطَّرَدَ ». [٣٤ ب] فتدغم، لأنك لمّا أبدلت التاء طاء اجتمع لك مثلان، الأوّلُ منهما ساكنٌ، فأدغمت. ولم تُبدِل التاء لأجل الإدغام، بل للتباعد الذي بين الطاء والتاء، كما فعلت ذلك مع الضاد والظاء والصاد؛ ألا ترى أنك أبدلت من التاء طاء ولم تدغم، لمّا لم يجتمع لك مثلان.

والتباعدُ الذي بين التاء وبين هذه الحروف أنّ التاء منفتحةٌ مُنسفلةٌ،

---

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٢٢٣ - ٢٣١ والكتاب ٢ : ٣١٤ .

(٢) سقط من م .

(٣) م : « اضطهر » . ويقال اظطهر بحاجتي إذا استخف بها وجعلها وراء ظهره

(٤) أقحم في حاشية ف : « إذا كانت الفاء طاء كان ذلك من قبيل البدل الذي يكون بسبب الإدغام ، فتقول في افتعل » . وهذا يناقض ما يذكره ابن عصفور بعد . وانظر سر الصناعة ١ : ٢٢٣

وهذه الحروف مُطبَقةٌ[1] مُستعليةٌ . فأبدلوا منَ التاء[2] أختها في المخرج ، وأخت هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق ، وهي الطاء .

وأُبدلتْ ، بغير اطّراد، من تاء الضمير بعد الطاء والصاد[3]. فقالوا « فَحَصْطُ » و « خَبَطْ »[4] ، يريدون « فحصتُ » و « خبطتُ »[5]. والأكثر التاء . والعلّة في الإبدال كالعلّة في « افتعل » ، من التباعد الذي ذكرنا بين التاء وبين الصاد والطاء . فقرّبوا ليسهل النُّطقُ . ومن ذلك قوله[6] :

وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطَّ بنِعمةٍ فحُقَّ لِشأسٍ ، من نَداكَ ،ذَنُوبُ

رواه أبو عليّ ، عن أبي بكر ، عن أبي العباس : « خَبَطّ » ، على إبدال الطاء من التاء .

---

(١) سقط من م . وانظر شرح الشافية ٣ : ٢٢٦ . (٢) م : الياء .
(٣) ضرب عليها في ف واستبدل بها : «هذه الحروف ، يريد : الصاد والضاد والطاء والظاء .
(٤) ألحق بعده في ف : «حفظط وحضط » . وفي الكتاب ٢: ٣١٤ : فحصط وحصط .
(٥) سقط «يريدون فحصت وخبطت » من م . وألحق بعده في ف : «وحضت وحفظت» .
(٦) علقمة الفحل . ديوانه ص ٣٧ والبيت ٤٢ من المفضلية ١١٩ وسر الصناعة ١ : ٢٢٥ ، وشأس هو أخو علقمة .

باب الواو

وأمّا الواو فأُبدلت من ثلاثة أحرف ، وهي الهمزة والألف والياء. إلاّ أنّ الذي يُذكر هنا إبدالها من الهمزة ، لأنّ ابدالها من الياء والألف يذكر في باب القلب .

فتُبدل من الهمزة ، باطّراد ، إذا كانت مفتوحةً وقبلَها حرفٌ مضمومٌ . نحو « جُؤَن »[1] و « سُؤَلة »[2] ، تقول في تخفيفها[3] « جُوَن » و « سُوَلة » . ولا يلزم ذاك .

وتبدل أيضاً ، باطّراد ، إذا كانت ساكنةً وقبلها ضَمّةٌ ، ولا يلزم ذلك أيضاً . نحو « بُؤْس » و « نُؤْي »[4] ، تقول فيهما إذا أردت التخفيف « بُوسٌ » و « نُويٌ » .

وتُبدل أيضاً ، باطّراد ، إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي[5] لا نظير

(١) الجؤن : جمع جؤنة وهي سلة مستديرة مغشاة جلداً ، يجعل فيها الطيب والثياب .
(٢) السؤلة : الكثير السؤال . وانظر الكتاب ٢ : ٣١٤ . (٣) ف : تخفيفها .
(٤) النؤي : الحفير حول الخيمة يمنع عنها ماء المطر ويمده .
(٥) م : التي .

له في الآحاد ، بشرط أن يكتنف ألفَ الجمع همزتان ، نحو « ذوائب » في جمع « ذُؤابة » . أصله « ذآئب » ، فأبدلت الهمزة واواً ، هروباً من ثِقل البناء ، مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف ، لأنّ الألف قريبة من الهمزة ، لأنها من الحلق ، كما أنّ الهمزة كذلك . فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاثُ همَزات ، فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واواً .

وأبدلت أيضاً ، باطّراد على اللزوم ، إذا كانت للتأنيث ، في ثلاثة مواضع : التثنية ، والجمع بالألف والتاء ، والنسب . نحو « صحراوَينِ » و « صحراوات » و « صحراويّ »[1] .

وباطّراد ، من غير لزوم ، في الهمزة المبدلة من أصل ، أو من حرف زائد ملحق بالأصل ، إذا كانت طرفاً بعد ألف زائدة ، نحو « كِساء » و « رداء » و « عِلباء »[2] و « دِرحاء » ، حيث قلبت همزة التأنيث ، نحو « عِلباوَينِ » و « كِساوَينِ » و « رداوَينِ » و « دِرحاوَين »[3] و « عِلباوِيّ » و « كِساوِيّ » و « رِداوِيّ » و « دِرحاوات » في جمع « دِرحاءة » .

ومِن الهمزةِ الأصليّةِ إذا وقعت طرفاً بعد ألف زائدة ، وذلك قليل[4] ،

---

(١) ف : صحراوي وصحراوين وصحراوات .

(٢) العلباء : عصب عنق البعير .

(٣) م : درحاويّ .

(٤) كذا ! والصواب أنه سماعي ، لا يقاس عليه .

حيث قلبت همزة التأنيث أيضاً ، نحو « قُرّاءٍ »[1] لأنه من « قَرَأَ » . فإنه قد حُكي « قُرّاويّ » ، وفي التثنية « قُرّاوانِ »

وأُبدلت ، من غير اطّراد ، في « واخَيتُ » ، أصلُه « آخَيتُ » ، فأبدلت الهمزة واواً . ولا يمكن أن يُدَّعى أنَّ الواو في « واخيتُ » أصلٌ ، وليست[2] ببدل من الهمزة ، لأنَّ اللاّم من « واخَيتُ » واو ، لأنه من « الأُخُوَّة » . وإنما قلبت ياء[3] في « واخيت » ، لوقوعها رابعةً ، كما قُلبتْ في « غازيت » ، على ما يُبيَّنُ في بابه[4] . فإذا تبيّن أنَّ اللاّم واو لم يمكن أن تكون الفاء واواً ، لأنه لم يجيء في كلامهم مثل « وَعَوتُ » .

وتُبدل[5] أيضاً واواً ، على غير اللزوم ، إذا وقعت بعد الواو الزائدة للمدّ ، فتقول في « مَقرُوء » : « مَقرُوّ » .

وتبدل أيضاً ، إذا وقعت بعد الواو ، وإن لم تكن زائدة للمدّ ، فتقول في « سَوءة » : « سَوَّة » . إلاّ أنَّ ذلك قليل جدّاً .

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الهمزة واواً ، إذا لم تنضمّ إليها همزة أُخرى . فإن

---

(١) القراء : الناسك المتفقه القارىء . (٢) ف : وليس .
(٣) م : تاء . (٤) سقط « على ما يبين في بابه » من م .
(٥) سقط من م حتى قوله «وقليل جداً» .

انضمَّ إليها همزة أخرى فلا يخلو أن تكون الثانية ساكنة أو متحرِّكة. فإن كانت ساكنة فإنه يلزم إبدالها واواً، إذا كانت الهمزة الأولى مضمومة. فتقول في «أُفْعِلَ» من «أَتَى»: «أُوتِيَ»[1]. وأصله «أُؤْتِيَ»، إلاّ أنه رُفض الأصل، هُروباً من اجتماع الهمزتين، فلزم البدل.

فإذا كانت الثانية متحرِّكةً فإنها تُبدل واواً، إذا كانت [٣٥أ] متحرِّكة بالضمّ، أو بالفتح. فتقول في مثل «أُبْلُم»[2] من «أَمَمْتُ»: «أُوَمٌّ»[3]. أصله «أُؤْمُمٌ»، فنقلتَ ضمّة الميم إلى الهمزة، وأدغمتَ فقلت «أُؤُمٌّ». ثم أبدلت الهمزة واواً، لانضمامها، فقلت «أُوُمٌّ» ولزم ذلك. وتقول[4] في «أَفْعَل»[5] من «أَمَمْتُ»: «أَوَمُّ». وأصله «أَأْمَمُ»، ثم نقلتَ فتحة الميم إلى الهمزة، [وأدغمتَ] فقلت[6] «أَأَمُّ»[7]. ثم أبدلت الهمزة واواً، فقلت «أَوَمُّ». كما أنهم لمّا اضطرُّوا إلى ذلك، في جمع «آدَمَ»، قالوا «أَوادِمُ»، فأبدلوا الهمزة واواً.

---

(١) ف: أوتي. (٢) الأبلم: خوص المقل.
(٣) انظر المنصف ٢: ٣١٥.
(٤) المنصف ٢: ٣١٥ - ٣٢٣.
(٥) وهو اسم تفضيل كما جاء في المنصف. ولكن ناسخ م جعله فعلاً ماضياً.
(٦) ف: فقلبت. (٧) م: أؤمّ.

وسواء كان ما قبل هذه الهمزة المفتوحة مفتوحاً، أو مضموماً(١)، في التزام إبدالها واواً. فمثال انضمام ما قبلها «أُواتي» في مضارع «آتَى»(٢): «فاعَلَ» من الإتيان. أصله «أُؤاتي»(٣)، ثم التزموا البدل، هروباً من اجتماع الهمزتين. ثم حملوا «يُواتي» و«نُواتي» [و«تُواتي»](٤) و«مُواتٍ»، على «أُواتي»، في التزام البدل

وزعم المازنيّ(٥) أنّ الهمزة إذا كانت مفتوحة، وقبلها فتحة، انها تُبدل ياءً. فقال في «أفْعَل» من «أمَمْتُ»: «أيَمْ»، كما تُبدَلُ إذا كانت مكسورة، نحو «أيِمّة» جمع إمام، لأنّ الفتحة أختُ الكسرة، فالأقيسُ أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال، لا كالمضمومة في إبدالها واواً. ورأى أنه لا حجّة في «أوادم»، لأنهم لمّا قالوا في المفرد «آدَمُ» صار بمنزلة «تابَل»، فأجروا الألف المبدلة مُجرى الزائدة. فكما قالوا «تَوابِلُ»(٦) فكذلك قالوا «أوادِمُ». فالواو عنده بدلٌ من الألف، لا من الهمزة.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنّ الألف المبدلة لو كانت تجري مجرى

---

(١) م: مفتوح أو مضموم.
(٢) م: آتي.
(٣) م: أواتي.
(٤) من م
(٥) المنصف ٢: ٣١٦ - ٣١٨.
(٦) التوابل: الأبزار.

الألف الزائدة لجاز ن يُجمع بينها وبين الساكن المُشَدَّد، فكنتَ تقول في جمع «إمام» : «آمّة» . فيكون أصله «أأْمِمَة»، فتُبدل الهمزةَ ألفاً فيصير «آمِمَة» ، ثم تُدغِمُ الميمَ في الميم فتَسكنُ الأولى[1] ، لأجل الإدغام ، فتقول «آمّة» ، وتجمع بين الألف والساكن المُشَدَّد، كما جاز ذلك في «دابّة»[2] . فقول العرب «أيِمّةٌ»، ونقلهم الحركة إلى ما قبلُ ، دليلٌ على أنها لم تُجرَ مُجرى الألف الزائدة . فكذلك أيضاً «آدَمُ» ، لا ينبغي أن تُجرى هذه الألف مُجرى الألف الزائدة. فينبغي أن يعتقد أنها تُرَدُّ[3] إلى أصلها من الهمزة ، إذا جَمعْتَ ، لزوال موجب إبدالها ألفاً ، وهو سكونها وانفتاح ما قبلها. فإذا رُدَّتْ إلى أصلها قالوا «أآدِمُ» ، فاستثقلوا الهمزتين، فأبدلوا الثانيةَ واواً. فإذا تَبَيَّنَ أنهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة واواً في «أوادِم» وجب أن يقال في «أفْعَلَ» من «أمَمْتُ»: «أوَمّ» . وهو مذهب الأخفش[4] .

وهذا[5] أيضاً جميع ما أُبدلت فيه الهمزة واواً ، إذا التقت مع همزة أخرى .

---

(١) ف : فيسكن الأول .

(٢) م : دآبة . (٣) م : مردة .

(٤) المنصف ٢ : ٣١٥ - ٣١٨ . (٥) م : فهذا .

باب الياء

وأمّا الياء فتُبدل من ثمانيةَ عشرَ حرفاً. وهي: الألف، والواو، والسين، والباء، والراء، والنون، واللاّم، والصاد، والضاد، والميم، والدال، والعين، والكاف، والتاء، والثاء، والجيم، والهاء، والهمزة. إلاّ أنه لا يذكر هنا إبدالها من الألف والواو، لأنّ ذلك من باب القلب.

فأبدلت من السين، من غير لزوم[1]، في «سادس» و «خامس». فقالوا «سادي» و «خامي». قال الشاعر[2]:

إذا ما عُدَّ أربعةٌ، فِسالٌ ... فزَوجُكِ خامسٌ، وحَموكِ سادي

أي «سادسٌ». وقال الآخر[3]:

---

(١) صرح ابن عصفور في الضرائر أن هذا الضرب من الابدال ضرورة. شرح شواهد الشافية ٤٤٨.

(٢) ينسب إلى النابغة الجعدي يهجو ليلى الأخيلية وإلى الحادرة وامرىء القيس شرح الشافية ٣: ٢١٣ وشرح شواهدها ٤٤٦ - ٤٤٨ والمفصل ٢: ٢٥٨ والابدال ٢: ٢١٧ وتهذيب الألفاظ ص ٥٩١ والضرائر ص ١٥١ والهمع ٢: ١٥٣ والدرر ٢: ٢١٣ والألفباء ٢: ٥٧٤ والصحاح واللسان والتاج (فسل). والفسال: جمع فسل وهو الرذل من الرجال.

(٣) الحادرة. تهذيب الألفاظ ٥٩١ والابدال ٢: ٢١٨ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٧ والقلب والابدال ص ٦٠ والضرائر ص ١٥١ والدرر اللوامع ٢: ٢١٢ والمخصص ١٧: ١١٢ واللسان والتاج (خمس) و (خما).

مَضَى ثلاثُ سِنينَ، منذُ حُلَّ بها وعامُ حُلَّتْ، وهذا التابعُ الخامي

أي «الخامسُ» .

وأبدِلت من الباء[1] ، على غير لزوم ، في جمع «ثَعْلَبٍ» و «أَرْنَبٍ» ، في الضرورة . أنشد سيبويه[2] :

لها أَشاريرُ من لَحمٍ ، تُتَمِّرُهُ من الثَّعالي، ووَخزٌ من أَرانيها

أراد «الثعالب»[3] و «أرانب»[4] فلم يمكنه[5] أن يسكن الباء فأبدل منها ياء.

وأُبدلت أيضاً من الباء ، على اللزوم ، في «دِيباج» . وأصله «دِبّاجٌ» ، فأبدلوا الباء الساكنة ياءً ، هروباً من اجتماع المثلين . والدليل على ذلك قولهم في الجمع «دَبابيج»[6] . فردّوا الباء ، لمّا فرّقتِ الألف بين المثلين .

---

(١) م : الياء .

(٢) لأبي كاهل اليشكري . وينسب إلى النمر بن تولب. الكتاب ١ : ٣٤٤ وشرح الشافية ٣ : ٢١٢ وشرح شواهدها ص ٤٤٣ - ٤٤٦ ومجالس ثعلب ص ٢٢٩ والمفصل ٢ : ٢٥٨ والابدال ١ : ٩٠ والهمع ١ : ١٨١ والصحاح واللسان والتاج (تمر) و (شرر) و (وخز). والأشارير : القطع من اللحم يجفف للادخار . وتتمره : تجففه . والوخز : قطع من اللحم . يصف عقاباً .

(٣) وقال ابن عصفور في الضرائر : «وقد يمكن أن يكون جمع ثعالة ، فيكون الأصل فيه إذ ذاك الثعائل، إلا أنه قلب» . شرح شواهد الشافية ص ٤٤٣ .

(٤) م : الأرانب .

(٥) ف : فلم يمكن .

(٦) م : «دبابج» . وانظر شرح الشافية ٣ : ٢١٠ - ٢١١ .

وأبدِلت أيضاً من الباء الثانية، هروباً من التضعيف، في «لا ورَبِّكَ»، فقالوا «لا ورَبْيِكَ». حكى ذلك أحمد بن يحيى (١)

وأُبدلت من الراء، على اللزوم، في «قِيراطٍ» و«شِيراز» (٢). والأصل «قِرّاط» و«شِرّاز»، [فأبدلوا الياء من الراء الأولى هروباً من التضعيف] (٣). والدليل على أنّ الأصل «قِرّاط» و«شِرّاز» (٤) قولهم «قَراريط» و«شَراريز»، [٣٥ ب] فردُّوا الراء، لمّا فَصلت الألف بين المثلين (٥).

وأُبدلت أيضاً في «تَسرَّيتُ» وأصله «تَسرَّرتُ» (٦)، لأنه «تَفعَّلتُ» من «السُّرِّيّة». و«السُّرِّيَّةُ»: «فُعليَّة» من السرور، لأنّ صاحبها يُسَرُّ بها، أو من السِرِّ، لأنّ صاحبها يُسِرُّ أمرها عن حُرَّتِهِ (٧) وربّة منزله. ومن جعل «سُرِّيَّة» «فُعّيلة» (٨) من سَراة الشيء - وهو أعلاه - كانت اللاّم من «تَسَرَّيتُ» واواً أُبدلت ياء، لوقوعها خامسة، لأنَّ «السَّراة» (٩) من الواو، بدليل قولهم في جمعه «سَرَوات». قال (١٠):

---

(١) انظر شرح الشافية ٣ : ٢١٠ واللسان (ربب).
(٢) الشيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه. م: شيرار. وانظر الكتاب ٢ : ٣١٣-٣١٤.
(٣) من م.
(٤) ف: والدليل على ذلك.
(٥) شرح الشافية ٣ : ٢١١.
(٦) وهذا قول ابن السكيت. انظر اللسان (سري).
(٧) م: حرمته.
(٨) ف: فعليّة.
(٩) م: السرواة.
(١٠) الفرزدق: ديوانه ص ٥٥٩.

وأَصبَحَ مُبيضُ الصَّقيعِ كأنَّهُ
على سَرَواتِ البَيتِ [1]، قُطنٌ مُندَّفُ

والذي ينبغي أن يحمل عليه «سُرِّيّة» أنه «فُعلِيَّةٌ» من السِّرِّ، أو من السُّرور. فقد دفع أبو الحسن اشتقاقَها من سَراة الشيء - وهو أعلاه - بأن قال: إنَّ الموضع الذي تُؤتَى [2] منه المرأة ليس أعلاها وسَراتَها. وهذا الدفع صحيح، واشتقاقه من السِّرِّ أو السرور واضح. فلذلك كان أولى.

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الياء من الراء.

وأُبدلت من النون، على اللزوم [3]، في «دِينار». أصلُهُ «دِنّارٌ»، فأُبدلت الياء من النون الأولى، هُروباً من ثقل التضعيف، بدليل قولهم «دَنانير» في الجميع [4]، و«دُنَينيرٌ» في التحقير.

وأُبدلت أيضاً من نُون «إنسان» الأُولى [5]، على غير اللزوم [6]، فقالوا «إيسانٌ» [7]. قال عامر بن جُوَيْن [8]:

---

(١) كذا والمشهور: «النِّيبِ». والنيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة
(٢) ف: يؤتى.
(٣) شرح الشافية ٣: ٢١١ والكتاب ٢: ٣١٣.
(٤) م: في الجمع دنانير.
(٥) ف: الأول.
(٦) م: على غير لزوم.
(٧) وهذه لغة طيىء. انظر الابدال ٢: ٤٦١ واللسان (أنس).
(٨) م: «عامر بن جوي». والبيت في اللسان (أنس) والتاج (أيس).

فيا ليتَني ، من بعدِ ما طافَ أَهلُها ،
هَلَكتُ ، ولم أَسمعْ بها صَوتَ إيسانِ

وقالوا في الجميع [1] «أَياسينُ» [2] بالياء. والأصل النون ، لأنّ «إنساناً» و «أناسيّ» بالنون أكثر منه بالياء .

وأُبدلت أيضاً ، على اللزوم، من نون «ظَرِبان» [3] ونون «إنسان» التي بعد الألف ، في الجمع ، فقالوا «أناسيّ» و «ظَرابيّ» . فعاملوا النون معاملة همزة التأنيث ، لشبهها بها . فكما يُبدِلون من همزة التأنيث ياءً ، فيقولون في «صَحراء» : «صَحاريّ» ، فكذلك [4] فعلوا بنون «إنسان» و «ظَرِبان» ، في الجمع .

وأُبدلت أيضاً من النون في «تَظَنَّيتُ» [5] ، لأنه «تَفعَّلتُ» من الظَّنِّ . فأصله «تَظَنَّنتُ» ، فأُبدلت النون ياءً ، هروباً من اجتماع الأمثال .

وأُبدلت أيضاً ، على اللزوم ، من النون في «تَسَنَّى» بمعنى : تَغيَّرَ .

---

(١) م : الجمع .
(٢) ويقال أياسيّ أيضاً .
(٣) الظربان : دابة . وانظر شرح الشافية ٣ : ٢١١ - ٢١٢ .
(٤) في النسختين : كذلك .
(٥) الابدال ٢ : ٤٥٩ - ٤٦٠ وشرح الشافية ٣ : ٢١٠ .

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ لم يَتَسَنَّهْ ﴾[1]، فحذفت[2] الألف المبدلة من الياء للجزم. والأصل « يَتسنَّنْ » فأبدلت النون [ياء][3]، هروباً أيضاً من اجتماع الأمثال. والدليل على ذلك قوله تعالى ﴿ مِن حَمَإٍ مَسنُونٍ ﴾[4] أي: مُتغيِّر. فقوله تعالى « مَسْنُون » يدلّ على أنّ « يتسنّ »[5] في الأصل من المُضعّف كـ « مَسْنُون »، وليس من قبيل المُعتلّ.

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الياء من النون.

وأُبدلت من اللاّم في « أمليتُ الكتابَ »[6]. إنما أصله « أملَلتُ »، فأُبدلت اللاّم الأخيرة ياءً، هروباً[7] من التضعيف. وقد جاء القرآن باللغتين جميعاً. قال تعالى ﴿ فهيَ[8] تُملَى عليه بُكرةً وأَصِيلاً ﴾. وقال عزّ وجلّ ﴿ وليُمْلِلِ[9] الّذي عليهِ الحَقُّ ﴾[10]. وإنما جعلنا اللاّم هي الأصل، لأنّ « أملَلتُ » أكثرُ من « أمليتُ ».

---

(١) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. وهذه قراءة عامة أهل الكوفة. تفسير الطبري ٥ : ٤٦٠.
(٢) م : فحذف. (٣) من م.
(٤) الآيات ٢٦ و ٣٣ و ٣٨ من سورة الحجر. (٥) م : يتسنن.
(٦) شرح الشافية ٣ : ٢١٠. (٧) م : هرباً.
(٨) الآية ٥ من سورة الفرقان. م : هي.
(٩) في النسختين : فليملل. (١٠) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

وأُبدلت من الصاد[1] ، على غير اللزوم ، في « قَصَّيتُ أظفاري » بمعنى « قصّصتُ » . فأبدلوا من الصاد الأخيرة ياء ، هروباً من اجتماع الأمثال . حكى ذلك اللِّحيانيُّ .

وأُبدلت من الضاد . في قول العجّاج[2] :

* تَقَضِّيَ البازِي، إذا البازِي كَسَرْ *

إنما هو « تَفَعُّل » من الانقضاض . وأصله « تقَضُّض » ، فأُبدلت الضاد الأخيرة ياء . وقالوا أيضاً « تَفضّيتُ » من الفِضّة ، وهو مثل « تَقضّيتُ » .

وأُبدلت من الميم في «يأتَمي»[3] على غير اللزوم[4] في الشعر ، قال[5] :

تَزُورُ امرءاً، أمّا الإلَـهَ فيَتّقِي
وأمّا بِفعلِ الصّالحِينَ فيأتَمِي

أصله « يأتَمْ » ، فأبدل من الميم الثانية ياء ، هروباً من التضعيف .

---

(١) شرح الشافية ٣ : ٢١٠ . (٢) ديوانه ص ١٧ .
(٣) الابدال ٢ : ٤٥٣ . م : يأتمّ . (٤) م : على غير لزوم .
(٥) البيت لكثير عزة من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . ديوانه ٢ : ١٢٢ والابدال ٢ : ٤٥٣ واللسان والتاج (أمم) والاقتضاب ص ١٣٨ .

وأبدلت أيضاً في[1] «تُكْمُوا» ، لأنه «تُفْعَلُوا» من «كمنْتُ الشيءَ» إذا سترتَه. فأصله «تُكْمَمُوا» ، فأبدلوا من الميم الأخيرة ياءً فقالوا «تُكْمَيُوا» ، فاستُثقلت الضمَّة في الياء ، فحُذِفَت ، فبقيت الياء ساكنةً ، فحُذِفَت لالتقائها مع واو الضمير الساكنة ، فصار «تُكْمُوا»[2] . قال الراجز[3] :

بل لو شَهِدْتَ النّاسَ ، إذ تُكْمُوا بقَدَرٍ ، حُمَّ لهم ، وحُمُّوا

وأُبدلت أيضاً من الميم الأولى في «أمَّا»[4] ، فقالوا «أيْما» هُرُوباً من التضعيف . وقد رُوي بيتُ ابن أبي ربيعة[5] : [٣٦أ]

رأتْ رَجُلاً ، أيما إذا الشّمسُ عارضَتْ
فيَضحى ، وأيما بالعَشِيِّ فيَخصَرُ[6]

وأبدلت أيضاً من الميم الأولى في «دِيْماس» ، هروباً[7] من التضعيف .

---

(١) اللسان والتاج (كم) . (٢) أغفل ضمَّ الميم لتسلم واو الجماعة .
(٣) العجاج . ديوانه ص ٦٣ . (٤) الابدال ٢ : ٤٥٣ والمغني ص ٥٥ - ٥٦ .
(٥) ديوانه ص ٨٦ . ويضحى : يظهر للشمس . ويخصر : يبرد .
(٦) م : فيحصر . (٧) شرح الشافية ٣ : ٢١٠ - ٢١١ . والديماس: الكن والحمّام . م : هرباً .

وأصله «دِمّاس»، بدليل قولهم في الجمع «دَماميس».

وأُبدلت من الدّال [1]، في قوله تعالى [2] ﴿إلاّ مُكاءً وتَصدِيَةً﴾، و«التصدية»: التصفيق والصوت. و«فَعَلتُ» [3] منه: صَدَدْتُ أصدُّ. ومنه قوله تعالى [4] ﴿إذا قَومُكَ منهُ يَصِدُّونَ﴾ أي: يَعُجُّونَ ويَضِجُّون. فأصله «تَصْدِدَة»، فحُوّلت إحدى الدالين ياء، هروباً من اجتماع المثلين. وليس قول من قال إنّ الياء غير مبدلة من دال، وجعله من «الصَّدَى» الذي هو الصوت، بشيء، وإن كان أبو جعفر الرستميّ قد ذهب إليه، لأنّ الصَّدى لم يُستعمل منه فِعْل. فحملُه على أنه من هذا الفعل المستعمل أولى.

وأُبدلت من العين، فيما أنشده سيبويه، من قوله [5]:

ومَنهلٍ ليسَ لهُ حَوازِقُ ... ولِضَفادِي جَمّهِ نَقانقُ

يريد «ولِضفادعِ»، فكرِهَ أن يُسكِّن العينَ في موضع الحركة، فأبدل منها ما يكون ساكناً في حال الجرِّ، وهو الياء.

---

(١) الابدال ١ : ٣٩٧ .
(٢) الآية ٤٥ من سورة الأنفال .
(٣) فعلت .
(٤) الآية ٥٧ من سورة الزخرف .
(٥) صنعه خلف الأحمر. الكتاب ١ : ٣٤٤ والابدال ٢ : ٣١٥ والمفصل ٢ : ٢٥٧ . والحوازق : الجماعات .

وأُبدلت أيضاً من العين ، في[1] « تَلَعَّيتُ »[2] من اللُّماعة[3] « تَلعِيةً » . والأصل[4] « تَلمّعتُ تَلمِعَةً » ، فأُبدلت العين الأخيرة ياءً ، هروباً[5] من اجتماع الأمثال.

فإن[6] قال قائل : فلعلّ « تلعّيتُ » : « تَفَعلَيتُ » والياء زائدة ، مثلها في « تَجَعبَيتُ » ، فلا تكون إذ ذاك بدلاً ! فالجواب أنّ التاء إنما دخلت على « لعّيتُ » ، و « لعّيتُ » : « فَعّلتُ » ، بدليل قولهم « تَلعِيَة » ، إذ لا يجيء المصدر على « تَفْعِلة » إلاّ إذا كان الفعل على وزن « فَعَّلَ » . فإذا تبيّن أنّ التاء دخلت على « فعّلت » ثبت أنّ « تلعّيتُ » : « تَفعّلتُ » ، وأنّ الياء بدل من العين .

وأُبدلت من الكاف ، فيما حكاه أبو زيد ، من قولهم « مَكُّوكٌ »[7] و « مَكاكيّ » . وأصله « مَكاكِيكُ » ، فأبدلت الياء من الكاف الأخيرة ، هروباً أيضاً من ثقل التضعيف[8] .

---

(١) الابدال ٢ : ٣٢٥ والصحاح واللسان والتاج (لمى) .
(٢) تلعيت : رعيت . (٣) اللماعة : أصل النبت .
(٤) ف : فالأصل . (٥) م : فراراً .
(٦) سقط من م حتى قوله « وأن الياء بدل من العين » .
(٧) المكوك : طاس يشرب به . (٨) يريد : تكرار الكاف .

وأُبدلت من التاء ، أنشد بعضهم [١] :

قامتْ بها ، تَنْشُدُ كلَّ مَنْشَدِ   فايتَصلَتْ بِمثلِ ضَوءِ الفَرقَدِ

يريد « فاتَّصلَتْ » ، فأبدل من التاء الأُولى ياء ، كراهيةَ التَّشديد .

وأُبدلت من الثاء في « ثالث » [٢] ، فقالوا « الثالي » . قال الراجز : [٣]

يَفدِيكَ ، يا زُرْعَ ، أبي وخالي   قَد مرَّ يومانِ ، وهذا الثّالي

* وأنتَ ، بالهِجرانِ ، لا تُبالي *

أراد « وهذا الثالث » .

وأُبدلت من الجيم في جمع « دَيجُوج » [٤] ، فقالوا « الدَّياجي » . وأصله « دياجيجُ » ، فأُبدلت الجيم الأخيرة ياء ، وحذفت الياء فيها تخفيفاً .

وأُبدلت من الهاء في [٥] « دَهدَيتُ الحَجَرَ » أي : دَحرجتُه . وأصله

---

(١) اللسان والتاج (وصل) والمفصل ٢ : ٢٥٧ وشرحه ١٠ : ٢٦ . وفيها: قام بها ينشد.
(٢) شرح الشافية ٣ : ٢١٢ - ٢١٣ .
(٣) شرح الشافية ٣ : ٢١٣ وشرح شواهدها ص ٤٤٨ والمفصل ٢ : ٢٥٩ وشرحه ١٠ : ٢٨ . وزرع : مرخم زرعة . وقال البغدادي : « وخصه ابن عصفور بالضرورة » يريد أنه خصه بذلك في كتابه الضرائر .
(٤) الديجوج : الليل المظلم .   (٥) الابدال ٢ : ٥٣١ .

« دَهدَهتُهُ » ؛ ألا تراهم قالوا « دُهدُوهَةُ الجُمَلِ » لما يُدَحرجُه. قال أبو النَّجم[1] :

كأنَّ صَوتَ جَرْعِها المُستعْجَلِ
جَندَلةٌ ، دَهدَيتَها بِجَندلِ

وقالوا في « صَهصَهتُ بالرَّجل » إذا قلتَ له « صَهْ صَهْ » : « صَهصَيتُ »، فأبدلوا من الهاء ياء .

وأُبدلت من الهمزة باطّراد ، إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة . فتقول في « ذِئب » و « بِئر » و « مِئرة »[2] : « ذِيبٌ » و « بِيرٌ » و « مِيرةٌ » . ولا يلزم ذلك ، إلاّ أن يكون[3] الحرف المكسور الذي قبل الهمزة الساكنة همزةً أخرى[4] ، نحو « إيمان » و « إيتاء » في مصدر « آمَنَ » و « آتَى » . وأصلُها « إئمان » و « إئتاء » .

وأُبدلت من الهمزة المفتوحة المكسورِ ما قبلها ، نحو « مِيَر » و « أُريدُ أنْ أُقرِيَكَ »[5] ، على غير لزوم . وقد مضى السبب في ذلك في باب

---

(١) م : « خنذية » . والخنذية : رأس الجبل . والرجز في الطرائف الأدبية ص ٦٥ والمنصف ٢ : ١٧٦ . (٢) المئرة : المداوة . (٣) زاد في ف : ذلك.
(٤) سقط من م . (٥) م : أقربك .

تخفيف الهمز [١] .

وكذلك أيضاً تُبدل [٢] من الهمزة المضمومة المكسورِ ما قبلها ، عند الأخفش، نحو « هو يُقرِيكَ » [٣] [في « يقرئك »] [٤]، على غير لزوم أصلاً. وقد تقدَّم الدليل على بطلان هذا المذهب، في باب تخفيف الهمز [٥] أيضاً .

وتُبدل منها أيضاً إذا وقعت بعد ياء « فَعِيلٍ » ونحوه ، ممّا زِيدت فيه لمدٍّ ، وبعد ياء التحقير ، على غير لزوم . فيقولون في « خَطيئة» : « خَطِيّةٌ » ، وفي « نَسِيء » : « نَسِيٌّ » ، وفي تحقير « أفؤُس » : « أُفَيِّسٌ » [٦] .

وإذا التقت همزتان ، وكانت الثانية متحرّكة بالكسر ، قلبت الثانية ياءً على اللزوم ، نحو قولهم « أيمّةٌ » في جمع « إمام » . أصله « أَأْمِمَةٌ » ، ثم أدغمتَ فقلتَ « أئِمّةٌ » [٧] ، ثم أبدلت من الهمزة المكسورة ياء .

وتُبدل أيضاً من الهمزة الواقعة طرفاً بعد ألف زائدة ، في التثنية ، في لغة لبعض بني فزارة . فيقولون في تثنية « كساء » [٣٦ ب] و « رداء » : « كسايان » و « ردايان » . حكى ذلك أبو زيد عنهم .

---

(١) كذا ، ولم يتقدم لتخفيف الهمز باب . م : « الهمزة » . وانظر ص ٣٢٦ .
(٢) ف : وكذلك تبدل أيضاً .   (٣) م : يقرئك .   (٤) من م .
(٥) كذا ، ولم يتقدم لتخفيف الهمز باب . م : « الهمزة » . وانظر ص ٣٢٦ .
(٦) م : أبؤس أبيّس .   (٧) م : أيمه .

وأبدلت، بغير اطّراد في «قَرأتُ» و «بَدأتُ» و «تَوضّأتُ»، فقالوا قَرَيْتُ» و «تَوضَّيتُ» و «بَدَيتُ». وعلى «بَدَيتُ» جاء قول زهير (١) :

جَرِيءٍ، متَى يُظلَمْ يُعاقِبْ بِظُلمِهِ
سَريعاً، وإلاّ يُبْدَ بالظُّلمِ يَظلِمِ

فحَذَفَ الألف المنقلبة عن الياء المبدلة من الهمزة، للجزم في «يُبْدَى».

وقالوا في «واجِيء» (٢): «واجٍ»، فأبدلَ (٣) الهمزة ياء، وأجراها مجرى الياء الأصليّة. الدليل على ذلك أنه جعلها وصلاً لحركة الجيم، في قوله (٤) :

وكنتَ أَذلَّ من وَتِدٍ بِقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَهُ، بالفِهرِ، واجي

وأجراها مجرى الياء الأصليّة، في قوله قبلُ :

---

(١) من معلقته. ديوانه ص ٢٤ وشرح الشافية ١ : ٢٦ وشرح شواهدهاص١٠-١١.
(٢) الواجيء : الضارب في أي موضع كان.
(٣) كذا بإفراد الضمير هنا وفيما يلي.
(٤) سقط من م حتى نهاية البيتين التاليين. وهما لعبدالرحمن بن حسان بن ثابت، من قصيدة يهجو بها عبدالرحمن بن الحكم بن أبي العاص. الكتاب ٢ : ١٧٠ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤١ والوحشيات ص ٢٢٧ والكامل ص ١٤٩ و ٢٨٨ و ٢٨٩ (مطبوعة ليبسيع) والعقد الفريد ٦ : ١٤٨.

ولولاهم لكنتَ كحُوتِ بَحرٍ   هَوَى، في مُظلِمِ الغَمَراتِ،داجي

ولو كانت الهمزة منويَّة عنده لم يجز أن تكون الياء[1] وصلاً كما لا يجوز ذلك في الهمزة . ونحو من ذلك قول ابن هرمة[2] :

إنَّ السِّباعَ لتَهدَى في مَرابِضها   والناسُ ليسَ بهادٍ شَرُّهُم أبدا

فأبدل الهمزة من «هادىء» ياءً ضرورة . وجميعُ هذا لا يقاس عليه إلا في ضروره شعر .

وأبدلت أيضاً من الهمزة في «أعْصُر» اسم رجل[3] ، فقالوا «يَعْصُر» . قال أبو عليّ : إنما سُمِّيَ «أعصُراً» لقوله[4] :

أبُنَيَّ إنَّ أباكَ شَيَّبَ رأسَهُ   كَرُّ اللّيالي، واختلافُ الأعصُرِ

---

(١) م : الواو .

(٢) ديوانه ص ٩٧ واللسان والتاج (هذأ) حيث روي : «عن فرائسها» . م: عن مرابضها .

(٣) وهو منبه بن سعد بن قيس عيلان .

(٤) م : «بقوله» . والبيت في طبقات فحول الشعراء ص ٢٩ والتاج (عصر) . وقال ابن سلام : «فبهذا البيت سمّي أعصر . وقد يقول قوم : يعصر . وليس بشيء» .

باب التاء

وأمّا التاء [1] فأُبدلت من ستّة أحرف ، وهي : الواو ، والياء ، والسين ، والصاد ، والطاء ، والدال .

فأُبدلت من الواو [2] ، على غير اطّراد [3] ، في « تُجاه » وهو « فُعال » من « الوجه » ، و « تُراث » : « فُعال » من « وَرِثَ » ، و « تَقِيَّة » : « فَعِيلَة » من « وَقَيتُ » ، و « التَّقوَى » : « فَعلَى » منه ، و « تُقاة » : « فُعَلَة » منه ، و « تَوراة » [4] عندنا « فَوعَلَة » من « وَرِي الزَّندُ يَرِي » وأصله « وَوْراةٌ » فأبدلوا الواو الأولى تاء ، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لأبدلوا منها همزة هروباً من اجتماع الواوين في أوّل الكلمة . وكذلك « تَولَجٌ » [5] : «فَوعَلٌ» من « الوُلوج » أصله « وَوْلَجٌ » . وهو عند البغداذيين « تَفْعَل »، والتاء زائدة . وحملها [6] على « فَوعَلٍ » أولى ، لقلّة « تَفْعَل » في الكلام

(١) سر الصناعة ١: ١٦١ - ١٧٤ والكتاب ٢ : ٣١٤ .
(٢) المنصف ١ : ٢٢٥ - ٢٢٨ وشرح الشافية ٣ : ٢١٩ - ٢٢٠ .
(٣) ف : « قياس » وصوبت في الحاشية كما أثبتنا .
(٤) م : نوراة .
(٥) التولج : كناس الوحش .
(٦) كذا بتأنيث الضمير .

[وكثرة « فَوعَل »][1] . وكذلك « تَوراة »[2] .

وكذلك « تُخَمةٌ » لأنها من الوَخامة ، و « تُكَأَةٌ » لأنها من « تَوكَّأتُ » ، و « تُكْلان » لأنه من « تَوكَّلتُ » . و « تَيقُورٌ »[3] : « فَيعُولٌ » من الوقار ، أصله « وَيقُورٌ » . ومن أبيات الكتاب[4] :

* فإن يكنْ أمسَى البِلَى تَيقُورِي *

يريد « وقاري » . ورجل « تُكَلَةٌ » من « وَكلَ يَكِلُ » .

وقالوا « أَتلَجَهُ » أي[5] : أَولَجَهُ . وكذلك ما تصرَّف منه ، نحو « مُتْلِج » . و « أَتكَأَهُ » وما تصرَّف منه لأنه من « تَوكَّأتُ » أيضاً .

وأُبدلت[6] من واو القسم في نحو « تاللهِ » ، لأنّ[7] الأصل الباء - بدليل أنك إذا جررتَ المضمر أتيتَ بالباء فقلت « به » و « بك » ، لأنّ

---

(١) من م . (٢) سقط « وكذلك توراة » من م .
(٣) التيقور : الوقار . م : وتكلان أيضاً وتيقور .
(٤) للعجاج . ديوانه ص ٢٧ والكتاب ٢ : ٣٥٦ وسر الصناعة ١ : ١٦٢ والمنصف ١ : ٢٢٧ . وفي حاشية ف : « أصله ويقور من الوقار . ابن جني في شرح البيت . أي : فإن يكن أمسى وقاري للبلى » .
(٥) سقط من م . (٦) م : وأبدل .
(٧) سقط من م حتى قوله « وقد تقدم تبيين ذلك » .

المضمرات تردُّ الأشياء إلى أصولها ـ ثم أُبدلت الواو من الباء[1] ، ثم أُبدلت التاء من الواو .

فإن قال قائل : ولعلها أُبدلت من الباء ! فالجواب أنَّ إبدال التاء من الواو قد ثبت، ولم يثبت إبدالها من الباء ، فكان الحمل على ماله نظير أولى . وأيضاً فإنَّ العرب لمّا لم تَجرَّ بها إلاّ اسم الله تعالى دلَّ ذلك على أنها بدلٌ من بدل ، لأنَّ العرب تخصُّ البدلَ من البدلِ بشيء بعينه ، وقد تَقدَّم تبيين ذلك[2] .

وكذلك « التَّليدُ » و « التِّلادُ » من « وَلَدَ » . و « تَتْرَى » : « فَعْلَى » من « المُواتَرة » وأصلها « وَتْرَى » . و « أَخت » لأنه من « الأُخُوَّة » . و « بِنْتٌ » لأنه من «البُنُوَّة» . و « هَنْتٌ » لقولهم في الجمع « هَنَوات » . و « كِلتا » لأنه لا يُتصوَّر أن تكون أصلاً لحذفها في « كِلا »[3] ، ولا زائدةً للتأنيث لسكون ما قبلها ، وهو حرف صحيح ، ولكونها حشواً ، ولا زائدةً لغير تأنيث لأنَّ التاء لا تُزاد حشواً[4] . فلم يبق إلاّ أن تكون ممّا انقلبت عنه ألف « كِلا » ، وهو الواو ، لأنَّ الألف إذا جُهِل أصلها حملت على الواو ، لأنه الأكثر . وأيضاً فإنَّ إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء .

---

(١) كذا ولم يذكره في باب الواو . انظر ص ٣٦٢-٣٦٧ (٢) انظر ص ٣٥٠ .
(٣) م : وكلتا لا يتصور أن تكون أصلاً في كلا . (٤) كذا وانظر ص ٢٧٦.

وأبدلت، باطّراد، من الواو في «افتعَلَ» وما تَصرَّف منه، إذا كانت فاؤه واواً، نحو «اتّعد» و «اتّزَنَ» و «اتّلَجَ»، فهو «مُتّعِدٌ» و «مُتّزِنٌ» و «مُتّلِجٌ»، و «يَتّعِدُ» و «يتّزِنُ» و «يَتّلِجُ»، و «اتّعادٌ» و «اتّزانٌ» و «اتّلاجٌ». قال[1]:

فإنْ تَتّعِدْني أتّعِدْكَ مَواعداً[2] وسوف أزيدُ الباقياتِ القَوارِصا

وقال طرفة[3]:

فإنَّ القَوافي يَتّلِجْنَ مَوالجاً تَضايَقُ عنها أن تَوَلّجَها الإبَرْ

وقال سُحيمٌ[4]:

وما دُميةٌ، من دُمى مَيْسَنا نَ مُعْجِبةٌ نَظَراً واتّصافا [٣٧ أ]

والسبب في قلب الواو في ذلك تاءً أنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب أن يقلبوها ياءً، إذا انكسر ما قبلها، فيقولوا[5] «ايْتَعَدَ»[6] و «ايْتَزَنَ»

(١) الأعشى يهجو علقمة بن علاثة. ديوانه ص ١٠١.
(٢) م وفي حاشية ف عن نسخة أخرى: «مثلها». وهي رواية سر الصناعة ١: ١٦٣.
(٣) ديوانه ص ١٨٢ وسر الصناعة ١: ١٦٣.
(٤) ديوانه ص ٤٢ والخصائص ١: ٢٨٢ و ٢: ٤٣٧ وسر الصناعة ١: ١٦٣.
(٥) في النسختين: «فيقولون». والتصويب من سر الصناعة ١: ١٦٤.
(٦) م: ايتعد.

و « ايْتَلَجَ » ، وإذا انضمّ ما قبلها رُدَّت للواو فيقولون « مُوتَعِدٌ » و « مُوتَزِنٌ » و « مُوتَلِجٌ » ، وإذا انفتح ما قبلها قُلبتْ ألفاً فيقولون « ياتَعِدُ » و « ياتَزِنُ » و « ياتَلِجُ » . فأبدلوا منها التاء ، لأنها حرف جلدٌ لا يَتغيّرُ لِما قبله ، وهي مع ذلك [1] قريبةُ المخرجِ من الواو ، لأنها من أصول الثنايا ، والواو من الشفة . ومن العرب من يجريها على القلب ولا يُبْدِلها تاء .

فهذا جميع ما أُبدلتْ فيه الواو تاء .

وأبدلتْ من الياء ، على قياس ، في « افتَعَلَ » ، إذا كانت فاؤه ياءً ، وفيما تَصَرَّف منه . فقالوا في « افتَعَلَ » من « اليُسرِ » : « اتَّسَرَ » ، ومن « اليُبس » : « اتَّبَسَ » [2] . والعلّة في ذلك ما ذكرناه في الواو ، من عدم استقرار الفاء على صورة واحدة ، لأنك تقلبها واواً ، إذا انضمّ ما قبلها نحو « مُوتَسِر » و « مُوتبِس » ، وألفاً [3] متى انفتحَ ما قبلها في نحو « ياتَسِرُ » و « ياتَبِسُ » . فأبدلوها تاء لذلك ، وأجروها مُجرى الواو . ومن العرب من لا يُبدِلها تاء ، بل يُجريها على القلب .

---

(١) ألحق في حاشية ف : « أقرب الزوائد من الفم إلى الواو » .
(٢) م : من اليسر واليبس اتسر واتبس .
(٣) م : والفاء .

فإن [1] قال قائل : فلأيّ شيء قُلبت الياء في مثل « ياتَسِرُ » إذا انفتح ما قبلها ؟ فالجواب أنه لمّا وجب في حرف العلّة أن يكون على حسب ما قبله إذا انكسر أو انضمّ ، فتقول « ايتَبَسَ » و « مُوتَبِسٌ » ، حملوا الفتح على الكسر والضمّ ، فجعلوا حرف العلّة إذا كان ما قبله مفتوحاً ألفاً . فيكون موافقاً للحركة التي تقدّمته ، كما كان ذلك في حين انكسار ما قبله وانضمامه . ولهذه العلّة بنفسها قلبت الواو ألفاً في مثل « ياتَعِدُ » من « الوعد » . أعني أنه حُمِلَ الفتح على الكسر والضمّ في مثل « ايتَعَدَ » و « مُوتَعِد » .

وأُبدلت من الياء [2] على غير اطّراد في قولهم « ثِنتانِ » . ويَدُلُّ على أنها من الياء أنها من « ثَنَيتُ » ، لأنَّ « الاثنين » قد « ثُنِيَ » أَحدهما إلى صاحبه . وأصله « ثَنَيٌ » ، يدلُّ على ذلك جمعُهم إيّاه على « أثناء » بمنزلة أبناء وآخاء . فنقلوه من « فَعَلٍ » إلى « فِعْلٍ » ، كما فعلوا ذلك [3] في « بِنْتٍ » .

وأَبدلوا من الياء في « كَيْتَ وكَيْتَ » و « ذَيْتَ وذَيْتَ » ، وأصلها « كَيَّة وكَيَّة » و « ذَيَّة وذَيَّة » . ثم إنهم حذفوا التاء [4] وأبدلوا من الياء ـ التي هي لام ـ تاءً .

---

(١) سقط من م حتى قوله « مثل ايتعد وموتعد » . (٢) م : الفاء .
(٣) سقط من م . (٤) م وسر الصناعة : الهاء

وأُبدلت من السين على غير اطّراد في «ستٍّ» [في العدد][1]. وأصله «سِدْسٌ»، بدليل قولهم في الجمع «أَسداس»، وفي التصغير «سُدَيسَةٌ»[2]. وسيُذكر السبب في ذلك في الإِدغام.

وقد أبدلوها أيضاً من السين في «النّاس» و«أَكياس»، أنشد أحمد ابن يحيى[3]:

يا قاتَلَ اللهُ بَني السِّعلاةِ   عمرو بنَ يَربُوعٍ، شِرارَ النّاتِ

* غيرَ أعفّاءَ، ولا أَكياتِ *

وإنما أُبدلت من السين لموافقتها إياها في الهمس[4]، والزيادة، وتجاور المخرج.

وأُبدلت أيضاً منها في «طَسٍّ» فقالوا «طَسْتٌ». وإنما جُعلت التاء في «طَسْت» بدلاً [من السين][5]، ولم تُجعل أصلاً، لأنّ «طَسّاً»

---

(1) من م.   (2) ف: سديس.

(3) الرجز لعلباء بن أرقم اليشكري. النوادر ص ١٠٤ و ١٤٧ والقلب والابدال ص ٤٢ وسر الصناعة ١: ١٧٢ والانصاف ص ١١٩ والابدال ١: ١١٧ وشرح الشافية ٣: ٢٢١ وشرح شواهدها ص ٤٦٩ - ٤٧٢ والخصائص ٢: ٥٣ والأمالي ٢: ٧١ والسمط ص ٧٠٣ والمفصل ٢: ٢٦١ وشرحه ١٠: ٣٦ والجمهرة ٣: ٣٣ والمخصص ٣: ٢٦ و ١٣: ٢٨٣ واللسان (أنس) و (مرس) و (نوت) و (سعل). والسعلاة: أنثى الغيلان. وزعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة.

(4) م: الهمز.   (5) من م.

أكثرُ استعمالاً من «طَسْت» .

وأُبدلت من الصّاد في «لِصت[1] ولُصُوت»، والأصل «لِصّ ولُصوص» ، لأنهما أكثر استعمالاً بالصاد من التاء .

وأُبدلت من الطاء في «فُستاط» ، والأصل «فُسطاط» ، بدليل قولهم «فَساطِيطُ» ولا يقولون «فَساتِيطُ»[2] . وفي «أَسْتاعَ يُستِيعُ» والأصل «أَسْطاعَ يُسْطِيعُ» .

وأُبدلت من الدّال في قولهم «ناقةٌ تَرَبُوتٌ» ، والأصل «دَرَبُوتٌ» أي : مُذلّلةٌ[3] ، لأنه من الدُّرْبة .

---

(١) ضبط أولها في ف بالتثليث وفوقه : معاً .

(٢) هذا قول ابن جني في سر الصناعة ١ : ١٧٤ . وعلّق عليه أبو حيان في حاشيه ف بقوله : « في كتاب الابدال لأبي الطيب اللغوي الحلبي رحمه الله : التاء والطاء : يقال فسطاط وثلاثة فساطيط ، وفستاط وثلاثة فساتيط » . انظر الابدال ١ : ١٣٢ .

(٣) م : مدربة .

باب الميم

وأمّا الميم فأُبدلت من أربعة أحرف وهي: الواو، والنون، والياء، واللاّم.

فأُبدلت [١] من الواو في قولهم «فَمٌ»، والأصل «فَوْهٌ»، فحُذفت الهاء تخفيفاً، فلمّا صار الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف لين، كرهوا حذفه للتنوين، فيجحفوا به، فأبدلوا من الواو ميماً لقرب الميم من الواو. وقد تُشَدَّدُ الميم في ضرورة الشعر، نحو قوله [٢]:

يا ليتَها قد خَرَجَتْ مِن فَمِّهِ حتّى يَعُودَ البحرُ في أُسْطُمِّهِ [٣]

روي بفتح الفاء من «فَمِّهِ» وضمّها. والدليل على أنَّ الأصل فيه [٤] «فَوْهٌ» قولهم «أفواهٌ» و«فَوهاءُ» [٥] و«أفوَهُ» و«مُفَوَّهٌ».

وأُبدلتْ باطّراد [٦] من النون الساكنة عند الباء في نحو «عَمْبَرٍ»

(١) شرح الشافية ٣ : ٢١٥ - ٢١٦ والابدال ٢ : ٣٨٧ - ٣٨١ والكتاب ٢: ٣١٤ .

(٢) محمد بن ذويب العماني الفقيمي. الخصائص ٢ : ٢١١ والصحاح والمقاييس (فمم) واللسان والتاج (فمم) و (فوه) وانظر ص ٨٩ من ديوان العجاج. وأسطم البحر : معظمه.

(٣) الرواية المشهوره : حتى يعود الملك .

(٤) م : أن أصل فم .

(٥) م : فوها .

(٦) شرح الشافية ٣ : ٢١٦

و « شَمْباءَ »[1] . وذلك لأنَّ النون أخت الميم وقد أُدغِمَت في الميم ، فأرادوا إعلالها أيضاً مع الباء كما أعلّوها مع الميم بالإدغام. وسنُبيِّن ذلك بأكثر من هذا ، في [٣٧ ب] الإدغام ، إن شاء الله تعالى .

وقد أبدلت من نون[2] « البَنان » فقالوا « البنام » . قال[3] :

يا هالَ ذاتَ المَنطِقِ التَّمتامِ وكفِّكِ ، المُخَضَّبِ البَنامِ

يريد « البَنان » .

وأُبدلت أيضاً من الباء في قولهم[4] « بَناتُ بَخْرٍ » و « بناتُ مَخْرٍ ». وهنّ سحائبُ يأتين قُبُلَ الصَّيفِ[5] ، بيضٌ مُنتصباتٌ في السَّماء . قال طرفة[6] :

كَبَناتِ المَخْرِ ، يَمأَدْنَ كما أَنبَتَ الصَّيفُ عَساليجَ الخَضِرْ

---

(١) الشمباء : العذبة الفم . م : عنبر وشنباء .

(٢) شرح الشافية ٣ : ٢١٦ .

(٣) ينسب إلى رؤبة . شرح الشافية ٣:٢١٦ وشرح شواهدها ص ٤٥٥ ـ ٤٥٩ والمفصل ٢ : ٢٦٠ وشرحه ١٠ : ٣٣ . وهال : مرخم هالة . والتمتام : الذي يتردد في نطق التاء .

(٤) الابدال ١ : ٤١ وشرح الشافية ٣ : ٢١٧ .

(٥) سقط « قبل الصيف » من م .

(٦) ديوانه ص ٧٤ . ويمأدن : يتحركن ويتثنين . والعساليج : تخرج في الصيف تنقاد كما ينقاد الخيزران . والخضر : نبات أخضر .

وإنما جُعلت الباء الأصل ، لأنَّ « البَخْر » مشتقّ من البخار ، لأنْ السحاب إنما ينشأ عن بخار البحر .

وأبدلتْ أيضاً من الباء ، فيما حكاه أبو عمرو الشيبانيّ ، من قولهم[1] « ما زال راتماً على كذا » و « راتباً » أي : مُقيماً ، من الرُّتبة .

وأبدلت أيضاً من الباء ، في قولهم[2] « رأيتُه من كَثَبٍ » و « من كَثَمٍ » أي : من قُرب. ثم قالوا « قد أَكثَبَ » هذا الأمر أي قرب ، ولم يقولوا « أَكثَمَ » . فدلّ ذلك على أنَّ الباء هي الأصل .

وأُبدلت أيضاً من الباء ، في « نُغَب » جمع « نُغْبة »[3] ، فقالوا « نُغَمْ » . قال الشاعر[4] :

فبادرتْ شِربَهَا عَجلَى مُثابِرةً   حتّى استقتْ دونَ مَحنَى جيدِها نُغَما

وأُبدلت من النون[5] فيما حكاه يعقوب[6] عن الأحمر من قولهم « طانَه

---

(١) الابدال ١ : ٤٨ وشرح الشافية ٣ : ٢١٧ .
(٢) الابدال ١ : ٤٩ وشرح الشافية ٣ : ٢١٨ .
(٣) النغبة : الجرعة من الماء
(٤) اللسان والتاج (نغب) والمفصل ٢ : ٢٦ وشرحه ١٠ : ٣٣ .
(٥) كذا ! وحق هذه الفقرة أن تقدم وتلحق بإبدال الميم من النون فيما مضى بعدُ. البنان.
(٦) القلب والابدال ص ٢٠ والابدال ٢ : ٤٢٨ وشرح الشافية ٣ : ٢١٧ .

اللهُ على الخير » و « طامَه » أي : جَبَلَه [1] وهـو يَطينُه ولا يقـال « يَطيمُه » . فَدَلَّ ذلك على أنَّ النون هي الأصل . وأنشد [2] :

[لقدكان حُرّاً يَستحي أن تَضُمَّهُ] الا تلكَ نَفْسٌ طِينَ منها حَياؤُها

وأُبدلت [3] من لام التعريف ، ومنه قوله عليه السلام : « ليسَ من امْبَرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ » [4] .

---

(١) م : حمله .

(٢) الابدال ٢ : ٤٢٨ والقلب والابدال ص ٢٠ وشرح الشافية ٣ : ٢١٧ وشرح شواهدها ص ٤٥٩ - ٤٦٠ والصحاح واللسان والتاج (طين) . وذكر ابن بري أن صواب إنشاده : « إلى تلكَ نفسٌ طينَ فيها » .

(٣) سقطت الفقرة من م . وانظر الابدال ٢ : ٣٧٨ - ٣٨٢ وشرح الشافية ٣ : ٢١٦ .

(٤) ذكر ابن جني أن هذا الحديث رواه النمر بن تولب ولم يرو غيره . وانظر شرح المفصل ١٠ : ٣٤ وحاشية الأمير على المغني ١ : ٤٧ وحاشية الدسوقي ١ : ٥١ .

باب النون

وأمّا النونُ فأُبدلت من اللاّم في[1] «لعل»، فقالوا «لَعَن».

قال أبو النجم[2]:

* اغْدُ، لَعَنّا[3] في الرِّهان نُرْسِلُهْ *

وإنما جُعِل الأصل «لعلّ» لأنه أكثر استعمالاً.

وأُبدلت من الهمزة، في النسب إلى[4] «صَنعاء» و«بَهراء»، فقالوا: «صَنعانيّ» و«بَهرانيّ».

وزعم بعض النحويين أنّ النون في «فَعْلان» الذي مؤنثه «فَعلَى» بدل من الهمزة[5]. واستدلّوا على ذلك بأنهما قد تشابها ـ أعني: فَعلان وفعلاء[6] ـ في العدد والتوافق في الحركات والسَّكَنات والزيادتين في الآخر،

(١) شرح الشافية ٣: ٢١٨ والابدال ٢: ٢٩٦ والمفصل ٢: ٢٦١ وشرحه ١٠: ٣٦.
(٢) الابدال ٢:٢٩٧ والأمالي ٢: ١٣٤ والسمط ٣٢٨ و ٧٥٨. وهو من أرجوزة في العقد ١: ١١٨. (٣) في الابدال: «اغد لعنا». الأمالي: اغد لعلّنا
(٤) شرح الشافية ٣: ٢١٨. (٥) يريد: بدل من الهمزة في فعلاء لأن فعلى مقصور من فعلاء. وفسر ابن جني هذا الزعم، على غير ما ذهب اليه ابن عصفور. انظر المنصف ١: ١٥٨. (٦) م: فعلى.

وأنّ[1] المذكّر [في البابين][2] بخلاف المؤنث، وأنّكَ تقول في جمع «سَكران»: «سَكارَى»، كما تقول في جمع «صَحراء»: «صَحارَى».

والصحيح أنها ليست ببدل، إذ لم يَدْعُ إلى الخروج عن الظاهر داعٍ، لأنه لا يلزم من توافقهما في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنث[3] أن يشتبها في أن يكون كلّ واحد منهما مؤنثاً بالهمزة. وأمّا جمعهم «فَعْلان» على «فَعالَى» فللشبه الذي بينه وبين «فَعْلاء»[4] فيما ذُكر، لا أنه في الأصل «فَعْلاء». وأيضاً فإنّ النون لا تُبدل من الهمزة إلاّ شذوذاً، نحو «بَهرانيّ»[5] و«صَنعانيّ»[6]، لا يحفظ غيرها[7].

(١) م: فإن.
(٢) من م.
(٣) م: المؤنث.
(٤) م: فعلى.
(٥) م: نهراني.
(٦) م: صنعاني.
(٧) كذا وانظر شرح الشافية ٢:٥٤ - ٥٨.

باب الهاء

وأمّا[1] الهاء فأُبدلت من خمسة أحرف، وهي: الهمزة، والألف والياء، والواو، والتاء.

فأُبدلت من الهمزة، في[2] «إيّاك»، فقالوا «هِيّاك». أنشد أبو الحسن[3]:

فهِيّاكَ والأمرَ الذي إنْ تَوَسَّعَتَ
مَوارِدُهُ ضاقَتْ عليكَ مصادِرُهْ

ويقال أيضاً «أيّاكَ» و«هَيّاكَ» بالفتح.

وطَيِّيء تُبدِل همزة[4] «إن» الشرطيّة هاء، فتقول «هِنْ فَعَلتَ فَعَلتُ»، تُريد[5] «إنْ».

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٣١٣ وشرح المفصل ١٠ : ٤٢ ـ ٤٥ . ف : فأما .
(٢) الابدال ٢ : ٥٩٦ ـ ٥٧٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٣ .
(٣) لطفيل الغنوي أو مضرس بن ربعي. شرح الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٢ والتبريزي ٣ : ١٥١ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٣ وشرح شواهدها ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧ وشمس العلوم ١ : ١٦.
(٤) شرح الشافية ٣ : ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .
(٥) ف : يريد .

وأبدلت أيضاً من الهمزة في[1] «إنَّ» مع اللاّم، على اللزوم فقالوا «لهِنَّك»[2]. قال الشاعر[3]:

ألا يا سَنا بَرْقٍ، على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عليَّ كريمُ[4]

وقرأ بعضهم[5] ﴿طَهْ ما أنزَلْنا عليكَ القُرآنَ لِتَشقَى﴾. وقالوا: أراد «طَأِ الأرضَ بقدمَيك جميعاً»؛ لأنَّ النبيَّ، عليه السَّلام، كان يَرفع إحدى رجليه في صلاته.

وقالوا «أيا» و«هَيا» في النداء[6]. والهاء بَدَلٌ من الهمزة، لأنَّ «أيا» أكثرُ من «هيا». قال[7]:

---

(١) شرح الشافية ٣ : ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .
(٢) الكتاب ١ : ٤٧٤ والنوادر ص ٢٨ .
(٣) محمد بن مسلمة أو محمد بن يزيد بن مسلمة . الأمالي ١ : ٢٢ وثار الأزهار ص ٧٩ ومجالس ثعلب ١١٣ والزهرة ص ٢٢٧ والخصائص ١:٣١٥و٢: ١٩٥ وأمالي الزجاجي ص ٢٥٠ وديوان المعاني ٢ : ١٩٢ وشرح شواهد المغني ص ٢٠٥ والخزانه ٣ : ٣٣٩ـ٣٤١ واللسان والتاج (لهن) و (قذى) وشرح المفصل ٨ :٦٣ و ١٠ : ٤٢ .
(٤) م : قلل .
(٥) جماعة منهم الحسن وعكرمة وأبو حنيفة وورش . البحر المحيط ٦ :٢٢٤ .
(٦) الابدال ٢ : ٥٦٩ . م : أيا في النداء وهيا .
(٧) الابدال ٢ : ٥٦٩ .

وانصرفتْ ، وهيَ حَصانٌ مُغضَبهْ   ورَفعَتْ ، بِصَوتِها : هَيا أبَهْ

يريد «أيا أبَهْ» .

وقالوا «هَمَا واللهِ لقد كان كذا» يريدون : أَما واللهِ لقد كان كذا .

وأبدلت أيضاً من الهمزة ، في[1] «أثَرتُ التّرابَ»[2] و «أرَحتُ الماشية» و «أرَقتُ الماء» و «أرَدتُ الشّيء» وفيما يتصرّف منها. فقالوا «هَثَرتُ» و «هَرَحتُ» و «هَرَقتُ» و «هرَدتُ» ، و «أُهَثِيرُ» و «أُهَرِيحُ» و «أُهَرِيقُ» و «أُهَرِيدُ» ، و «مُهَثِيرٌ» و «مُهَرِيحٌ» و «مُهَرِيقٌ» و «مُهَرِيدٌ» .

وتُبدل أيضاً من همزة الاستفهام ، فيقولون[3] «هَزَيدٌ مُنطلِقٌ» ، يريدون «أزيد منطلق» . وأنشد الفرّاء[4] :

---

(١) الابدال ٢ : ٥٦٩ - ٥٧٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢) في شرح الشافية وشرح المفصل والابدال «أثرت الثوب» أي : جعلت له علماً . وفي الكتاب : همرت .

(٣) شرح الشافية : ٣ : ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٤) أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل بن معمر . اللسان والتاج (ذا) . وانظر المفصل ٢ : ٢٦٢ وشرحه ١٠ : ٤٣ والصحاح والقاموس والتاج (ها) وشرح الشافية ٣ : ٢٢٤ وشرح شواهدها ص ٤٤٧ حيث قال البغدادي : «وقائله مجهول ، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، فإن في غالب شعره أن النساء يتعشّقنه» . قلت : وليس في ديواني عمر وجميل المطبوعين .

وأتَى صَواحِبُها فقُلنَ : هَذا الذي   مَنَحَ المَودّةَ غيرَنا، وجَفانا ؟

يريد «أذا الذي» .

وأبدلت من الألف في «هُنا» ، في الوقف، فقالوا «هُنَهْ» ، قال الراجز (١) :

قد وَرَدَتْ من أمكِنَهْ   مِن ههنا ، ومِن هُنَهْ

وأبدلت من الياء في (٢) «هذِي» ، فقالوا «هذِهْ» [٣٨ أ] في الوقف. وقد تُبدل أيضاً منها في الوصل. والدليل على أنّ الياء هي الأصل قولهم في تحقير «ذا» : «ذَيّا» [وفي تحقير «ذِي» : «تَيّا»] (٣) . و «ذي» إنما هو تأنيث «ذا» ، فكما لا تجد الهاء في المذكّر أصلاً فكذلك المؤنث .

وأبدلت أيضاً من الياء في تصغير «هَنَة» (٤) : «هُنَيهة» . والأصل

---

(١) سر الصناعة ١ : ١٨٢ وشمس العلوم ١ : ١٦ والمفصل ٢ : ٢٦٢ وشرحه ١٠ : ٤٣ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٤ وشرح شواهدها ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠ والمنصف ٢ : ١٥٦ . يذكر إبلاً . وبعدها :

* إنْ لم أُروِّها فَمَهْ *

أي : فما أصنع .

(٢) الكامل ص ٨٤٢ ـ ٨٤٣ والابدال ٢ : ٥٣٠ والمنصف ٣ : ١٣٩

(٣) زيادة من الكامل ص ٨٤٣ .   (٤) المنصف ٣ : ١٤٠ .

«هُنَيوةٌ» - لقولهم في الجمع «هَنَوات» - ثم «هُنَيَّةٌ» لأجل الإدغام، ثم أبدلوا من الياء الثانية هاء، فقالوا «هُنَيهةٌ».

وأُبدلت من الواو في «هَناه»(١)، والأصل «هَناو»(٢)، فأُبدلت الواو هاء. وهو من لفظ «هَن». ولا تُجعل الهاء التي بعد الألف أصلاً، لأنه لا يُحفظ تركيب «هَنَهَ». وأيضاً فإنه لو كان كذلك لكان من باب «سَلِسَ» و«قَلِقَ»، وذلك قليل. وذهب أبو زيد(٣) إلى أنّ الهاء إنما لَحقتْ في الوقف، لخفاء الألف، كما لحقت في الندبة في «زَيداهْ»، ثم شُبّهت بالهاء الأصليّة، فحُرِّكت. فيكون ذلك نظير قوله(٤):

يا مَرحباهُ، بِحِمارِ ناجيَهْ ... إذا أَتى قَرَّبْتُهُ، للسَّانيَهْ

فيكون ذلك من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف، المختصّ بالضّرائر. ويكون، على القول الأول، قد أُبدلت فيه الواو هاء، وذلك أيضاً شاذّ لا يُحفظ له نظير.

---

(١) المنصف ٣ : ١٤٠ - ١٤٣ . م : هناة .
(٢) وهذا مذهب البصريين عدا أبي زيد والأخفش . شرح الشافية ٣ : ٢٢٥ وشرح الكافية ٢ : ١٣٨ .
(٣) المنصف ٣ : ١٤٢ .
(٤) الخصائص ٢ : ٣٥٨ والمنصف ٣ : ١٤٢ والخزانة ١ : ٤٠٠ واللسان والتاج (سنا) . والسانية : الدلو العظيمة .

والوجه عندي أنها زائدة للوقف ، لأنَّ ذلك قد سُمِع له نظير في الشعر ، كما ذكرتُ لك . وأيضاً فإنَّ ابن كَيسان ، رحمه الله ، قد حكى في « المختار »[١] له أنَّ العرب تقول « يا هناه »[٢] بفتح الهاء الواقعة بعد الألف ، وكسرها وضمّها . فمن كسرها فلأنّها[٣] هاء السَّكت ، فهي في الأصل ساكنة ، فالتقت مع الألف ، فحرّكت بالكسر ، على أصل التقاء الساكنين . ومَن حرَّكها[٤] بالفتح فإنه أَتبعَ حركتَها حركةَ ما قبلها . ومن ضمّ فإنه[٥] أجراها مُجرى حرف من الأصل ، فضمَّها[٦] كما يُضَمُّ آخرُ المنادى . ولو كانت الهاء بدلاً من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه ، ولوجبَ[٧] الضمُّ كسائر المنادَيات .

وأُبدلت من تاء التأنيث في الاسم ، في حال الإفراد في الوقف ، نحو « طَلحهْ » و « فاطمهْ »[٨] . وحكى قُطرب عن طَيّئ أنهم يفعلون ذلك بالتاء من جمع المؤنث السالم ، فيقولون : « كيف الإخوةُ والخَواهْ ، وكيف البَنُونَ والبَناهْ » ؟

---

(١) كتاب في علل النحو . وهو في ثلاث مجلدات . معجم الأدباء ١٧ : ١٣٨ .
(٢) ذكر ابن جني أنه لم يسمع فيها إلا الضم . المنصف ١٤٣ . م : ياهناة .
(٣) م : فلامها .
(٤) ف : ومن حرك .
(٥) م : فلأنه .
(٦) ف : فضم .
(٧) م : والوجه .
(٨) في النسختين : طلحة وفاطمة .

باب [1] اللامّ

وأمّا اللامّ فأُبدلت من الضّاد [2] في « اضطجعَ » . قال الراجز [3] :

لمّا رأى أنْ لا دَعَهْ ، ولا شِبَعْ   مالَ إلى أرطاةِ حِقفٍ ،فالطَجَعْ

[يريد « فاضطَجع »] [4] .

وأبدلوا اللامّ من النون ، في [5] « أُصَيلان » تَصغير « أُصْلان » ، فقالوا « أُصَيلاناً » و « أُصَيلالاً » .

---

(١) ف : « حرف » . وسقط من م .
(٢) شرح الشافية ٣ : ٢٢٦ و ح المفصل ١٠ : ٤٩ .
(٣) منظور بن حبة الأسدي شرح الشافية ٢:٣٢٤ و ٣ : ٢٢٦ وشرح شواهدها ص ٢٧٤ - ٢٧٦ و ٤٨٠ والخصائص ١ : ٦٣ و ٢٦٣ و ٣ : ١٦٣ وإصلاح المنطق ص ٩٥ وتهذيب الاصلاح ١ : ١٦٧ وشرح شواهد الاصلاح ورقة ٩٠ والمنصف ٢ : ٣٢٩ والمفصل ٢:٢٦٤ وشرحه ٩:١٤٣ و ١٠ : ٤٦ والعيني : ٥٨٤ والصحاح واللسان والتاج (أرط) .
(٤) من م .
(٥) الكتاب ٢ : ٣١٤ وشمس العلوم ١ : ١٥ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٦ والمفصل ٢ : ٢٦٣ وشرحه ١٠ : ٤٦ .

باب [1] الألف

وأمّا الألف فأُبدلت من أربعة أحرف، وهي: الهمزة، والياء، والواو، والنون الخفيفة. إلاّ أنَّ الذي يُذكر هنا إبدالها من الهمزة والنون، لأنَّ إبدالها من الياء والواو من باب القلب.

فأُبدلت من الهمزة [2]، باطّراد، إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة. نحو «رأس» و «كأْس»، تقول فيهما [إذا خَفَّفتَها] [3]: «كاسْ» و «راسْ». إلاّ أنه إذا كان الحرف المفتوح الذي تليه الهمزة الساكنة همزةً التُزم قلب الهمزة الساكنة ألفاً، نحو «آدَم» و «آمَن»، أصلها «أأدَم» و «أأمَن»، إلاّ أنه لا يُنطق بالأصل، استثقالاً للهمزتين في كلمة واحدة.

وأُبدلت، على غير قياس، من الهمزة المفتوحةِ المفتوحِ ما قبلها. وإنما يُحفظ حفظاً. نحو قوله [4]:

---

(١) ف: «حرف». وسقط من م وانظر الكتاب ٢ : ٣ ٣والمفصل ٣: ٢٥٦ وشرحه ١٠ : ١٦ - ٢١.

(٢) شرح الشافية ٣ : ٢٠٩ والابدال ٢ : ٥٤٨. (٣) من م.

(٤) اللسان والتاج (وضر). والوضرى: المرأة الوسخة.

إذا مَلا بَطنَهُ ألبانُها حلَباً باتتْ تُغنّيهِ وَضْرَى ذاتُ أجراسِ

يريد «مَلأ» فأبدل من الهمزة ألفاً (١). ومن أبيات الكتاب (٢):

راحَتْ بمَسلَمةَ البِغالُ عَشيَّةً فارعَيْ، فَزارةُ، لا هَناكِ المَرتَعُ

يريد «لا هَنأكِ» فأبدل الهمزة ألفاً. ومن أبيات الكتاب أيضاً (٣):

سالَتْ هُذيلٌ رسولَ الله فاحشةً ضَلَّتْ هُذيلٌ بما قالت، ولم تُصِبِ

يريد «سألتْ»، فأبدل.

وأُبدلت أيضاً من الهمزة المفتوحة الساكنِ ما قبلها، إذا كان الساكن ممّا يمكن نقل الحركة إليه، نحو «المرَاة» في «المرأة»، و«الكمَاة» في «الكمْأة». وذلك أنهم نقلوا الفتحة إلى الساكن قبلها، ولم يحذفوا الهمزة، بل أبقوها ساكنة، فجاءت ساكنة بعد فتحة، فقلبت ألفاً.

وأُبدلت من النون الخفيفة، في ثلاثة مواضع:

---

(١) ف: فأبدلت الهمزة.

(٢) للفرزدق. الكتاب ٢: ١٧ وديوان الفرزدق ص ٥٠٨. قال هذا حين عزل مسلمة بن عبدالملك عن العراق، ووليها عمر بن هبيرة الفزاري.

(٣) لحسان بن ثابت. ديوانه ص ٣٤ والكتاب ٢: ١٣٠ و ١٧٠ والمفصل ٢: ٢٤٣. ويروى: «بما جاءت» و«بما سالت». يعرّض حسان بهذيل لأنها سألت النبي ﷺ أن يباح لها الزنى.

أحدها : في الوقف على المنصوب (١) المنوَّنِ [٣٨ ب] غيرِ المقصور (٢) ، نحو « رأيتُ زيدا » و « أكرمتُ عَمْرا » . وقد بُيِّنَ في الوقف لِمَ (٣) كان ذلك ، وأنهم قصدوا بذلك (٤) التَّفرقةَ بين النونِ الزائدة على الاسم بعد كماله ، والنونِ التي هي من كمال الاسم .

فإن كان الاسم مقصوراً فإنك تقفُ عليه بالألف نحو (٥) « عَصا » و « رَحَى » . لكن اختلفوا في الألف .

فمنهم من ذهب إلى أنها بدلٌ من التنوين ، في الرفع والنصب والخفض ، وهو مذهب المازنيّ . وحُجَّتُه أنَّ الذي مَنعَ (٦) أنْ يُبدل من التنوين في الرفع والخفض إنما هو الاستثقال، لأنه إنما ينبغي أن تُبدِل من التنوين حرفاً من جنس الحركة التي قبله ، فلو أبدلت في الرفع لقلت (٧) « زَيدُو » ، وفي الخفض لقلت (٧) «زَيدِي» ، والياء والواو ثقيلتان . وأمّا في النصب فتُبدِل ، لأنَّ الذي قبلَ التنوين فتحة ، فإذا أبدلت فإنما تُبدِل الألف وهي خفيفة ، نحو « رأيتُ زيدا » . فلمّا كان ما قبل التنوين في المنقوص (٨) فتحةً في جميع الأحوال ساوى

---

(١) م : منصوب . (٢) شرح الشافية ٢ : ٢٧٩ - ٢٨٠ .
(٣) ف : «لما» . ولم تتقدم إشارة إلى هذه المسألة قبل . وانظر ص٣٢٦و ٣٨٠.
(٤) سقط من م . (٥) شرح الشافية ٢ : ٢٨٠ - ٢٨٤ .
(٦) م : منع من . (٧) م : لقلنا . (٨) كذا !

الرفعُ والخفضُ النصبَ ، فوجب الوقف عنده في الأحوال الثلاثة بالألف .

وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ ، إذ لو كان الأمر على ما زَعمَ لم تقع الألف من المقصور قافيةً ، لأنَّ مجيء الألف المُبدلة من التنوين قافيةً لا يجوز .

ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ الألف هي (١) الأصل ، والمبدلة من التنوين محذوفة في جميع الأحوال ، وهو الكسائيّ . وحجّتُه (٢) أنَّ حذفَ الألفِ الزائدةِ أَولى من حذف الأصليّة .

وذلك باطل ، لأنَّ الزيادة لمعنى ، فإبقاؤها أولَى من إبقاء الأصل . وممّا يَدلُّ على ذلك أنهم إذا وصلوا قالوا « هذه عصاً مُمْوَجَّةٌ » ، فحذفوا الألف الأصليَّةَ ، وأبقوا التنوين . فكذلك يجب في الوقف أن يكون المحذوف الألفَ الأصليَّةَ ، ويكون الثابت (٣) ما هو عوضٌ من التنوين .

ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ الألف في حال الرفع والخفض هي الألفُ الأصليّةُ ، والتنوينُ محذوفٌ . وفي النصب هي الألف المبدلةُ من التنوين ، والألفُ الأصليّةُ محذوفةٌ ، قياساً للمعتلّ على الصحيح . وهو مذهبُ سيبويه (٤)، وهو الصحيح. ومما يؤيِّد ذلك كونُ المنقوص (٥) يُمال في حال الرفع

---

(١) م : أن الألف ألف .
(٢) م : وحجتهم .
(٣) م : التأنيث .
(٤) كذا ! وهو ليس مذهب سيبويه . انظر الكتاب ٢ : ٢٩٠ وشرح الشافية ٢ : ٢٨٠ – ٢٨٤ .
(٥) كذا !

[مالم يذكره سيبويه من حروف الابدال]

وزاد[١] بعض النَّحويِّين في حروف البدل : السين ، والصاد ، والزاي ، والعين ، والكاف ، والفاء ، والشين .

فأمّا السين[٢] فأُبدلت من الشين في « الشَّدَه » و « مَشدُوه » ، فقال « السَّدَه » و « مَسدُوه »[٣] . فأمّا قول نُصيب[٤] :

فلو كنتُ وَرداً لونُهُ لَعَسِقتَني ولكنَّ رَبّي سانَني بِسَوادِيا

فلم يُبدِل السينَ من الشين في « عشقتني » ولا في « شانني » ، بل كان له لثغٌ في الشين ، فكان يَتعذَّرُ عليه النُّطقُ بها ، حتّى يجعلها سيناً[٥] .

وأمّا الصاد فتبدل من السين[٦] إذا كان بعدها قاف ، أو خاء ، أو طاء ،

---

(١) شرح الشافية ٣ : ١٩٩ – ٢٠٣ و ٢٣٠ – ٢٣٢ .
(٢) سر الصناعة ١ : ٢١٠ – ٢١٤ والابدال ٢ : ١٥٤ – ١٧٢ .
(٣) ف : «الشّدّة ومشدود فقالوا السدّة ومسدود» . والتصويب من المبدع وسر الصناعة ١ ٢١٠ والابدال ٢ : ١٦٤ .
(٤) كذا! وهو لسحيم عبد بني الحسحاس . ديوانه ص ٢٦ وسر الصناعة ١ : ٢١٤ والمحكم واللسان والتاج (عسق) . (٥) في اللسان والتاج (عسق) أن هذا الادعاء فيه نظر.
(٦) سر الصناعة ١ : ٢٢٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٣٠ والابدال ٢ : ١٧٢ – ١٩٦ وشرح المفصل ١٠ : ٥١ .

أو غين. فتقول في «سَقَر» و «سِراط» و «سَخِرَ» و «أسبَغَ»: «صَقَرٌ» و «صِراطٌ» و «صَخِرَ» و «أصبَغَ». والسبب في ذلك أنّ القاف والطاء والخاء والغين [1] حروفُ استعلاء، والسين حرف مُنسفِل، فكرهوا الخروج من تَسفُّلٍ إلى تَصعُّد، فأبدلوا من السين صاداً، ليتجانس الحرفان.

وأمّا الشين[2] فأُبدلت [٣٩أ] من كاف المؤنث في [نحو] «ضَربتُكِ»، فقالوا «ضربتُشِ». ومنه قوله[3]:

فعَيناشِ عَيناهاوجِيدُشِ جِيدُها خلا أنَّ عَظمَ السّاقِ مِنشِ دقيقُ[4]

وأُبدلت [5] من الجيم في «مُدْمِج» فقالوا «مُدْمَش». وذلك في الشعر ضرورة، قال[6]:

---

(١) م: والعين.

(٢) شرح الشافية ٣: ١٩٩ وسر الصناعة ١: ٢١٥ - ٢١٧ والابدال ٢: ٢٣٠-٢٣٢ و ١: ٢٢٦ - ٢٢٩.

(٣) مجنون ليلى. ديوانه ص ٢٠٧ وسر الصناعة ١: ٢١٦ والكامل ص ٨٥٩ وذيل الأمالي ص ٦٤ والابدال ٢: ٢٣١ والخزانة ٤: ٥٩٥ - ٥٩٧ والجمهرة ١: ٥ والتمام ص ٣٧.

(٤) م: رقيق.

(٥) سقط من م حتى قوله «وقالوا جعشوش». وانظر الابدال ١: ٢٢٦-٢٢٩ و ٢: ١٦٠.

(٦) سر الصناعة ١: ٢١٥ واللسان (دمج).

* إذْ ذاكَ ، إذ حَبلُ الوِصالِ مُدْمَشُ *

يريد : مُدْمَجٌ .

وقالوا «جُمشُوش» و «جُمسُوس» أي : صغير ذليل . والأصل السينُ ، بدليل قولهم في الجمع «جَماسيس» . فلا يأتون بالشين .

وأمّا الزاي (١) فأُبدلت من الصاد ، إذا كان بعدها قاف أو دال (٢) . فقالوا في «مَصْدَق» و «مَصدُوقة» : «مَزْدَقٌ» و «مَزدُوقةٌ» . وإنما تَفعَلُ ذلك كَلْبٌ . قال (٣) :

يَزِيدُ ، زادَ اللهُ في خَيراتِهِ ، حامي نِزارٍ ، عندَ مَزدُوقاتِهِ

وقال الآخر (٤) :

ودَعْ ذا الهوَى قبلَ القِلَى ، تَرْكُ ذِي الهوَى
مَتِينَ القُوَى ، خَيرٌ من الصَّرْمِ ، مَزدَرا

---

(١) الابدال ٢:١٢٢-١٣٣ وسر الصناعة ١ : ٢٠٨ والمفصل ٢ : ٢٦٧ وشرحه ١٠ : ٥٢ - ٥٤ وشرح الشافية ٣ : ٢٣١ - ٢٣٢ . (٢) سقط منم وسر الصناعة.

(٣) سر الصناعة ١:٢٠٨ واللسان (صدق) والتاج (زدق) والمزدوقات: المصدوقات، جمع مصدوقة وهي الصدق .

(٤) سر الصناعة ١ : ٢٠٨ والمفصل ٢: ٢٩٧ وشرحه ١٠:٥٢ واللسان والتاج (صدر) . وفي : النسختين «ترك ذا الهوى .. من الصرم مزدقا» والتصويب من سر الصناعة .

وأمّا العين[1] فأُبدلت من همزة «أنْ» فقالوا «عَنْ». قال الشاعر[2]:

أَعَنْ تَوسَّمتَ مِن خَرقاءَ مَنزِلةً ماءُ الصَّبابةِ من عَينَيكَ مَسجُومُ؟

يريد «أأن [توسّمت] [3]». وقال آخر[4]:

أعَنْ تَغنَّتْ على ساقٍ مُطوَّقةٌ ورقاءُ، تَدعُو هَدِيلاً فَوقَ أعوادِ؟

[يريد «أأَنْ تَغنَّتْ»][3]

وقد أبدلت من همزة «أنَّ»، فقالوا «يُعجبُني عَنَّ عَبدَ اللهِ قائمٌ» [يريدون «أنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ»][3]. وأبدلت من الهمزة في «مؤتلِي»، فقالوا «مُعتلي». قال الشاعر[5]:

فنحنُ مَنَعْنا، يومَ حَرْسٍ، نِساءكم غداةَ دَعانا عامرٌ، غيرَ مُعتلي[6]

---

(١) سر الصناعة ١ : ٢٣٤ - ٢٤٦ والابدال ٢ : ٥٥٢ - ٥٥٦ .

(٢) ذو الرمة . ديوانه ص ٥٦٧ وسر الصناعة ١ : ٢٣٤ والخصائص ٢:١١١ ومجالس ثعلب ص ١٠١ والخزانة ٤ : ٤٩٥ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٧ . وسقط «الشاعر» من م وروي فيها «منسجم» . والمسجوم: المصبوب (٣) من م.

(٤) ابن هرمة . ديوانه ص ١٠٥ والخصائص ٢:١١ وسر الصناعة ١:٢٣٥ ومجالس ثعلب ص ١٠١ والخزانة ٤ : ٤٩٥ .

(٥) طفيل الغنوي ديوانه ص ٣٧ وسر الصناعة ١ : ٢٤٠ والأمالي ٢ : ٧٩ والابدال ٢ : ٥٥٤ .

(٦) في النسختين . «جرس» . وفي حاشية ف : «صوابه حرس بالحاء المهملة وهو ماء =

يُريدُ «غيرَ مُؤْتلي»

وأُبدلت الفاء من الثاء[1] في «ثُمَّ» و «جَدَثٍ»[2]. فقالوا «قامَ زيدٌ فُمَّ عَمرٌو»، والأصل الثاء، لانَّ «ثُمَّ» أكثر استعمالاً من «فُمَّ». وقالوا «جَدَفٌ» في «جَدَث»، والأصل الثاء، لقولهم في الجمع «أجداث»، ولم يقولوا «أجداف»[3].

وأُبدلت الكاف[4] من تاء ضمير المخاطب في «فَعلْتَ» فقالوا: «فَعَلْكَ». وأنشدَ سُحيمٌ قَصيدةً، فقال «أَحسنْكَ واللهِ»، يريد «أحسَنتَ واللهِ». وأنشد أبو الحسن لبعضهم[5]:

يا بنَ الزُّبيرِ، طالمَا عَصَيْكا وطالَما عَنَّيْتَنا، إليكا

لَنَضْرِبَنْ، بسَيفِنا، قَفَيكا

ــــــــــــــــــــ

= لبني عقيل. وقيل جبل في بلاد عامر بن صعصعة. وبالحاء ذكره أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم والحازمي في ما اتفق وافترق مسماه».

(1) سر الصناعة ١: ٢٥٠ - ٢٥٢ وشرح الشافية ٣: ٢٠١ والابدال ١: ١٨١ - ٢٠٠. م: التاء.

(2) الجدث م القبر.

(3) هذا قول ابن جني في المحتسب وسر الصناعة وخالفه أبو الطيب في الابدال ١: ١٩٢.

(4) سر الصناعة ١: ٢٨١ والابدال ١: ١٤٠ - ١٤٢.

(5) الراجز من حمير. النوادر ص ١٠٥ وسر الصناعة ١: ٢٨١ وشرح الشافية ٣: ٢٠٢ وشرح شواهدها ص ٤٢٥ - ٤٢٧ والابدال ١: ١٤١ وأمالي الزجاجي ص ٢٣٦ والخزانة =

والسبب في أنْ لم يذكر سيبويه ، رحمه الله[1]، هذه الحروفَ السبعة في حروف البدل أنها تنقسم قسمين :

قسمٌ : الإبدالُ فيه[2] مرادٌ[3] به تقريبُ الحرف من غيره ، فبابه أن يُذكر في البدل الذى يكون بسبب الإدغام ، لأنه يشبهه . وهو إبدال الصاد من السين ، إذا كان بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف ، وقد تقدَّم تبيين ذلك .

وقسم : الإبدال فيه قليلٌ جدًّا ، أو في لغة بعض العرب ، فلم يعتبره . وهو ما بقي من سبعة الأحرف . فأمّا الكاف والسين والشين والفاء فإبدالها قليل جدًّا . وأمّا العين فإبدالها من الهمزة قليل ، ولا يفعل ذلك إلاّ بنو تميم[4] وكذلك إبدال الزاي من الصاد إنما تفعله كَلْبٌ .

* * *

تمَّ ـ بعون الله ـ الجزء الأول من الممتع

ويليه الجزء الثاني ، وأوله : القلب والحذف والنقل

= ٢ : ٢٥٧ . وقفيكا : أصله قفا كا، قلبت فيه الألف ياء . وروي «عنّيكنا» بدل «عنّيتنا» .

(١) سقط من م «رحمه الله» . (٢) في النسختين : فيها .

(٣) ف : المراد .

(٤) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله : «قال أبوالطيب : وقبائل من قيس. وأنشد : أعن توسّمت ... البيت . قال : وروَوا بيت الشماخ :

نبّئتُ أنّ رُبيعاً عن رَعَى إبلاً   يُهدِي إليَّ خَناهُ ثانيَ الجيدِ ... » .

محتوى الجزء الأول

دار القماطي
للطباعة والنشر
تلفون: ٨٢٠٥٢٩٠